

والجواب عن الباب الثاني^(١):

الذي يجوز في النفي الذي يوصف فيه المنفي إجراء الصفة على ثلاثة أوجه :
النصب بالتنوين ، وهو الأجود ، ثم النصب بغير تنوين ، ثم الرفع بالتنوين^(٢) .
وإنما كان النصب بالتنوين أجود ؛ لأنه أشكل بالموصوف ، وأجرى في الباب ،
وأشبهه بالنظير من النداء^(٣) ، وأبعد من الكلفة بفك الاسم من (لا) ثم بنائه مع الصفة .
وإنما جاز النصب بغير تنوين مع تكلف فك [الاسم]^(٤) من (لا)^(٥) ؛ طلباً
للتنظير الأكثر من بناء اسم مع اسم من نحو : خمسة عشر^(٦) .
وجاز الرفع بالتنوين ؛ حملاً على الموضع ؛ إذ كانت (لا) مع الاسم بمنزلة اسم
واحد موضعه رفع^(٧) .

ولا يجوز في الصفة الثانية إلا التنوين ؛ لأنه لا تبنى ثلاثة أشياء فتكون بمنزلة
اسم واحد^(٨) ، كما لا يجوز في الفصل بين الصفة والموصوف بالظرف إلا التنوين^(٩) .

-
- (١) يعني باب النفي الذي يوصف فيه المنفي .
(٢) ذكر سيبويه والمبرد وابن السراج أن النصب بالتنوين أرجح ، ولم ينصوا على رجحان أحد الوجهين الباقيين على الآخر ، انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٨ ، المقتضب ٤/ ٣٦٧ ، الأصول ١/ ٣٨٤ .
(٣) انظر : المقتصد ٢/ ٨٠١ ، اللباب للعكبري ١/ ٢٣٤ ، شرح المفصل ٢/ ١٠٩ .
(٤) تكملة يقتضيها السياق .
(٥) لم ينص سيبويه والمبرد وابن السراج على أن (لا) غير مركبة مع اسمها في هذا الوجه ، ونص عليه السيرافي محتجاً بأن (لا) لو ركبت لكان ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد . انظر : شرح السيرافي ٣/ ٨٩ ، وانظر : كشف المشكل ١/ ٣٧٢ ، شرح الكافية ١/ ٢٦٣ ، الارتشاف ٢/ ١٧٤ - ١٧٥ .
(٦) وذهب الجرجاني إلى أنها مركبة مع الموصوف والصفة ؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد ، انظر : المقتصد ٢/ ٨٠٢ . وفي قوله نظر ؛ لأنه يستلزم جواز تركيب أكثر من شيئين .
(٧) وأجاز العكبري أن تكون فتحة الصفة إعراباً ، وحذف التنوين ليُشاكل لفظ الصفة لفظ الموصوف ، ولا تركيب حينئذ . انظر : اللباب ١/ ٢٣٦ ، المتبع ١/ ٢٩٨ .
(٨) انظر : المقتضب ٤/ ٣٦٧ ، الأصول ١/ ٣٨٤ ، شرح السيرافي ٣/ ٨٩ .
(٩) انظر : المقتضب ٤/ ٣٦٩ ، الأصول ١/ ٣٨٥ ، الإيضاح العضدي ٢٥٥ .
(٨) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٩ ، المقتضب ٤/ ٣٦٧ ، الأصول ١/ ٣٨٤ ، كشف المشكل ١/ ٣٧٢ .
(٩) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨٩ ، الأصول ١/ ٣٨٥ ، المسائل المثورة ٩٤ ، التخمير ١/ ٥١١ .

وتقول : لا غلامَ ظريفاً لك ، ولا غلامَ ظريفَ لك ، ولا غلامَ ظريفَ لك ، فيجوزُ فيه الأوجهُ الثلاثةُ ، على ما بينا .

وإذا قلتَ : لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك ؛ فليسَ في (عاقِلٍ) إلا التَّنوينُ ؛ لما بينا من أنه لا تُبنى ثلاثةُ أشياءَ فتكونُ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ؛ وذلكَ لأنه خروجٌ عن التعديلِ بكثرةِ التركيبِ ، ولا يكونُ بأقلِّ قليلٍ / ١٢ ب التركيبِ خروجاً عن التعديلِ .
وتقولُ : لا غلامَ فيها ظريفاً ؛ فلا يجوزُ إلا بالتَّنوينِ ؛ للفصلِ بالظَّفْرِ^(١) .

وحكمُ التَّكريرِ^(٢) كحكمِ الصِّفةِ عنده^(٣) ، تقولُ : لا ماءَ ماءً بارداً ، ولا ماءَ ماءَ بارداً ، فهذا [على]^(٤) أنَّ المكرَّرَ الثاني في اللَّفْظِ غيرُ الأولِ^(٥) ، فلا يجوزُ في

(١) ستأتي هذه المسألة في الباب الآتي .

(٢) استعمل مصطلح التكرير سيبويه والمبرد وغيرهما . انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٩ ، المقتضب ٤ / ٣٦٩ ، الأصول ١ / ٣٨٥ ، الفصل ٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٠ . واختلف في الاسم الثاني ، فظاهر كلام المبرد أنه توكيدٌ لفظيٌّ ، وذهب ابن يعيش وابن هشام إلى أنه نعت ، وأجاز الدماميني الوجهين . انظر : شرح الفصل ٢ / ١٠٩ ، أوضح المسالك ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٢٥ - ١٢٦ .
أما سيبويه فسمَّاه صفةً ، وهو مصطلح مشترك عنده ، إذ أطلقه على النعت والتوكيد اللفظي والمعنوي . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٠ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ .

وجاء في نسخة مبرِّمان من الكتاب فيما نقل السيرافي - نصٌّ يفهم منه أنَّ المراد النعتُ ، يقول السيرافي : «وفي نسخة أبي بكر مبرمان في آخره : وتركوا التَّنوين في الثاني ؛ لأنَّهم جعلوه كالوصف للأول كما قالوا : مررت ببابٍ آجرٍ ، وببابٍ ساجٍ ، فوصفوا بآجرٍ وساجٍ ، وآجرٍ وساجٍ اسمان ، كما أنَّ (ماءً) الثاني اسمٌ ، وقد وصفوا به حيث قالوا : لا ماءَ ماءً بارداً » . شرح السيرافي ٣ / ١٨٩ .

ولهذا الخلاف أثر في المعنى والحكم ، فإنَّ جعلَ توكيداً لفظياً فهو الأولُ بعينه ، وتركيبه مع ما قبله جائزٌ ، و (باردٌ) صفةٌ للأول ، وإنَّ جعلَ نعتاً فهو أخص من الأول ، وأجاز تركيبه ابن هشام والدماميني ، والراجح أنَّ يعامل معاملة النعت المطول فيمتنع تركيبه ؛ لأنَّ (بارداً) صفةٌ له ، وقيدٌ فيه ، وهي مسوَّغ الوصف به . انظر : الارتشاف ٢ / ١٧٥ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٢٥ ، أوضح المسالك ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، التصريح ١ / ٢٤٣ .

(٣) أي : عند سيبويه . انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٩ ، وانظر : المقتضب ٤ / ٣٦٩ ، الأصول ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، الفصل ٧٨ - ٧٩ ، التخمير ١ / ٥١١ ، الإيضاح في شرح الفصل ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، شرح عمدة الحفاظ ١ / ٢٦٠ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) يريد - فيما يظهر - أنَّ الأولَ مطلقٌ ، والثاني مقيدٌ بالبرودة . وقد ذكر هذه المغايرة الأزهري في : التصريح

١ / ٢٤٣ . ويلزم الشارح على هذا الوجه أن يجعل (ماء) الثانية نعتاً أو بدل إضراب ، أما النعت فيمتنع - فيما أرجح - تركيبه مع الأول ؛ لما تقدَّم في هـ ، وأما البدل فأجاز تركيبه ابن الحاجب في : الإيضاح في شرح الفصل ١ / ٣٩١ ، ومنعه ابن مالك وغيره . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٩ ، الارتشاف ٢ / ١٧٥ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٢٦ . وهو الراجح ؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل ، أو على تقدير طرح الأول . انظر : البسيط ١ / ٣٨٧ . فتركيبه مع الأول يلزم منه مخالفة المركبات .

الصفة^(١) على هذا إلا التَّنوينُ .

وقد يجوز - عندي - أن يُكرَّرَ الأوَّلُ بعينه^(٢) ، كقول العرب : ضربتُ زيداً
زيداً ، على أن الثاني ليس بتابعٍ للأوَّلِ^(٣) ، وإنما هو مُكرَّرٌ لم يتعدَّ الفعلُ فيه إلى
مفعولين .

وإنما يصحُّ هذا فيما اتَّفَقَ فيه اللَّفْظُ ، والمعنى على أن الثاني هو الأوَّلُ على
معناه ، فيصحُّ أن يُقدَّرَ تقديرَ الشَّيءِ بعينه ، فيجوزُ على هذا : لا ماءَ ماءَ باردٍ^(٤) .
ولو كرَّره أكثرَ من مرَّتين ؛ لجاز أيضاً ، فقال : لا ماءَ ماءَ [ماءَ]^(٥) باردٍ^(٤) ؛ جاز
وحسَنَ على هذا الوجه .

(١) يعني بالصفة : بارداً .

(٢) تكون (ماء) الثانية على هذا الوجه عند غير الشارح توكيداً لفظياً ، ليس غيرُ .

(٣) يريد التبعية في الإعراب ، فيما يظهر . انظر : ما تقدم في ص : ٣٧٢ هـ ٦ .

(٤) في النسختين : بارداً ، وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٥) ساقط من : ب .

بَابُ النَّفْيِ الَّذِي لَا تَكُونُ الصِّفَةُ فِيهِ إِلَّا مُنَوَّنَةً^(١)

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا تَكُونُ الصِّفَةُ فِيهِ إِلَّا مُنَوَّنَةً تَمَّا لَا يَجُوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في النَّفْيِ الَّذِي لَا تَكُونُ الصِّفَةُ فِيهِ إِلَّا مُنَوَّنَةً ؟ وما الذي لَا يجوزُ ؟
ولمَ ذلك ؟ .

ولمَ لَا تَكُونُ الصِّفَةُ مَعَ الْفَصْلِ إِلَّا مُنَوَّنَةً ؟^(٣) .

وما حُكْمُ : لَا رَجُلَ الْيَوْمِ ظَرِيفاً ، وَلَا رَجُلَ فِيهَا عَاقِلاً ، وَلَا رَجُلَ فِيكَ رَاغِباً ؟^(٤) .
وما نظيرُ ذلك من الفصلِ بينَ : خَمْسَةٌ وَعَشْرَ ، إِذَا قُلْتَ : عِنْدِي خَمْسَةٌ جِيَادٍ
وَعَشْرَةٌ دُونَ ذَلِكَ ؟^(٥) .

وما حُكْمُ : لَا مَاءَ سَمَاءٍ لَكَ بَارِداً ، وَلَا مِثْلَهُ عَاقِلاً ؟ ولمَ لَا يَكُونُ الْمُضَافُ مَعَ
غَيْرِهِ بِمَنْزِلَةِ : خَمْسَةٌ وَعَشْرَ ؟^(٦) .

(١) ترجمة سيبويه للباب : هذا بابٌ " لَا يَكُونُ الْوَصْفُ فِيهِ إِلَّا مُنَوَّنًا . انظر : الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢٨٩ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن الحكم إذا فصل بين اسم (لا) المفرد وصفته ، وعن حكم صفة الاسم المضاف ، وعن الحكم إذا كررت (لا) ثم ذكرت صفة يوصف بها اسم الأولى واسم الثانية .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : " مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ الْاسْمَ وَالصِّفَةَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا " . الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢٩٠ / ٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : " وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا رَجُلَ الْيَوْمِ ظَرِيفاً ، وَلَا رَجُلَ فِيهَا عَاقِلاً ، إِذَا جَعَلْتَ (فِيهَا) خَبِيراً أَوْ لَغَوّاً ، وَلَا رَجُلَ فِيكَ رَاغِباً ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ الْاسْمَ وَالصِّفَةَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ وَقَدْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا " . الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢٨١ / ٢ - ٢٩٠ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : " كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَفْصِلَ بَيْنَ (عَشْرٍ) وَ (خَمْسَةٍ) فِي : خَمْسَةٌ وَعَشْرَ " . الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢٩٠ / ٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : " وَمِمَّا لَا يَكُونُ الْوَصْفُ فِيهِ إِلَّا مُنَوَّنًا قَوْلُهُ : لَا مَاءَ سَمَاءٍ لَكَ بَارِداً ... " . إلى قوله : " فَلَمَّا صَارَ التَّنْوِينُ إِنَّمَا يُكْفَى لِلْإِضَافَةِ جَرَى عَلَى الْأَصْلِ " ، الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢٩٠ / ٢ (هارون) .

وما حُكْمُ : لا ماءَ ولا لبنَ بارداً ؟ ولمَ جاز في (باردٍ) التَّنوينُ ، وتركُ
التَّنوينِ ؟ ^(١) .
وما حُكْمُ : لا لبنَ ولا ماءَ حليياً ؟ ولمَ لا يجوز في (حليبٍ) إلا التَّنوينُ ؟ ^(٢) .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا قلتَ : لا ماءَ ولا لبنَ ، ثم وصفت اللبن ، فأنت بالخيار في التنوين وتركه
... إلى آخر الباب . الكتاب ٣٥١ / ١ (بولاقي) ، ٢٩٠ / ٢ (هارون) .
(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله .

بَابُ النَّفْيِ الَّذِي لَا تَسْقُطُ فِيهِ التَّوْنُ لِإِقْحَامِ اللَّامِ^(١)

الغرض فيه :

أن يبين ما يجوز في النفي الذي لا تسقط فيه التَّوْنُ ؛ لإقحام اللام مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في النفي الذي لا تسقط منه التَّوْنُ لإقحام اللام ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ .

١٣ / أُولَمْ لَا تَسْقُطُ مِنْ صِفَةِ الْمُنْفِيِّ لِإِقْحَامِ اللَّامِ فِي : لَكَ ؟^(٢) .

وما حُكْمُ : لَا غُلَامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لَكَ ، وَلَا مُسْلِمَيْنِ صَالِحَيْنِ [لَكَ]^(٣) ؟ وَلَمْ لَا يجوزُ إقْحَامُ اللَّامِ فِي هَذَا ؟^(٤) .

وَلَمْ جازُ إقْحَامِ اللَّامِ مَعَ الْمُنْفِيِّ^(٥) ، وَلَمْ يَجْزُ مَعَ صِفَةِ الْمُنْفِيِّ ؟^(٦) وما نظيرُ ذلك في النداء مِنْ جَوَازِ تَرْخِيمِ الْمُنَادَى دُونَ صِفَتِهِ ، وَمِنْ بِنَائِهِ دُونَ بِنَاءِ صِفَتِهِ^(٧) ، وَمِنْ لِحَاقِ الزِّيَادَاتِ فِيهِ دُونَ صِفَتِهِ ؟^(٨) .

(١) عنوان الباب عند سيبويه : هذا بابٌ لَا تَسْقُطُ فِيهِ التَّوْنُ وَإِنْ وَلِيَتْ : لَكَ . الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢٩٠ / ٢ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي الْوَصْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْمُنْفِيِّ ، وَإِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ» . الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢٩١ / ٢ (هارون) .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا غُلَامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لَكَ ، وَلَا مُسْلِمَيْنِ صَالِحَيْنِ لَكَ ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الظَّرِيفَيْنِ وَالصَّالِحَيْنِ نَعَتْ لِلْمُنْفِيِّ وَمِنْ اسْمِهِ ، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَلِي (لَا) ثُمَّ وَلِيَتْهُ (لَكَ) ، وَلَكِنَّهُ وَصْفٌ وَمَوْصُوفٌ ، فَلَيْسَ لِلْمَوْصُوفِ سَبِيلٌ إِلَى الْإِضَافَةِ» . الكتاب ١ / ٣٥٢-٣٥١ (بولاق) ، ٢٩٠ / ٢-٢٩١ (هارون) .

(٥) ب : النفي .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي الْوَصْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْمُنْفِيِّ ، وَإِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ ، وَإِنَّمَا جازُ التَّخْفِيفُ فِي الْمُنْفِيِّ فَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْمُنْفِيِّ» . الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢٩١ / ٢ (هارون) . وقد تقدم الجزء الثاني من السؤال قبل أسطر . انظر : هـ : ٢ .

(٧) ب : صفة بنائه .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «كَمَا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْمُنَادَى أَشْيَاءُ لَا تَجُوزُ فِي وَصْفِهِ مِنَ الْحَذْفِ وَالِاسْتِخْفَافِ» . الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢٩١ / ٢ (هارون) .

وَلَمْ قَوِي التَّغْيِيرُ فِي الْمَنفِي ، وَلَمْ يَقَوْ فِي صِفَتِهِ ؟ ^(١) .

الجواب: ^(٢)

الذي يجوزُ في النَّفي الذي لا تكونُ الصِّفَةُ فيه إلا مُنَوَّنَةً أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فَصْلٌ بَيْنَ الْمَنفِي ، وَبَيْنَ صِفَتِهِ ؛ ثَبَتَ التَّنْوِينُ فِي الصِّفَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اِمْتَنَعَ الْبِنَاءُ بِالْفَصْلِ ، وَالْبِنَاءُ هُوَ السَّبَبُ الَّذِي لِأَجْلِهِ يَذْهَبُ التَّنْوِينُ ، فَإِذَا بَطَلَ السَّبَبُ ؛ بَطَلَ مُوجِبُهُ ^(٣) ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ التَّنْوِينُ مِنَ الصِّفَةِ مَعَ الْفَصْلِ أَصْلًا ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ فِي غَيْرِ النَّفْيِ ^(٤) .
وَتَقُولُ : لَا رَجُلَ الْيَوْمَ ظَرِيفًا ، وَلَا رَجُلَ فِيهَا عَاقِلًا ، وَلَا رَجُلَ فِيهِ رَاغِبًا ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَنْوِينِ الصِّفَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ الَّذِي يَمْنَعُ الْبِنَاءَ .

وَنَظِيرُ ذَلِكَ مِنَ الْفَصْلِ فِي : خَمْسَةَ عَشَرَ ، إِذَا قُلْتَ : خَمْسَةٌ فِيهَا وَعَشْرَةٌ ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ بِالظَّرْفِ ^(٥) .

وَتَقُولُ : لَا مَاءَ سَمَاءٍ بَارِدًا ، وَلَا مِثْلَهُ عَاقِلًا ، فَلَيْسَ فِي صِفَةِ الْمُضَافِ إِلَّا التَّنْوِينُ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَمْنَعُ الْبِنَاءَ ^(٦) .

وَتَقُولُ : لَا لَبَنَ وَلَا مَاءَ بَارِدًا ، فَإِنْ جَعَلْتَ (بَارِدًا) مِنْ صِفَةِ اللَّبَنِ ؛ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّنْوِينُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ صِفَةِ الْمَاءِ ؛ جَازَ التَّنْوِينُ ، وَتَرَكَ التَّنْوِينَ ^(٧) .
فَإِنْ قُلْتَ : لَا لَبَنَ وَلَا مَاءَ حَلِيبًا ^(٨) ؛ لَمْ يَجْزُ إِلَّا بِالتَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّ (حَلِيبًا) مِنْ صِفَةِ الْأَوَّلِ ^(٩) ، لَا مُحَالَةً .

(١) بني هذا السؤال على ما قبله .

(٢) هذا الجواب عن باب النفي الذي لا تكون الصِّفَةُ فيه إلا مُنَوَّنَةً .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٠ ، الأصول ١ / ٣٨٥ ، المسائل المنثورة ٩٤ .

(٤) وجه الحذف في النفي هو تركيب الصفة مع الاسم ، وهو غير موجود في غير باب (لا) .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٠ ، الأصول ١ / ٣٨٥ ، المسائل المنثورة ٩٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٠ ، التعليقة ٢ / ٣٦ - ٣٧ .

(٧) إنما وجب تنوين (باردًا) إذا كان صفةً للَبَنِ ؛ للفصل بينهما ، والفصل يمنع التركيب ، وإذا جعل صفةً للماء جاز التركيب ؛ لعدم الفصل . انظر في المسألة : الكتاب ٢ / ٢٩٠ .

(٨) الحليب : ما لم يتغير طعمه من اللَّبَنِ . وهو فاعيل بمعنى مفعول . انظر : اللسان ١ / ٣٢٩ - ٣٤٠ (حَلَبَ) .

(٩) يعني : لم يجر تركيب (حليبًا) مع (لبن) للفصل بينهما بالمعطوف ، ولا يجوز أن يركب مع (ماء) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ صِفَةً لَهُ .

الجواب عن الباب الذي يليه ^(١):

الذي يجوز في النفي الذي لا يسقط منه النون لإقحام اللام أن اللام إذا جاءت بعد صفة المنفي ؛ لم يذهب النون من الصفة ؛ لأن اللام لا تكون مقحمة إلا مع المنفي ، دون صفته ؛ لأن المنفي هو الذي يقوى فيه التغيير كما يقوى في المنادى ، فلا يجوز في صفته ما يجوز فيه مما توجه قوة التغيير في المنفي ، كما أنه في النداء على هذا القياس ، يجوز في المنادى الترخيم ، والبناء ، ولا يجوز ذلك في صفته ، ويجوز فيه لحاق / ١٣ ب الزيادات من نحو : ياهناه ، ويانو مان ، ويازيداه ، ولا يجوز مثل ذلك في صفته ^(٢) .

وتقول : لا غلامين ظريفين لك ، ولا مسلمين صالحين لك ، فلا يجوز سقوط النون في هذا ؛ لأن اللام لا تكون مقحمة مع غير المنفي ، ولا تقحم مع صفته ؛ لأنها عارضة في بابه ، فلا تقوى قوة اللام في باب النفي ؛ وذلك أن المنفي لازم ، فالقوة التي تجب له لازمة ، وليس كذلك الصفة ؛ لأنه لا تجب لها قوة التغيير ؛ إذ ^(٣) كانت عارضة ، والمطلوب بالإقحام ماله قوة التغيير في النفي ^(٤) .

(١) هو باب النفي الذي لا تسقط فيه النون لإقحام اللام .

(٢) خلاصة القول في هذه المسألة أن اسم (لا) المثني والمجموع على حده لا تسقط نونه إذا وليته اللام وكانت

مفصولة عنه بالصفة ؛ لأن اللام لا تكون مقحمة في ذا الوضع .

انظر في المسألة : الكتاب ٢ / ٢٩١ ، الأصول ١ / ٣٩٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٩ ب - ٩٠ أ ، المسائل المنثورة

٩٣ - ٩٤ .

(٣) ب : إذا .

(٤) يريد أن اسم (لا) لازم في الجملة ؛ لا يستغنى عنه ، فكانت له قوة التغيير بإقحام اللام ، أما الصفة فهي

عارضة ، قد يستغنى عنها ، فلم يكن لها قوة على التغيير .

بَابُ النَّفْيِ الَّذِي يَجْرِي الْأَسْمُ فِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ^(١)

الْغَرَضُ فِيهِ :

أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي يَجْرِي الْأَسْمُ فِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢) .

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ :

ما الذي يجوزُ في النَّفْيِ الَّذِي يَجْرِي^(٣) فِيهِ الْأَسْمُ عَلَى الْمَوْضِعِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولم ذلك ؟ .

ولم لا يجوزُ أَنْ يَجْرِيَ الْأَسْمُ عَلَى مَوْضِعٍ مُعَرَّبٍ ، وَلَكِنْ عَلَى التَّأْوِيلِ فِيهِ ؟ وهل ذلك لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَعْمَلُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَوْضِعِ ، فَمَا ظَهَرَ الْإِعْرَابُ فِي لَفْظِهِ ؛ لَمْ يَعْمَلْ فِي مَوْضِعِهِ عَامِلٌ ؟^(٤) .

وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ :

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ لَا عِدَّةَ عِنْدَهَا . . . وَلَا كَرَعَ إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّبْلُ ؟^(٥)

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ ما جرى على موضع النفي لا على الحرف الذي عمل في النفي . انظر :

الكتاب ٣٥٢/١ (بولاق) ، ٢٩١/٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمور منها : العطف مع تكرار (لا) ، وعطف البيان على اسم (لا) ، ومالا يجوز

حمله على حذف اسم (لا) وإنما على حذف الفعل ، وختم الباب بالكلام عن حذف اسم (لا) وعن صفته .

انظر : الكتاب ٣٥٢/١ - ٣٥٤ (بولاق) ، ٢٩١/٢ - ٢٩٥ (هارون) .

(٣) ب : لا يجري .

(٤) أخذ الشارح هذه المسألة من محور الحديث في الباب ، وهو الحمل على الموضع .

(٥) من البحر الطويل ، من قصيدة يصف فيه الأطلال ، ومطلعها :

عَفَا الزُّرْقُ مِنْ أَطْلَالٍ مِثَّةٍ فَالِدَحْلُ . . . فَأَجْمَادُ حَوْضِي حَيْثُ زَاحَمَهَا الْجِبَلُ

العَيْنُ : البقر الوحشية ، والآرام : الظباء البيض ، والعِدَّة : الماء القديم الذي له مادة ، والكَرَعَ : الماء الذي يُكَرَعُ ؛

يشرب من الموضع الذي اجتمع فيه ، والمغارات : جمع مغارة وهي مواضع في الجبال شبه الحجرة والبيوت ،

تَتَسَع وتضيق ، والرَّبْلُ : ما ينبت من النبات في آخر الصيف ببرد الليل وفي أول الشتاء . انظر : شرح أبيات

سيبويه لابن السيرافي ٤٨٥/١ - ٤٨٦ ، عمدة الطيب ٢٤٩/١ .

انظر : الديوان ١٦١٩/٣ ، الكتاب ٢٩١/٢ ، شرح السيرافي ١٩٠/٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي

٤٨٥/١ ، النكت ٦٠٣/١ ، تحصيل عين الذهب ٣٥٢/١ ، أساس البلاغة ٣٩٠ (كرع) ، شرح أبيات

سيبويه والمفصل ١٨٩ ب .

وما تقدير العامل في : إلا المغارات والرُّبْل ؟ .

وما الشَّاهد في قول رجلٍ من مَذْحِج :^(١)

هذا لَعَمْرُكُمْ^(٢) الصَّغَارُ بعينه . . لا أمَّ لي - إنَّ كانَ ذاكَ - ولا أب^(٣)

وقول الأَسدي :^(٤)

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ . . فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ ؟^(٥)

(١) عزي - أيضاً - إلى آخرين منهم : هُنَيُّ بن أحمر الكناني ، وعمرو بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة ، وحري بن ضمرة النهشلي ، وضمرة بن ضمرة النهشلي ، وهَمَام بن مُرَّة أخو جساس ، والزُرَّافَة الباهلي ، وعمرو بن الغوث من طيئ ، وعامر بن جوين الطائي ، ومُنْقِذ بن مُرَّة الكناني ، انظر : شعر هني بن أحمر (الشعراء الجاهليون ٤٧٣) جمهرة النسب ٢٠٨ ، حماسة البحتري ٧٨ ، معجم الشعراء ٢٥ - ٢٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٢٣١ ، فرحة الأديب ٥٥ ، الحماسة الشجرية ١ / ٢٥٥ ، المصباح ٢ / ٤٦١ ، شرح أبيات المغني ٧ / ٢٥٨ ، شعر طيئ ٢ / ٤٥٠ ، وانظر ما كتبه العلامة الميمني - رحمه الله - في سمط اللآلي ٤١ - ٤٢ .

(٢) ب : لعمر ك .

(٣) من الكامل ، من قصيدة مطلعها :

ياضمر أخبرني ولست بكاذب . . وأخوك نافعك الذي لا يكذب

وفي رواية : ياطيء ... وفي ثانية : الأخي ... ، وفي ثالثة : ياجندب ... ، انظر : ذيل الأمالي ٨٤ ، فرحة الأديب ٥٦ ، المصباح ١ / ٤٦١ ، شرح أبيات المغني ٧ / ٢٥٧ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، المقتضب ٤ / ٣٧١ ، الأصول ١ / ٣٨٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٢ ، الجمل ٢٣٩ ، الإيضاح العضدي ٢٥٦ ، القوافي ١١٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٢ ، فصل المقال ٣٣١ ، الحلل ٣٢٦ ، شرح شواهد الإيضاح ٢٠٩ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ١٠٠٤ ، تخليص الشواهد ٤٠٥ ، المقاصد النحوية ٢ / ٣٣٩ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٩٢١ ، الخزانة ٢ / ٣٨ .

(٤) عزي البيت إلى أربعة شعراء ؛ ثلاثة منهم أسديون :

الأول : عقيبة بن هُبَيْرَة الأسدي «... نحو ٥٠ هـ» شاعرٌ مخضرم . انظر ترجمته في : أسماء المغتالين (نواثر المخطوطات ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٥) . وعزاه له البيت الشارح في المجلد الأول ٢٦ ب . وانظر : الكتاب ١ / ٦٧ .
والثاني : عبد الله بن الزبير الأسدي «... نحو ٧٥ هـ» شاعرٌ أموي كوفي . انظر : الخزانة ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٦ ، والبيت في شعره المجموع ١٤٨ .

والثالث : الكميت الأسدي ، ذكره ابن خلف في : لباب الألباب ٣٣ ب . والرَّاجح أنه يريد الكميت بن معروف ؛ لأن الكميت بن زيد لم يدرك معاوية رضي الله عنه . وفي شعر الأول قصيدة مختلف في قائلها تتفق مع الشاهد في الوزن والقافية . انظر : شعره : ١٩١ .

والرابع : عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي «٢٣ - ٩٣ هـ» . ترجمته في : الشعر والشعراء ٢ / ٥٥٣ - ٥٥٨ . والبيت معزول في : الأزمنة والأمكنة ٢ / ٣١٧ ، وليس في ديوانه ، وانظر تعليق الميمني - رحمه الله - في اللآلي ١ / ١٤٩ هـ .

(٥) مطلع أبيات من الوافر ، خوطب بها معاوية رضي الله عنه ، وبعده في : الكتاب ١ / ٣٤ (بولاق) :

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا = /

ولم لا يكون (الحديدا) عطفاً على (الجبال) وإنما هو عطفٌ على موضع (بالجبال) ؟ وهل ذلك لأن (الجبال) ليس له موضعٌ ، وإنما الموضعُ لقوله : بالجبال ؟^(١) .

وما حكم قول العرب : لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ ؟ ولم كان على موضع : لا مال ، لا على موضع : مال ؟^(٢) .

وما حكم : لا مثله أحدٌ ؟ ولم كان على الموضع ؟ ولا كزيد أحدٌ ؟ وهل هو على موضع (كزيد) أم على موضع : ولا كزيد ؟ / ١٤ أ وهل يجوزُ النصبُ بالحمل على (لا) ؟^(٣) .

وما حكم : لا مثله رجلٌ ؟^(٤) وما تقديرُ العاملِ فيه إذا رُفِعَ من الكلامِ المُبدَلُ منه^(٥) ، فصار : رجلٌ ؟ فكيف يصحُّ هذا ؟ وهل ذلك محمولٌ على المعنى ، كأنه

= / أسجح : أحسنَ وسَهَّل . انظر : الأمالي ١ / ٣٦ .

ونصب القافية رواية سيويه والنحويين . وخطأها ابن قتيبة وأبو أحمد العسكري وغيرهما ، وذكروا أن القافية مجرورة . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٩٨ - ٩٩ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٠٧ ، اللآلي ١٤٩ / ١ .

وانظر الانتصار لسيويه في : شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١ / ٣٠١ - ٣٠٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤ ، شرح الصفار ١ / ١٠٣ ب - ١٠٤ أ ، وحمله ابن خلف على التضمن . انظر : لباب الألباب ٣٣ ب وما بعدها . ورواية الجر وردت في : الأمالي ١ / ٣٦ ، العقد الفريد ١ / ٤٢ ، ١٩٩ / ٥ ، ٢٥٠ ، وقال الفراء : «وينشد (الحديدا) خفضاً ونصباً ، وأكثر ما سمعته بالخفض» معاني القرآن ٢ / ٣٤٨ .

وانظر : المقتضب ٢ / ٣٣٧ ، ١١٢ / ٤ ، ٣٧١ ، إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٣٨ ، شرح أبيات سيويه للنحاس ٨٦ ، الجمل ٥٥ ، شرح السيرافي ١ / ١٧٧ ب ، إعراب القراءات السبع ٢ / ٣٧٠ ، سر الصناعة ١ / ١٣١ ، ٢٩٤ ، التبصرة والتذكرة ١ / ١٩٦ ، شرح عيون كتاب سيويه ٦٠ ، نظام الغريب ٣٧ ، الخلل ٦٨ ، إصلاح الخلل ١٧١ ، الإنصاف ١ / ٣٣٢ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٩ ، شرح أبيات سيويه والمفصل ١٦ ب ، ١٤٧ ب ، البسيط ٢ / ٨٠٠ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيويه : «أجراه على الموضع» الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٢ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيويه : «ومثل ذلك أيضاً قولُ العرب : لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ» ، رفعوه على الموضع «الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيويه : «ومثل ذلك - أيضاً - قولُ العرب : لا مثله أحدٌ» ، ولا كزيد أحدٌ . وإن شئت حملت الكلام على (لا) فنصبت «الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيويه : «وتقول : لا مثله رجلٌ» ، إذا حملته على الموضع ، كما قال بعضُ العرب : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وإن شئت حملته على (لا) فنوته ونصبته «الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٢ (هارون) .

(٥) يعني : إذا طرح المبدلُ منه من الكلام .

قيل: ليس رجلٌ ، أو رجلٌ ليسَ هناك ، فيكون (رجلٌ) محمولاً على العامل الذي هو الابتداء ، وهو الذي عملَ في موضع (لامثله) ، إلا أنه إذا رُفِعَ ؛ فلا بدَّ من أن يُؤْتى بما يدلُّ على النفي ، ويُستغنى عنه إذا ذُكِرَ المبدلُ منه ؟^(١) .
وكم وجهاً يجوزُ في : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ؟^(٢) .
ولم جازَ : لا مثله رجلاً ، على : لي مثله غلاماً ، نُصِبَ بالتمييز ؛ أي : من الغلمان ؟^(٣) .

وما الشاهدُ في قول ذي الرُّمة :
هي الدارُ إذْ مَيَّ لأهلكَ جيرةٌ . . . ليالي لا أمثالهنَّ لياليا ؟^(٤)
فلم كان نُصِبَ (ليالٍ) على التمييز ؟ وما دليلُه من دخول (من) عليه ؟ .
ولم وجبَ أنْ : لا رجلٌ ، في موضع اسمٍ مبتدأ ؟ وما دليلُ ذلك من قولهم :
لا رجلٌ أفضلُ منك ؟^(٥) وما الفرقُ بينه وبين : (رُبَّ رجلٍ) حتَّى امتنعَ أنْ يكونَ هذا في موضع اسمٍ مبتدأ ، وجازَ في ذاك ؟^(٦) .
وما الشاهدُ في قول العربِ : بحسبك قولُ السَّوءِ ؟ ولم جازَ زيادةُ الباءِ في

(١) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله ، وإنما لم يحمل الشارح البذل في الرفع على موضع (لا) واسمها ؛ لأنَّ البذل مقدَّر وقوعه موقع المبدل منه . انظر : المجلد الثاني ٤٥ ب ، ١٦٠ ، وانظر ما سيأتي في ص : ٤٢٤ .
(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه المتقدم في الصفة السابقة هـ ٤ .
(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإن شئت قلت : لا مثله رجلاً ، على قوله : لي مثله غلاماً » الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢٩٢ / ٢ (هارون) .

(٤) من قصيدة من البحر الطويل ، ومطلعها :
ألا حيَّ بالزُّرقِ الرُّسومَ الخواليا . . . وإن لم تكنْ إلا رقيماً بواليا
انظر : الديوان ١٣٠٣ / ٢ ، الكتاب ٢٩٢ / ٢ ، المقتضب ٣٦٤ / ٤ ، الأصول ٣٨٨ / ١ ، ٤٠٤ ، شرح السيرافي ٩٠ / ٣ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٨١ / ١ ، التبصرة والتذكرة ٣٩٠ / ١ ، النكت ٦٠٣ / ١ ، تحصيل عين الذهب ٣٥٢ / ١ ، شرح المفصل ١٠٣ / ٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٨٩ أ ، شرح شواهد المغني ١٤٠ / ١ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقال الخليل : يدلُّك على أنْ : لا رجلٌ ، في موضع اسمٍ مبتدأ مرفوع ؛ قولك : لا رجلٌ أفضلُ منك ، كأنك قلت : زيدٌ أفضلُ منك ... وقال الخليل حين مثله : كأنك قلت : رجلٌ أفضلُ منك » الكتاب ١ / ٣٥٣ (بولاق) ، ٢٩٣ / ٢ (هارون) . وقد تقدمت المسألة في ص : ٣٤٣ .

(٦) تقدَّمت هذه المسألة في ص : ٣٤٤ .

المبتدأ؟^(١) وما نظيره من زيادتها في الفاعل في قولهم : كَفَى بِاللَّهِ؟^(٢) وهل ذلك لتأكيد انْعقاد معنى الفاعل بالفعل ، ومعنى المبتدأ بالخبر ؛ إذ^(٣) كانت الباء تَعْقُدُ المعنى بغيره ، والإحساب^(٤) موضع مُبالغة وتأكيد ؛ لأنه كفاية من كل جهة^(٥) ، والباء المؤكدة تُشعرُ بذلك ، فهو على طريق النادر؟^(٦) .

وما الشاهد في قول جرير :

..... لا كالعشيّة زائراً ومزوراً؟^(٧)

ولم لا يكون محمولاً على الموضع ؟ ولم حمّله على المفعول بتقدير : لا أرى كالعشيّة زائراً ومزوراً ؟ ولم لا يُرفعُ على الموضع كما يجوز^(٨) : لا كالعشيّة عشيّةً ، ولا كزيد رجلٌ ؟^(٩) وما نظير الحذف^(١٠) في^(١١) هذا من قولهم : ما رأيتُ كالיום

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : ومثل ذلك : بِحَسْبِكَ قولُ السَّوءِ ، كأنك قلت : حَسْبُكَ قولُ السَّوءِ «الكتاب ٣٥٣/١ (بولاق) ، ٢٩٣/٢ (هارون) .

(٢) شاهده قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ النساء : ١٦٦ .

(٣) ب : إذا . (٤) ب : فالإحساب .

(٥) ب : وجهة .

(٦) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله .

(٧) عجز بيت من البحر الكامل ، صدره :

يا صاحبي دنا الروح فسيراً

وهو من قصيدة في هجاء الأخطل ، مطلعها :

صرم الخليط تبايناً وبُكوراً .. وحسبت بينهم عليك يسيراً

انظر : الديوان ٢٢٦/١ ، نقائض جرير والأخطل المنسوب لأبي تمام ١١٩ ، الكتاب ٢٩٣/٢ ، المقتضب

١٥٠/٢ ، مجالس ثعلب ٢٦٦/١ ، الأصول ٤٠٤/١ ، شرح السيرافي ٩١/٣ ب ، التعليقة ٣٩/٢ ،

المسائل المنشورة ٩٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٥٦/١ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٧٤ ،

تحصيل عين الذهب ٣٥٣/١ ، شرح المفصل ١١٤/٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٥٦ ب ، ٢٠٣ ب ،

الخزانة ٩٥/٤ .

(٨) ب : لا يجوز .

(٩) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فلا يكون إلا نصباً ؛ من قبل أن العشيّة ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا أرى

كالعشيّة زائراً» الكتاب ٣٥٣/١ (بولاق) ، ٢٩٣/٢ (هارون) .

وقوله : «وتقول : لا كالعشيّة عشيّةً ، ولا كزيد رجلٌ ؛ لأن الآخر هو الأول ، ولأن زيدا رجلاً ، وصار : لا كزيد

، كأنك قلت : لا أحد كزيد ، ثم قلت : رجلٌ ، كما تقول : لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ على الموضع» الكتاب

٣٥٣/١ (بولاق) ، ٢٩٤/٢ (هارون) .

(١٠) في النسختين : العرف .

(١١) ب : من في ...

رَجُلًا^(١)، وسبحانَ اللهَ رَجُلًا؟ ولمَ لا يجوزُ إظهارُ العاملِ في هذا؟ وهل ذلك للاستغناء عنه بما صارَ كالمثلِ؟^(٢).

وما الشَّاهدُ في قولِ امرئ القيسِ^(٣):

/ ١٤ ب وَيَلِمُّهَا^(٤) في هواءِ الجوّ طالبةٌ . . . ولا كهذا الذي في الأرضِ مَطْلُوبٌ؟^(٥)

ولمَ كانَ : (مطلوبٌ) مَحْمُولًا على الموضعِ؟^(٦).

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ^(٧):

(١) هكذا في النسختين ، ولا حذف فيه ، وإنما الحذف في قولهم : لا كاليوم رجلاً ، وهو ما أثبتته الشارح في الجواب .
(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : «كما تقول : ما رأيتُ كاليوم رجلاً...» إلى قوله : «لأنَّ مخاطبَ يعلم أنَّ هذا الموضعَ إنما يضمَّر فيه هذا الفعل ؛ لكثرة استعمالهم إياه» . الكتاب ١ / ٣٥٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ (هارون) .

(٣) عزي - أيضاً - إلى ثلاثة شعراء أنصاريين :

أ - إبراهيم بن بشير الأنصاري ، أخو النعمان بن بشير ، رضي الله عنه ، شاعرٌ مكثّر . انظر : جمهرة أنساب العرب ٣٦٤ ، وعزي البيت له في : ديوان امرئ القيس ٢٢٥ (زيادات نسخة الطوسي من الصحيح القديم المنحول) .

ب - النعمان بن بشير الأنصاري ، رضي الله عنه ، ٢ - ٦٥ هـ ، انظر : الإصابة ٣ / ٥٥٩ . وعزا له البيت الشَّارحُ نفسه في : المجلد الرابع ٣٠٠ ب ، والخامس ١٣ أ ، كما عزا له الأعلام في تحصيل عين الذهب ٢ / ٢٧٢ ، بعد أن عزا لامرئ القيس في ١ / ٣٥٣ . ولم أجِد البيت في شعر النعمان المطبوع .

ج - وعزا الطبري إلى إبراهيم بن عمران الأنصاري . انظر : تفسير الطبري ١٤ / ١٥٢ .

(٤) ب : ويل أمها .

(٥) من قصيدة من البحر البسيط ، مطلعها :

الخيرُ ما طَلَعَتْ شمسٌ وما غَرَبَتْ . . . مُطَلَّبٌ بنواصي الخيلِ معصوبٌ

ويَلِمُّهَا : أصله : ويلٌ لأمها ، والمراد به التعجب ، وهو في صورة الدعاء ، وطالبة : يريد بها العقاب ، وهي منصوبة على التمييز . والهواء : الشيء الخالي ، والجو : ما بين السماء والأرض ، وأراد بالمطلوب الذئب ، وصف عقاباً تبع ذئباً لتصيدِه ، فتعجب منها في شدة طلبها ، وتعجب من الذئب في سرعته وشدة هربه منها . انظر : الخزانة ٤ / ٩١ - ٩٢ .

وقد أنشد البيت سيبويه والشارح بعداً شاهداً على حذف الهمزة في (ويَلِمُّهَا) وإتباع حركة اللام لحركة اليم . انظر : الكتاب ٤ / ١٤٧ ، شرح الرماني ٥ / ١٣ .

انظر : ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ، الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، مجاز القرآن ١ / ٣٦٥ ، الأصول ١ / ٤٠٥ ، التعليقة ٤ / ١٩٩ ، الحلبيات ٤٣ ، سر الصناعة ١ / ٢٣٥ ، التمام ١٦ ، المنتخب في محاسن أشعار العرب ١ / ١٥ ، النكت ١ / ٦٠٤ ، شرح المفصل ٢ / ١١٤ .

(٦) هذا سؤالٌ مبنيٌّ على قول سيبويه : «كأنه قال : ولا شيء كهذا ، ورَفَعَ على ما ذكرتُ لك» . الكتاب

١ / ٣٥٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٤ (هارون) .

(٧) هو كعب بن جعيل التغلبي : ... نحو ٥٥ هـ ، قال ابن سلام : «شاعرٌ مفلقٌ قديمٌ في أول الإسلام» وهو شاعر أموي الهوى . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٥٧٢ - ٥٧٦ ، معجم الشعراء ٢٣٣ - ٢٣٤ .

..... . فهل في معدّ فوق ذلك مرفداً^(١) ؟
فلم حمّله على التمييز ، كقولك : لا أحد كزيد رجلاً ، وجوز أن يكون^(٢)
على : لا مال له^(٣) قليلاً ولا كثيراً^(٤) ؟ .
ولم جاز : لا عليك ؟ وما دليل المحذوف ؟ وما تقديره من : لا بأس عليك ، ولا
شيء عليك ؟ وهل هو أبلغ من الذكر^(٥) ؟ .

الجواب :

الذي يجوز في النفي الذي يجري فيه الاسم على الموضع إذا تقدم عاملان :
أحدهما يعمل في اللفظ ، والآخر يعمل في الموضع ؛ صلح حمل الثاني على
عامل اللفظ ، وعلى عامل الموضع^(٦) .
ولا يجوز أن يجري الاسم على موضع مغرب ؛ لأن العامل لا يعمل في اسم

(١) عجز بيت من البحر الطويل ، وصدره :
لنا مرفد سبعون ألف مدجج

وقبله :

فمن يأتنا أو يعترض لطريقنا . . . نفته وإن جد النهار وأسأدا

الإسأدا : سير الليل كله ، والمرفد : العظيم من الجيش . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩ / ٢ .
وقد : أنشد الشارح البيت قبل تبعاً لسيبويه شاهداً على نصب (مرفداً) على التمييز . انظر : الكتاب
١٧٣ / ٢ ، شرح الرماني ١١٦٤ / ٢ ، وسيأتي وجه إنشاده هنا في ص : ٣٩٥ .
انظر : الكتاب ٢٩٤ / ٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٣٣ ، شرح السيرافي ٢٥ / ٣ ب ، البصريات
٥٧٣ / ١ ، المسائل المنشورة ٩٦ ، التعليقة ٣٩ / ٢ ، شرح عيون كتاب سيبويه ٥٣ ، النكت ٥٣٤ / ١ ،
تحصيل عين الذهب ٢٩٩ / ١ ، شرح المفصل ١١٤ / ٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٦ ، المقاصد
الشافية ١٣٤ / ٢ .

(٢) أي : رجلاً ، كما ذكر في الجواب ، أما (مرفداً) فلا تحتل هذا الوجه .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : «كأنه قال : لا أحد كزيد رجلاً ، وحمل الرجل على زيد ، كما حمل المرفد على
(ذلك) ، وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه : لا مال له قليلاً ولا كثيراً» . الكتاب ٣٥٤ / ١ (بولاق) ،
٢٩٤ / ٢ (هارون) .

ويلحظ أن حديث سيبويه عن (رجل) في : لا كزيد رجل ، وحديث الشارح عن (رجل) في : لا أحد كزيد
رجلاً .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : «ونظير : لا كزيد ، في حذفهم الاسم قولهم : لا عليك ، وإنما يريد : لا بأس
عليك ، ولا شيء عليك ، ولكنه حذف ؛ لكثرة استعمالهم إيّاه» . الكتاب ٣٥٤ / ١ (بولاق) ، ٢٩٥ / ٢
(هارون) .

(٦) هذا الحكم : هو مفهوم كلام سيبويه في الباب .

واحدٍ عَمَلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ^(١) ، فإذا ظَهَرَ الإعرابُ في الاسمِ ؛ فلا مَوْضِعَ له^(٢) ، ولكن قد يكونُ الموضعُ له مع ما يتَّصِلُ به ، فيصحُّ أن يُحْمَلَ على ذلك^(٣) .

فالحملُ على الأولِ يكونُ على ثلاثةِ أوجهٍ : حَمَلٌ على اللَّفْظِ ، وحَمَلٌ على الموضعِ ، وحَمَلٌ على التَّأويلِ إذا كانَ الكلامُ قد وَقَعَ مَوْقِعٌ ما يُخالفُ إعرابهُ إعرابَ المذكورِ ، إلا أنه يدلُّ عليه ؛ جاز أن يُحْمَلَ الثاني على إعرابِ المقدَّرِ الذي دَلَّ عليه المذكورُ ، كقولك : لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله ، فهذا يدلُّ على التأويلِ ؛ لأنَّ تأويلَ (لا أحدَ فيها) : ليس فيها أحدٌ ، فكأنَّك قلتَ : ليس فيها أحدٌ إلا عبدُ الله^(٤) .

وقال ذو الرِّمَّةِ :

بها العينُ والآرامُ لا عدَّ عندها . . . ولا كَرَعٌ إلا المغاراتُ والرَّبْلُ^(٥)
فقولُه (ولا كَرَعٌ) عطْفٌ على موضعِ (لا عدَّ) ، وقولُه : إلا المغاراتُ والرَّبْلُ ،
[محمولٌ على تأويلِ (لا عدَّ) ؛ لأنَّ تأويلَه : ليس عدُّ عندها إلا المغاراتُ والرَّبْلُ]^(٦) .
وقال رجلٌ من مَذْحِجٍ :

هذا لَعْمَرُكُمْ^(٧) الصَّغَارُ بَعِينُهُ . . . لا أُمٌّ لي إن كانَ ذاكَ ولا أبٌ^(٨)
فقولُه (ولا أبٌ) معطوفٌ على مَوْضِعٍ : لا أُمٌّ .

(١) هذه العلة علَّل بها الشارح قبلُ لامتناع جزم الأسماء . انظر : المجلد الأول ٢ ب ، وانظر : المسائل العسكرية ٢٧٧ ، الشعر ١٥٩/١ ، الأمالي الشجرية ٢٤٣/٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٣٥٤/١ ، سفر السعادة ٥٦١/٢ .

(٢) من النحويين مَنْ جعل اسم (إنَّ) في موضع رفع ، وهذا يخالف حكم الشارح هنا . انظر : شرح الكافية ٣٥٢/٢ - ٣٥٣ .

(٣) مثل حرف الجر المعدِّي للفعل ومجروره . انظر : الخصائص ١٠٢/١ .

(٤) جعل الشارح الحمل على التأويل - وهو الحمل على المعنى كما تقدم في مسائل الباب ص : ٣٨٦ في الباب للبدل إذا رُفِعَ ؛ لأنه يقدر وقوعه موقع الأول ، فإذا أتبعه (لا) واسمها قدر سقوطها ، وفسد الكلام . فلزم التأويل . وسيدكر هذا في ص : ٤٢٤ .

ومقتضى كلامه أن البدل إذا نُصِبَ حملاً على اسم (لا) ؛ فليس في الكلام تأويل .

(٥) تقدَّم مخرجاً في ص : ٣٨٤ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) ب : لعمرك .

(٨) تقدَّم تخريجه في ص : ٣٨٥ .

وقال الأسدي :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ . . . فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(١)
فهذا معطوف / ١٥ أ على موضع : بالجبال ، لا على : الجبال^(٢) ؛ لأن هذا
الموقع^(٣) لا يكون الاسم فيه إلا مجروراً .
وتقول : لا مال له قليل ولا كثير ، فهذا صفة على الموضع ، ويجوز : لا مال له
قليلاً ولا كثيراً ، بالصفة على اللفظ^(٤) . فإن حمله على البدل ؛ لم يَجْزُ على
الموضع ، ولكن على التأويل بتقدير : ليس له مال قليل ولا كثير ، حتى يصير
بمنزلة : ليس له قليل ولا كثير^(٥) .
وتقول : لا مثله أحد ، فإن حمله على البيان الذي يجري مجرى الصفة ؛ جاز
على الموضع^(٦) ، وإن حمله على البدل ؛ لم يَجْزُ إلا على التأويل ، حتى يصح
التقدير فيه ، وكذلك : لا كزيد أحد^(٧) .
وتقول : لا مثله رجل ، على البيان^(٨) ، وإن حمله على الموضع^(٩) ؛ لم يَجْزُ ،
ولكن على تأويل الموضع ، كأنك قلت : ليس مثله فيها رجل .
وتقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فيجوز فيه ثلاثة أوجه :
النصب بغير تنوين على أن (لا) نافية ، ويجوز بالتنوين على أن (لا) مؤكدة ،
والاسم معطوف على اللفظ ، ويجوز الرفع بالعطف على الموضع^(١٠) .

(١) سبق تخريجه في ص : ٣٨٥ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٠٠ ، سر الصناعة ١ / ١٣١ .

(٣) ب : الموضع .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩١ ، المسائل المنثورة ٩٤ - ٩٥ .

(٥) انظر ما سيأتي في ص : ٤٢٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، الأصول ١ / ٤٠٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩١ .

(٧) انظر : المصادر السابقة .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩١ .

(٩) يريد : إن جعلته بدلاً وحمله على الموضع ، فلا بد من التأويل ، وسيذكر العلة في ص : ٤٢٤ .

(١٠) هذه الأوجه لدخول (لا) الثانية ، انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، المقتضب ٤ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ، الإيضاح العضدي

٢٥٦ وبقي وجه رابع لم يذكره الشارح ؛ لأن الباب ليس له ، وهو الرفع على أن (لا) عاملة عمل (ليس) أو

مهمله وما بعدها مبتدأ . انظر : المقتصد ٢ / ٨٠٧ .

وتقول : لا مثله رجلاً ، على : لي مثله غلاماً ، فتجعله تمييزاً^(١) ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُبْهِمٌ ، كأنَّه قالَ : لي مثله من الغلمان ، ويحسنُ أنْ يُستفهمَ إذا قالَ : لي مثله ، فيقالَ : من أيِّ شيءٍ ؟ ؛ ليتبينَ هذا المُبْهِمُ ، فيقولُ : من الغلمانِ ، أو من الرجالِ ، أو من الفرسانِ .

وقال ذو الرُّمَّة :

هي الدَّارُ إذْ مَيَّ لَأَهْلِكَ جَيْرَةٌ . . . لِيَالِي لَا أُمَثَالَهُنَّ لِيَالِيَا^(٢)

فَنَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، كأنَّه قالَ : لَا أُمَثَالَهُنَّ مِنَ اللَّيَالِي .

و (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ ، ودليله قول العرب : لا رجل أفضل منك ، وأنه نقيض : إن رجلاً ، على الإيجاب ، فيقول المجيب : لا رجل^(٣) .

وليس كذلك سبيل : رَبُّ رَجُلٍ ؛ لأنَّ (رَبُّ) حرفُ إضافةٍ ، وحرفُ الإضافةِ لا يكونُ إِلَّا مَبْنِيًّا عَلَى الفِعْلِ العاملِ فيه^(٤) .

وتقول : بِحَسْبِكَ قَوْلُ السَّوِّءِ^(٥) ، وتزيدُ الباءَ في المبتدأ كما تزدادُ في الفاعل من قولهم : كفى بالله ؛ لأنَّ الإحسابَ موضعُ مُبالغةٍ وتأكيدٍ ؛ لأنَّ كفايةً من كلِّ جهةٍ ، وهو على طريق النَّادِرِ لِنَادِرِ المعنى ، وإنَّما كان تأكيداً / ١٥ ب للإضافة ؛ إذ تَحْصُلُ إضافةُ المعنى من وَجْهَيْنِ :

أحدهما : ما يَجِبُ من إضافةِ الفِعْلِ إِلَى الفاعِلِ ؛ لاختصاصه به .

والآخر : ما يَجِبُ بحرفِ الإضافةِ .

وكذلك انعقادُ المبتدأ بالخبرِ بحقِّ ماله من هذه الجهةِ ، والآخرُ من جهةِ حرفِ

الإضافةِ ، فانعقادُ المعنى بغيره في هذا من وَجْهَيْنِ :

أحدهما : بحقِّ ما يَجِبُ للمبتدأ .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، الأصول ١ / ٤٠٤ .

(٢) تقدّم مخرجاً في ص : ٣٨٧ .

(٣) تقدّمت هذه المسألة في ص : ٣٤٣ .

(٤) تقدّمت هذه المسألة في ص : ٣٤٤ .

(٥) وجه ذكر سيبويه لهذا القول في الباب هو أن (لا) واسمها في موضع مبتدأ كما أن الباء ومدخولها في موضع

اسم مبتدأ . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٩١ ب .

والآخر : بحق ما يجب بحرف الإضافة .
وقال جرير^(١) :

..... لا كالعِشِيَّة زائراً ومزوراً^(٢)
فهذا لا يصلح فيه حملُ الثاني على الأولِ على وجه ؛ لأنه غيرُه^(٣) ، ولكن
يُحْمَلُ على حذف الفعلِ بتقدير : لا أرى كالعِشِيَّة زائراً ومزوراً^(٤) .
ونظيره قولُ العرب : لا كاليوم رجلاً ، أي : لا أرى كاليوم رجلاً^(٥) ، وكذلك :
تالله رجلاً ، وسبحان الله رجلاً ، أي : لا أرى كهذا رجلاً^(٦) .
ولا يظهرُ هذا العاملُ ؛ للاستغناء عنه ؛ لكثرة الاستعمال لهذا الكلام حتى
ظَهَرَ المعنى به ظهوراً لا يحتاج فيه إلى ذكرِ العاملِ^(٧) ؛ ولأنه قد جرى كالمثل ،
والأمثالُ لا تغيّر .
ويجوز : لا كالعِشِيَّة عَشِيَّةً ، ولا كزيد رجلاً ، بالحملِ على الأولِ^(٨) ؛ لأنَّ
الثاني فيه هو الأولُ^(٩) .

-
- (١) ب : جبير .
(٢) تقدّم تخريجه في ص : ٣٨٨ .
(٣) أجاز الفارسي الرفع على قبح ، وحمله على حذف المضاف ، وتقدير الكلام : كصاحب العشيّة . انظر :
المسائل المنثورة ٩٦ .
(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٣ ، المقتضب ٢/ ١٥٠ ، مجالس ثعلب ١/ ٢٦٦ ، الأصول ١/ ٤٠٤ - ٤٠٥ ،
شرح السيرافي ٣/ ٩١ ب .
(٥) انظر : مجالس ثعلب ١/ ٢٦٦ .
(٦) قدره سيبويه تقديرين ، فقدره في هذا الباب : تالله ما رأيت رجلاً ، انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٣ ، الأصول
١/ ٤٠٥ ، وقدره قبل في باب ما ينصب نصب (كم) إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام : تالله ما رأيتُ
كاليوم رجلاً ، وما رأيت مثله رجلاً . انظر : الكتاب ٢/ ١٧٤ .
وهذا التقدير الأخير موافقٌ لتقدير الشارح في تأدية المعنى المراد ، وهو التعجب ، ولعل سيبويه إنما قدر الفعل
فقط في هذا الباب ؛ لأنه موضوع حديثه .
(٧) انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٣ - ٢٩٤ ، الأصول ١/ ٤٠٥ ، المسائل المنثورة ٩٥ - ٩٦ .
وعلّل ثعلب الحذف في بيت جرير ، وقول العرب : لا كاليوم رجلاً ؛ بأن الوقت القريب يدلّ على الفعل .
انظر : مجالس ثعلب ١/ ٢٦٦ - ٢٦٧ .
(٨) أي : على موضع (لا) واسمها المحذوف .
(٩) انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٤ ، الأصول ١/ ٤٠٥ ، شرح السيرافي ٣/ ٩١ ب ، المسائل المنثورة ٩٦ .

وقال امرؤ^(١) القيس :

وَيَلِمُهَا^(٢) فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً . . . وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ^(٣)
فـ (مطلوبٌ) صِفَةٌ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ التَّمْيِيزِ^(٤) ، كَأَنَّهُ قَالَ :
وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مِنَ الْمَطْلُوبَاتِ^(٥) .
وقال جرير^(٥) :

..... . فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْفَدًا^(٦)

فَحَمَلَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِنَ الْمِرْفَادِ^(٧) .
وَتَقُولُ : لَا أَحَدَ كَزَيْدٍ رَجُلًا ، عَلَى قَوْلِكَ : مِنَ الرِّجَالِ^(٨) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
عَلَى قَوْلِهِ : لَا مَالَ لَهُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا^(٩) .
وَتَقُولُ : لَا عَلَيْكَ ، وَالْمَعْنَى : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ^(١٠) ، وَإِنَّمَا جَازَ هَذَا الْخَذْفُ ؛ لِأَنَّهُ
لَا يُقَالُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ خَوْفٍ ، فَيُنْفَى ذَلِكَ بِهَذَا الْقَوْلِ ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الذِّكْرِ ، وَأَوْجَزُ
فِي اللَّفْظِ^(١١) .

-
- (١) ب : امرؤ .
(٢) ب : ويل أمها .
(٣) تقدّم مخرّجاً في ص : ٣٨٩ .
(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، الأصول ١ / ٤٠٥ .
(٥) قائل البيت هو كعب بن جعيل كما تقدّم في ص : ٣٨٩ .
(٦) تقدّم تخريجه في ص : ٣٩٠ .
(٧) أنشد سيبويه البيت هنا شاهداً على جواز نصب (رجل) في : لا كزيد رجل ، و (مطلوب) في بيت امرؤ القيس تمييزاً لصفة اسم (لا) المحذوف ، كما نصب (مرفداً) تمييزاً لصفة المبتدأ المحذوف أو خبره ، وهو (فوق ذلك) . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، التعليقة ٢ / ٣٩ ، المسائل المنشورة ٩٧ .
(٨) أي : على التمييز .
(٩) أي : يكون (رجلاً) عطف بيان ، ويحمل على موضع اسم (لا) . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، التعليقة ٢ / ٤٠ .
(١٠) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ معاني القرآن للأخفش ١ / ١٠٥ ، المقتضب ٤ / ١٢٩ ، الأصول ١ / ٤٠٥ .
(١١) علّل سيبويه الحذف بكثرة الاستعمال . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ .

بابُ النَّفْيِ الَّذِي تُلغَى فِيهِ (لا) عن الْعَمَلِ ^(١)

[الغرضُ فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في (لا) الملغاةِ عن العملِ مما لا يجوزُ ^(٢) .

مسائلُ هذا الباب :

مالذي يجوزُ في (لا) الملغاةِ عن العملِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ ^(٣) .
ولمَ لا يجوزُ أن تُلغَى إلا مُكرَّرةً ؟ ^(٤) .

وما الفرقُ بينها ^(٥) مُعمَّلةٌ ومُلغاةٌ في المعنى ؟ ولمَ كانت الملغاةُ هي الجوابُ
لقوله : أغلامٌ عندَكَ أمَ جاريةٌ ؟ ومنَ أينَ دُكَّتِ الملغاةُ على الادِّعاءِ في السُّؤالِ ، ولمَ
١٦ / أ تُدَلُّ المُعمَّلةُ ؟ ومنَ أينَ دُكَّتِ المُعمَّلةُ على العمومِ ، ولمَ تُدَلُّ الملغاةُ ؟ ^(٦) .

ولمَ لا يجوزُ في تفصيلِ ما أجملته (أي) إلا الألفُ مع (أم) ، حتَّى جرى
الجوابُ على ذلك الحدُّ ؟ ^(٧) .

وما تأويلُ : ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ^(٨) ؟ ولمَ رَفَعَ ، والمعنى على
نفي أعمِّ العامِّ للخوفِ ، والحزنِ ؟ وهل ذلك لأجلِ العطفِ بالمعرفةِ ؟ .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مالا تُغَيَّرُ فيه (لا) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل
(لا) . انظر : الكتاب ٣٥٤ / ١ (بولاق) ، ٢٩٥ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : إلغاء (لا) وأسبابه ، وحكم تكريرها إذا ألغيت ، وشروط إعمالها عمل
(إن) ، وإعمالها عمل (ليس) ، كما وجَّه شواهد ظاهرها إعمال (لا) في المعرفة ، وغير ذلك .

(٣) تكملة يقتضيها منهج الشارح .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيد (لا) الثانية ؛ من قَبْلِ أَنَّهُ جوابٌ لقوله : أغلامٌ عندَكَ
أمَ جاريةٌ ، إذا ادَّعيت أن أحدهما عنده» . الكتاب ٣٥٤ / ١ (بولاق) ، ٢٩٥ / ٢ (هارون) .

(٥) ب : بينهما .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه السابق وقوله بعده : «وإذا قال : لا غلامٌ ، فإنَّما هي جوابٌ لقوله : هل من غلامٍ ؟
وعملت (لا) فيما بعدها وإن كان في موضع ابتداء ، كما عملت (من) في الغلام وإن كان في موضع ابتداء» .
الكتاب ٣٥٤ / ١ (بولاق) ، ٢٩٥ / ٢ (هارون) .

(٧) الهمزة مع (أم) تفصيل (أي) وجوابهما إذا كان منفيًا بـ (لا) مكرَّرةً ، وقد نظر سيبويه لتكرير (لا) بما هي
جوابه ، فقال : «ولا يحسن إلا أن تُعيد (لا) ، كما أنَّه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه (أم) إلا أن
تذكرها مع اسم بعدها» . الكتاب ٣٥٤ / ١ (بولاق) ، ٢٩٥ / ٢ (هارون) .

(٨) أولها : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ... ﴾ يونس : ٦٢ .

وَلَمْ لَا تَعْمَلْ (لا) إِلَّا فِي نَكْرَةٍ؟^(١) .
وما الشَّاهدُ في قولِ الرَّاعي^(٢) :
وما صَرَمْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلَنَةً . . . لا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ؟^(٣)
يَتْلُوهُ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - : وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ (لا) عَمَلٌ : لَيْسَ ؟ .
والحمدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ .

(١) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : «واعلم أنَّ المعارفَ لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأنَّ (لا) لا تعملُ في معرفة أبدأ» . الكتاب ١/ ٣٥٤ (بولاقي) ، ٢/ ٢٩٦ (هارون) .

(٢) الرَّاعي : ... نحو ٩٧ هـ .

هو عُبَيْدُ بْنُ حُصَيْنٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ مِنْ بَنِي ثُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ صَعْصَعَةَ ، يُكْنَى أبا جَنْدَلٍ ، وَفِي هِجَائِهِ قَالَ جَرِيرٌ قَصِيدَتَهُ الدَّامِغَةَ . انظر : الشعر والشعراء ١/ ٤١٥ - ٤١٨ ، الأغاني ٢٨/ ٩٦١١ - ٩٦٢٥ .

(٣) من أبيات من البسيط ، أولها :

قَالَتْ سُلَيْمَى أَتَثْوِي أَنْتِ أَمْ تَغْلِي . . . وَقَدْ يَنْسِيكَ بَعْضُ الْحَاجَةِ الْكَسَلِ

انظر : شعر الرَّاعي ٢٣٣ ، الكتاب ٢/ ٢٩٥ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥ ، الأمثال لأبي عبيد ٢٧٥ ، مجالس ثعلب ١/ ٢٨ ، الأصول ١/ ٣٩٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٤١ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٤ ، فصل المقال ٣٠٩ ، شرح ملحّة الإعراب ٢٢٤ ، المستقصى ٢/ ٢٦٧ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٢٣١ ، شرح المفصل ٢/ ١١١ ، تفسير القرطبي ٣/ ٢٦٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٠ ب ، أوضح المسالك ١/ ٣٥٩ ، المقاصد النحوية ٢/ ٣٣٦ .

[الْجُزْءُ السَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ مِنْ شَرْحِ كِتَابِ سَيْبَوِيهِ . إِمْلَاءُ أَبِي الْحَسَنِ

عَلِيِّ بْنِ عَيْسَى النَّحْوِيِّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ]^(١)

١٦/ ب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ (لَا) عَمَلٌ : لَيْسَ ؟ وَلَمْ ذَلِكَ ؟^(٢) .

وَلَمْ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلٌ (لَيْسَ) فِي النِّكَرَةِ دُونَ الْمَعْرِفَةِ ؟^(٣) .

وَلَمْ قَلَّ عَمَلُهَا [عَنْ] ^(٤) عَمَلٍ : لَيْسَ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لضعف الشَّبه ؛ إِذْ هُوَ مِنْ

جِهَةِ النَّفْيِ فَقَطْ ، وَلَيْسَ كَ (مَا) ؟ ؛ إِذْ هُوَ فِي (مَا) مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : النَّفْيِ ،

وَالْحَالِ ، وَصَدْرُ الْكَلَامِ^(٥) ، فَلَمْ تَعْمَلَ إِلَّا فِي نِكَرَةٍ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِعَمَلِهَا إِذَا جَرِيَ عَلَى

الْأَغْلَبِ فِيهَا ؟^(٦) .

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ^(٧) :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا . . . فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ ؟^(٨)

(١) زيادة يقتضيها منهج الشارح .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وقد جعلت - وليس ذلك بالأكثر - بمنزلة (ليس)» . الكتاب ١/ ٣٥٤

(بولاق) ٢٩٦/٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء ،

وأنها لا تعمل في معرفة» . الكتاب ١/ ٣٥٤ (بولاق) ، ٢٩٦/٢ (هارون) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) ذكر المبرد هذه الأوجه ، غير أنه جعل النفي للحال والمستقبل ، ولم يذكر سيبويه سوى نفي الحال ، وزاد

الفارسي عليه الدخول على المبتدأ والخبر ، وفي تقييد النفي بالحال نظرٌ عند ابن مالك والرضي ، انظر :

الكتاب ١/ ٥٧ ، ١٢٢ ، ٢٢١/٤ ، المقتضب ٤/ ١٨٨ ، البغداديات ٥٩٥ ، نظم الفرائد ١٣٨ ، شرح

التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٠ - ٣٨٢ ، شرح الكافية ١/ ٢٦٧ ، الأشباه والنظائر ٤/ ٣٥ - ٣٦ .

(٦) هذا السؤال مبني على ما قبله .

(٧) سعد بن مالك «.....» .

ابن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة من بني بكر بن وائل ، أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في

الجاهلية ، وهو جدُّ والد طرفة بن العبد ، انظر : المؤلف واختلف ١٧٢ - ١٧٣ ، ١٨٩ ، الخزانة ١/ ٤٧٤ .

وفي شرح كتاب الحماسة لأبي القاسم الفارسي ٢/ ٢٦٦ : وقال جحدر بن مالك ، فلعله خلط بينه وبين عمه

جحدر صاحب الحماسة التالية .

(٨) من مرقل الكامل . من قصيدة حماسية قالها في حرب البسوس ، ومطلعها :

يأبؤس للحرب التي . . . وضعت أراهم فاستراحوا

وفيها تعريضٌ بعود الحارث بن عباد البكري عن الحرب في أول الأمر .

يقول : مَنْ فَرَعَ مِنْ نِيرَانِ هَذِهِ الْحَرْبِ فَأَنَا لَا أَبْرَحُ ، لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ ، انظر : تفسير الحماسة لابن فارس ١٦١ . =/

ولم تأوِّله على : لَيْسَ لَنَا بَرَّاحٌ ، وَلَا بَرَّاحٌ لَنَا ؟
وما تأوِّيلُ :

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمِطِيِّ^(١) ؟

وَلَمْ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ فِي : (هَيْثَمَ) ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ
النَّكْرَةِ عَلَى تَقْدِيرٍ : لَا مِثْلَ هَيْثَمٍ ؟^(٢) .
وَلَمْ جَازَ : لَا بَصْرَةَ لَكُمْ ؟^(٣) .
وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ^(٤) :

=/ وقد أنشد البيت سيبويه والشارح قبلاً شاهداً على إعمال (لا) عمل (ليس) وهو الشاهد هنا كما سيأتي في
الجواب . انظر : الكتاب ٥٨/١ ، شرح الرماني ٢٣/١ ب .
انظر : شعر سعد (الشعراء الجاهليون ٣٨٢) ، ديوان بني بكر ٥٤١ ، الكتاب ٢٩٦/٢ ، الحماسة ١٤٥ ،
المقتضب ٣٦٠/٤ ، الأصول ٩٦/١ ، الجمل ٢٣٨ ، المسائل المنشورة ٨٧ ، الأشباه والنظائر للخالدين
١٥٥/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٨/٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦/٢ ، شرح الحماسة
المنسوب للمعري ٣٣٣/١ ، شرح الحماسة لأبي القاسم الفارسي ٢٦٧/٢ ، شرح الحماسة للأعلم
١٧٢/١ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣١/٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٨٩٧/٢ ، شرح أبيات سيبويه
والمفصل ٦٩/١ ، الخزانة ٤٦٧/١ .

(١) عَزَى الْبَيْتَ لِبَعْضِ بَنِي دُبَيْرٍ ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ . انظر : الخزانة ٥٩/٤ .

وهو من أبيات من بحر الرجز ، أولها :

قَدْ حَشَّهَا اللَّيْلُ بِعَصْلِيٍّ

حَشَّهَا : يقال : حَشَّ النَّارُ إِذَا بَالِغٌ فِي إِيقَادِهَا وَإِحْمَائِهَا . والمراد هنا أَنَّ الْإِبِلَ قَدْ رُمِيَتْ بِرَجُلٍ عَصْلِيٍّ يُسْرِعُ
سَوْقَهَا ، وَلَا يَدْعُهَا تَفْتُرُ ، وَالْعَصْلِيُّ : الشَّدِيدُ الْبَاقِي عَلَى الْمَشْيِ وَالْعَمَلِ ، وَهَيْثَمٌ : اسْمُ رَجُلٍ ، قِيلَ : هُوَ ابْنُ
الْأَشْتَرِ ، وَكَانَ مَشْهُورًا بِحَسَنِ الصَّوْتِ فِي حَدَائِهِ ، وَبِمَعْرِفَةِ الْفُلُوتِ وَسَوْقِ الْإِبِلِ . انظر : الخزانة ٥٨/٤ - ٦٠ .

انظر : الكتاب ٢٩٦/٢ ، المقتضب ٣٦٢/٤ ، الأصول ٣٨٢/١ ، شرح السيرافي ٩٣/٣ ب ، المسائل
المنشورة ٩٧ ، تحصيل عين الذهب ٣٥٤/١ ، المفصل ٧٦ ، الأمالي الشجرية ٣٦٥/١ ، أسرار العربية ٢٥٠ ،
كشف المشكل ٣٦٨/١ شرح المفصل ١٠٣/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٦/١ ، أمالي ابن الحاجب
٤١٣/١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٠٨ ب ، ١٠٩ أ ، الهمع ١٤٥/١ ، عقود الزبرجد ١١٧/١ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فِيَأْنَهُ جَعَلَهُ نَكْرَةً ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا هَيْثَمَ مِنَ الْهَيْثَمِينَ» . الكتاب ٣٥٤/١ .
(بولاق) ، ٢٩٦/٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ومثل ذلك : لَا بَصْرَةَ لَكُمْ» . الكتاب ٣٥٤/١ (بولاق) ، ٢٩٦/٢ .
(هارون) .

(٤) في هامش أ : هذا البيت لفَضَالَةَ بْنِ شَرِيكَ فِي ابْنِ الزُّبَيْرِ .
وفَضَالَةُ شَاعِرٌ أَسَدِيٌّ صَعْلُوكٌ ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ . انظر : الأغاني ١/٢٣٧ - ٤٢٤٥ ، معجم
الشعراء ١٧٦ - ١٧٧ .

=/ والشاهد يعزى إليه وإلى ابن الزُّبَيْرِ ، كما يُعزى إلى عبد الله بن فضالة المتقدم . انظر : شعر ابن الزُّبَيْرِ

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ . . . نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةً بِالْبِلَادِ^(١) ؟
وَلَمْ جَازَ أَنْ تَعْمَلَ فِي : أُمِيَّةً ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ ؟
وَلَمْ جَازَ : قَضِيَّةٌ وَلَا أبا حَسَنٍ ؟^(٢) .

وَلَمْ يُوَجِّهْ فِي كُلِّ هَذَا وَجْهَانِ : حَذَفُ (مِثْلٍ) ، وَتَقْدِيرُ النَّكْرَةِ ؟ وَمَا الْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا ؟ وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ (مِثْلٌ) ؛ فَنَفِي^(٣) الْمِثْلِ لَا يُوجِبُ نَفْيَ النَّفْسِ ،
وَإِذَا قُدِّرَ عَلَى النَّكْرَةِ ؛ فَنَفِي^(٣) كُلِّ مَا شَارَكَ فِي الْأَسْمِ عَلَى الْعَمُومِ يُوجِبُ نَفْيَ
النَّفْسِ ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ : مِثْلٍ ؟^(٤) .
وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥) :

فَرَطْنٌ فَلَا رَدُّ لَمَّا بُتَّ فَاَنْقَضَى . . . وَلَكِنْ بَغُوضٌ أَنْ يَقَالَ عَدِيمٌ^(٦) ؟
وَهَلْ هَذَا عَلَى مَعْنَى : لَيْسَ رَدُّ لَمَّا بُتَّ فَاَنْقَضَى ؟

=/ ١٤٦ - ١٤٧ شعر فضالة (أشعار اللصوص ٢/ ٥٨٠ - ٥٨١) ، الأغاني ١٢/ ٤٢٣٧ - ٤٢٤٣ ، زهر
الآداب ٢/ ٥٢٠ ، الخزائن ٤/ ٦١ - ٦٧ .

(١) من البحر الوافر ، من أبيات في هجاء ابن الزبير ، رضي الله عنه ، وذكر بخله ، ومطلعها مختلف فيه ، فمن
رواها لابن الزبير ، فمطلعها عنده الشاهد ، ومن عزاها لفضالة أو ابنه ؛ فمطلعها في روايته :
أَقُولُ لِعَلْمَتِي شُدُّوا رِكَابِي . . . أَجَاوِزُ بَطْنَ مَكَّةَ فِي سَوَادِ

انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٧ ، المقتضب ٤/ ٣٦٢ ، أمالي بن المزرع (نوادير الرسائل ٨١) ، الأصول ١/ ٣٨٣ ،
الأضداد لابن الأنباري ٢٠ ، شرح السيرافي ٣/ ٩٢ ب ، المسائل المنشورة ٩٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن
السيرافي ١/ ٥٦٩ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٥ ، الفصل ٧٧ ، الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٥ ، التخمير
١/ ٥٠٤ ، شرح الفصل ٢/ ١٠٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٠٨ أ ، عقود الزبرجد ١/ ١١٧ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : «وتقول : قضية ولا أبا حسن ، تجعله نكرة» . الكتاب ١/ ٣٥٥ (بولاق) ،
٢/ ٢٩٧ (هارون) .

(٣) ب : فينفي .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : «قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه ؟ ...» إلى قوله : «ودلُّ
هذا الكلام على أنه ليس لها عليٌّ وأنه قد غيَّبَ عنها» . الكتاب ١/ ٣٥٥ (بولاق) ، ٢/ ٢٩٧ (هارون) .

(٥) هو مزاحم العقيلي (... نحو ١٢٠هـ) .

ابن الحارث بن مُصَرِّفٍ من بني عُقِيلِ بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، بدويٌّ ، إسلاميٌّ ، صاحب
قصيد ورجز ، كان في زمن الفرزدق وجريز . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٧٠ - ٧٧٧ ، الأغاني
٢١/ ٧٣٤٤ - ٧٣٥٣ .

(٦) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

لِصَفْرَاءَ هَاجَتْكَ الْغَدَاةُ رُسُومٌ . . . كَأَنَّ بَقَايَاهَا الْجُرُودَ وَشُومُ

الجرود : جمع جَرْدٍ ، وَهُوَ الْخَلْقُ مِنَ الثِّيَابِ .

=/ ويروي الشاهد «ولكن بغيض» ، و«ولكن تعوض» . انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٩٤ .

وما الشاهد في قول الشاعر^(١) :
 بَكَتْ حَزْناً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتُ . . . رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(٢) ؟
 وَلِمَ كَانَ هَذَا ضَرْوَةً فِي الشُّعْرِ ؟ .
 وما حكم (لا) إذا فصلت من الاسم بحشو ؟ وَلِمَ لَا يَحْسُنُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ إِعَادَةٍ :
 لا ؟^(٣) .
 وَلِمَ لَا تَكُونُ مَعَ الْفَصْلِ^(٤) بمنزلة : ليس ؟ وهل ذلك لعموم النفي مع قلة
 إجرائها مجرى : ليس ؟^(٥) .
 وما تأويل : ﴿ لَا فِيهَا عَوَّلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾^(٦) ؟ .

=/ قيل : يَصِفُ كِبَرَهُ ، فيقول : ذهبت السُّنُونُ فَلَا رَدَّ لِمَا فَاتَ مِنْهُنَّ ، ولكنني مبغضٌ إلى الناس ؛ لأن قيل عَدِمَ
 شبابه ، انظر : تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٥ .
 وقيل : يصف رجلاً مات له مَيِّتٌ ، فقال له : فرطن ؛ يعني المدامع ، انظر : الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٦ .
 انظر : شعر مزاحم (مجلة معهد الخطوط م ٢٢ ج ١/ ١٢٤) ، الكتاب ٢/ ٢٩٨ ، شرح السيرافي
 ٣/ ١٩٤ ، النكت ١/ ٦٠٧ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٥ ، الملخص ٢٧٤ ، اللسان ٧/ ١٢١ (بغض) ،
 الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٥ .

(١) لم أقف عليه .
 (٢) من البحر الطويل .
 آذنت : أشعرت ، جعل تهيو الإبل للركوب عليها كأنه إعلامٌ منها بالفراق . و (أن) مفسرة للإيدان . انظر :
 الخزانة ٤/ ٣٥ .

انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٨ ، المقتضب ٤/ ٣٦١ ، الأصول ١/ ٣٩٣ ، المسائل المنشورة ٨٩ ، ضرائر الشعر
 للقرزار ١٧٧ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٥ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٥٣١ ، التخمير ١/ ٥١٧ ، شرح
 المفصل ٢/ ١١٢ ، المقرب ١/ ١٨٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٣ ب ، شرح الكافية ١/ ٢٥٨ ،
 الملخص ٥٠٥ ، الخزانة ٤/ ٣٤ - ٣٦ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «واعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو ؛ لم يحسن إلا أن تُعيدَ
 (لا) الثانية ؛ لأنه جعل جواب : إذا عندك أم ذا ؟ » . الكتاب ١/ ٣٥٥ (بولاق) ، ٢/ ٢٩٨ (هارون) .

(٤) ب : التفصيل .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ولم تجعل (لا) في هذا الموضع بمنزلة (ليس) ؛ وذلك لأنهم جعلوها - إذا
 رَفَعَتْ - مثلها إذا نَصَبَتْ ، لا تُفصل لأنها ليست بفعل » . الكتاب ١/ ٣٥٥ - ٣٥٦ (بولاق) ، ٢/ ٢٩٨

- ٢٩٩ (هارون) .

=/

(٦) الصّافات : ٤٧ .

ولم لا يجوز : لا فيها أحد ، إلا على ضعف ، وكذلك : لا فيك خير ؟ ولم لا تكون في هذا بمنزلة : ليس ؟ وهل ذلك لأنها لا تعمل / ١٧٧ مع الفصل كما لا تعمل مع التعريف ، فليس يتوجه إلا على الوجه القبيح ؟^(١) .

وما [حكم] ^(٢) : لا أحد أفضل منك ، ولا أحد خير منك ، ولم كان ذلك على الخبر دون الصفة على الموضع ؟ وهل ذلك لأنه تضعف الصفة على الموضع من جهتين : الحذف ، والحمل على الموضع دون اللفظ ، فالخبر أولى به ؟^(٣) .

وما ^(٤) الشاهد في قول الشاعر ^(٥) :

- =/ والسؤال عن قول سيبويه : «فمما فصل بينه وبين (لا) بحشو قوله جل ثناؤه : ﴿لَا فِيهَا قَوْلٌ وَلَا مُمْعِنُهَا يُنَزَّهَاتٌ﴾» الكتاب ١/ ٣٥٦ (بولاق) ، ٢/ ٢٩٩ (هارون) .
- (١) هذا سؤال عن قول سيبويه : «ولا يجوز : لا فيها أحد ، إلا ضعيفاً ، ولا يحسن : لا فيك خير» ، فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعاً ؛ لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة . الكتاب ١/ ٣٥٦ (بولاق) ، ٢/ ٢٩٩ (هارون) .
- (٢) ساقط من : ب .
- (٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : «وتقول : لا أحد أفضل منك ؛ إذا جعلته خبراً ، وكذلك : لا أحد خير منك ، ... لما صار خبراً جرى على الموضع ؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على (لا) فجرى مجرى : لا أحد فيها إلا زيد» . الكتاب ١/ ٣٥٦ (بولاق) ، ٣/ ٢٩٩ - ٣٠٠ (هارون) .
- (٤) ب : وأما .
- (٥) هو - على الأصح - رجل جاهلي من النبيت ؛ حي من الأنصار ، ينسبون إلى النبيت عمرو بن مالك بن الأوس . انظر : المحرر ٩٦ ، جمهرة أنساب العرب ٤٧١ . والبيت معزوف إليه في خبر طويل له مع حاتم والناطقة الذبياني وماوية بنت عفزر . انظر : الأخبار الموفقيات ٣٥٢ ، الشعر والشعراء ١/ ٢٤٥ ، فرحة الأديب ١٢٦ ، المصباح ٢/ ٤٥٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٧١ .
- وعزي الشاهد - أيضاً - إلى ثلاثة شعراء آخرين ، هم :
- أ - حاتم بن عبدالله الطائي : «... ٤٦ ق . هـ» الشاعر الجاهلي الجواد . انظر لترجمته : الشعر والشعراء ١/ ٢٤١ - ٢٤٩ ، اللآلئ ٦٠٦ - ٦٠٧ ، وعزا له البيت ابن السيرافي والصفدي ، وخطاً الأسود الغندجاني ابن السيرافي ، وأثبتته محقق الديوان فيما نسب للشاعر وليس له ، انظر : شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٣ ، فرحة الأديب ١٢٥ - ١٢٦ ، الغيث المسجم ١/ ١٥١ ، ديوان حاتم ٢٩٣ - ٢٩٤ .
- ب - أبو ذؤيب الهذلي «... نحو ٢٧ هـ» خويلد بن خالد . أدرك الجاهلية والإسلام . ولم تثبت له رؤية . انظر : الكامل لابن الأثير ٣/ ٩٤ ، معاهد التنصيص ٢/ ١٦٥ - ١٧٠ .
- قال ابن يسعون : «ونسب البيت لأبي ذؤيب ، وهو وهم» . المصباح ١/ ٤٥٣ ، وذكر القيسي أنه لم =/

ورد جازرهم حرفاً مصرمةً . . . ولا كريم من الولدان مصبوح^(١) ؟
ولم كان (مصبوح) على الخبر دون الوصف^(٢) ؟
وهل يجوز : لا أحد أفضل منك ؟ ولم جاز ذلك على تقدير : ليس^(٣) ؟
وهلاً جعلت مع ما بعدها كاسم واحد ، مع إجرائها على : ليس ؟ وهل ذلك
لأنه لا وجه لها في البناء على هذه الجهة كما لها إذا كانت جواب : هل من رجل ،
ولأنه إنما أخرجت إلى : ليس ؛ لتخرج عن لزوم أعم العام ، فلا يكون الرفع^(٤) فيها

= / يره في شعره . انظر : إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧١ / ١ .

ج - نبيت بن قاسط . انظر : شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٤ .

(١) من البسيط ، من أبيات أولها :

هَلَا سَأَلْتُ بَنِي النَّبَيْتِ مَحْسَبِي . . . عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَاهَبَتِ الرِّيحُ
وَالشَّاهِدُ مُلْفَقٌ مِنْ بَيْتَيْنِ :

أحدهما : ورد جازرهم حرفاً مصرمةً . . . في الرأس منها وفي الأصلاب تملج
والآخر : إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

انظر : الأخبار الموفقيات ٣٥٢ - ٣٥٣ ، الشعر والشعراء ٢٤٥ / ١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٧٣ / ١ .

الجازر : الذي ينحر الناقة ، والحرف : الناقة الضامر ، والمصرمة : مقطوعة اللبن ؛ لعدم الرعي ، والأصلاب : جمع صلب بما يليه ، وهو الظهر ، والتمليح : بقية بقيت من شحم ، واللقاح : جمع لقحة ، وهي الناقة الحلوب ، والأصرة : جمع صرار ، وهي خرقة تشد على أخلاف الناقة ؛ لتلا يرضع الفصيل ، ومصبوح : مسقى صبوحة وهو شراب الغداة .

يقول : هم في جذب ، فلا لبن عندهم ، وإذا حل عليهم ضيف رد الجازر عليهم من المرعى ما ينحرون له ، واللقاح لا أصرة على أخلافها إذ لا لبن فيها يتقى عليه أن يرضعه الفصيل . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٧٤ / ١ - ٥٧٥ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٢ / ١ - ٢٧٣ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٩ ، المقتضب ٤ / ٣٧٠ ، الأصول ١ / ٣٨٥ ، الإيضاح العضدي ٢٥٥ ، البصريات ١ / ٤٩٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٦ ، المقتصد ٢ / ٨٠٣ ، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٢٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥١٢ ، المقاصد النحوية ٢ / ٣٦٨ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « لما صار خبراً جرى على الموضع ؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على (لا) فجرى مجرى : لا أحد فيها إلا زيد » . الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإن شئت قلت : لا أحد أفضل منك ، في قول من جعلها كـ (ليس) ، ويجريها مجراها ناصبة في الموضع وفيما يجوز أن يحمل عليها » . الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ (هارون) . والضمير في (يجريها) و (مجراها) يعود على (لا) ؛ أي : تجري (لا) العاملة عمل (ليس) مجرى (لا) التبرئة في العمل في النكرة ، والإهمال إذا فصلت عن اسمها . انظر : المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٣ .

(٤) أ ، ب : الواقع .

كالنَّاصِبِ؟^(١).

وَلَمْ نَقْصَتْ عَنْ (لَيْسَ) بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : امْتِنَاعِ الْفَصْلِ بَيْنَهَا^(٢) وَبَيْنَ اسْمِهَا ،
وَامْتِنَاعِ الْعَمَلِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَاِمْتِنَاعِ الْعَمَلِ إِذَا خَرَجَ الْكَلَامُ إِلَى الْإِجَابِ؟^(٣) .
الجواب :

الذي يجوزُ في : (لا) المُلغَاةِ عَنِ الْعَمَلِ أَنَّهَا ، إِذَا كَانَتْ عَلَى مَعْنَى السُّؤَالِ : أَذَا
أَمْ ذَا ؟ وَهُوَ السُّؤَالُ الَّذِي يُكْرَرُ فِيهِ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ ؛ أَنْ تُكْرَرَ (لا) ، وَتُلْغَى عَنِ
الْعَمَلِ ؛ لِتَكُونَ عَلَى حَدِّ مَا هِيَ^(٤) جَوَابُهُ ، فَهَذَا وَجْهُ^(٥) .
وَالْوَجْهُ الثَّانِي : إِذَا وَقَعَ بَيْنَهَا^(٦) وَبَيْنَ الْاسْمِ فَصْلٌ ؛ أَنْ تُلْغَى^(٧) .
وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ : إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَعْرِفَةٍ^(٨) ؛ أَنْ تُلْغَى مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ الْأَوْجُهِ
الثَّلَاثَةِ^(٩) ؛ لِأَنَّهَا عَلَى جِهَةٍ لَا تَقْتَضِي لَهَا الْعَمَلَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مَعَ الْبِنَاءِ الْفَصْلُ [كَمَا
لَا يَصِحُّ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ بَعْضِ الْاسْمِ وَبَعْضِ^(١٠) ، وَلَا يَصِحُّ - إِذَا خَرَجَتْ إِلَى مَعْنَى :
لَيْسَ - الْفَصْلُ]^(١١) ؛ لَضَعْفِ الشُّبْهِ^(١٢) .
وَلَا يَصْلُحُ فِي التَّكْرِيرِ الْعَمَلُ^(١٣) ؛ لِأَنَّهَا جَوَابٌ مَا لَا يَعْمَلُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ

-
- (١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولم تُجعل (لا) التي كـ (ليس) ، مع ما بعدها كاسم واحدٍ ؛ لئلا يكون الرفعُ
كالنَّاصِبِ » . الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ (هارون) .
- (٢) ب : بينهما .
- (٣) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله .
- (٤) ب : هو .
- (٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، المقتضب ٤ / ٣٥٩ ، الأصول ١ / ٣٩٣ - ٣٩٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٣ .
- (٦) ب : بينهما .
- (٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٨ ، المقتضب ٤ / ٣٦١ ، الأصول ١ / ٣٩٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٣ ب ، المسائل
المنشورة ٨٨ .
- (٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ ، المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، الأصول ١ / ٣٩٢ .
- (٩) بقي وجهٌ رابعٌ سيعقد له باباً ، انظر : ص : ٤١٤ .
- (١٠) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٦ .
- (١١) ساقطٌ من : ب . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، المقتضب ٤ / ٣٨٢ .
- (١٢) ذكر في المسائل أنَّ (لا) تشبه (ليس) في النفي فقط . انظر : ص : ٣٩٨ ، وانظر : المقتضب ٤ / ٣٨٢ .
- (١٣) هذا الحكم مقيدٌ بكونها جواب استفهام فيه ادعاء لا يصلح في جوابه (نعم) أو (لا) . انظر : الكتاب
٢ / ٢٩٥ ، الأصول ١ / ٣٩٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٣ - ب .
- وذكر الفارسي أنَّ المُلغَاةِ جواب استفهامات متعدِّدة ، نحو : هل من بيع ؟ هل من خلَّة ؟ هل من شفاعة ؟ = /

تَعْمَلُ ، كما أَنَّها إذا كانت جَوَابَ ما يَعْمَلُ ؛ لَزِمَتْ الْعَمَلُ^(١) .
ولا يجوز - إذا ارتفعت النكرة بعدها على إلغائها من العمل - إلا تكرير (لا) ؛
لأن هذا الموضع هي التي تكون فيه جواب الاستفهام المكرر^(٢) ، وإن كان لفظ الثاني
بـ (أم)^(٣) ، والأول بالألف ؛ فكلاهما للاستفهام ، إلا أنه خالف لفظة (أم) الألف ؛
لتدل على العطف مع الاستفهام^(٤) ، / ١٧ ب وليس^(٥) يحتاج في النفي إلى مثل
ذلك ؛ لأن حرف^(٦) العطف موجود معه ، وليس [له]^(٧) حرف قد تضمن^(٨) النفي
والعطف في حال كما للاستفهام حرف قد تضمن العطف والاستفهام في حال ؛ لأن
الاستفهام فرع على الخبر^(٩) ، يحتمل أن يتضمن الحرف فيه ذلك على تقدير حرفين
في الأصل ، والنفي خبر لا يحتمل ذلك ؛ لأنه ليس له ما يقدر به ؛ لأنه أول .
والملغاة تدل على الادعاء في السؤال^(١٠) ؛ لأن السؤال فيها إنما هو تفصيل ما
أجملته^(١١) (أي)^(١٢) ، كما أن السؤال بـ (أي) تفصيل ما أجملته (ما)^(١٣) ، وجواب

=/ انظر : المسائل المنثورة ٨٨ .

وقوله مخالف لما عليه سيبويه ؛ إذ ليس في هذه الاستفهامات ادعاء .

(١) يريد : أن (لا) الملغاة جواب الهمزة و (أم) ، وهما لا يعملان ، فإذا دخلت (لا) في الجواب لم تغير الاسم
عن حاله ، أما النافية للجنس فهي جواب : هل من شيء ؟ فـ (من) عملت في المبتدأ وغيرته من الرفع إلى الجر ،
فلما دخلت (لا) في الجواب عملت فيه وغيرته كما غير في السؤال . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، معاني
القرآن للأخفش ١ / ٢٥ - ٢٦ .

(٢) ب : المكرم .

وانظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، الأصول ١ / ٣٩٣ ، التعليقة ٢ / ٤٠ .

(٣) أ ، ب : تام .

(٤) أ : للاستفهام ، و (أم) في هذا الموضع متصلة ، وتسمى المعادلة ؛ لأنها عادت الهمزة في الاستفهام .

انظر : الكتاب ٣ / ١٦٩ - ١٧٠ ، المقتضب ٣ / ٢٨٦ ، الأزهية ١٢٤ ، الجنى الداني ٢٠٥ .

(٥) ب : فليس .

(٦) ب : فليس .

(٧) ب : يتضمن .

(٨) ب : يتضمن .

(٩) ب : يتضمن .

(١٠) ب : يتضمن .

(١١) ب : يتضمن .

(١٢) ب : يتضمن .

(١٣) ب : يتضمن .

ذلك جزءٌ من السؤال ، كَقَوْلِهِ : أَرَجُلٌ عِنْدَكَ أَمِ امْرَأَةٌ ؟ فجوابه : امرأةٌ ، بهذا اللَّفْظِ ، أو يقول : رَجُلٌ ، بهذا اللَّفْظِ^(١) .

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ، فتأويله على العموم في^(٢) نفي الخوف والحزن^(٣) ، إلا أنه خرج مخرج الخاص ؛ من أجل العطف بالمعرفة^(٤) .

وقد يتوجه فيه الخصوصُ على أن الآخرة مواطنٌ : موطنٌ ينتفي عنهم الخوفُ والحزنُ ، وموطنٌ لا ينتفي ، وكلُّ ذلك قبل دخول الجنة ، كما قال جل وعز : ﴿ [يَوْمَ] ^(٥) تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴾^(٦) ، وعلى ذلك روي عن النبي ﷺ : « إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ حُفَاةً عُراةً غُرْلًا »^(٧) ، فقالت عائشة : يا رسول الله ، أفلا يحتشم المرء من ذلك ؟ فقال لها : ﴿ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ [يُغْنِيهِ] ﴾^(٨) ﴿^(٩) ؛ أي : يشغله عن ذلك .

(١) انظر : المقتضب ٢٨٦/٣ ، شرح السيرافي ٢٩٣/٣ - ب .

(٢) ب : وفي .

(٣) انظر : الموضح ٢٧٠/١ ، البحر المحيط ٢٧٥/١ .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٥/١ ، إعراب القرآن ٢١٦/١ - ٢١٧ ، التبيان ٥٥/١ ، الفريد ٢٧٨/١ ، تفسير القرطبي ٣٢٩/١ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) الحج : ٢ .

(٧) الغرل : جمع الأغرل ، وهو الأقلف . انظر : غريب الحديث للحري ٤٥٨/٢ ، تفسير غريب ما في الصحيحين ١٥٩ ، النهاية في غريب الحديث ٣٦٢/٣ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) عبس : ٣٧ . والحديث أخرجه عن عائشة - رضي الله عنها - أحمد والنسائي مع اختلاف يسير في اللفظ ، وأخرجه عنها وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - الترمذي مع اختلاف يسير .

وأخرجه عن عائشة - رضي الله عنها - بلفظ مختلف البخاري ومسلم وابن ماجه .

انظر : مسند أحمد ١٠٠/٦ (٢٤٦٤٢) ، صحيح البخاري ١٩٥/٧ (كتاب الرقاق ، باب كيف الحشر) ،

صحيح مسلم ٢١٩٤/٤ (كتاب الجنة - باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة) ، سنن ابن ماجه ٥٠٦/٤

(كتاب الزهد ، باب ذكر البعث) ، الجامع الصحيح للترمذي ٤٣٢/٥ - ٤٣٣ (كتاب تفسير القرآن ،

باب : ومن سورة عبس) ، سنن النسائي ٩٣/٤ (كتاب الجنائز ، باب البعث) .

وَقَدْ بَيَّنَّا لَمْ لَا تَعْمَلْ (لا) إِلَّا فِي نَكْرَةٍ ، وَهُوَ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ عَلَى نَفْيِ أَعْمَ الْعَامِ^(١) ، أَوْ شَبَهَ^(٢) (لَيْسَ) الَّذِي يَضْعُفُ عَنْ مَنْزِلَةٍ : مَا^(٣) .
وَقَالَ الرَّاعِي :

وَمَا صَرَّمْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلَنَةً . . . لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ^(٤)
فهذا جوابُ : أَنَاقَةُ لَكَ فِي هَذَا أَمْ جَمَلٌ ؟ فَقَالَتْ : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ .
وَيَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ (لا) عَمَلَ (لَيْسَ)^(٥) ، إِلَّا أَنَّهَا عَلَى نُقْصَانِ خَمْسِ مَرَاتِبَ عَنْ
مَرَاتِبِ الْعَوَامِلِ : امْتِنَاعِ الْعَمَلِ مَعَ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ ، وَامْتِنَاعِ الْعَمَلِ مَعَ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ
الْمَلْفِيِّ ، وَامْتِنَاعِ الْعَمَلِ مَعَ خُرُوجِ الْخَبَرِ إِلَى الْإِيجَابِ ، وَامْتِنَاعِ الْعَمَلِ فِي الْمَعْرِفَةِ^(٦) ،
وَقِلَّةِ الْعَمَلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي الْكَلَامِ^(٧) ، وَكُلُّ ذَلِكَ ؛ لِضَعْفِ ١٨ أَلِ الشَّبَهِ عَنْ مَنْزِلَةٍ : مَا .
وَقَالَ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ :

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا . . . فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ^(٨)
فهذا على معنى : لَيْسَ بَرَّاحٌ لَنَا ، كَأَنَّهُ : لَا بَرَّاحٌ لَنَا ، وَحَذَفُ الْخَبَرِ لَيْسَ عَلَى
معنى تَكْرِيرِ الاسْتِفْهَامِ فِي : أَرَجُلٌ أَمْ امْرَأَةٌ ؟ وَمَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ^(٩) ، وَلَا عَلَى
معنى النَّفْيِ الْعَامِّ عَلَى تَقْدِيرِ جَوَابِ : هَلْ مِنْ بَرَّاحٍ ؟^(١٠) ؛ فَلِهَذَا تَوَجَّهْتُ عَلَى مَعْنَى :

(١) انظر : ص : ٣٤٣ .

(٢) ب : بشبه .

(٣) انظر : ص : ٣٩٨ . وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٥ .

(٤) تقدم في ص : ٣٩٧ .

(٥) هذا مذهب الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج ، ونُقل عن الأخفش المنع ، وعُزِيَ إِلَى الْمَبْرَدِ ، كَمَا نُقِلَ عَنْ
الزجاج إعمالها في الاسم . انظر : الكتاب ١ / ٥٨ ، المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٧٠ -
٢٧١ ، الأصول ١ / ٣٩٤ ، الارتشاف ٢ / ١١٠ ، تعليق الفرائد ٣ / ٢٥٦ .

(٦) هذه شروط إعمالها عمل (ليس) ، ونَازِعٌ فِي الشَّرْطِ الْأَخِيرِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ ، وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ جَنِّي أَنَّهُ لَمْ يَنْكُرْ فِي
(الْفَسْرِ) إعمالها في المعرفة . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، الأصول ١ / ٣٩٨ ،
المسائل المنثورة ٩٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٣٠ - ٤٣٣ ، الارتشاف ٢ / ١١٠ .

(٧) انظر : شرح الكافية ١ / ١١٢ ، الملخص ٤٩٨ ، الارتشاف ٢ / ١١٠ ، البحر المحييط ١ / ٢٧٥ ، المغني
٢٣٩ / ١ .

(٨) تقدم مخرجا في ص : ٣٩٨ .

(٩) هذا الوجه أحد الوجهين التي تهمل فيها (لا) ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٤٠٤ هـ .

(١٠) وهذا الوجه هو الذي تعمل فيه عمل (إن) . انظر : ص : ٣٤٢ هـ .

ليس^(١) .

وقال الشاعر :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ^(٢)

ففي هذا وجهان :^(٣)

أحدهما : حذف (مثل) ، كأنه قال : لا مثل هَيْثَمَ ، وعامل المعرفة مُعاملة النكرة ؛ لإقامته المضاف إليه مقام المضاف^(٤) .

والوجه الآخر : أن يكون قَدَّرَ (هَيْثَمًا) تقدير النكرة ، فأجراه على تقدير جماعة كل واحد منهم هَيْثَمٌ ، ونفى ذلك^(٥) .

والفرق بينهما في حقيقة معنى اللفظ أن نفي مثله لا يوجب نفيه ، وإنما يحتاج إلى دليل يصحبه ؛ حتى يظهر به انتفاؤه كانتفاء مثله ، وأما نفي كل مسمى بهذا الاسم على مثل هذا المعنى ؛ فيدخل فيه نفيه ، فهذا أشد مطابقة لمعنى الكلام ، وهو الاختيار عندي .

ومثله قول الشاعر :

أرى الحاجات عند أبي خبيب . . . نكدن ولا أُميَّة بالبلاد^(٦)

ومثله : لا بصرة^(٧) لكم ، وقضية ولا أبا حسن ، وإنما المعنى فيها علي - رضوان الله عليه - بعينه ، ولكن التقدير يتوجه في جميع ذلك على ما بينا في (هَيْثَم)^(٨) .

(١) وإذا كانت على معنى (ليس) فهي جواب : هل براح ؟ من دون (من) الاستغرافية . انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٩ .

(٢) تقدم مخرجاً في ص : ٣٩٩ .

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٠٨ ب ، الارتشاف ١٧١ / ٢ .

(٤) لم يذكر سيبويه هذا الوجه هنا ، وذكره في قولهم : قضية ولا أبا حسن . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ .
وانظر : المقتضب ٤ / ٣٦٣ ، الأصول ١ / ٣٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٣ ب ، المسائل المنشورة ٩٧ - ٩٨ ،
أمالى ابن الحاجب ١ / ٤١٣ - ٤١٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٤٠٠ .

(٧) ب : بصيرة .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، المقتضب ٤ / ٣٦٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٦ .

وقال الشاعرُ :

فَرَطْنِ فَلَا رَدَّ لَمَّا بُتَّ فَاَنْقَضَى . . . وَلَكِنْ بَغُوضٌ أَنْ يُقَالَ عَدِيمٌ^(١)
فهذا على معنى : لَيْسَ ، وَالْعِلَّةُ فِيهِ كَالْعِلَّةِ فِي : لَا بَرَّاحٌ^(٢) ، إِلَّا أَنَّ هَذَا قَدْ ذُكِرَ
فِيهِ الْخَبَرُ^(٣) .

وقال الشاعرُ :

بَكَتْ حَزَنًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ . . . رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(٤)
فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ مَعْرِفَةٌ ، وَقَدْ وَقَعَ - أَيْضًا -
بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لَا) الْفَصْلُ ، فَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقْتَضِي التَّكْرِيرَ ، إِلَّا أَنَّ الشَّاعِرَ تَرَكَهُ
ضَرُورَةً^(٥) ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا ، وَلَا إِلَى الْبُقْعَةِ الَّتِي انْتَقَلَتْ عَنْهَا .
وَإِذَا فَصَلَ بَيْنَ (لَا) وَالْأَسْمِ^(٦) التَّكْرِيرَ بِحَشْوٍ ؛ لَمْ يَجُزْ إِلَّا تَكْرِيرُ (لَا) ؛ لِأَنَّهُ
الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا تَعْمَلُ فِيهِ^(٧) .

وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ / ١٨ ب وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ ، فَهَذَا
عَلَى النَّفْيِ الْعَامِّ ، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ^(٨) مَخْرَجَ الْخَاصِّ ؛ لِأَجْلِ الْعَطْفِ بِالْمَعْرِفَةِ^(٩) .
وَلَا يَجُوزُ : لَا فِيهَا أَحَدٌ ، إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ ؛ لِأَنَّهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقْتَضِي

(١) تَقَدَّمَ مَخْرَجًا فِي ص : ٤٠٠ .

(٢) انْظُرْ ص : ٤٠٩ .

(٣) يَعْنِي قَوْلَهُ : لَمَّا بُتَّ ، وَكَوْنُهُ خَبْرًا غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ : رَدَّ ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ مَحْذُوفًا .

(٤) تَقَدَّمَ مَخْرَجًا فِي ص : ٤٠١ .

(٥) هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ وَالْأَخْفَشِ ، وَذَهَبَ الْمَبْرِدُ وَابْنُ كَيْسَانَ إِلَى جَوَازِ التَّرِكَ فِي غَيْرِ الشُّعْرِ . انْظُرْ : الْكِتَابُ

٢/ ٢٩٨ ، الْمَقْتَضِبُ ٤/ ٣٦٠ - ٣٦١ ، الْأَصُولُ ٣٩٢ - ٣٩٣ ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٢/ ٦٥ - ٦٦ .

(٦) أ ، ب : لَامُ الْأَسْمِ .

(٧) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢/ ٢٩٨ - ٢٩٩ ، الْأَصُولُ ١/ ٣٩٤ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣/ ٩٣ ب .

(٨) ب : يَخْرُجُ .

(٩) لَيْسَ الْعَطْفُ بِالْمَعْرِفَةِ بِمَنْعٍ (لَا) الْأَوَّلَى مِنَ الْعَمَلِ ؛ إِذْ عَمِلْتَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
يَحْزَنُونَ ﴾ عَلَى قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ .

انْظُرْ : إِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ٢/ ١١٧ .

وَإِنَّمَا الْمَنْعُ هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ (لَا) وَالْأَسْمِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢/ ٢٩٩ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ

١/ ٢٦ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢/ ٣٨٥ ، الْأَصُولُ ١/ ٣٩٤ ، الْخُرُورُ الْوَجِيزُ ١٣/ ٢٣١ ، الدَّرُ الْمَصُونُ

٩/ ٣٠٥ .

التكرير^(١)، وكذلك : لا فيك خير^(٢)، وكأنه قال : لا فيك خير ولا شر^(٣)، كما قال الشاعر^(٤) :

وَأَنْتَ مَلِيخٌ كَلَحَمِ الْخَوَارِ . . . فَلَا أَنْتَ حُلُوٌّ وَلَا أَنْتَ مُرٌّ^(٥)
أي : لا يصلح للخير ولا للشر^(٦)، وهذا أعظم الذم .
وتقول : لا أحد أفضل منك ، ولا أحد خير منك ، على الخبر^(٧)، لئلا تحمِلَ
الكلام على الحذف مع توجه التمام ، وعلى الضعف مع توجه القوة^(٨)، وقال
الشاعر :

وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مَصْرَمَةً . . . وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ^(٩)
فهذا مرفوع على الخبر^(١٠).

(١) ب : النكرة .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٩ ، الأصول ١/ ٣٩٤ .

(٣) هو الأشعر الرقيبان الأسدي ، عمرو بن حارثة بن ناشب بن سلامة ، شاعر جاهلي ، قتل عمرو بن هند أخاه ، فسرق ابنين له ، فذبحهما .

انظر : المؤتلف واختلف ٥٦ ، معجم الشعراء ١٩ .

(٤) من أبيات من البحر المتقارب ، يهجو فيها رضوان الأسدي ، أولها :

تَجَانَّفَ رَضْوَانُ عَنْ ضَيْفِهِ . . . أَلَمْ تَأْتِ رَضْوَانُ مَنِيَّ النَّدْرِ

الملوخ : الذي لا طعم له ، والخوار : ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يقطم ويفصل ، انظر : شرح أبيات مبادئ

اللغة ٣٥ ، التنبيه والإيضاح ١/ ٢٩٠ ، اللسان ٤/ ٢٢١ (حور) .

وجه الاستشهاد : إلغاء (لا) وتكريرها وجوباً ؛ لدخولها على معرفة .

انظر : نوادر أبي زيد ٢٨٩ ، الحيوان ١/ ٣٦١ ، عيون الأخبار ٣/ ٢٦٩ ، مجالس ثعلب ١/ ١٩٨ ،

الاشتقاق ٤٩١ ، الألفاظ الكتابية ٢٧٨ ، الأمالي للقيلي ٢/ ٢١١ ، سوائر الأمثال على أفعل ٢٣٥ ، المنصف

٣/ ٥٣ ، الإتياع والمزاوجة لابن فارس ٦١ ، مبادئ اللغة ٦٦ ، فصل المقال ٣٨٨ ، تهذيب الألفاظ ١/ ١١ ،

أساس البلاغة ٩٨ (حور) ، المستقصى ١/ ٣٦٥ ، شرح الفصيح للخملي ٢٣٢ ، التنبيه والإيضاح ١/ ٢٨٩ ،

حياة الحيوان ١/ ٢٦٧ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٩ .

(٦) أرجع الشارح ضعف الصفة - هنا - إلى وجهين : حذف الخبر ، والحمل على الموضع ، انظر ص : ٤٠٢ .

والوجه الأول فيه نظر ؛ لأن الشارح نفسه ذكر قبلاً أن الغالب على النفي حذف الخبر . انظر ص : ٣٤٦ .

(٧) تقدّم مخرجاً في ص : ٤٠٣ .

(٨) هذا قول سيبويه . وذهب المبرد وابن السراج إلى أن (مصباح) نعت جرى على موضع (لا) واسمها .

وأجاز الفارسي الوجهين . انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٩ - ٣٠٠ ، المقتضب ٤/ ٣٧٠ ، الأصول ١/ ٣٨٥ ،

الإيضاح العضدي ٢٥٥ - ٢٥٦ ، البصريات ١/ ٤٩٢ - ٤٩٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٧٤ .

وقد رد الوجه الثاني ابن الطراوة ، فقال : «ولا يجوز النعت في هذا بحال ؛ لأنه لم يرد أن ينفي =/»

ويجوز: لا أحدٌ أَفْضَلَ منك ، على معنى : ليس^(١) ، ولا يجوز أن تُجْعَلَ - إذا عَمِلَتْ عَمَلٌ (ليس) - مَعَ ما بعدها بِمَنْزِلَةِ اسمٍ واحدٍ^(٢) ؛ لأنَّه ليس لها ما يَقْتَضِي ذلك ، وقد أُخْرِجَتْ عن البناءِ مع الاسمِ إلى وَجْهِ الرَّفْعِ على معنى (لَيْسَ) ؛ لِيَخْتَلِفَ اللَّفْظُ باختلافِ المعنى ، فلو كانَ على البناءِ ؛ لَمْ يَكُنْ قد اقْتَضَى اختلافَ المعنى حتى تصيرَ بِمَنْزِلَةِ (ليس) التي لا تكونُ مَعَ مَاعْمَلَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ شيءٍ واحدٍ كما تكونُ (مِنْ) مَعَ مَاعْمَلَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ شيءٍ واحدٍ^(٣) ، وقد بَيَّنَّا لَمْ نَقْصَتْ عَنْ (ليس) في العَمَلِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ ، وما الأَوْجُهُ ، وما العِلَّةُ في ذلك^(٤) .

=/ الولدان المصباحين فيخرجهم من الدنيا أو من الوجود ، وإنما زعم أنهم لا يُصَبِّحُونَ لعدم اللَّبَنِ ، وشَدَّةِ الزَّمانِ الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٢١ .
وفيما ذكره نظرٌ ، لأنَّ سياقَ الأبياتِ يَدُلُّ على أنَّ النفيَ مُقَيَّدٌ بحالِ قومه في الشتاء ، انظر : الأخبار الموفقيات ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٠ ، الأصول ١ / ٣٩٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٠ .

(٣) يريد في نحو : هل من رجل ؟ . انظر ص : ٣٤٢ .

(٤) انظر ص : ٤٠٧ .

بَابُ النَّفْيِ الَّذِي لَا يَصْلَحُ أَنْ يُعْطَفَ فِيهِ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ^(١)

الغرض فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي النَّفْيِ الَّذِي لَا يُعْطَفُ فِيهِ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢) .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في النَّفْيِ الَّذِي لَا يُعْطَفُ فِيهِ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ ؟ وما الذي^(٣) لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .

ولمَ لا يجوزُ أَنْ تُعْطَفَ الْمَعْرِفَةُ فِي النَّفْيِ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ ؟^(٤) .

وما حكمُ : لا غلامَ لك ولا العباسُ^(٥) ؟ وما تقديرُهُ ؟ وهل هو في الحقيقة معطوفٌ على تأويلِ الأوَّلِ ؛ إذ تأويلُهُ : ليس لك غلامٌ ولا العباسُ ، أم هو معطوفٌ على موضعِ : لا غلامَ لك ؟ ولمَ كان الوجهُ عطْفَهُ على الموضعِ ، ولمَ يَجُزْ في البَدَلِ مثْلُ ذلك إذا قُلْتَ : لا غلامَ لك إلا عبدُ الله ؟ وهل ذلك لأنَّ البَدَلَ على تقديرِ رفعِ الأوَّلِ ، وإعمالِ العاملِ في الثاني ، فإذا كان العاملُ يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ المَعْمُولِ ؛ بَطْلُ البَدَلِ ، وصارَ محمولاً على التَّأْوِيلِ ؛ إذ تأويلُ الكلامِ : ليس لك غلامٌ إلا عبدُ الله ، فهذا صحيحٌ / ١٩ أ في التَّقْدِيرِ على قولك : ليس لك إلا عبدُ الله^(٦) ؟ .

وهل يلزِمُ مَنْ أَعْمَلَ (لا) في المعرفةِ ، فقال : لا غلامَ لك ولا العباسُ ، أنْ

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ لا تجوزُ فيه المعرفةُ إلا أَنْ تُحْمَلَ على الموضعِ . انظر : الكتاب ١ / ٣٥٦

(بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن العطف بالمعرفة على اسم (لا) ، وقياس قول من قال : كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم ،

فعطف على مدخول (كل) غير الدالة على التعدد ، انظر : الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١

(هارون) .

(٣) ب : والذي .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «لأنَّه لا يجوزُ لـ (لا) أَنْ تعملَ في معرفةٍ ، كما لا يجوزُ ذلك لـ (رُبَّ)» الكتاب

١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠١ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فمن ذلك قولك : لا غلامَ لك ولا العباسُ» الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ،

٢ / ٣٠٠ (هارون) .

(٦) هذه الأسئلة مبنية على ما قبلها .

يُعْمَل (رَبَّ) فِي الْمَعْرِفَةِ ، فَيَقُولَ : رَبُّ رَجُلٍ لَكَ وَالْعَبَّاسُ ؛ وَلَمْ لَزِمَ ذَلِكَ ^(١) ؟ .
وَلَمْ جَازَ الرَّفْعُ فِي (لَا) بِالْحَمَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَلَمْ يَجْزُ فِي (رَبِّ) كَمَا جَازَ فِي
(لَا) ؟ فَمَنْ أَيْنَ اسْتَوِيَا فِي ذَاكَ ، وَافْتَرَقَا فِي هَذَا ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ (لَا) مَعَ مَا عَمِلْتُ
فِيهِ فِي مَوْضِعِ ابْتِدَاءٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (رَبُّ) ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْمُولَ
الْفِعْلِ ^(٢) ؟ .

وَمَا حَكْمُ : لَا غُلَامَ لَكَ وَلَا أَخُوهُ ^(٣) ؟ .
وَهَلْ يَلْزَمُ مَنْ قَالَ : كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرْهَمٍ ؛ أَنْ يَقُولَ : لَا رَجُلَ لَكَ وَأَخَاهُ ،
كَأَنَّهُ قَالَ : لَا رَجُلَ لَكَ وَأَخَاهُ ؟ وَلَمْ لَزِمَ هَذَا ^(٤) ؟ .

(١) هَذَا سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ : «فَإِنْ قُلْتَ : أَحْمِلْهُ عَلَى : لَا ؛ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ : رَبُّ غُلَامٍ لَكَ وَالْعَبَّاسُ»
الْكِتَابُ ٣٥٦/١ (بَوَلَّاق) ، ٣٠٠/٢ (هَارُون) .

(٢) هَذَا السُّؤَالُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَبْلَهُ .

(٣) هَذَا سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ : «وَكَذَلِكَ : لَا غُلَامَ لَكَ وَأَخُوهُ» . الْكِتَابُ ٣٥٦/١ (بَوَلَّاق) ، ٣٠٠/٢ (هَارُون) .
وَالْكَلَامُ مَعْطُوفٌ عَلَى النَّصِّ السَّابِقِ فِي هـ ١ .

(٤) هَذَا سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ : «فَأَمَّا مَنْ قَالَ : كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرْهَمٍ ؛ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ : لَا غُلَامَ لَكَ
وَأَخَاهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا رَجُلَ لَكَ وَأَخَاهُ» . الْكِتَابُ ٣٥٦/١ (بَوَلَّاق) ، ٣٠٠/٢ - ٣٠١ (هَارُون) .

بابُ النَّفْيِ الَّذِي لَا تُغَيَّرُ فِيهِ (لَا) الْاسْمُ عَنْ حَالِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهَا ^(١)

[الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي (لَا) الَّتِي لَا تُغَيَّرُ الْاسْمُ عَنْ حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا ^(٢)] مِمَّا لَا يَجُوزُ ^(٣) .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في النَّفْيِ الَّذِي لَا تُغَيَّرُ فِيهِ (لَا) الْاسْمُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولم ذلك ؟ .

ولم لا يجوزُ - إذا دَخَلَتْ عَلَى اسْمٍ ^(٤) - قَدْ عَمِلَ فِيهِ عَامِلٌ قَبْلَ دُخُولِهَا - أَنْ تُغَيَّرَ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِّ ^(٥) ؟ وهل ذلك لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْاسْمِ الْوَاحِدِ عَامِلَانِ فِي حَالٍ ، وَقَدْ وَجَبَ لَهُ عَمَلُ الْأَوَّلِ ، فَبَطَلَ عَمَلُ الثَّانِي ؟ .

ولم لا تَعْمَلُ (لَا) النَّافِيَةُ فِي الْفِعْلِ ^(٦) ؟ وهل ذلك لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَعْمَلُ بِشَبِّهِ (إِنَّ) مِنْ حَيْثُ هِيَ نَقِيضُهَا ، وَ (إِنَّ) لَا تَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ ؟ .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما إذا لحقته (لَا) لم تغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق .

انظر : الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ٢ / ٣٠١ (هارون) .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن مواضع تُهْمَلُ فِيهَا (لَا) ، ومنها دُخُولُهَا عَلَى الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ، وَالْمَصْدَرِ الدَّالِّ عَلَى الدَّعَاءِ ، وَمَعَاقِبَتِهَا لِلْمَبْتَدَأِ ، وَدُخُولِهَا عَلَى مَا عَاقَبَ الْفِعْلَ ، وَعَلَى الصِّفَةِ أَوْ الْحَالِ أَوْ الْخَبَرِ ، وَوُرُودِهَا بِمَعْنَى (غَيْر) .

ثم تحدث عن أحكام (لَا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام . انظر : الكتاب ١ / ٣٥٦ - ٣٥٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٩ - ٣٠١ (هارون) .

(٤) ب : الاسم .

(٥) هذا سؤالٌ عن تعليل سيبويه للحكم المذكور في الباب ، إذ قال : «وذلك لِأَنَّهَا لَحِقَتْ مَا قَدْ عَمِلَ فِيهِ غَيْرُهَا» الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠١ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «كما أَنَّهَا إذا لحقت الأفعال التي هي بدلٌ منها لم تغيّرْها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق» الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠١ (هارون) .

ولم لا يلزم في هذا الباب تكرير (لا) كما يلزم في غيره ، إذا^(١) ألغيت من العمل^(٢) ؟ وهل ذلك لأنها ليست جواب ما يتكرر فيه حرف الاستفهام ؟ . وما حكم قولهم : لا مرحباً ولا أهلاً ، ولا كرامة ، ولا مسرة ، ولا شلاً ، ولا سقياً ولا رعيّاً ، ولا هنيئاً ولا مريئاً ، فمنها ما هو دعاء له كقولك : لا شلاً ، أي : لا تشلّ ، ومنها ما هو دعاء عليه^(٣) ؟ .

وما حكم : لا سلام عليك ؟ ولم رفع هذا ، ونصب الأول ؟ وهل ذلك لأنه جرى مجراه قبل دخول^(٤) (لا) من بناء على الفعل ، أو على الابتداء^(٥) ؟ . ولم جاز الدعاء بالبناء تارة على الفعل ، وتارة على الابتداء ؟ وهل الفعل بحق الأصل ، والابتداء بحق / ١٩ ب الشبه لما هو ثابت لازم على طريق التفاؤل ، كأن السلام قد ثبت ولزم له ، وإن كان فيه معنى الدعاء^(٦) ؟ .

وما الشاهد في قول جرير :

ونُبئتُ جواباً وسكناً يسبني . . . وعمرو بن عفرى لا سلام على عمرو؟^(٧)

- (١) ب : إذ .
- (٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولا يلزمك في هذا الباب تثنية (لا) ، كما لا تثنى (لا) في الأفعال التي هي بدل منها » . الكتاب ٣٥٦ / ١ (بولاق) ، ٣٠١ / ٢ (هارون) .
- (٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : لا مرحباً ولا أهلاً ، ولا كرامة ، ولا مسرة ، ولا شلاً ، ولا سقياً ولا رعيّاً ، ولا هنيئاً ولا مريئاً ، صارت (لا) مع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه (لا) ، لأنها أجزيت مجراها قبل أن تلحق (لا) » . الكتاب ٣٥٦ / ١ (بولاق) ، ٣٠١ / ٢ (هارون) .
- (٤) ب : دخوله .
- (٥) هذا سؤال سيبويه : « ومثل ذلك : لا سلام عليك ، لم تُغَيِّر الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق » . الكتاب ٣٥٦ / ١ (بولاق) ، ٣٠١ / ٢ (هارون) .
- (٦) هذا السؤال مبني على ما قبله .
- (٧) من قصيدة من البحر الطويل ، مطلعها :

أدار الجميع الصالحين بذي السدر . . . أبيني لنا إن البلية عن عفر

العفر : القدم ، وجواب وسكن وعمرو من بني ضبة ، والأخير رواية الفرزدق ، انظر : ديوان جرير ١ / ٤١٨ ، ٤٢٥ ، طبقات فحول الشعراء ٢ / ٣٢٨ .

وفي الكتاب رسمت (عفراً) بالألف الواقعة على أن الأصل (عفراء) بالمد وقصرت ضرورة ، وما أثبتته هو ما في النسختين والمقصود والمدود لابن ولاد ، وشرح السيرافي . وانظر تعليق الشيخ محمود شاكر في : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٣٢٨ هـ .

انظر : الديوان ١ / ٤٢٥ ، الكتاب ٣٠١ / ٢ ، طبقات فحول الشعراء ٢ / ٣٢٨ ، المقتضب ٤ / ٣٨١ ، الزاهر ١٢ / ١ ، المقصور والمدود لابن ولاد ٧٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٤ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٩٣ ، = /

وهل فيه معنى : لا سَلَّمَ اللَّهُ عليه ؟^(١) .
ولمَ جَازَ : لا بِكَ السَّوْءُ ، على معنى الدُّعَاءِ له في : لا سَاءَكَ اللَّهُ ؟ وهل ذلك مَّا
خَرَجَ مَخْرَجَ مَا هُوَ لِمَعْنَى ، وهو على خلاف ذلك المعنى ؛ لعلَّة المبالغة بالتَّفَاوُلِ بنفي
السَّوْءِ عنه ، لا محالة ؟^(٢) .

ولمَ جَازَ : نَعَمْ ، وَكَرَامَةً ، وَمَسْرَةً ؛ وَنُعْمَةً عَيْنٍ^(٣) ؟ وما دليلُ المَحْذُوفِ ؟ وهل
الإجابة دليلٌ على وقوع الفعل ، والمصدر دليلٌ على جنس ذلك الفعل ، وهو :
وَأَكْرَمَكَ كَرَامَةً ، وَأَسْرَكَ مَسْرَةً ، وَأَنْعَمَكَ نِعْمَةً عَيْنٍ ؟ وهل يجوزُ في النقيضِ مثلُ
ذلك في : ولا كرامة ، ولا مسرة ، ولا نعمة عَيْنٍ ؟^(٤) .

ولمَ جَازَ في الدُّعَاءِ : لا مَرْحَباً ولا أهلاً ، ولمَ يَجْزُ في الأمرِ : لا ضَرْباً ، أي : لا
اضْرِبْ^(٥) ؟ وهل ذلك لأنَّ الدُّعَاءَ يَخْرُجُ مَخْرَجَ الْخَبَرِ ، والمعنى معنى الدُّعَاءِ ،
كقولك : أَدَامَ اللَّهُ عَزَّكَ ، وَالْأَصْلُ : لِيُدِمَّ اللَّهُ عَزَّكَ ، وَلِيُطِلَّ اللَّهُ بَقَاءَكَ ، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ
مَخْرَجَ الْخَبَرِ ؛ لِلتَّفَاوُلِ بِأَنَّهُ وَقَعَ ، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في الأمرِ إلا على طريقِ
النَّادِرِ ؛ لِأَنَّ^(٦) مَا يُسْأَلُ اللَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ -^(٧) فيه فهو في الأمرِ الكبيرِ الذي تَشْتَدُّ
الحاجةُ إليه في غالبِ الأمرِ ، فيقتضي ذلك التَّفَاوُلَ له بالواقع ، وليس كذلك أمرُ
العبادِ ؛ إِذْ لا يَقْدِرُونَ على ما يَقْدِرُ اللَّهُ عليه من كبيرِ الأمرِ وصغيرِهِ ؟ .

-
- = / النكت ٦٠٩ / ١ ، تحصيل عين الذهب ٣٥٧ / ١ ، اللسان ٢١٨ / ١٣ (سكن) .
(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فلم يلزمك في ذا تشية (لا) ، كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه ،
وذلك : لا سَلَّمَ اللَّهُ عليه» . الكتاب ٣٥٧ / ١ (بولاق) ، ٣٠١ / ٢ (هارون) .
(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ومثل (لا سلامٌ على عمرو) : لا بك السَّوْءُ ؛ لأنَّ معناه : لا سَاءَكَ اللَّهُ» .
الكتاب ٣٥٧ / ١ (بولاق) ، ٣٠٢ / ٢ (هارون) .
(٣) نعمة العين : قُرَّتْهَا ، والمراد هنا : أفعل ذلك كرامةً لك وإنعاماً بعينيك . انظر : اللسان ٥٨١ / ١٢ - ٥٨٢ .
(نعم) ، وانظر : المحيط ٦٨ / ٢ .
(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ومَّا جرى مجرى الدعاء مما هو تطلُّقٌ عند الحاجة وبشاشة ، نحو : كرامةً
ومسرةً ونعمةً عين ، فدخلت على هذا كما دخلت على قوله : ولا أَكْرَمَكَ ، ولا أَسْرَكَ ، ولا أَنْعَمَكَ عيناً» .
الكتاب ٣٥٧ / ١ (بولاق) ، ٣٠٢ / ٢ (هارون) .
(٥) هذا سؤالٌ عند قول سيبويه : «ولو قُبِحَ دخولُها هنا لقُبِحَ في الاسم ، كما قُبِحَ في : لا ضرباً ؛ لأنَّه لا يجوزُ : لا
اضْرِبْ ، في الأمر» . الكتاب ٣٥٧ / ١ (بولاق) ، ٣٠٢ / ٢ (هارون) .
(٦) معادة في : أ .
(٧) ب : عز وجل .

ولمَ جَازَ : لا سَوَاءٌ ، وليس فيه معنى دُعَاءٍ ، ولا جَوَابُ سُؤَالٍ ؟ وهل ذلك لأنَّه جوابُ الإيجابِ على طريقِ النقيضِ إذا قال القائلُ : هما سَوَاءٌ ، فقلتُ : لا سَوَاءٌ ، وكذلك لو قال : هذان سَوَاءٌ ، فقلتُ : لا سَوَاءٌ ، ولا يجوزُ إظهارُ ما ارتفعَ عليه (سَوَاءٌ) ؛ لأنَّ (لا) مُعَاقِبَةٌ له ؛ لتدلُّ على أنَّها ^(١) جوابُهِ ، فوقوعُها موقعه على طريقِ المُعَاقِبَةِ له دليلٌ على أنَّها نافيةٌ له ، وقد قَامَتْ مُقَامَهُ في تَمِيمِ الكلامِ ؛ أي : بهذا يَتِمُّ وَيَصِحُّ ، وهو النَّفْيُ لا الإيجابُ ؛ فمن أجلِ هذا جَازَ : لا سَوَاءٌ ، ولمَ يَجُزُ : هذان لا ^(٢) سَوَاءٌ ؛ لأنَّه أبلغُ في النَّفْيِ أن تكونَ به صِحَّةُ الكلامِ مِنْ غَيْرِ أن يُحتَاجَ إلى طريقِ الإيجابِ ؟ ^(٣) .

وما نظيرُ ذلك من قولهم : لاها الله ذا ، فصارتُ / ٢٠ أ (ها) تقومُ مقامَ الواوِ في ^(٤) الجَرِّ ، كما صارتُ (لا) تقومُ مقامَ المُبتدأِ في صِحَّةِ الكلامِ ، ولمَ يَحْزُنْ أن يجتمعا ؛ من أجلِ ما يقتضي لهما أن يتعاقبا ؟ ^(٥) .

ولمَ جَازَتْ : لا نولُك أن تَفْعَلَ ، من غيرِ معنى الدُّعَاءِ ، ولا الجوابِ ؟ وهل ذلك لأنَّه صارَ بدلاً مِنْ : لا يَنْبَغِي لكَ أن تَفْعَلَ ، يقومُ مقامَهُ ، ويسدُّ مسدَّهَ ، فجرى مجراه في تركِ تَكْرِيرِ : لا ؟ ^(٦) .

ولمَ جَازَ في [لا] ^(٧) النَّافِيَةُ أن تَقَعَ في حَشْوِ الكلامِ ، ولا تَمْنَعِ العاملَ الذي قبلها أن يَعْمَلَ فيما بعدها ، ولمَ يَجُزْ مثلُ ذلك في (ما) ؟ وهل ذلك لأنَّها تَنفِي معنى

(١) أ ، ب : أنه ، وما أثبتته يقتضيه السياق ، وموافق لما في الجواب ص : ٤٢٨ .

(٢) ب : لان .

(٣) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : «وقد دخلت في موضع غير هذا فلم تُغَيِّرْهُ عن حاله قبل أن تدخله ، وذلك قولهم : لا سَوَاءٌ ، وإنما دخلت (لا) هنا ؛ لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه (سواء) ؛ ألا ترى أنك لا تقول : هذان لا سواءٌ » . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٢ (هارون) .

(٤) ب : وفي .

(٥) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : «فجاز هذا كما جاز : لاها الله ذا ، حين عاقبت ، ولم يَجُزْ ذكرُ الواوِ» الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : «وقالوا : لا نولُك أن تَفْعَلَ ؛ لأنَّهم جعلوه مُعَاقِباً لقوله : لا يَنْبَغِي أن تَفْعَلَ كذا وكذا ، وصار بدلاً مِنْه ، فدخل فيه ما دخل في (ينبغي) ، كما دخل في : لاسلام ، ما دخل في : سلم » . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٢ (هارون) .

(٧) ساقط من : ب .

المفرد على طريق النقيض لإيجابه ، وليس كذلك (ما) ؛ لأنها تنفي معنى الجملة ، فلها بذلك صدر الكلام؟^(١) .

ولم جاز : أخذته بلا ذنب ، وغضبت من لا شيء ، وذهبت بلا عتاد؟^(٢) وهل ذلك على نقيض : أخذته بذنب ، وغضبت من شيء ، وذهبت بعتاد ؟ .

وما الفرق بين : غضبت لا من شيء ، وغضبت من لا شيء ؟ وهل ذلك أن تقدير : غضبت من لا شيء ، تقدير ما قد جعل له ما يغضب منه على التوهم ، وليس كذلك الوجه الآخر ، كأنه يُقدَّر في نفسه ما يغضب منه على التوهم ، وليس بشيء في الحقيقة؟^(٣) .

وهل يجوز : أجتنا بلا شيء ؛ أي : خالياً من شيء؟^(٤) .
وهل يجوز : ما كان إلا كلا شيء ؟ ولم جاز هذا ؟ وهل ذلك لأنه قدَّر على التوهم ما يشبه به هذا الحقيق ، وليس بشيء في الحقيقة؟^(٥) .

وهل يجوز : إنك ولا شيئاً^(٦) سواء ؟ وهل هذا الكلام لا يصح إلا على تقدير متوهم ليس بشيء في الحقيقة ، وإنما متعلق التوهم شيء في التقدير الذي يسبق إلى النفس؟^(٧) .

وما الشاهد في قول الشاعر^(٧) :

- (١) هذا السؤال مبني على ما سبق .
- (٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : «واعلم أن (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء...» إلى قوله : «إذا لم تُرد أن تجعل (غيراً) شيئاً أخذه به يعتد به عليه» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٣٠٢ / ٢ (هارون) .
- (٣) هذا السؤال مبني على ما قبله .
- (٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : «ومثل ذلك قولك للرجل : أجتنا بغير شيء ؛ أي : رائقاً» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ٣٠٣ / ٢ (هارون) .
- (٥) ويلحظ أن المثال الذي ذكره الشارح يختلف عما في الكتاب المطبوع ، وما في شرح السيرافي ٣ / ١٩٥ . هذا سؤال عن قول سيبويه : «وتقول إذا قللت الشيء أو صغرت أمره : ما كان إلا كلا شيء ، وإنك ولا شيئاً سواء» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ٣٠٣ / ٢ (هارون) .
- (٦) ب : شيء .
- (٧) هو أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني (٣ - ١٠٠هـ) ، له صُحبة برسول الله ﷺ ورواية عنه ، حضر مع علي رضي الله عنه صفين . انظر : الأغاني ١٥ / ٥٤٤٧ - ٥٤٥٦ ، الاستيعاب ٤ / ١١٥ - ١١٨ ، الخزانة ٤٤ - ٤١ / ٤ .

تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالَ أَعِيشُ بِهِ . . . وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلَبَا؟^(١)
 وهل يجوزُ : حِينَ لَا مَالَ أَعِيشُ بِهِ ، بِالرَّفْعِ؟^(٢) وَلِمَ جَازَ عَلَى :
 لَا مُسْتَصْرَخُ؟^(٣)
 وهل يجوزُ : حِينَ لَا مَالَ أَعِيشُ بِهِ ؟ وَلِمَ جَازَ؟^(٤)
 وما الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥) :
 حَنَّتْ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ^(٦)

- (١) من البحر البسيط ، من قصيدة في رثاء ابنه الطفيل ، وبقي منها أبيات أولها :
 خَلَى طُفَيْلٌ عَلَيَّ الْهَمُّ فَأَنْشَعَا . . . وَهَذَا ذَلِكَ رُكْنِي هَدَّةٌ عَجَبَا
 الْكَلْبُ : دَاءٌ يَشْبَهُ الْجَنُونَ ، يَأْخُذُ الْكَلْبُ فَيَعْقِرُ النَّاسَ ، وَكَلَبَ الزَّمَانُ : شَدَّتْهُ ، وَضَرَبَ الْجَنُونَ وَالْكَلْبُ مَثَلًا
 لَشِدَّةِ الزَّمَانِ . انظر : الخزانة ٤ / ٤٠ .
- انظر : شعره (حوليات الجامعة التونسية ع ١٠ ص ١٩٣) ، الكتاب ٣٠٣ / ٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٥ ،
 المسائل المنشورة ١٠١ ، النكت ١ / ٦١٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٧ ، الأماشي الشجرية ١ / ٣٦٣ ، شرح
 الكافية ١ / ٢٥٨ ، الهمع ١ / ٢١٨ ، الخزانة ٤ / ٣٩ ، الدرر اللوامع ٣ / ١٤٨ .
- (٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وَالرَّفْعُ عَرَبِيٌّ» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٣٠٣ / ٢ (هارون) .
- (٣) القائل هو العجاج . ونسبه ابن الشجري إلى رؤية . وليس له . انظر : الأماشي الشجرية ١ / ٤٣١ .
 وهذا جزء بيت من مشطور الرجز ، وقامه .
 لِي الْجَعِيمُ حِينَ ...
- وقبله ، وهو المطلع :
- تَا لِلَّهِ لَوْلَا أَنْ تَحْشَّ الطَّبْخُ
 فِي دُخْلِ النَّارِ وَقَدْ تَسَلَّخُوا
 لَعَلِمَ الْجُهَالُ أَنِّي مِفْنَحُ
- وبعده :
- تَحْشُ : يقال : حَشَشْتُ النَّارَ إِذَا أَذَكَيْتَهَا . وَالطَّبْخُ : واحدهم : طابِخٌ ، شَبَّهَ مَلَأَتِكَةَ النَّارِ بِالطَّبَّاخِينَ ، وَلَا
 مُسْتَصْرَخُ : لَا مُسْتَفَاثٌ ، وَفِي دُخْلِ النَّارِ : فَيَمْنُ يَدْخُلُ النَّارُ مِنَ الدَّاخِلِينَ . وَمِفْنَحُ : الْفَنْخُ أَسْوَأُ الْغَلْبَةِ .
 انظر : الديوان ٤٠٠ ، الأماشي الشجرية ١ / ٤٣٤ .
- انظر : الديوان ٤٠٠ ، الكتاب ٣٠٣ / ٢ ، إصلاح المنطق ٣٧٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٥ ، المسائل المنشورة
 ٨٦ ، شرح أبيات إصلاح المنطق ٥٧٦ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٩٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٠٦ ،
 تهذيب إصلاح المنطق ٧٧٣ ، الأماشي الشجرية ١ / ٣٦٤ ، الإنصاف ١ / ٣٦٨ ، المشوف ١ / ٤٧٨ ، التكملة
 للصغاني ٢ / ١٦٨ (فنخ) ، الأشباه والنظائر ٨ / ١٠٩ .
- (٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وَالنَّصْبُ أَجْوَدُ وَأَكْثَرُ مِنَ الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لَا غُلَامَ ، فَهِيَ أَكْثَرُ مِنَ الرَّافِعَةِ
 الَّتِي بِمَنْزِلَةِ : لَيْسَ» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٣٠٣ / ٢ (هارون) .
- (٥) فِي الْكِتَابِ ٢ / ٣٠٤ (هارون) : «وَهُوَ الْعَجَّاجُ» ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَحَدٍ نَسَبَهُ إِلَيْهِ .
- (٦) بيت مفرد من الرجز .
 الْقُلُوصُ : النَّاقَةُ الشَّابَّةُ ، وَحَنِينُهَا : صَوْتُهَا شَوْقًا إِلَى أَصْحَابِهَا ، وَالْمَعْنَى أَنَّهَا حَنَّتْ إِلَيْهَا عَلَى بُعْدٍ مِنْهَا ، وَلَا
 سَبِيلَ لَهَا إِلَيْهَا ، انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٨ .

ولمَ جاز الإضافة إلى (لا) النَّاصِبَةِ ، وهي في موضع ابتداءٍ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة الإضافة إلى الجملة؟ .

وما الشَّاهدُ في قول جرير :

/ ٢٠ ب ما بالُ جهلكَ بعدَ الحِلْمِ والدينِ . . . وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ؟^(١)
ولمَ حَمَلَ (لا) هاهنا على الصَّلَةِ؟ وهل ذلك لأنَّ المعنى عليه ؛ إذ علاه المشيبُ في ذلك الوقت ، كأنه قال : حِينَ حِينَ؟^(٢) .

فهل يجوزُ : مررتُ برجلٍ لا فارسٍ؟ ولمَ قُبِحَ ذلك ، حتَّى تقول : ولا شجاعٍ؟ وكذلك : هذا زيدٌ لا فارساً ، ولا شجاعاً؟^(٣) .

وما الشَّاهدُ في قول رجلٍ من بني سَلُولٍ^(٤) :

أَنْتَ امْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا . . . حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ؟^(٥)

=/ انظر : الكتاب ٢/ ٣٠٤ ، المقتضب ٤/ ٣٥٨ ، الأصول ١/ ٣٨٠ ، شرح السيرافي ٣/ ١٩٥ ، الحجة ١/ ١٢٣ ، المسائل المنشورة ١٠٢ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٧٦ ، النكت ١/ ٦١٠ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٨ ، الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٤ ، شرح الجمل ٢/ ٢٧٨ ، شرح الكافية ١/ ٢٥٩ ، الخزانة ٤/ ٤٥ .
(١) مطلع قصيدة من البسيط ، يهجو فيها الفرزدق .

انظر : الديوان ١/ ٥٥٧ ، الكتاب ٢/ ٣٠٥ ، مجاز القرآن ١/ ٢١٢ ، شرح السيرافي ٣/ ١٩٥ ، الحجة ١/ ١٢٢ ، المسائل المنشورة ١٠٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٣٠ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٧٦ ، النكت ١/ ٦١١ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٨ ، الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٤ ، شرح الجمل ٢/ ٢٧٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٢ أ ، شرح الكافية ١/ ٢٥٩ ، الخزانة ٤/ ٤٧ .
(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فإنما هو : حين حين ، و (لا) بمنزلة (ما) إذا أُلغيت» الكتاب ١/ ٣٥٨ (بولاق) ، ٢/ ٣٠٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ، حتَّى تقول : لا فارسٍ ولا شجاع ، ومثل ذلك : هذا زيدٌ لا فارساً ، لا يُحسَنُ حتَّى تقول : لا فارساً ولا شجاعاً ، وذلك أنه جوابٌ لمن قال ، أو لمن تجعله ممن قال : أبرجلُ شجاعٍ مررتُ أم بفارسٍ؟ وكقوله : أفسارٌ زيدٌ أم شجاع ؟» . الكتاب ١/ ٣٥٨ (بولاق) ، ٢/ ٣٠٥ (هارون) .

(٤) عزي - أيضاً - إلى ثلاثة شعراء ليسوا سلُوليين ، وهم :
أ - الضَّحَّاكُ بن هَنَامِ الرُّقَاشِي ، من شعراء صدر الإسلام ، قيل : إنه قال البيت في حُضَيْنِ بن المنذر الرُّقَاشِي ، من سادات ربيعة ، وصاحب راية علي - رضي الله عنه - يوم صفين . انظر : تصحيفات المحدثين ٦١٠-٦١١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٢٠ ، زهر الآداب ٢/ ٧٠٧ .

ب - حَنَفُ بن مالك بن الحارث بن ثعلبة ، ينتهي نسبه إلى قضاة . انظر : المقتضب لياقوت ٣٥٢ ، الخزانة ٤/ ٣٧ .

ج - أبو زيد الطائي . انظر : حماسة البحتري ١١٦ ، وليس في شعره المجموع .

(٥) أول ثلاثة أبيات من البحر الطويل :

وفي الكتاب : وأنت ، من دون خرم .

فَلَمْ جَازَ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ (لا) فِي الضَّرُورَةِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى :
حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَلَا ضَرٌّ ؟ .

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ ^(١) :

أَلَا طَعَانٌ وَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ ^(٢) . . . إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ ؟ ^(٣)

وَلَمْ عَمِلَتْ فِي الِاسْتِفْهَامِ كَعَمَلِهَا فِي الْخَبَرِ ، وَقَالُوا فِي مِثْلِ : أَلَا قِمَاصٌ
بِالْعَيْرِ ؟ ^(٤) .

=/ انظر : الكتاب ٣٠٥/٢ ، المقتضب ٣٦٠/٤ ، شرح السيرافي ١٩٥/٣ ، ديوان المعاني ١٧٩/١ ، الأزهية
١٦٢ ، تحصيل عين الذهب ٣٥٨/١ ، المفصل ٨٠ ، الأملالي الشجرية ٥٤٠/٢ ، التخمير ٥١٧/١ ، شرح
المفصل ١١٢/٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٣ ب ، شرح الكافية ٢٥٨/١ .
(١) البيت لم يرد في مخطوطات ديوان حسان ، وأخذه المحقق في هامش قصيدة مضى مطلعها في ص : ١٥ .
انظر : الديوان ١٧٩ ، الحلل ٣٢٨ ، الخزانة ٧٢/٤ .

وعزي الشاهد إلى شاعرين آخرين :

أحدهما : خدّاش بن زهير . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٨٨/١ ، فرحة الأديب ٢١١ ،
الخزانة ٧٧/٤ ، شعره (مجلة كلية اللغة العربية بالرياض ١٣ ، ١٤ ص ٥٨٩) .
والآخر : عصام بن عبّيد الزماني ، كان يناقض يحيى بن أبي حفصة مولى مروان بن الحكم ، انظر : معجم
الشعراء ١١٤ - ١١٥ ، الخزانة ٤٧٥/٧ ، وعزا البيت له الجرمي . انظر : شرح السيرافي ١٩٨/٣ .
(٢) ب : غادية ، وهي رواية ، قال الأعلام : «وهي التي تغدو للغارة ، وعادية أعم ؛ لأنها تكون بالغداة وغيرها»
تحصيل عين الذهب ٣٥٨/١ - ٣٥٩ .

(٣) من البحر البسيط ، وقد مضى مطلع قصيدة حسان - رضي الله عنه - في : ص : .

أما قصيدة خدّاش : فيخاطب بها بعض بني تميم الأدرم ، ومطلعها :

أَبْلَغُ أَبَا كَنْفٍ إِمَّا عَرَضَتْ بِهِ . . . وَالْأُبَجْرَيْنِ وَوَهْبًا وَابْنَ مَنْظُورٍ

الطَّعَانُ : مصدر طاعن بالرمح ، والتجشؤ : خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء المعدة ، والتَّنَائِيرُ : جمع
تَنُورٍ ، وهو ما يُخْبِزُ فِيهِ . انظر : الخزانة ٧١/٤ - ٧٢ .

انظر : الكتاب ٣٠٦/٢ الجمل ٢٤٠ ، شرح السيرافي ١٩٨/٣ ، التبصرة والتذكرة ٣٩٢/١ ، شرح عيون
الإعراب ١١٧ ، شرح المقدمة الجزولية ١٠٠٠/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢ ، شرح الألفية لابن
الناظر ٧٣ ، الارتشاف ١٧٦/٢ ، الجنى الداني ٣٨٤ ، تخلص الشواهد ٤١٤ ، المقاصد النحوية ٣٦٢/٢ ،
شرح شواهد المغني ٢١٠/١ ، شرح الاشموني ٢٦٥/١ ، شرح أبيات المغني ٨٠/٢ .

(٤) هذا مثل يضرب للرجل الذي حراك به . انظر الكتاب ٣٠٦/٢ ، شرح السيرافي ١٩٨/٣ .

وقد ورد في كتب الأمثال بهذا اللفظ : ما بالعير من قماص . انظر : جمهرة الأمثال ٢٣٧/٢ ، مجمع الأمثال
٢٥١/٣ ، المستقصى ٣١٧/٢ .

والسؤال عن قول سيبويه : «واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل إذا كانت في الخبر ،
فمن ذلك قوله ، البيت لحسان بن ثابت . . . وقال في مثل : أَلَا قِمَاصٌ بِالْعَيْرِ» . الكتاب ٣٥٨/١ - ٣٥٩
(بولاق) ، ٣٠٦/٣ (هارون) .

وما حكمُ (لا) مع ألف الاستفهام إذا دخله معنى التمني^(١)؟ وهل ذلك على منزلتها إذا تجرّد الاستفهام فيها؟ فلم جاز: ألا ماء بارداً، وألا ماء بارد، وألا^(٢) أبالي، وألا^(٣) غلامي [لي]؟^(٣).

وما الشاهد في قول الشاعر^(٤):

ألا رجلاً جزاه الله خيراً . . . يدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّتْ؟^(٥)
ولم حمّله الخليلُ على: ألا تُروني رجلاً جزاه الله خيراً، على التّحضيض،
كما تقول: ألا خيراً من ذلك، وحمّله يونسُ على التّمني، ونونٌ مضطراً؟^(٦).

(١) أ: النهي.

(٢) أ، ب: لا، من دون همزة، والتصحيح من الكتاب.

(٣) ساقط من: ب.

والسؤال عن قول سيبويه: «واعلم أن (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النون والتّونين في التمني كما سقطا في الخبر، فمن ذلك: ألا غلام لي، وألا ماء بارداً، ومن قال: لا ماء بارد؛ قال: ألا ماء بارد، ومن ذلك: ألا أبالي، وألا غلامي لي» الكتاب ٣٥٩/١ (بولاق)، ٣٠٧/٢ (هارون).

(٤) هو عمرو بن قعاس بن عديغوث المرادي المذحجي، شاعر جاهلي. انظر: معجم الشعراء ٥٩، شرح أبيات المغني ٩٩/٢.

(٥) من قصيدة من البحر الوافر، مطلعها:

ألا يابيت بالعلياء بيت . . . ولولا حبُّ أهلك ما أتيت

المُحَصِّلَة: التي تُحَصِّلُ الذهب، فتميزه من تراب المعدن، وأراد تبَيَّتَ للزواج أو للفجور. انظر: شرح أبيات المغني ٩٥/٢.

ورواية ابن السكيت: ألا رجل، بالجر، على تقدير: من رجل، ولا شاهد فيها هنا. انظر: إصلاح المنطق ٤٣١.

انظر: الكتاب ٣٠٨/٢، نوادر أبي زيد ٢٥٦، الأصول ٣٩٨/١، شرح السيرافي ٩٥/٣ ب، المسائل المنشورة ١٠٥، الأزهية ١٦٤، شرح عيون الإعراب ١١٧، تهذيب إصلاح المنطق ٨٧٢، الشوف ٢٠٧/١، شرح المفصل ١٠١/٢، شرح الجمل ٢٨٠/٢، شرح عمدة الحافظ ٣١٧/١، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٢ ب.

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه: «فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تُروني رجلاً جزاه الله خيراً، وأما يونس فزعم أنه نونٌ مضطراً». الكتاب ٣٥٩/١ (بولاق)، ٣٠٨/٢، (هارون).

وَلَمْ حَمَلَ يُونُسُ قَوْلَهُ :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً^(١)

على الاضطرار؟^(٢) وهل ذلك لأنه جعل (لا) نظيرة الأولى في أنها النافية كنفي الأولى ، لا على معنى المؤكدة الزائدة ؟ .

وما حُكْمُ : أَلَا مَاءٌ وَعَسَلًا بَارِدًا حُلُوءًا؟ وَلِمَ لَا تَجُوزُ الصِّفَةُ فِي هَذَا إِلَّا بِالتَّنْوِينِ؟^(٣) .

وما حُكْمُ : أَلَا غُلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ؟ وَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي (أَفْضَلُ) الرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ؟ وهل ذلك لأنه دخله معنى التمني على تقدير : اللَّهُمَّ غُلَامًا ، أَي : هَبْ لِي غُلَامًا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ أَفْضَلَ مِنْهُ ، أَي : مِنْ هَذَا الْمُخَاطَبِ؟^(٤) وَلِمَ أَجَازَ أَبُو عَثْمَانَ^(٥) الرَّفْعُ فِي هَذَا^(٦) ، وَلَمْ يَجْزُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ وَأَبِي عَمْرِو الْجَرْمِيِّ؟^(٧) .

(١) تقدم مخرجاً في ص : ٣٥٥ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : «وزعم أن قوله : لا نسب ... على الاضطرار» . الكتاب ١ / ٣٥٩ (بولاق) ،

٣٠٨ / ٢ - ٣٠٩ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : «وتقول : أَلَا مَاءٌ وَعَسَلًا بَارِدًا حُلُوءًا ، لَا يَكُونُ فِي الصِّفَةِ إِلَّا التَّنْوِينُ ؛ لِأَنَّكَ

فصلت بين الاسم والصِّفَةِ حِينَ جَعَلْتَ الْبَرْدَ لِلْمَاءِ ، وَالْحُلُوءَ لِلْعَسَلِ» . الكتاب ١ / ٣٥٩ (بولاق) ،

٣٠٩ / ٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : «وَمَنْ قَالَ : لَا غُلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ؛ لَمْ يَقُلْ فِي : أَلَا غُلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ، إِلَّا

بِالنَّصْبِ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهِ مَعْنَى التَّمْنَى ، وَصَارَ مُسْتَفْنِئًا عَنِ الْخَبَرِ كَاسْتَفْنَاءِ : اللَّهُمَّ غُلَامًا ، وَمَعْنَاهُ : اللَّهُمَّ هَبْ

لِي غُلَامًا» . الكتاب ٢ / ٣٥٩ (بولاق) ، ٣٠٩ / ٢ (هارون) .

(٥) أبو عثمان المازني «... نحو ٢٤٩ هـ» .

بكر بن محمد بن عثمان المازني البصري ، قرأ على الأخفش كتاب سيبويه ، وأخذ عنه المبرد ، له : التصريف ،

وتفاسير كتاب سيبويه وغيرهما . انظر : أخبار النحويين البصريين ٨٥ - ٩٥ ، طبقات الزبيدي ٨٧ - ٩٣ ،

إشارة التعيين ٦١ - ٦٢ .

(٦) انظر رأي المازني في : مسائل الغلط ١٥٨ ، المقتضب ٤ / ٣٨٣ ، الأصول ١ / ٣٩٧ ، شرح السيرافي

٣ / ٩٨ ، الارتشاف ٢ / ١٧٧ .

(٧) أبو عمر الجرمي «... ٢٢٥ هـ» .

صالح بن إسحاق البصري ، البجلي بالولاء ، أخذ عن يونس والأخفش وأبي زيد ، وغيرهم ، وأخذ عنه المازني

والمبرد وغيرهما . له : الفرخ ، والأبنية ، والعروض ، وغيرها . انظر : تاريخ بغداد ٩ / ٣١٣ - ٣١٥ ، إنباه

الرواة ٢ / ٨٠ - ٨٣ ، معجم الأدباء ١٢ / ٥ - ٦ .

وانظر رأيه في : الأصول ١ / ٣٩٧ ، الانتصار ١٦٠ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٢ ، الارتشاف ٢ / ١٧٧ .

الجواب^(١):

الذي يجوز في النفي / ٢١ أ الذي لا يُعْطَفُ فيه إلا على الموضع إذا كان المعطوفُ
يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فيه عاملُ الموضع ، ولا يَصْلُحُ فيه عاملُ اللَّفْظِ ؛ حُمِلَ على الموضع ،
ولم يَجْزْ أَنْ يُحْمَلَ على اللَّفْظِ ، إذ^(٢) كان من^(٣) العواملِ مالا يَعْمَلُ إلا في النكرة ،
[ومنها ما يَعْمَلُ في النكرة والمعرفة ، فإذا عُطِفَ - وعاملُ اللَّفْظِ لا يَعْمَلُ إلا في
النكرة]^(٤) ، وعاملُ الموضع^(٥) يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ في النكرة والمعرفة - حُمِلَت المعرفةُ
على الموضع لا محالة ، ولم يَجْزْ أَنْ تُحْمَلَ على عاملِ اللَّفْظِ ؛ لا مُتَنَاعِهِ من المعرفة .
وتقول : لا غلامَ لك ولا العباسُ ، فَتَعْطِفُ على الموضع^(٦) ، ولا يكونُ هذا
العطفُ مَحْمُولاً على التَّأْوِيلِ الخارجِ عن حدِّ الموضع ؛ لأنَّ المعطوفَ يَعْمَلُ فيه العاملُ
وهو في موضعه ، من غيرِ أَنْ تُقَدَّرَ^(٧) في موضعِ الأوَّلِ .
ولكن لا يَصْلُحُ في البديلِ في مثلِ هذا إلا أَنْ يكونَ على التَّأْوِيلِ ، كقولك : لا
أحدَ فيها إلا عبدُ الله ؛ لأنَّ البديلَ يُقَدَّرُ على رَفْعِ الأوَّلِ^(٨) ، فإذا ارتفع المعمولُ فيه مع
العاملِ ؛ لم يبقَ شيءٌ يَعْمَلُ في البديلِ ، ويصيرُ الكلامُ على تقديرِ : فيها إلا عبدُ الله ،
وهذا فاسدٌ ، فإذا نَزَلَ مِنْ أَنْ يُحْمَلَ على التَّأْوِيلِ ؛ إذ تأويله : ليس فيها أحدٌ إلا
عبدُ الله ، فإذا رَفَعْتَ الأوَّلَ ؛ صارَ : ليس فيها إلا عبدُ الله ، فَصَحَّ^(٩) تقديرُ البديلِ في
هذا^(١٠) .

(١) هذا الجواب عن باب النفي الذي لا يصلح أن يعطف فيه إلا على الموضع .

(٢) ب : إذا .

(٣) ب : في .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) ب : اللَّفْظِ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٠ ، المقتضب ٤ / ٣٧٩ ، الأصول ١ / ٣٩٢ .

(٧) أ : تُقَدَّرُ .

(٨) يعني : على طرح المبدل منه .

(٩) ب : فيصح .

(١٠) قد أشار الشارح إلى هذا في ص : ٣٩١ .

وَيَلْزَمُ مَنْ أَعْمَلَ (لا) فِي الْمَعْرِفَةِ [فَقَالَ] ^(١) : لَا غُلَامَ لَكَ وَلَا عَبَّاسَ ، إِعْمَالُ
(رُبَّ) فِي الْمَعْرِفَةِ ، فَيَقُولُ : رَبُّ رَجُلٍ لَكَ وَالْعَبَّاسُ ^(٢) .
وَلَا يَلْزَمُ مَنْ رَفَعَ (الْعَبَّاسَ) بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ (لا) أَنْ يَرْفَعَهُ بِالْعَطْفِ عَلَى
مَوْضِعِ (رُبَّ) ؛ إِذْ كَانَتْ (لا) فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأً ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (رُبَّ) ؛ لِأَنَّ
حُرُوفَ الْجَرِّ لَا بُدَّ [مِنْ] ^(٣) أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً عَلَى الْفِعْلِ ^(٤) .
وَتَقُولُ : لَا غُلَامَ لَكَ وَلَا أَخُوهُ ^(٥) .
وَيَلْزَمُ مَنْ قَالَ : [كُلُّ] ^(٦) نَعِجَةٍ وَسَخَلْتِهَا بِدَرَاهِمَ ، أَنْ يَقُولَ : لَا رَجُلَ لَكَ
وَأَخَاهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا رَجُلَ لَكَ وَأَخَاهُ ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهِمَا عَلَى الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِي
الْمَعْنَى فِيهَا عَلَى الْإِنْفِصَالِ ^(٧) .

-
- (١) تَكْمَلَةُ يَلْتَمِثُ بِهَا الْكَلَامُ .
(٢) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢ / ٣٠٠ .
(٣) سَاقَطَ مِنْ : ب .
(٤) انْظُرْ ص : ٣٤٤ .
(٥) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢ / ٣٠٠ ، الْأَصُولُ ١ / ٣٩٢ .
(٦) سَاقَطَ مِنْ : ب .
(٧) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، الْأَصُولُ ١ / ٣٩٢ ، الْإِرْتِشَافُ ٢ / ١٧٥ .

الجواب عن الباب الذي يلي هذا^(١):

الذي يجوز في النفي الذي لا تُغيّر فيه (لا) الاسم عما كان عليه إذا كان قد عمل في الاسم عاملٌ، ثم دخلت (لا) ؛ لتنفّي على حدّ ذلك العامل ؛ وجب فيها الإلغاء وترك التكرير الذي يلزم في غير هذا الموضع / ٢١ ب ؛ لأنّ الاسم (لما كان قد عمل فيه الفعل أو غيره من العوامل)^(٢) ، ولم يصلح أن يعمل فيه عامل آخر ، أُلغيت (لا) عن العمل بالردّ إلى أصلها^(٣) ، إذ^(٤) كانت إنما تعمل بحق الشبه ، ولم يجز أن يلغى الفعل ولا الابتداء ؛ إذ^(٥) كانت تعمل بحق الأصل .

ولم يلزم التكرير كما لا يلزم في الفعل العامل في الاسم قبل دخول (لا)^(٥) ؛ لأنّه ليس من جواب ما يجب فيه تكرير حرف الاستفهام^(٦) .

ولم يصلح أن تعمل (لا) في الفعل ؛ لأنها مشبهة بـ (إن) و (من) التي لعموم استغراق الجنس ، فهي كـ (إن) من جهة أنها نقيضتها ، والنقيض على حدّ نقيضه ، وهي بمنزلة (من) في استغراق الجنس^(٧) ، وكل واحد منهما لا تعمل في الفعل ؛ لأنّ

(١) يعني : باب النفي الذي لا تُغيّر فيه (لا) الاسم عن حاله الذي كان عليها .

(٢) معاد في : أ ، ب .

(٣) أصل (لا) الإلغاء ؛ لأنها غير مختصة ، فتدخل على الأسماء والأفعال ، والأصل ألا يعمل من الحروف إلا المختص . انظر : شرح المفصل ١٠٠ / ٢ ، وانظر مسألة إلغاء (لا) إذا دخلت على ما عمل فيه عامل في : الكتاب ٣٠١ / ٢ ، المقتضب ٣٨٠ / ٤ ، الأصول ٣٩٤ / ١ ، شرح الكافية ٢٥٨ / ١ - ٢٥٩ .

(٤) ب : إذا .

(٥) هذه العبارة قريبة من عبارة سيبويه التي نقدها المبرد على أنها علة عدم لزوم التكرير عند سيبويه ، وألزمه أن يقول : زيد لا قائم ، فيجيز ترك التكرير إذا دخلت (لا) على الخبر ؛ لأنّ الفعل يقع موقعه ، فيقال : زيد لا يقوم ، وما قاله لا يلزم سيبويه ؛ لأنّ الأسماء التي دخلت عليها (لا) في هذا الباب بدل من الفعل ، وما ذكره ليس الاسم فيه ببدل من الفعل ، على أن سيبويه أورد عبارته للتنظير ، وليس للتعليل .

انظر : الكتاب ٣٠١ / ٢ ، مسائل الغلط ١٥٥ - ١٥٦ ، الانتصار ١٥٦ - ١٥٧ ، شرح السيرافي ٩٥ / ٣ ب - ١٩٦ .

(٦) قال المبرد : « ولم يلزمك في هذا الموضع تثنية (لا) ؛ لأنّه ليس جواباً لقولك : إذا عندك أمّ ذاء ؟ » ، مسائل الغلط ١٥٧ .

(٧) انظر ص : ٣٤٣ .

(إنَّ) بمنزلة الفعل ، والفعل لا يَعْمَلُ في الفعل ، و (مِنْ) مِنْ حُرُوفِ الإِضَافَةِ ، والإِضَافَةُ لا تَكُونُ إِلَى الفعلِ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ يُذَكِّرُ لِلْبَيَانِ عَنِ الْمُضَافِ الْأَوَّلِ ، والفعلُ لِلْفَائِدَةِ ، وَلَا إِضَافَةَ إِلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ^(١) .

وتَقُولُ : لَا مَرَحَبًا وَلَا أَهْلًا ، وَلَا كَرَامَةً ، وَلَا مَسْرَةً ، وَلَا شَلًّا ، وَلَا سَقِيًّا وَلَا رَعِيًّا ، وَلَا هَنِيئًا وَلَا مَرِيئًا ، فَكُلُّ هَذَا فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ لِلْمَذْكُورِ كَقَوْلِكَ : لَا شَلًّا ؛ أَي : لَا تَشَلُّ ، وَمِنْهُ مَا هُوَ عَلَيْهِ .

وَالدُّعَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ بِالْفِعْلِ^(٢) ، فَحَالُ الدُّعَاءِ قَدْ دَلَّتْ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْمُصَدَّرُ قَدْ^(٣) دَلَّ عَلَى جِنْسِ الْفِعْلِ ، وَنَصْبُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ^(٤) .

وتَقُولُ : لَا سَلَامٌ عَلَيْكَ ، وَفِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ^(٥) ، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْكَائِنِ الثَّابِتِ عَلَى طَرِيقِ التَّفَاوُلِ ، فَإِذَا نُصِبَ^(٦) الْمُصَدَّرُ فِي الدُّعَاءِ ؛ فَذَاكَ لَهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ ، وَإِذَا رُفِعَ ؛ فَذَاكَ لَهُ بِحَقِّ الشَّبَهِ لِمَا هُوَ كَائِنٌ ثَابِتٌ عَلَى طَرِيقِ التَّفَاوُلِ ، كَأَنَّ السَّلَامَ قَدْ ثَبَّتَ لَهُ وَلَزِمَ ، وَإِنْ كَانَ فِي حَقِيقَةِ الْمَعْنَى يُطْلَبُ وَقُوعُهُ لَهُ مِنَ اللَّهِ ، جَلَّ وَعَزَّ .

وَقَالَ جَرِيرٌ :

وَبُنِيتُ جَوَابًا وَسَكَنَّا يَسْبَنِي . . . وَعَمَرَوُ بَنَ عِفْرَى لَا سَلَامٌ عَلَى عَمْرٍو^(٧)

كَأَنَّهُ قَالَ : لَا سَلَامٌ^(٨) اللَّهُ عَلَيْهِ^(٩) .

-
- (١) انظر : الإيضاح في علل النحو ١٠٦ - ١١١ ، أقسام الأخبار (المورد م ٣٧ ع ٢٠٤ - ٢٠٥) .
(٢) قال الرضي : «الدعاء بالفعل أولى وأكثر ؛ لأنه في الأصل أمرٌ أو نهي» شرح الكافية ١ / ٢٥٨ ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٩٦ ب ، المسائل المنثورة ١٠٠ .
(٣) أ ، ب : وقد .
(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠١ ، المقتضب ٤ / ٣٨٠ ، الأصول ١ / ٣٩٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٦ أ - ب ، المسائل المنثورة ٩٩ - ١٠٠ .
(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠١ ، المقتضب ٤ / ٣٨٠ ، الأصول ١ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٦ ب ، المسائل المنثورة ١٠٠ ، شرح المفصل ٢ / ١١٢ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٨ .
(٦) ب : نصبت .
(٧) تقدّم تخريجه في ص : ٤١٥ .
(٨) أ ، ب : لا سلام ، وأثبت ما يقتضيه السياق ، وهو في مسائل الباب ، والكتاب ٢ / ٣٠١ .
(٩) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠١ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٦ ب .

وتقول : لا بك السوء ، ففيه معنى : لا ساءك ^(١) الله ^(٢) .

وتقول : نعم ، وكرامة ، ومسرة ، ونعمة عين ، فهذا في الإجابة على هذه الحال ، كأنه قال : نعم ، وأكرمك كرامة ، / ٢٢ أ وأسرّك مسرة ، وأنعمك نعمة عين ^(٣) ، ودليل المحذوف الإجابة إلى ما طُلب من الفعل ، إلا أنه على حال الإكرام ، ولو قال : لا ، ولا كرامة ، ولا مسرة ، ولا نعمة عين ؛ لجرى ذلك الحرف على جهة التقصير .

وتقول في الدعاء : لا مرحباً ولا أهلاً ، ولا يجوز في الأمر : لا ضرباً ، بمعنى : لا اضرب ؛ لأن الأمر له صيغة ، وللنهي صيغة ، فمنعت صيغة الأمر من دخول (لا) ؛ لتخلص لصيغة النهي ، فيدل بذلك على أن الأمر غير النهي ^(٤) ، وليس كذلك الدعاء ؛ لأنه قد يكون بغير صيغة الأمر ؛ لما يحتاج فيه إلى التفاضل بالكائن الثابت ، كقولك : أعزك الله ، وأطال الله بقاءك ، فهذا دعاء ، ومخرجه مخرج الخبر عما كان .

وتقول : لا سواء ، فترفع ؛ لأنه على جواب الإيجاب في قولهم : هما سواء ^(٥) ، ولا يجوز أن تقول : هذان لا سواء ؛ لأن (لا) قد وقعت موقع المبتدأ على طريق المعاقبة ؛ ليدل على أن النفي فيه على الصحة ، فلا يجوز إظهار ما ارتفع عليه (سواء) ؛ لأن (لا) معاقبة له ؛ لتدل على أنها جوابه ^(٦) .

(١) ب : لا أسيك .

(٢) انظر : الكتاب ٣٠٢/٢ ، شرح السيرافي ٩٦/٣ ب ، المسائل المنشورة ١٠٠ ، شرح الكافية ٢٥٨/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٠٢/٢ .

(٤) قال السيرافي : « دخول (لا) على فعل الأمر لا يجوز ؛ لأن صيغة الأمر تجرى مجرى الإيجاب ، وصيغة النهي تجري مجرى الجحد ؛ ألا ترى أننا لو أدخلنا لام الأمر لم يجر أن ندخل معها (لا) التي للنهي ولا (لا) التي للجحد في الخبر ، لا تقول : لا ليقم زيد ؛ لأنك تصير أمراً ناهياً بحرف النهي وحرف الأمر ، كما لا تكون جاحداً لشيء واحد معترفاً به ، و (لا) التي للخبر لا يصلح دخولها على الأمر فتكون أمراً مخبراً ، وهذا لا يجوز » .

شرح السيرافي ٩٦/٣ ب . وانظر : الكتاب ٣٠٢/٢ ، الأصول ٣٩٤/١ .

(٥) قال السيرافي : « قولهم : لا سواء ، إنما يتكلم به المتكلم عند ادعاء مدع لاثني جرى ذكرهما أن أحدهما مثل الآخر ، أي : هما سواء ، فيقول المنكر لمن قال : لا سواء ؛ أي : هما لا سواء » شرح السيرافي ١٩٧/٣ .

(٦) انظر : الكتاب ٣٠٢/٢ ، الأصول ٣٩٥/١ ، التعليقة ٤١/٢ ، المسائل المنشورة ١٠٠ - ١٠١ ، شرح

الكافية ٢٥٨/١ .

ونظير ذلك قولهم : لاها الله ، ف(ها) للتنبية^(١) ، والواو للقسم ، وقد وقع حرف التنبية^(٢) موقع حرف القسم على المعاقبة ، كما وقعت (لا) موقع المتدأ في الجواب على طريق المعاقبة^(٣) .

وتقول : لا نولك أن تفعل ، فترفع ، ولا يلزمك تكرير ؛ لأنه بمنزلة : ليس ينبغي لك أن تفعل ، فكأنه قال : لا ينبغي لك ذاك^(٤) .

وإنما جاز في (لا) النافية أن تقع في حشو الكلام ، ولم يجز في (ما) ؛ لأن (لا) تدخل على المفرد ، و (ما) للجملة .

وتقول : أخذته بلا ذنب ، وغضبت من لا شيء ، وذهبت بلا عتاد^(٥) ، والفرق بينه وبين : غضبت لا من شيء ، أنه إذا دخلت (من) على (لا) ؛ فهناك مقدّر يغضب منه ، وليس بشيء في الحقيقة . وإذا أبديت (لا) ، فقليل : غضبت لا من شيء ؛ فقد تجرّد الغضب من شيء في الحقيقة ، إذا قلت : لا من شيء .

وتقول : أجتنا بلا شيء ، أي : خالياً^(٦) ، ويجوز : أجتنا لا بشيء^(٧) ، على ما بينا^(٨) .

(١) ب : للتنبية .

(٢) ب : التنبية .

(٣) انظر : الكتاب ٣٠٢/٢ ، الأصول ٣٩٥/١ ، شرح السيرافي ٩٧/٣ . وانظر مسألة : لاها الله ، في : شواهد التوضيح ١٦٧ ، الإذن في توجيه : لاها الله إذن (مجلة جامعة الإمام ع ١٥ ص ٢١٨ - ٢٢٧) .

(٤) انظر : الكتاب ٣٠٢/٢ ، الأصول ٣٩٥/١ ، شرح السيرافي ٩٧/٣ ، والمسائل المنثورة ١٠١ ، الأمالي الشجرية ٣٦٢/١ ، شرح المفصل ١١٢/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٢ ، شرح الكافية ٢٥٨/١ .

(٥) (لا) في هذه الأمثلة بمعنى (غير) وإن كانت باقية على حرفيتها ، انظر : الكتاب ٣٠٢/٢ ، شرح السيرافي ٩٧/٣ - ب .

وانظر : المقتضب ٣٥٨/٤ ، الأصول ٣٨٠/١ ، الأمالي الشجرية ٣٦٣/١ ، شرح الكافية ٢٥٩/١ . ونقل عن الكوفيين أن (لا) في هذا النحو اسم ؛ لدخول الخافض عليها ، وقيامها مقام غير . انظر : الأمالي الشجرية ٥٣٩/٢ .

(٦) انظر : الكتاب ٣٠٣/٢ ، شرح السيرافي ٩٧/٣ ، الأمالي الشجرية ٣٦٣/١ .

(٧) أ : شيء .

(٨) يعني الفرق الذي ذكره بين : غضبت من لا شيء ، وغضبت لا من شيء .

وتقول : ما كان إلا كلا شيء^(١) ، فهذا لا يصح إلا بمقدّر ، كأنك قلت : ما كان إلا كمقدّر متوهم ليس بشيء في الحقيقة .
وكذلك : إنك ولا شيئاً سواء^(٢) ، ولولا^(٣) التقدير لاستحال هذا المعنى ؛ لأن [السواء]^(٤) لا يكون إلا بين شيئين .

وقال الشاعر :

٢٢ / ب تركتني حين لا مال أعيش به . . . وحين جُنَّ زمانُ الناسِ أو كلبا^(٥)
فهذا على إلقيائها في حشو الكلام ، ويجوز : حين لا مال أعيش به ، على (لا) العاملة ، ويجوز : حين لا مال أعيش به ، على معنى (ليس)^(٥) .
وقال الشاعر :

حنت قُلوصي حين لا حين مَحَن^(٦)

فجاء بها على النافية^(٧) العاملة^(٨) ، وهي في موضع جُملة ؛ ولذلك جاز إضافة (حين) إليه ؛ لأنه مما يُضاف إلى الجملة^(٩) .
وقال جرير :

ما بال جهلك بعد الحلم والدين . . . وقد علاك مشيب حين لا حين^(١٠)

(١) انظر : الكتاب ٣٠٣/٢ ، شرح السيرافي ٩٧/٣ ب ، الأمالي الشجرية ٣٦٣/١ ، شرح الكافية ٢٥٩/١ .

(٢) ب : لو .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) تقدّم مخرجاً في ص : ٤١٩ .

(٥) قال سيبويه : « والنصب أجود وأكثر من الرفع ؛ لأنك إذا قلت : لا غلام ، فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة (ليس) » . الكتاب ٣٠٤/٢ ، وانظر : المسائل المنشورة ١٠١ .

(٦) تقدّم تخريجه في ص : ٤١٩ .

(٧) أ ، ب : القافية .

(٨) ب : العاملة .

(٩) انظر : شرح السيرافي ٩٧/٣ ب ، الحجة ١٢٤/١ .

(١٠) تقدّم تخريجه في ص : ٤٢٠ .

فهذا على (لا) التي هي صلةٌ ، كأنه قال : حين حين ؛ لأنَّ الشَّيْبَ وَقَعَ في ذلك الحين^(١) .

وتقول : مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ولا شجاعٍ ، ولا يجوزُ : لا فارسٍ ، حتى تصله بمنفيٍّ آخرَ ؛ لأنَّه الموضعُ الذي يقتضي التكرير^(٢) .

وقال رجلٌ من بني سلول :

أَنْتَ امْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لغيرِنَا . . . حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ^(٣)

فهذا على الضَّرورةِ ، اقتصَرَ على نفي المَفْرَدِ بِالرَّفْعِ مِنْ غيرِ تَكْرِيرٍ^(٤) ، وكأنَّه قَدَّرَ التَّكْرِيرَ على : حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَلَا ضَرٌّ^(٥) .

وقال حسان :

أَلَا طَعَانَ وَلَا فُتْيَانَ عَادِيَةً . . . [إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ]^(٦) . . .

فأجرى الاستفهامَ عن المنفيِّ مُجرى الخبرِ^(٧) ، وقالوا في مثلٍ : أَلَا قُمَاصَ بِالْعَيْرِ^(٨) .

(١) انظر : الكتاب ٣٠٥/٢ ، الحجة ١٢٢/١ - ١٢٣ ، المسائل المنشورة ١٠٢ .

(٢) وجوب تكرير (لا) إذا دخلت على النعت أو الحال أو الخبر مذهب سيبويه والجمهور ، ونُقل عن المبرد وابن كيسان جواز ترك التكرير ، وفي المقتضب ٣٦٠/٤ ما يُشعر بهذا ، وفي (مسائل الغلط) نصٌ يفهم منه أن مذهب المبرد هو مذهب سيبويه ، إذ يقول : «لو كان هذا [لا مرحباً ونحوه] يجري في ترك النصب والتثنية مجرى الفعل الذي هو بدلٌ منه لزمك أن تقول : زيدٌ لا قائمٌ ، كما كنت تقول : زيدٌ لا يقومٌ . مسائل الغلط ١٥٥ - ١٥٦ .

وانظر : الكتاب ٣٠٥/٢ - ٣٠٦ ، التعليقة ٤٢/٢ ، الأزهية ١٦١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٢ ، شرح الكافية ٢٥٨/١ ، الارتشاف ١٧٢/٢ .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٤٢٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٠٥/٢ ، الأزهية ١٦١ - ١٦٢ ، المفصل ٨٠ ، الأمالي الشجرية ٥٤٠/٢ .

(٥) انظر : التخمير ٥١٧/١ - ٥١٨ ، شرح المفصل ١١٢/٢ .

(٦) ساقط من : ب .

والبيت قد مضى تخريجه في ص : ٤٢١ ، وروايته هناك : ولا فُرسان .

(٧) ذكر الشلوبين أن الاستفهام عن المنفي لا يكون إلا حيث الإنكار والتوبيخ ، ورد عليه ابن مالك .

انظر : شرح المقدمة الجزولية ١٠٠٠/٣ ، شرح التسهيل ٧٠/٢ ، عقود الزبرجد ٤٠٩/٢ . وانظر المسألة

في : الكتاب ٣٠٦/٢ ، المقتضب ٣٨٢/٤ ، الأصول ٣٩٦/١ ، الارتشاف ١٧٦/٢ - ١٧٧ .

(٨) تقدم تخريجه في ص : ٤٢١ ، انظر : الكتاب ٣٠٦/٢ ، الارتشاف ١٧٦/٢ .

وَحَقُّ (لا) مع أَلِفِ الاستفهام - إِذَا دَخَلَهُ مَعْنَى التَّمَنِّي - أَنْ تُجْرَى عَلَى مُجَرَّدِ
الْخَبَرِ عَنِ النَّفْيِ ^(١) ، فَتَقُولَ : أَلَا مَاءَ بَارِدًا ، وَأَلَا مَاءَ بَارِدَ ، وَأَلَا ^(٢) أَبَالِي ، وَأَلَا ^(٣) غَلَامِي
لِي ^(٣) .

وَقَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا . . . يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةِ تَبَيُّتِ ^(٤)
فهذا على التَّحْضِيضِ عِنْدَ الْخَلِيلِ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : هَلَّا تُرُونِي رَجُلًا ؛ لِأَنَّ (أَلَا) قَدْ
يَكُونُ بِمَعْنَى (هَلَّا) فِي التَّحْضِيضِ ، كَمَا تَقُولُ : أَلَا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ^(٥) .
وَأَمَّا يُونُسُ فَحَمَلَهُ عَلَى التَّمَنِّي ، وَنَوَّنَ مُضْطَرًّا ^(٦) ؛ لِأَنَّ التَّمَنِّيَ أَغْلِبُ عَلَى هَذَا
الْبَابِ ^(٧) .

وَحَمَلَ يُونُسُ قَوْلَهُ :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً ^(٨)

عَلَى الْاضْطِرَارِّ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ (لا) الثَّانِيَةَ نَظِيرَةَ الْأُولَى ، فَلَزِمَ ذَلِكَ ^(٩) .
وَلَهُ وَجْهٌ يُخْرِجُهُ عَنِ الْاضْطِرَارِّ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ (لا) الْمُؤَكَّدَةَ لِلنَّفْيِ ، فَلَا يَكُونُ
مُضْطَرًّا ؛ لِأَنَّ دُخُولَهَا وَخُرُوجَهَا - حِينَئِذٍ - وَاحِدٌ ^(١٠) ، وَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ :

-
- (١) يعني أن (لا) تأخذ في هذا الموضع حكمها إذا لم تدخل عليها الهمزة ، وحديثه هنا عن عملها في الاسم ، أما
الخبير والحمل على الموضع فسيأتي قريباً الخلاف فيه . وانظر : شرح السيرافي ٩٨ / ٣ ب .
(٢) أ ، ب : لا ، من دون الهمزة ، والتصحيح من الكتاب ٣٠٧ / ٢ .
(٣) انظر : الكتاب ٣٠٧ / ٢ .
(٤) سبق تخريجه في ص : ٤٢٢ .
(٥) انظر : الكتاب ٣٠٨ / ٢ ، الأصول ٣٩٨ / ١ ، شرح عيون الإعراب ١١٧ ، شرح المفصل ١٠٢ / ٢ ، شرح
التسهيل لابن مالك ٧١ / ٢ ، الارتشاف ١٧٨ / ٢ ، الجنى الداني ٣٨٢ ، المغني ٦٩ / ١ .
(٦) نُقِلَ هَذَا الْمَذْهَبُ أَيْضاً عَنِ الْأَخْفَشِ . انظر : الأصول ٣٩٨ / ١ ، الارتشاف ١٧٨ / ٢ .
وانظر مذهب يونس في المصادر المذكورة في الهامش السابق .
(٧) وهو دخول الهمزة على (لا) .
(٨) تقدم تخريجه في ص : ٣٥٥ .
(٩) انظر : الكتاب ٣٠٨ / ٢ - ٣٠٩ .
(١٠) انظر ص : ٣٦٦ .

٢٣ أ / فلا أَبَ وابناً مثلاً مروانَ وابنه^(١) ...
وتقول : أَلَا ماءً وَعَسلاً بارداً حُلواً ، فلا يجوزُ^(٢) في الصِّفَةِ إِلَّا التَّنْوِينُ ؛ للفَصْلِ
بينها وبين الموصوف^(٣) .
وتقول : أَلَا غَلامٌ أَفْضَلَ مِنْكَ ، بالنَّصْبِ ؛ لَأَنَّهُ دَخَلَ معنى الدُّعَاءِ ، فصَارَ بِمَنْزِلَةِ
قولهم : اللَّهُمَّ غَلاماً ؛ أي : هَبْ لي غَلاماً ، فكذلك فيه معنى : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ أَفْضَلَ مِنْهُ ،
فهذا لا يجوزُ فيه إِلَّا النَّصْبُ عند سيبويه وأكثر النحويين^(٤) ، إِلَّا المَازَنِي فَإِنَّهُ أَجَازَ
فيه الرَّفْعَ^(٥) ؛ لَأَنَّهُ قد يَكُونُ اللَّفْظُ على مَخْرَجٍ معنى ، وهو على خِلافِ ذلك المعنى
في كثيرٍ من الكلام ، فَأَجَازَهُ على هذا الوجه^(٦) .
والصَّوَابُ فيه مذهبُ سيبويه ؛ لَأَنَّهُ - وإنْ كانَ ما ذَكَرَهُ أَبُو عُثْمَانَ على ما
ذَكَرَ - فَإِنَّهُ لَا يُقَاسُ عليه ، وَلَا يُتَجَاوَزُ به ما اسْتَعْمِلَ على طَرِيقَةِ الْمُغْيَرِ عَنْ أَصْلِهِ ،
وحقيقته إِلَى نادرٍ في بابِهِ .

(١) تقدم تخريجه في ص : ٣٥٤ .

(٢) ب : ولا يجوز .

(٣) قال السيرافي : « قوله : أَلَا ماءً وَعَسلاً بارداً حُلواً ، فتقديره : أَلَا ماءً بارداً وَعَسلاً حُلواً ، ولم يَجْزُ بِنَاءُ (ماء) مع (بارداً) ؛ لفصل (عسل) بينهما » . شرح السيرافي ٩٨/٣ ب .

(٤) انظر : الكتاب ٣٠٩/٢ ، المقتضب ٣٨٣/٤ ، الأصول ٣٩٧/١ .

(٥) انظر ص : ٤٢٣ هـ .

وقد أخذ بمذهب المازني المبرد في : مسائل الغلط ١٥٨ .

(٦) قال المبرد : « وكان المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل ، ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه ، وإن دخله خلاف معناه ؛ ألا ترى أن قولك : غَفَرَ اللَّهُ لزيد ، ومعناه الدُّعَاءُ ، ولفظه لَفْظُ (ضَرَبَ) ، فلم يُغْيَرْ لما دخله من المعنى ، وكذلك قولك : علم الله لأفعلن ، لَفْظُهُ لَفْظُ : رَزَقَ اللَّهُ ، ومعناه القسم ، فلم يُغْيَرْ » .
المقتضب ٣٨٣/٤ ، وانظر : الأصول ٣٩٩/١ ، التعليقة ٤٣/٢ ، شرح المفصل ١٠٢/٢ .

باب الاستثناء^(١)

الغرض فيه :

أن يُبينَ ما يجوز في الاستثناء مما لا يجوز^(٢).

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ .

وما أصلُ حروف الاستثناء ؟ ولم وجبَ أن يكون الأصلُ فيها : إلّا ؟^(٣).

ولم وجبَ ألا يُستثنى إلّا بحرفٍ في الأصل ؟^(٤).

وما الذي يجوز أن يُستثنى به سوى : إلّا ؟ وهل ذلك ما كان فيه معنى

(إلّا) فجائز أن يُستثنى به ، وما لم يكن فيه معنى (إلّا) فلا يجوز أن

يُستثنى ؟^(٥).

وما الاستثناء ؟ ولم وجبَ أنه كحروف الجر في التقدير ؟ ولم عملَ حرف

الجر ، ولم يعملَ حرف الاستثناء ، وكلاهما للتعدية ؟ وهل ذلك لأنَّ حرف الجر مع

أنه للتعدية - هو للإضافة التي يجب لها ضربٌ من الإعراب في أصلِ القسمة ؟ .

ومن أين صارَ في : غير ، وسوى ، معنى : إلّا ؟^(٦) وما الوجه الذي يجتمعان

فيه ؟ ، وما الوجه الذي يفترقان فيه ؟ .

(١) انظر : الكتاب ٣٥٩ / ١ (بولاق) ، ٣٠٩ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدّث سيبويه في الباب عن أقسام أدوات الاستثناء ، ولم يتحدث عما يجوز وما لا يجوز .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فحرف الاستثناء (إلّا) » ، ثم حمل عليها باقي الأدوات . الكتاب ٣٥٩ / ١

(بولاق) ، ٣٠٩ / ٢ (هارون) .

(٤) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله .

(٥) هكذا في النسختين ، وانظر توجيه الشاطبي لنسبة الاستثناء إلى الأداة في : المقاصد الشافية ٣٤٥ / ١ .

والسؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلّا) وما جاء من الأفعال فيه معنى

(إلّا) ... وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة » . الكتاب ٣٥٩ / ١ (بولاق) ، ٣٠٩ / ٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلّا) فغير ، وسوى » . الكتاب ٣٥٩ / ١

(بولاق) ، ٣٠٩ / ٢ (هارون) .

وَمِنْ أَيْنَ صَارَ [فِي] ^(١) : لَا يَكُونُ ، وَلَيْسَ ، وَعَدَا ، وَخَلَا مَعْنَى : إِلَّا ؟ ^(٢) .
وَمِنْ أَيْنَ صَارَ فِي (حَاشَا) مَعْنَى : إِلَّا ؟ ^(٣) وَهَلَّا كَانَ أَصْلًا فِي الِاسْتِثْنَاءِ ؛ إِذْ هُوَ
حَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ ، فَيَرْجِعُ إِلَى
أَصْلِهِ مِنْ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ ، وَلَيْسَ [يَجِبُ] ^(٤) لِحَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ الْعَمَلُ ، وَإِنَّمَا هُوَ
مَسْلُطٌ لِلْعَامِلِ كَتَسْلِيطِ حُرُوفِ الْإِشْرَاكِ ؟ .
وَلَمْ وَقَعَ الْإِشْرَاكُ فِي خَلَا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ^(٥) ؟ (وَهَلْ ذَلِكَ كَوُقُوعِهِ فِي
(عَلَى) بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ) ^(٦) ٢٣ ب ، فَإِذَا تَصَرَّفَ عَلَى طَرِيقَةِ : فَعَلٌ يَفْعَلُ ؛ فَهُوَ
فَعْلٌ ، وَإِذَا جَرَّ الْأِسْمَ ؛ فَهُوَ حَرْفٌ إِضَافَةٌ ، عَلَى قِيَاسِ : عَلَى ؟ .

-
- (١) تَكْمَلَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .
(٢) هَذَا سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ : « وَمَا جَاءَ مِنَ الْأَفْعَالِ فِيهِ مَعْنَى (إِلَّا) فَلَا يَكُونُ ، وَلَيْسَ ، وَعَدَا ، وَخَلَا » .
الْكِتَابُ ٣٥٩ / ١ (بَوَلَاق) ، ٣٠٩ / ٢ (هَارُونَ) .
(٣) هَذَا سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ : « وَمَا فِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ وَلَيْسَ بِاسْمٍ فَحَاشَا » . الْكِتَابُ ٣٥٩ / ١
(بَوَلَاق) ، ٣٠٩ / ٢ (هَارُونَ) .
(٤) سَاقَطَ مِنْ : ب .
(٥) هَذَا سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ بَعْدَ النَّصِّ السَّابِقِ : « وَخَلَا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ » . الْكِتَابُ ٣٥٩ / ١ (بَوَلَاق) ،
٣٠٩ / ٢ (هَارُونَ) .
(٦) مُعَادٍ فِي : أ ، ب .

بابُ الاستثناءِ بِإِلَّا^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في الاستثناءِ بِإِلَّا مَّا لا يجوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ بِإِلَّا ، وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟
وما (إلَّا) المُسلَّطُ ؟ وما المُلغاةُ ؟ ولمَ جازَ فيها التَّسليطُ والإلغاءُ ؟ وهل
المُسلَّطُ هي الواقعةُ في الإيجابِ ، والمُلغاةُ هي الواقعةُ في النفيِ على تقديرِ تفرِغِ
العاملِ ؟^(٣)

وما نظيرُ المُلغاةِ مِنْ قولهم : لا مَرَحَباً ، ولا سَلامٌ عليك ؟^(٤)
ولمَ كانَ الإيجابُ أحقَّ بالتَّسليطِ على العملِ ؟ وهل ذلكَ لأنَّه لا يَصْلُحُ فيه
تفريغُ العاملِ كما يَصْلُحُ في النفيِ ؟ ولمَ ذلكَ ؟^(٥)
ولمَ صارتَ مِلغاةً في : ما أَتاني إلَّا زَيْدٌ ، وما لَقِيتُ إلَّا زَيْداً ، وما مررتُ [إلَّا
بزيدٍ] ؟^(٦)

ولمَ لا يجوزُ في : سار القومُ إلَّا زَيْداً ، تفريغُ العاملِ ؟^(٧)

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ ما يكون استثناءً بِإِلَّا . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٠ (هارون).

(٢) ذكر سيبويه في الباب استعمال (إلَّا) في الاستثناء المفرغ ، واستعمالها في الاستثناء التام ، وتحدث عن الاستعمال الأول .

(٣) هذا سؤال مأخوذ من جملة كلام سيبويه في الباب .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فأحد الوجهين أن لا تُغَيَّرَ الاسمُ عن الحال التي كانَ عليها قبل أن تلحق كما أن (لا) حين قلت : لا مَرَحَباً ، ولا سَلامٌ ، لم تُغَيَّرَ الاسمُ عن حاله قبل أن تلحق ، فكذلك (إلَّا) ، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٠ (هارون) .

(٥) هذا السؤال مبني على قول سيبويه : « والوجه الآخر أن يكون الاسمُ بعدها خارجاً عما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها ، إذا قلت : عشرون درهماً » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٠ (هارون) .

(٦) ساقط من : ب .

والسؤال عن قول سيبويه : « فأما الوجه الذي يكون فيه الاسمُ بمنزلة قبل أن تلحق (إلَّا) فهو أن تُدخَلَ الاسمُ في شيءٍ تنفي عنه ما سواه ، وذلك قوله : ما أَتاني إلَّا زَيْدٌ ... » إلى قوله : « لأنها بعد (إلَّا) محمولة على ما يجزى ويرفع وينصب ، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (إلَّا) ، ولم تشغل عنها - قبل أن تلحق (إلَّا) - الفعل بغيرها » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٠ - ٣١١ (هارون) .

(٧) هذا السؤال قد تقدّم قبل قليل بلفظ آخر . انظر : هـ (٥) .

الجواب [عن الباب الأول] ^(١) :

الذي يجوز في الاستثناء من الحروف ما فيه معنى إخراج بعض من كل ؛ لأن الاستثناء على هذا المعنى ^(٢) .

ولا يجوز أن يكون في الأصل إلا بالحرف ؛ لأنه لتعدية الفعل ^(٣) ، كما أن حرف الجر للتعدية ، وكما أن ^(٤) حرف العطف للتعدية ^(٥) ، إلا أن حرف الجر - مع ذلك - عامل ؛ لما فيه من معنى الإضافة التي يجب لها ضرب من الإعراب في أصل القسمة . وأصل حروف الاستثناء (إلا) ^(٦) ؛ لأنه حرف لازم لمعنى الاستثناء ^(٧) ، فأما ما كان من غيره فيه معنى (إلا) ؛ فجائز أن يستثنى به ، وماليس فيه معنى (إلا) فلا يجوز أن يستثنى به ^(٨) .

(١) ساقط من : ب .

ومراده باب الاستثناء .

(٢) انظر : الأصول ٢٨١ / ١ - ٢٨٢ ، أسرار العربية ٢٠١ ، الباب للعكبري ٣٠٢ / ١ ، شرح المفصل ٧٦ / ٢ .

(٣) أبان الشارح في هذه العبارة عن مذهبه في ناصب المستثنى ، وهو الفعل بتعدية (إلا) ، وما ذهب إليه هو قول ابن السراج والفارسي . أما سيبويه فكلامه في المسألة مجمل ؛ ولذا اختلف النقل عنه ، فعزا إليه ابن الخباز المذهب السابق ، وعزا إليه ابن مالك أن الناصب (إلا) واجتهد في الاستدلال لقوله بنصوص من الكتاب ، في الاستدلال بها نظر يطول بيانه ، وغاية ما قاله سيبويه أن ما قبله من الكلام عمل فيه كما عمل العشرون في الدرهم ، وظاهره أن المستثنى منصوب بعد تمام الكلام تشبيهاً بالمفعول به ، وهو مانقله الشاطبي ، وفي المسألة خلاف كبير .

انظر : الكتاب ٣١٠ / ٢ ، ٣١٩ ، المقتضب ٣٩٠ / ٤ ، الأصول ٢٨١ / ١ ، شرح السيرافي ١٠٦ / ٣ - ١٠٨ ب ، الإيضاح العضدي ٢٢٥ ، الإنصاف ٢٦٠ - ٢٦٥ ، الغرة الخفية ٢٨٨ / ١ ، شرح التسهيل ٢٧١ - ٢٧٩ ، الارتشاف ٣٢٢ / ٢ ، المقاصد الشافية ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٤) ب : وكمال .

(٥) انظر : المسائل المنثورة ٥٥ ، الحدود للشارح ٧٩ ، أسرار العربية ٢٠١ ، نتائج الفكر ٧٩ - ٨٠ ، الباب للعكبري ٣٠٣ / ١ ، شرح المفصل ٧٦ / ٢ .

(٦) انظر : المقتضب ٣٩١ / ٤ ، شرح السيرافي ١٩٩ / ٣ .

(٧) انظر : الأصول ٢٨٥ / ١ ، الباب للعكبري ٣٠٢ / ١ ، التخدير ٤٥٥ / ١ ، الغرة الخفية ٢٨٧ / ١ ، المقاصد الشافية ٣٤٦ / ١ .

(٨) نقل القرافي هذه الفقرة بتصرف . انظر : الاستغناء ٤٦ ، وانظر : الكتاب ٣٠٩ / ٢ ، الأصول ٢٨٤ / ١ .

وكلُّ ما يُسْتَثْنَى به سوى (إلا) فهو تفریعٌ علیها^(١)، فمن ذلك : غیرٌ ، وسوى ، يجوزُ أن يُسْتَثْنَى بهما إذا كان فيهما معنى (إلا) ، ولا يجوزُ أن يُسْتَثْنَى بهما إذا خرجا عن ذلك^(٢) .

وإنما دَخَلَ (غیر) معنى (إلا) ؛ لأنها مما يلزَمُه الإضافةُ ، ويكونُ الثاني فيه على خلافِ معنى الأوَّلِ^(٣) ، فإذا جَرَى على كلامٍ قَبْلَه يُوجِبُ أنَّ الفِعْلَ لما بعد (إلا) ، وأنَّ الاسمَ المضافَ خارجٌ من ذلك المعنى ؛ صار - حينئذٍ -^(٤) بمنزلةِ (إلا) في إخراجِ بعضٍ من كُلِّ بإيجابٍ ، أو نفيٍ .

وإذا استُؤْنِفَ الكلامُ به ؛ بَطَلَ معنى الاستثناءِ / ٢٤٤ أ ، كقولك : غیرُ زيدٍ عندي . وكذلك سوى ؛ لأنها بمنزلةِ (غیر) فيما ذكرنا ، فهذه الأسماءُ التي جَرَتْ مَجْرَى (إلا) في الاستثناءِ^(٥) .

وأما : ليس ، ولا يكونُ ، وخلا ، وعدا ؛ فهي^(٦) أفعالٌ يَدْخُلُها معنى : إلا^(٧) ، فَيُسْتَثْنَى بها ، وَيَخْرُجُ عنها بالرجوعِ إلى أصلِها فلا يُسْتَثْنَى بها .

وإنما دَخَلَهَا معنى (إلا) إذا اتَّصَلَتْ بإيجابٍ [ما]^(٨) قبلها ، ونَفَتْ ما بعدَها ، فصارتُ كإلا في إيجابِ ما قبلَها ، ونفيِ ما بعدَها ، فإذا استُؤْنِفَ الكلامُ بها ، بَطَلَ أن يُسْتَثْنَى بها ؛ لأنها قد خَرَجَتْ عن^(٩) معنى (إلا) ، وكان ذلك لها بحقِّ الأصلِ فيها .

(١) انظر : الغرة الخفية ١ / ٢٩٢ ، الاستغناء ٤٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٤٦ .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، المتبع ١ / ٣٦٢ .

(٣) انظر : الاستغناء ٤٠ .

(٤) في ب : ح ، وهو اختصار : حينئذٍ .

(٥) انظر : الاستغناء ٤٦ .

(٦) ب : فهو .

(٧) سيذكر الشارح بعد قليل أن (خلا) مترددة بين الفعل والحرف . أما (عدا) فتبع سبويه والمبرد في أنها

لا تكون حرفاً ، ومن النحويين من يرى أنها كخلا ، قال السيرافي : « ولم أر أحداً ذكر في (عدا) الجر إلا

الأخفش فإنه قرنهما في بعض ما ذكر مع (خلا) في الجر » . شرح السيرافي ٣ / ١٣٠ أ ، وانظر : الكتاب

٢ / ٣٠٩ ، المقتضب ٤ / ٣٩١ ، ٤٢٦ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٩٠ .

(٨) تكملة يقتضيها السياق .

(٩) ب : على .

وحاشا حرفٌ يكونُ فيه معنى الاستثناءِ إذا اتَّصل بإيجابٍ معنى لما قبله ، وتنزيه مابعده عنه ، فصار يدُلُّ على الإيجابِ والنفي على طريقة : إلا^(١) . ولا يجوزُ أن يكونَ أصلاً في حروفِ الاستثناءِ ؛ لأنَّه يجرُّ ، وحرفُ الاستثناءِ لا يَجِبُ له العملُ^(٢) ، وقد تقولُ : حاشا زيدٌ أن يدخُلَ في هذا الأمرِ القبيحِ ، فيخرجُ بهذا عن جهةِ الاستثناءِ ؛ لأنَّك نفيتَ عنه الدخولَ في هذا الأمرِ فقط ، من غيرِ أن تُوجِبَه لأحدٍ يكونُ هو خارجاً عنهم ، فهذا دليلٌ على أنَّه ليس بأصلٍ في الاستثناءِ . والاشتراكُ في (خلا) بين الفعلِ والحرفِ كالاشتراكِ في (على) بينهما^(٣) ، فإذا تصرفَ ، ففعلٌ : خلا ، يخلو ؛ فهو بمنزلةِ : علا ، يعلو ، في أنَّه فعلٌ ، وإذا جرَّ الاسمَ ، ولم يتصرفَ ، ففعلٌ : خلا زيدٌ ؛ فهو : كعَلَى زيدٍ ، في أنَّه حرفٌ إضافةٍ يجرُّ ، ومعناه فيما دخلَ عليه^(٤) .

(١) تبع الشارح سيبويه في أنَّ (حاشا) لا تكونُ فعلاً ، وذهب الجرميُّ والمبردُ إلى أنَّها مترددةٌ بين الفعلِ والحرفِ ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها فعلٌ .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، المقتضب ٤ / ٣٩١ ، الأصول ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، الانتصار ١٦٩ - ١٧٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٩ أ - ب ، الإنصاف ١ / ٢٧٨ - ٢٨٧ ، الاستغناء ٤١ - ٤٢ .

(٢) نقل هذه العبارة القرافي بتصرف . انظر : الاستغناء ٤٧ .

(٣) ب : ما بينهما .

(٤) قال المبردُ : « فإن قلت : فكيف يكون حرفٌ خفضٍ وفعلٌ على لفظٍ واحدٍ ؟ فإن ذلك كثير ، منه (حاشا) ، ومثل ذلك (على) تكون حرف خفضٍ على حدِّ قولك : على زيدٍ درهم . وتكون فعلاً نحو قولك : علا زيدٌ الدابة ، وعلى زيدٍ ثوبٌ ، وعلا زيداً ثوبٌ ، والمعنى قريب » . المقتضب ٤ / ٢٦٦ ، وانظر : شرح الفصل ٢ / ٧٨ .

الجوابُ عن الباب الذي يليه^(١) :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ بالآِ إجراؤه على وجهين : التَّسْلِيْطُ ، والإلْغَاءُ ،
فالتَّسْلِيْطُ في الإيجابِ كقولك : سارَ القومُ إلَّا زَيْدًا^(٢) ، والإلْغَاءُ في النَّفْيِ ؛ لأنَّه
يَصْلُحُ فيه تفرِغُ العاملِ لما بعدَ (إلَّا) كقولك : ماقام إلَّا زَيْدٌ ، وماضرتُ إلَّا
زَيْدًا ، ومامرتُ إلَّا بزيْدٍ ، فالعاملُ بمنزلةِ لو لم تكنْ (إلَّا) معه ، فهي ملغاةٌ من
الإعرابِ ، دُخولُها كخروجها فيه ، إلَّا أنَّها لمعناها في إخراجِ بعضٍ من كلِّ على هذه
الجهة ، فالمُسَلَّطَةُ هي الواقعةُ في الإيجابِ ، والملغاةُ هي الواقعةُ في النَّفْيِ على تفرِغِ
العاملِ^(٣) .

ونظيرُ الملغاةِ قولهم : لا مَرَحِبًا ولا سَلامًا ، فهي / ٢٤ ب ملغاةٌ هاهنا من العَمَلِ
وتَسْلِيْطِ العاملِ ، وهي على أصلِها في النَّفْيِ ، فكذلك (إلَّا) هي ملغاةٌ من
التَّسْلِيْطِ ، وهي على معناها في الاستثناءِ^(٤) .

وإنَّما كان الإيجابُ أحقَّ بالتَّسْلِيْطِ على العَمَلِ ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ فيه أعمُّ العامِّ ،
وإنَّما يَصِحُّ فيه الوسائطُ ، وهي على معانٍ كثيرةٍ ، إذا تُرِكَتْ ؛ لم يَدُلُّ الفعلُ على
شيءٍ منها .

فأما النَّفْيُ فيَصِحُّ فيه أعمُّ العامِّ ، وهو معنى واحدٌ يَدُلُّ الفعلُ المنفيُّ عليه ،
ولا يعارضُ هذا أخصُّ الخاصِّ^(٥) في الإيجابِ ؛ لأنَّ أخصَّ الخاصِّ لا يُسْتَثْنَى منه^(٦) .

وإنَّما كانتْ (إلَّا) للتَّعْدِيَةِ في : سارَ القومُ إلَّا زَيْدًا ؛ لأنَّك لو قلتَ : سارَ القومُ
زَيْدًا ؛ لم يَكُنْ له معنى ، كما لو قلتَ : مرتُّ زَيْدًا ؛ لم يَكُنْ له معنى ، فإذا قلتَ :
مرتُّ بزيْدٍ ؛ صار له معنى ، فكذلك إذا قلتَ : سارَ القومُ إلَّا زَيْدًا ؛ صار له معنى^(٧) .

(١) وهو باب الاستثناءِ بالآِ .

(٢) سيذكر الشارح بعداً أنَّ (إلَّا) قد تكونُ مُسَلَّطَةً في غيرِ الموجبِ . انظر : ص ٤٧١ .

(٣) انظر الحديث عن الاستثناءِ المفرغِ في : الكتاب ٢ / ٣١٠ - ٣١١ ، المقتضب ٤ / ٣٨٩ ، الأصول ١ / ٢٨٢ ،

شرح السيرافي ٣ / ٩٩ أ - ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٠ .

(٥) يريد بأخصِّ الخاصِّ العلمَ ، وسيُفصِّلُ المسألة في باب الاستثناءِ من موجب . انظر : ص ٤٩٦ .

(٦) ب : فيه .

(٧) انظر : الأصول ١ / ٢٨١ .

بابُ الاستثناء الذي يكونُ المُستثنى فيه بدلاً من الأول^(١)

الغرض فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في الاستثناء الذي يكونُ المُستثنى فيه بدلاً من الأولِ مما لا يجوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناء الذي يكونُ المُستثنى فيه بدلاً من الأولِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟.

ولمَ لا يجوزُ البَدَلُ إلا من الموجودِ ، دونَ المُقدَّرِ ؟.

ولمَ جازَ البَدَلُ من غيرِ أن يَقَعَ الثَّاني مَوْقِعَ الأولِ في التَّقْدِيرِ ؟ وهل ذلكَ لأنَّه قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَهُ في الرِّتَبَةِ^(٣) التي له من العاملِ ؛ إذ لو فُرِّغَ العاملُ^(٤) ؛ لَعَمِلَ فيه في هذا الموضعِ ، وإن لم يَلِ العاملُ ؟^(٥).

وما حكم : ماأتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، ومارأيتُ أحداً إلا عمراً ، ومامررتُ بأحدٍ إلا زيداً ؟^(٦).

ومادليلُ صِحَّةِ البَدَلِ في هذا ؟ وهل دليلُهُ تفرُّغُ العاملِ في : مالقيتُ إلا زيداً ،

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ ما يكونُ المستثنى فيه بدلاً مما نُفي عنه ما أدخل فيه . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٣١١ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدّث سيبويه في الباب عن حكم المستثنى في الاستثناء التام المتصل المنفي ، وردّ على من جعل المنفي بمنزلة الموجب ، ثم ذكر بعض الصور الواردة في الباب . ومنها وقوع المستثنى منه مفعولاً أولاً لفعل قلبي واخبر جملة فعلية فاعلها ضمير المستثنى منه ، وفرق بين الفعل القلبي وغيره في هذه الصورة ، ثم ختم الباب ببعض أساليب النفي .

(٣) ب : الرتبة .

(٤) ب : للعامل .

(٥) هذا السؤال مبني على قول سيبويه : « جعلت المستثنى بدلاً من الأول : فكأنك قلت : مامررتُ إلا بزيدٍ ، وماأتاني إلا زيدٌ ، ومالقيتُ إلا زيداً » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٣١١ / ٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ماأتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، ومارأيتُ بأحدٍ إلا عمراً ، ومامررتُ بأحدٍ إلا بزيدٍ ، وما ممررتُ إلا بزيدٍ » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٣١١ / ٢ (هارون) .

وما أتاني إلا زيد؟^(١).

وما حكم: ما أتاني القوم إلا عمرو، وما فيها القوم إلا زيد، وليس فيها القوم إلا أخوك، وما مررت بالقوم إلا أخيك؟ ولم جاز في (القوم) مجاز في (أحد) [مع]^(٢) أن (أحد) لأعم العام، وليس كذلك القوم؟ وهل ذلك لأن صحة البدل فيهما^(٣) على قياس واحد، وإن انفصلا من جهة الحذف، فجاز حذف (أحد)، ولم يَجْزُ حَذْفُ: القوم؟^(٤).

وهل يلزم من قال: ما أتاني القوم إلا أباك؛ (لأنه بمنزلة الإيجاب في: أتاني القوم إلا أباك)^(٥)، أن يقول: ﴿مَفْعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾^(٦)، وأن يرد ما هو مسموع^(٧) عن أبي عمرو بن العلاء^(٨) في: [ما]^(٩) أتاني القوم إلا عبدالله؟^(١٠).

(١) أ، ب: وما الثاني إلا زيد. والسؤال عن قول سيبويه: «فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيد، وما أتاني إلا زيد، ومالقيت إلا زيدا، كما أنك إذا قلت: ما مررت برجل زيد، فكأنك قلت: ما مررت بزيد». الكتاب ٣٦٠/١ (بولاق)، ٣١١/٢ (هارون).

(٢) ساقط من: ب.

(٣) ب: فيها.

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه: «ومن ذلك قولك: ما أتاني القوم إلا عمرو، وما فيها القوم إلا زيد، وليس فيها القوم إلا أخوك، وما مررت بالقوم إلا أخيك، فالقوم هاهنا بمنزلة أحد». الكتاب ٣٦٠/١ (بولاق)، ٣١١/٢ (هارون).

(٥) معاد في: أ، ب.

(٦) قبله قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ النساء: ٦٦.

والنصب قراءة أبي، وابن أبي إسحاق، وابن عامر، وعيسى بن عمر، وقراءة الجمهور الرفع. انظر: السبعة ٢٣٥، المبسوط ١٨٠، التذكرة ٣٧٧/٢، الإقناع ٦٣٠/٢، البحر المحيط ٦٩٦/٣.

(٧) ب: ممنوع.

(٨) أ: ابن أبي عمرو بن العلاء، وفي ب: ابن أبي بن الصلا.

وأبو عمرو قد تقدمت ترجمته مع شيخ سيبويه.

(٩) ساقط من: ب.

(١٠) هذا سؤال عن قول سيبويه: «ومن قال: ما أتاني القوم إلا أباك؛ لأنه بمنزلة: أتاني القوم إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: ﴿مَفْعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾، وحديثي يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتاني القوم إلا عبدالله». الكتاب ٣٦٠/١ (بولاق)، ٣١١/٢ (هارون).

وهل يلزمه ألا يجيز : ماأتاني / ٢٥ أ أحد ، كما لايجوز^(١) : أتاني أحد ؛ إذ قد جعل النفي في هذا على حد الإيجاب ؟^(٢) .

وهل يلزمه ، إذا اعتل^(٣) بأن الأول جمع ينفصل من (أحد) ؛ إذ (أحد) ليس بجمع ، فيصلح بدل الاسم الذي ليس بجمع من الاسم الذي ليس بجمع ؛ أن يمتنع البدل في : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾^(٤) ، وأن يجوز في : ماأتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد ؛ لأنه ذكر واحد ، فيلزمه هذا الفساد على العلة الفاسدة ؟^(٥) .

وماحكم : ما فيهم أحد اتخذت عنده يداً إلا زيد ؟^(٦) .

ولم جاز^(٧) : ما فيهم خير إلا زيد ؟^(٨) .

وماحكم : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله ؟ ولم لا يكون إلا جراً على البدل ؟^(٩) .

وماحكم : ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيداً ؟ ولم جاز بالنصب والرفع ، ولم يجز : ما ضربت أحدًا يقول ذاك إلا زيداً ، بالرفع ؟^(١٠) .

(١) ب : كما يجوز .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو كان هذا بمنزلة : أتاني القوم ؛ لما جاز أن تقول : ماأتاني أحد ؛ كما أنه لايجوز : أتاني أحد » . الكتاب ١ / ٣٦٠ ، ٢ / ٣١١-٣١٢ (هارون) .

(٣) ب : اعتدل .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْفَرَجَ أَهْلَهُمْ ﴾ فَشَهِدُوا أَحَدَهُمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿ النور : ٦ .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو كان من قبل الجماعة لما قلت : ﴿ وَتَمَّ يَتَخَذَ شَهِدَاءَهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ ولكن ينبغي له أن يقول : ماأتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد ؛ لأنه ذكر واحداً » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك أيضاً : ما فيهم أحد اتخذت عنده يداً إلا زيد ، وما فيهم خير إلا زيد ، إذا كان زيد هو الخير » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٢ (هارون) .

(٧) ب : جاء .

(٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٢ (هارون) .

(٩) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيداً ، وهذا وجه الكلام ، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل ، فقلت : ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيد ، ورفعت فجائز حسن » . الكتاب ١ / ٣٦٠ = /

وما الشاهد في قول عدي بن زيد^(١) :

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً . . يحكي علينا إلا كواكبها^(٢) ؟

فلم جاز بالرفع ؟ .

ولم جاز : ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيدا ، بالنصب والرفع ، وما علمت^(٣) أحداً يقول ذلك إلا زيدا ، وزيد ، بالنصب والرفع ؟^(٤) . ولم كان الاختيار النصب ؟ وهل ذلك لأنه أجرى في قياس النظائر ؛ إذ يجوز في كل فعل من (ضربت) ونحوه ، ولا يجوز الرفع في مثل هذا إلا في الأفعال التي تلغى ؟^(٥) .

وما نظيره في الحمل على المعنى من قولهم : قد عرفت زيد أبو من هو ؟^(٦) .

/ = (بولاق) ، ٣١٢ / ٢ (هارون) . وقوله : « تقول : ماضيت أحداً يقول ذاك إلا زيدا ، لا يكون في ذا إلا النصب . . . » إلى قوله : « لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت » . الكتاب ٣٦١ / ١ (بولاق) ، ٣١٣ / ٢ - ٣١٤ (هارون) .

(١) عدي بن زيد . . . - نحو ٣٥ ق . ه .

ابن حماد بن أيوب العبادي ، من زيد مناة بن تميم ، كان يسكن الحيرة ، وتنصر ، وفي شعره ليونة فحل شعراً كثيراً . ومن العلماء من لا يراه حجة ، قال الأصمعي : « ليس بفحل ولا أنثى » . فحوله الشعراء ٣٧ ، وانظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٤٠ - ١٤٢ ، الشعر والشعراء ١ / ٢٢٥ - ٢٣٣ ، الخزائن ١ / ٣٨١ - ٣٨٦ . ويعزى البيت - أيضاً - إلى أحيحة بن الجلاح الأوسي . . . - نحو ١٣٠ ق . ه . « سيد الأوس في الجاهلية . انظر : الأغاني ١٥ / ٥٣١٣ - ٥٣٣٥ ، الروض الأنف ١ / ١٦٢ ، الخزائن ٣ / ٣٥٧ - ٣٥٩ . انظر البيت له في : شعره (الشعراء الجاهليون ٤٣٩) ، الأغاني ١٥ / ٥٣١٢ .

(٢) من المنسرح ، من أبيات أولها :

يشتاق قلبي إلى مليكة لو . . . أنست قريباً ممن يطالبها

انظر : ديوان عدي بن زيد ١٩٤ ، الكتاب ٣١٢ / ٢ ، المقتضب ٤ / ٤٠٢ ، الأصول ١ / ٢٩٥ ، القطع والانتاف ٢٥٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٢ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧٦ / ٢ ، التبصرة ١ / ٣٧٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦١ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٠٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٨ أ ، المغني ١ / ١٤٣ ، شرح شواهد المغني ١ / ٤١٧ ، الخزائن ٣ / ٣٤٨ .

(٣) ب : عملت .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيدا ، وإن رفعت فجائز حسن ، وكذلك :

ما علمت أحداً يقول ذاك إلا زيدا ، وإن شئت رفعت » . الكتاب ٣٦١ / ١ (بولاق) ، ٣١٣ / ٢ (هارون) .

(٥) لم يذكر سيبويه هذه العلة ، وإنما أورد علة أخرى . انظر : الكتاب ٣٦١ / ١ (بولاق) ، ٣١٣ / ٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقد تكلموا بالآخر ؛ لأن معناه النفي إذا كان وصفاً لنفي ، كما قالوا : قد عرفت زيد أبو من هو ، لما ذكرت لك ؛ لأن معناه معنى المستفهم عنه » . الكتاب ٣٦١ / ١ (بولاق) ، ٣١٣ / ٢ (هارون) .

وهل يجوز : ما أَظُنُّ أحداً فيها إلا زيدٌ؟^(١) ، وهل ذلك بالحمل على التأويل ، كأنه قيل : ما فيها إلا زيدٌ فيما^(٢) أَظُنُّ؟^(٣) .

وما حكم : لا أحد منهم اتخذت عنده يداً إلا زيدٌ؟^(١) ، ولم جاز بالجر والرفع على موضع : لا أحد ، ولم يجر بالنصب على لفظ : أحدٍ؟ . ولم كان (رأيتُ) من رؤية العين بمنزلة : ضربتُ؟^(٤) .

وما في قولهم : ما رأيته يقول ذاك إلا زيدٌ ، وما أَظُنُّه يقول ذاك إلا عمرو؟ وهل يدلُّ على أنه اعتمد على القول ؛ إذ ليس قبله ما يصلح أن يُبدلَ منه ، كأنك قلت : ما أَظُنُّ هذا الأمر يقولُه إلا عمرو ، بمنزلة : ما يقولُه إلا عمرو؟^(٥) .

وما حكم : أقلُّ رجل يقول ذاك إلا زيدٌ؟ ولم وجب أنه محمول على التأويل في قولك : ما أحدٌ يقول ذاك^(٦) إلا زيدٌ^(٧)؟ ولم لا يجوز أن يكون بدلاً من (أقل) في الحقيقة؟ وهل ذلك لأنه إذا ارتفع / ٢٥ ب من الكلام ؛ ارتفع العامل معه^(٨) ، فلم يبقَ ما يعمل في زيدٍ؟ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوز : ما أَظُنُّ أحداً فيها إلا زيدٌ ، ولا أحد منهم اتخذت عنده يداً إلا زيدٌ ، على قوله : إلا كواكبها » . الكتاب ٣٦١ / ١ (بولاق) ، ٣١٣ / ٢ (هارون) .

(٢) ب : فما .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ ، ولكنك قلت : رأيتُ ، وظننتُ ، أو نحوهما ؛ لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت » . الكتاب ٣٦١ / ١ (بولاق) ، ٣١٣-٣١٤ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو جعلت (رأيتُ) رؤية العين كان بمنزلة : ضربت » . الكتاب ٣٦١ / ١ (بولاق) ، ٣١٤ / ٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « قال الخليل ، رحمه الله : ألا ترى أنك تقول : ما رأيته يقول ذاك إلا زيدٌ ، وما أَظُنُّه يقولُه إلا عمرو » إلى قوله : « وإنما يدلُّ على ما في علمك » . الكتاب ٣٦١ / ١ (بولاق) ، ٣١٤ / ٢ (هارون) .

(٦) ب : ذلك .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أقلُّ رجل يقول ذاك إلا زيدٌ ؛ لأنه صار في معنى : ما أحد فيها إلا زيدٌ » . الكتاب ٣٦١ / ١ (بولاق) ، ٣١٤ / ٢ (هارون) .

(٨) معاد في : ب . ويريد بالعامل الابتداء ، وقد يريد النفي وسماه عاملاً لأنه سبب جواز الإتياع . قال السيرافي : « وقوله : أقلُّ رجل يقول ذاك إلا زيدٌ ؛ لا يصح البدل من لفظه ؛ لأننا إن أبدلنا زيداً من (أقل رجل) أطرحناه في التقدير ، فبقي : يقول ذاك إلا زيدٌ ، وهذا لا يصح » . شرح السيرافي ١٠٣ / ٣ أ .

وَلَمْ وَجَبَ أَنْ : قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ ، لَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الرَّجُلِ فِي (قَلَّ) ، وَلَكِنْ (قَلَّ رَجُلٌ) فِي مَوْضِعِ (أَقَلُّ رَجُلٍ) ، وَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى التَّأْوِيلِ ؟ ^(١) .

وَهَلْ يَجْرِي : أَقَلُّ مَنْ ، وَقَلَّ مَنْ ، مَجْرَى (رَجُلٍ) فِي هَذَا إِذَا كَانَتْ (مَنْ) نَكْرَةً ؟ ^(٢) .

وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٣) :

رُبَّ مَاتَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ ^(٤) ؟

الجواب :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يكون ^(٥) المستثنى فيه بدلاً من الأول ، إذا وقع

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ ، فَلَيْسَ (زَيْدٌ) بَدَلًا مِنَ الرَّجُلِ فِي (قَلَّ) ، وَلَكِنْ (قَلَّ رَجُلٌ) فِي مَوْضِعِ (أَقَلُّ رَجُلٍ) ، وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ ، وَ (أَقَلُّ رَجُلٍ) مُبْتَدَأٌ مُبْنًى عَلَيْهِ ، وَالْمُسْتَثْنَى بَدَلٌ مِنْهُ ؛ لِأَنَّكَ تَدْخُلُهُ فِي شَيْءٍ تُخْرِجُ مِنْهُ مَنْ سِوَاهُ » . الْكِتَابُ ١ / ٣٦١ (بُولَاق) ، ٢ / ٣١٤ (هَارُونَ) .
(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : أَقَلُّ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ ، وَقَلَّ مَنْ يَقُولُ ذَاكَ ، إِذَا جَعَلْتَ (مَنْ) بِمَنْزِلَةِ (رَجُلٍ) » . الْكِتَابُ ١ / ٣٦١ (بُولَاق) ، ٢ / ٣١٤ (هَارُونَ) .

(٣) الْبَيْتُ يُعْزَى إِلَى جَمَاعَةٍ ، مِنْهُمْ : أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ « ... - نَحْوُ ٢ هـ » ، كَانَ قَدْ شَامَ أَهْلَ الْكِتَابِ ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ كَانَ يُؤْمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ . انْظُرْ لِتَرْجُمَتِهِ : طَبَقَاتُ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ ١ / ٢٦٢ - ٢٦٧ ، الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ١ / ٤٥٩ - ٤٦٢ ، تَارِيخُ دِمَشْقَ ٩ / ٢٥٥ - ٢٨٧ . وَالْبَيْتُ لَهُ فِي : دِيْوَانِهِ ٤٤٤ (السُّطْلِي) ، ٣٦٠ (بَهْجَةُ) ، حِمَاسَةُ الْبَحْتَرِيِّ ٢٢٣ ، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيْبَوِيهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ ٢ / ٣ .

وَمِنْهُمْ عُبَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ بْنِ عَوْفِ الْأَسَدِيِّ « ... - نَحْوُ ٢٥ ق هـ » ، مِنَ الْمُعَمَّرِينَ وَقَتْلَهُ الْمُنْذِرُ جَدُّ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ . انْظُرْ لِتَرْجُمَتِهِ : الْمُعَمَّرِينَ ٨٤ ، أَسْمَاءُ الْمُغْتَالِينَ (نَوَادِرُ الْخَطُوطِ ٢ / ٢١١) ، الْخَزَانَةُ ٢ / ٢١٥ - ٢١٩ ، وَالْبَيْتُ لَهُ فِي : دِيْوَانِهِ ١١٢ ، مَجْمُوعَةُ الْمُعَانِي ٢ / ٦٢٣ ، شُعْرَاءُ النَّصْرَانِيَةِ ٦٠٥ .
وَعُزِّي الْبَيْتُ - أَيْضًا - إِلَى حُنَيْفِ بْنِ عُمَيْرِ الْيَشْكُرِيِّ وَهُوَ مَنْ أَدْرَكَوا الْإِسْلَامَ ، وَإِلَى أَبِي قَيْسِ صِرْمَةَ بْنِ أَبِي أَنْسَ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ النَّجَّارِ ، وَإِلَى نَهَارِ بْنِ أَخْتِ مَسِيلْمَةَ الْكَذَّابِ . انْظُرْ : رِبْعُ الْأَبْرَارِ ٣ / ٥١٠ ، الْحِمَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ ٢ / ٧٨ ، الْخَزَانَةُ ٦ / ١١٥ - ١١٦ .

(٤) مِنَ الْبَحْرِ الْخَفِيفِ ، مِنْ قَصِيدَةٍ ذَكَرَ فِيهَا أُمِيَّةُ شَيْئًا مِنْ قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَمَابَقِيَ مِنْهَا أَوَّلُهُ :

سَمِعَ اللَّهُ لَابْنَ آدَمَ نَوْحَ . . . رَبُّنَا ذُو الْجَلَالِ وَالْإِفْضَالِ

انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢ / ٣١٥ ، الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ ٣ / ٢٦٠ ، الْمُقْتَضِبُ ١ / ١٨٠ ، الْفَاخِرُ ٢٩١ ، الْأَصُولُ ٢ / ١٦٩ ، الْمَذْكَرُ وَالْمَوْثَلُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٢ / ٢٧٩ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣ / ١٠١ ، الشُّعْرُ ١ / ٢٦٣ ، أُمَالِي الْمُرْتَضَى ١ / ٤٨٦ ، شَرْحُ اخْتَارِ مَنْ شَعَرَ بِشَارَ ٢٦٧ ، الْأُمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ٢ / ٥٥١ ، شَرْحُ مَقَامَاتِ الْخَرِيرِيِّ ٤ / ٦٨ ، الصَّعْقَةُ الْغَضَبِيَّةُ ٣٦٣ .

(٥) ب : يَكُونُ فِي .

في النفي ، وكان يصلحُ تفريغُ العاملِ للثاني ؛ أن يُبدَلَ الثاني من الأولِ كأنه قد فرغَ له في التقدير^(١) .

ولا يجوزُ أن يُبدَلَ الثاني من الأولِ المقدَّرِ إذا كان محذوفاً^(٢) ؛ لأنه يتبعه بأن يُحتذى بالثاني على مثالِ الأولِ .

ونظيرُ ذلك مقدارُ يُقَطَّعُ عليه ، فإذا حُصِرَ ؛ صَحَّ القَطْعُ عليه ، وإذا لم يُحْصَرْ ؛ لم يَصَحَّ أن^(٣) يُقَطَّعَ عليه ، وإن عَمِلَ العاملُ على ما يُوافِقُ ذلك المقدارَ ، فإنما يَعْمَلُهُ ، لا أنه قُطِعَ على مقدارٍ من المقاديرِ ، وكذلك جميعُ التَّوابعِ .

وإنما جازَ البَدَلُ ، وإن لم يَقَعِ الثاني مَوْقِعَ الأولِ الذي يلي العاملَ ؛ لأنه وَقَعَ مَوْقِعُهُ في تفريغِ العاملِ له في التقدير^(٤) .

وتقولُ : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما رأيتُ أحداً إلا عمراً ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ ، فهذا كله على البَدَلِ ؛ لأنه على تفريغِ العاملِ للثاني كقولك : مالقيتُ إلا زيداً ، وما أتاني إلا زيدٌ .

وتقولُ : ما أتاني القومُ إلا عمرو ، وما فيها القومُ إلا زيدٌ ، وليس فيها القومُ إلا أخوك ، وما مررتُ بالقومِ إلا أخيك ، فيجوزُ في (القوم) مجازاً في (أحدٍ)^(٥) .
وقد خالفَ في ذلك بعضُ النحويين المتقدِّمين ، فذهبَ إلى أن (القوم) يجري

(١) إبدال المستثنى من المستثنى منه في الاستثناء التام النفي قول البصريين ، ومذهب الكوفيين أنه معطوفٌ . واعتراض ثعلب قول البصريين ، فقال : « فكيف يكون بدلاً ، والأول منفيٌ وما بعد (إلا) موجب ؟ » ، وهذا الاعتراض افترضه المبردُ وأجاب عنه ، كما رَدَّ السيرافي وابن يعيش والرضي . انظر : الكتاب ٣١١ / ٢ ، معاني القرآن للفراء ١٦٧ / ١ ، المقتضب ٣٩٤ / ٤ - ٣٩٥ ، الأصول ٢٨٢ / ١ ، شرح السيرافي ١٠١ / ٣ - ب ، شرح المفصل ٨٢ / ٢ ، شرح الكافية ٢٣٣ / ١ ، المقاصد الشافية ٣٥٩ / ١ ، شرح الأشموني ٣٩٢ / ١ - ٣٩٣ .

(٢) يريد : الاستثناء المفرغ .

(٣) ب : أنه .

(٤) انظر : المقتضب ٣٩٤ / ٤ - ٣٩٥ ، الأصول ٢٨٢ / ١ ، شرح السيرافي ١٠١ / ٣ .

(٥) نقل هذه الفقرة القرافي في : الاستغناء ٩٩ .

أمرهم في النفي مجرى الإيجاب^(١)، وفرق بينهم وبين (أحد) بعلل ثلاث :
فمنهم من اعتل في ذلك بأن (أحداً) على معنى أعم العام الذي لو ترك؛ لكان النفي
يدل عليه في قولك : مقام إلا زيد، وليس كذلك (القوم) ، فألزمه سيبويه أن ينصب
﴿مافعلوه إلا قليلاً منهم﴾^(٢) على هذه العلة التي أوجبت عنده : مقام القوم إلا زيداً^(٣).

والعلة / ٢٦ أ الثانية : أنه يصح أن يبدل الاسم الذي ليس بجمع من الاسم الذي
ليس بجمع في (أحد) ، ولا يصلح في (القوم) ، فألزمه على هذا سيبويه ألا يجوز
﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ ؛ لأن الشهداء جمع هو أعم ، والأنفس
أخص بمنزلة الواحد من الكل^(٤).

والعلة الثالثة : أن النفي في (القوم) على حد الإيجاب ، على أصل ما يجب في
النفي من قولك : ضربت زيداً ، وما ضربت زيداً ، فألزمه على هذا ألا يجيز : مقام
أحد كما لا يجوز : قام أحد^(٥).

فإن قال قائل : فما علتكم في جواز البدل من (القوم) في : مقام القوم إلا زيد؛
قيل له : إنه على قياس البدل في جميع الكلام ، إذا كان الثاني هو الأول ، أو بعض
الأول ، كقولك : رأيت قومك ناساً منهم ، أو كان المعنى مشتملاً عليه ، فلما كان
زيد بعض القوم ، والمعنى مشتمل عليه^(٦) ؛ جاز البدل فيه على قياس غيره من سائر

(١) هذا المذهب نقله سيبويه ولم يسم صاحبه ، وذكر السيرافي أنه ليس مقصوداً على (القوم) ، وإنما يدخل فيه
جميع ما جاز وقوعه في الإيجاب . انظر : الكتاب ٣١١ / ٢ ، شرح السيرافي ١٠١ / ٣ ب ، الاستغناء ١١٢ ،
شرح الجمل ٢٥٦ / ٢ ، الارتشاف ٣٠١ / ٢ ، المقاصد الشافية ٣٥٦ / ١ .

(٢) تقدم أن النصب قرأ به أبي ، وابن أبي إسحاق ، وابن عامر ، وعيسى بن عمر . انظر : ص ٤٤ هـ .

(٣) انظر : الكتاب ٣١١ / ٢ ، شرح السيرافي ١٠١ / ٣ ب ، الاستغناء ١١٢ ، شرح الجمل ٢٥٦ / ٢ ، المقاصد
الشافية ٣٥٦ / ١ .

(٤) انظر : الكتاب ٣١٢ / ٢ ، شرح السيرافي ١٠٢ / ٣ أ ، التعليقة ٤٤ / ٢ - ٤٥ .

(٥) انظر : الكتاب ٣١١ - ٣١٢ ، المقاصد الشافية ٣٥٧ / ١ .

(٦) نقل القرافي هذا الفصل من كلام الشارح بتصرف يسير . انظر : الاستغناء ٩٩ - ١٠٠ .

(٧) ظاهر كلام الشارح أنه خلط بين نوعين من أنواع البدل : بدل بعض من كل ، وبدل الاشتمال ، علماً بأنه
فصلهما في السطرين السابقين .

الأبدال ، وجرى في بابهِ مجرى (أحد) ^(١) .
 وحكى أبو عمرو ^(٢) : ماأتاني القومُ إلا عبدُالله ^(٣) ، فهذا كلامُ العربِ يُجرونُ
 (القومَ) وماأشبههُ مجرى (عبدالله) ^(٤) ، وقد ذكرنا الشاهدَ على ذلك من القرآن .
 وتقولُ : ما فيهم أحدٌ اتخذتُ عنده يداً إلا زيدٌ ، على البدلِ من (أحد) ، ويجوزُ
 إلا زيدٍ ، على البدلِ من الهاءِ في (عنده) ، كأنك قلتُ : إلا عندَ زيدٍ ^(٥) .
 وتقولُ : ما فيهم خيرٌ إلا زيدٌ ، إذا كانَ الخيرُ هو زيدٌ ^(٦) .
 وتقولُ : ما مررتُ بأحدٍ يقولُ ذاك ^(٧) إلا عبدُالله ، على البدلِ من (أحد) ^(٨) .
 وتقولُ : ما رأيتُ أحداً يقولُ ذاك إلا زيداً ، بالنصبِ والرفعِ ، فيجوزُ هذا في
 الأفعالِ التي تلغى منْ : علِمْتُ وأخواتِها ، ولايجوزُ في الأفعالِ التي لا تلغى ، فلا
 يجوزُ : ما ضربتُ أحداً يقولُ ذاك إلا زيدٌ ، بالرفعِ على البدلِ ممّا في : يقولُ ^(٩) ؛ لأنه
 ليس بمنزلةٍ : ما يقولُ ذاك إلا زيدٌ ، كما أنه في (علِمْتُ) بهذه المنزلة ، كأنك قلتُ :
 ما يقولُهُ إلا زيدٌ فيما أعلمُ ^(١٠) .

-
- (١) هذه الفقرة نقلها القرافي بتصرف يسير في : الاستغناء ١٠٠ .
 (٢) ب : أبو عمر .
 (٣) انظر قول أبي عمرو في : الكتاب ٣١١/٢ .
 (٤) هكذا في النسختين ، والأرجح أن يكون : مجرى أحد .
 (٥) انظر : الكتاب ٣١٢/٢ ، الأصول ٢٩٦/١ ، شرح السيرافي ١١٠٢/٣ ، الارتشاف ٣٠٥/٢ .
 (٦) انظر : الكتاب ٣١٢/٢ .
 (٧) ب : ذلك .
 (٨) انظر : الكتاب ٣١٢/٢ ، الأصول ٢٩٥/١ .
 (٩) المنع مذهب سيبويه والبرّد وابن السراج ، وأجاز الرفع الجرمي والفارسي على بُعدٍ ، ويرجح المنع أن (يقول)
 ليس داخلًا في النفي ؛ إذ النفي للضرب فقط . انظر : الكتاب ٣١٣/٢ ، المقتضب ٤٠٣/٤ ، الأصول
 ٢٩٦/١ ، المسائل المنثورة ٦٠ .
 (١٠) قال البرّد : « فأما : ما ضربتُ أحداً يقولُ ذاك إلا زيداً ؛ فالنصبُ لا غير ؛ لأنك لم تنفِ القولَ ، إنما ذكرتُ أنْ
 القولُ واقعٌ ، ولكنك لم تضربَ من قال إلا زيداً . والفصل بين علِمْتُ وظننتُ وبابها ، وبين سائر الأفعال أنْ
 علِمْتُ وبابها ليست أفعالاً واصلةً منك إلى غيرك ، وإنما هي إخبارٌ بما هَجَسَ في نفسك من يقينٍ أو شكٍّ
 وضربتُ وبابها أفعالٌ واصلةٌ إلى الذات ، مكتفيةٌ بمفعولاتها ، فما كان بعدها فله معناه . » المقتضب
 ٤٠٣-٤٠٤ ، وانظر : الكتاب ٣١٢/٢-٣١٤ ، الأصول ٢٩٥-٢٩٦ ، شرح السيرافي ١١٠٢/٣ ب
 - ١١٠٣ ، شرح الجمل ٢٥٥/٢ . وهذه الفقرة من كلام الشارح نقلها القرافي في : الاستغناء ١٠٠ .

وكذلك : ما أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُ ذاك إِلَّا زَيْدٌ ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ : ما يَقُولُهُ إِلَّا زَيْدٌ فِيمَا أَظُنُّ^(١) .

وقال عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ :

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا^(٢) أَحَدًا . . . يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(٣)
فَأَبْدَلَ مَّا فِي (يَحْكِي) ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا فِيمَا نَرَى .
والاختيارُ النَّصْبُ ؛ لَأَنَّهُ أَجْرَى فِي قِيَاسِ النَّظَائِرِ / ٢٦ ب ؛ إِذْ يَجُوزُ فِي كُلِّ
فَعْلٍ مِنْ : ضَرَبْتُ ، وَنَحْوِهِ^(٤) .

ونظيره في الحمل على المعنى : وَقَدْ عَرَفْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ^(٥) .
وتقول : لَا أَحَدَ مِنْهُمْ اتَّخَذْتُ عِنْدَهُ يَدًا إِلَّا زَيْدٌ ، عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْهَاءِ فِي :
عِنْدَهُ^(٦) ، وَيَجُوزُ الرُّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَوْضِعٍ : لَا أَحَدَ ، بِالْحَمْلِ عَلَى التَّأْوِيلِ^(٧) ،
وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى (أَحَدٍ) ؛ لِأَنَّ (لَا) لَا تَعْمَلُ فِي مَعْرِفَةٍ^(٨) .
وقول الْعَرَبِ : مَا أَظُنُّهُ يَقُولُ ذاك إِلَّا عَمْرُو^(٩) ، يَدُلُّ عَلَى إِبْغَاءِ الظَّنِّ أَنَّ الْاعْتِمَادَ
عَلَى الْقَوْلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا يَقُولُ ذاك إِلَّا عَمْرُو^(١٠) .

(١) انظر : الكتاب ٣١٣/٢ ، المقتضب ٤/٤٠٢ .

(٢) ب : فِيهَا .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٤٤٤ .

(٤) هذه الفقرة نقلها القرافي في : الاستغناء ١٠٠-١٠١ .

وعلة اختيار النصب عند سيويه هي المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه الذي وقع عليه حرف النفي . انظر :

الكتاب ٣١٣/٢ ، شرح السيرافي ٣/١٠٢ ب . وانظر : المقتضب ٤/٤٠٣ .

(٥) يريد : أَنْ (عرف) عُلِّقَ عن العمل في (زيد) ؛ لِأَنَّ (زيداً) والذي بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٠ . وانظر التنظير به هنا في : الكتاب ٣١٣/٢ ، الأصول ١/٢٩٦ ،

التعليقة ٢/٤٧ - ٤٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٣١٣/٢ ، الأصول ١/٢٩٦ .

(٧) تقدم هذا التأويل في باب النفي الذي لا يصلح أَنْ يُعْطَفَ فِيهِ إِلَّا عَلَى الْمَوْضِعِ . انظر ص : ٤٢٤ .

(٨) هذه الفقرة نقلها القرافي في : الاستغناء ١٠١ .

(٩) هذا القول حكاه سيويه عن الخليل . انظر : الكتاب ٣١٤/٢ ، الأصول ١/٢٩٦ .

(١٠) ب : زَيْدٌ .

وقد قرئ الخليل بهذا القول جواز الرفع في نحو : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذاك إِلَّا زَيْدٌ ، عَلَى الْبَدَلِ مِنْ فاعل = /

[وتقول : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد ، كأنك قلت : مارجل يقول ذاك إلا زيد]^(١) وما أحد يقوله إلا عمرو ، فهذا محمول على التأويل^(٢) .
وكذلك : قل رجل يقول ذاك إلا زيد ، لا يجوز فيه أن يُبدل من (رجل) ؛ لأنَّ (قل) لا يعمل في الاسم العلم ، وإنما هو محمول على التأويل ، كأنه قال : ما أحد يقول ذاك إلا زيد ، فقد أفصح سيبويه بأن هذا ليس ببديل من (رجل) ، وإنما هو محمول على التأويل ، وأنه في موضع : أقل رجل ، وبمنزلة : ما أحد يقول ذاك^(٣) إلا زيد^(٤) .

وسبيل (من) سبيل (رجل) إذا كان نكرة^(٥) ، وقال الشاعر :
رُبَّ مَاتَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ [الْعِقَالِ]^(٦) .
وعلى ذلك قال الشاعر^(٧) :

/ = (يقول) وامتناعه بعد (ضربت) ونحوه ، ووجه الاستدلال به أن الهاء في (أظنه) ضمير القصة ، وهي لاتقع في باب (ضربت) ، إنما تضم على شريطة التفسير فيما يدخل على الجملة الاسمية ، ولا يُبدل منها ، ولا توصف ؛ فلذلك امتنع إبدال المستثنى في هذا القول منها ، ووجب رفعه فاعلاً (يقول) . انظر : التعليقة ٤٨ / ٢ - ٤٩ . وانظر المسألة في : الكتاب ٣١٤ / ٢ ، الأصول ٢٩٦ / ١ ، شرح السيرافي ١١٠٣ / ٣ .

- (١) ساقط من : ب .
- (٢) انظر : الكتاب ٣١٤ / ٢ ، المقتضب ٤٠٤ / ٤ ، شرح السيرافي ١١٠٣ / ٣ ، وانظر استعمال (أقل) و (قل) للنفي في : الشعر ٩٠ / ١ - ٩٦ ، المسائل المنثورة ٦٠ - ٦١ ، الأمالي الشجرية ٤٦ / ٣ .
- (٣) ب : ذلك .
- (٤) انظر : الكتاب ٣١٤ / ٢ .
- (٥) انظر : الكتاب ٣١٤ - ٣١٥ ، شرح السيرافي ١٠٣ / ٣ ب .
- (٦) بياض في : ب .
- والبيت تقدم مخرجاً في : ص ٤٤٦ .
- (٧) مختلف فيه على النحو الآتي :

أ - قيل : هو كعب بن مالك الأنصاري الخزرجي السلمي - رضي الله عنه - « ٥٠ - ... هـ » . انظر لترجمته : معجم الشعراء ٢٢٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ٦٩ / ٢ ، الإصابة ٣٠٢ / ٣ . والبيت له في ديوانه ٢٨٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٣٤ / ١ ، الخزانة ١٢٢ / ٦ .
ب - وقيل : هو حسان بن ثابت ، رضي الله عنه . انظر : معاني القرآن للفراء ٢١ / ١ ، الأمالي الشجرية ٦٥ / ٣ ، المقاصد النحوية ٤٨٦ / ١ ، الخزانة ١٢٢ / ٦ .
= /

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا . . . حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(١)

/ = ج - وقيل : هو عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي - رضي الله عنه - (٨ - ... هـ) . انظر لترجمته : طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٢٣-٢٢٦ ، حلية الأولياء ١ / ١١٨-١٢١ . والبيت معزوله في : الخزانة ٦ / ١٢٢ .

د - وقيل : هو بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك . انظر : الإكمال ١ / ٢٨٤ . وعزي البيت له في : شرح شواهد المغني ١ / ٣٣٧ ، الخزانة ٦ / ١٢٢ .

(١) من البحر الكامل ، وقبله :

نصروا نبيهم بنصر وليه . . . فالله - عز - بنصره سمّانا

انظر : ديوانه كعب ٢٨٩ ، الكتاب ١٠٥ / ٢ ، مجالس ثعلب ١ / ٢٧٣ ، تفسير الطبري ١ / ١٧٩ ،
الغلي ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٩ ، الجمل ٣٢٣ ، البصريات ١ / ٤٢٢ ، سر الصناعة ١ / ١٣٥ ،
تحصيل عين الذهب ١ / ٢٦٩ ، الحلل ٣٨٣ ، البيان ١ / ١٣٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٠ .

بابُ الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ المستثنى فيه على الموضع ^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ المستثنى فيه على الموضعِ ممَّا لايجوزُ ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ المستثنى فيه على الموضعِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ ولمَ لايجوزُ الحملُ على الموضعِ إلَّا إذا تقدَّم عاملانِ في هذا الباب ؟

وما الذي لايجوزُ حملُه إلَّا على اللَّفْظِ ؟ وما الذي لايجوزُ إلَّا على الموضعِ ؟ وما الذي يجوزُ على كلِّ واحدٍ منهما ؟ ^(٣).

وماحكمُ : ما أتاني من أحدٍ إلَّا زيدٌ ، وما رأيتُ من أحدٍ إلَّا زيداً ؟ ولمَ لا يكونُ مثلُ هذا إلَّا على الموضعِ ؟ ^(٤).

وماحكمُ : ما أنتَ بشيءٍ إلَّا شيءٌ لايعبأ به ؟ وكيف يُحْمَلُ على الموضعِ في لغةِ أهلِ الحجازِ بالرفعِ ، والموضعُ موضعُ نصبٍ ، وقد امتنعَ الحملُ على اللَّفْظِ ؟ وهل ذلك محمولٌ على التَّأويلِ / ٢٧ ألعلى الموضعِ واللَّفْظِ ، كقولك : لا أنتَ بشيءٍ

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم والاسم . الكتاب ٣٦٢ / ١ (بولاقي) ، ٣١٥ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن المواضع التي فيها للمستثنى منه اعتباران : اعتبار اللَّفْظِ واعتبار الحُلِّ ، وذكر منها : النكرة العامة المجرورة بحرف زائد ، وخبر (ما) و (ليس) المجرور بحرف زائد ، واسم (لا) ، وفصل أحكام المستثنى فيها . كما تكلم عن حكم وقوع (إلا) تالية (أن) و (ما) الحجازية ، وحكم وقوع (أحد) بعد (إن) التي خبرها منفي .

(٣) هذا السؤال مأخوذ من جملة كلام سيبويه في الباب ، وسيفصِّله الشارح فيما يأتي من الأسئلة .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ماأتاني من أحدٍ إلَّا زيدٌ » إلى قوله : « وفي : ماأنتَ بفاعلٍ ، ولستَ بفاعلٍ » . الكتاب ٣٦٢ / ١ (بولاقي) ، ٣١٥ / ٢ - ٣١٦ (هارون) .

إلا شيء لا يُعْبَأُ به ؟^(١) .

وما حكم : لست بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ؟ ولم لا يجوز هذا إلا على
الموضع ؟^(٢) .

وما الشاهد في قول الشاعر^(٣) :

يا ابني لبيني لستما بيد . . . إلا يداً ليست لها عضد^(٤) ؟

وما حكم : لأحد فيها إلا عبد الله^(٥) ؟ ولم لا يجوز^(٦) مثل هذا إلا على تأويل
الموضع ؟^(٧) .

(١) ب : يعبا به ، من دون (لا) . والسؤال عن قول سيبويه : « ومثل ذلك : ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به
..... » إلى قوله : « فكأنك قلت : ما أنت إلا شيء لا يُعْبَأُ به » . الكتاب ٣٦٢ / ١ (بولاق) ، ٣١٦ / ٢ .

(هارون) .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : لست بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ، كأنك قلت : لست إلا شيئاً لا يُعْبَأُ
به » . الكتاب ٣٦٢ / ١ (بولاق) ، ٣١٦ / ٢ (هارون) .

(٣) مختلف فيه على قولين :

أ - فقيـل : هو أوس بن حجر (٩٨ - نحو ٢ ق هـ) شاعر من شعراء تميم في الجاهلية . انظر لترجمته :
طبقات فحول الشعراء ٩٧ / ١ - ٩٨ ، الشعر والشعراء ١ / ٢٠٢ - ٢٠٩ ، الخزائن ٤ / ٣٧٩ -
٣٨٠ . والبيت له في : ديوانه ٢١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٨ .

ب - وقيل : القائل طرفة . انظر : ديوانه ١٤٧ ، المفصل ٧١ .

(٤) من الكامل ، من قصيدة مطلعها كما ذكر الكوفي :

خانتك مئة ما علمت كما . . . خان الإخاء خليله بُد

وفي ديوان أوس : أبني لبيني لستم . . . ، وبنو لبيني قوم من بني أسد ، وأمهم لبيني من بني والبة بن الحارث
ابن ثعلبة بن دودان . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٩ .

وانظر : ديوان أوس ٢١ ، ديوان طرفة ١٤٧ ، الكتاب ٣١٧ / ٢ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠١ ، المقتضب
٤ / ٤٢١ ، تفسير الطبري ١٤ / ١١٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٢ ،
الفائق ١ / ٣٤٩ ، شمس العلوم ٢ / ١٦ ، التخمير ١ / ٤٧٨ ، شرح المفصل ٢ / ٩٠ ، شرح أبيات سيبويه
والمفصل ١٩٧ .

(٥) ب : إلا عبد الله ولا زيد .

(٦) ب : لا يكون .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وما أجري على الموضع لأعلى ما عمل في الاسم : لا أحد فيها إلا عبد الله ، ف (لا
أحد) في موضع اسم مبتدأ ، وهي هاهنا بمنزلة (من أحد) في : ما أتاني » . الكتاب ٣٦٢ / ١ (بولاق) ،
٣١٧ / ٢ (هارون) .

وماحكمُ : ماأتاني من أحدٍ لاعبدالله ولازيد ؟ ولم لا يكون هذا إلا على
الموضع ؟^(١) .

وماحكمُ : لأحد رأيتُهُ إلا زيد ؟ ولم لا يكون هذا إلا على تأويلِ الموضع ؟ . ولم
استوى الخبرُ والصفةُ في : رأيتُهُ ؟ وهلاً حُمِلَ على الهاءِ في : رأيتُهُ ؟ وهل ذلك لأنَّ
المستثنى إنما هو مَّا وَقَعَ حرفُ النفي عليه ؟^(٢) .

وماحكمُ : مافيها إلا زيد ، وماعلمتُ^(٣) أن فيها إلا زيداً ؟ .

ولم لا يجوزُ تقديمُ المستثنى في هذا كقولك : ما إلا زيدٌ فيها ، وماعلمتُ أن إلا
زيداً فيها ؟ وهل ذلك لضعفِ العاملِ ، مع أن أصلَ الاستثناءِ تقديمُ المستثنى منه
وتأخيرُ المستثنى ؟^(٤) .

وهل يجوزُ : إنَّ أحدًا لايقولُ ذاك ؟ ولم ضعفَ وقبحَ ؟ ومانظيره في الجوازِ من
قولهم : قد عرفتُ زيدٌ أبو من هو ؟^(٥) .

وهل يجوزُ على هذا : إنَّ أحدًا لايقولُ ذاك إلا زيداً ، [ورأيتُ أحدًا لايقولُ
ذاك إلا زيداً]^(٦) ؟ وما الفرقُ بينه وبين : ما أعلم أن أحدًا يقولُ ذاك ؟ ولم جازَ فيه :

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ألا ترى أنك تقول : ما أتاني من أحدٍ لاعبدالله ولازيد ؛ من قبل أنه خلف أن
تحمل المعرفة على (من) في ذا الموضع ، كما تقول : لا أحدٌ فيها لازيد ولاعمرو ؛ لأن المعرفة لا تحمِل على
(لا) ؛ وذلك أن هذا الكلام جوابٌ لقوله : هل من أحدٍ ، أو هل أتاك من أحدٍ ؟ » . الكتاب ١ / ٣٦٢ - ٣٦٣
(بولاق) ، ٣١٧ / ٢ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : لا أحدٌ رأيتُهُ إلا زيد ، إذا بنيت (رأيتُهُ) على الأول ، كأنك قلت : لا
أحدٌ مرئي ، وإن جعلت (رأيتُهُ) صفةً فكذلك ، كأنك قلت : لا أحدٌ مرئياً » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ،
٣١٧ / ٢ (هارون) .

(٣) ب : عملت .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : مافيها إلا زيد ، وماعلمتُ أن فيها إلا زيداً » إلى قوله : « كأشياء
تجوز في الكلام إذا طال وتزداد حسناً » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٣١٧ / ٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : إنَّ أحدًا لايقولُ ذاك ، وهو ضعيفٌ خبيثٌ ؛ لأنَّ أحدًا لا يستعمل في
الواجب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت ، ولكنه قد احتُمِلَ حيث كان معناه النفي ، كما جاز في كلامهم : قد
عرفتُ زيدٌ أبو من هو ؛ حيث كان معناه : أبو من زيد » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٣١٨ / ٢ (هارون) .

(٦) ساقط من : ب .

(إلا زيدا) بالنصب والرفع؟^(١).

ولم لا يجوز الابتداء بحرف الاستثناء؟ وهل ذلك لأنه يخص ما مخرجه مخرج العموم مما تقدم ذكره، على جهة التقييد له، ولا يكون تقييداً له قبل أن يوجد؟^(٢).

الجواب:

الذي يجوز في الاستثناء الذي يُحْمَلُ المستثنى [فيه]^(٣) على الموضع: إذا تقدم عاملان: أحدهما يعمل في الموضع، والآخر يعمل في اللفظ، وكان المستثنى يصح [حملة]^(٤) على عامل الموضع في المعنى؛ حُمِلَ عليه، وإن كان يصح على عامل اللفظ؛ حُمِلَ عليه، وإن صح على الأمرين؛ جاز أن يُحْمَلَ على كل واحد منهما^(٥).

ولا يجوز الحمل على الموضع في هذا الباب إلا إذا تقدم عاملان؛ لأنه ليس يذهب [به]^(٦) إلى^(٧) الاستثناء من مبني موضعه رفع أو نصب، كقولك: ماجاءني أولئك إلا زيد، فليس هذا غرض الباب / ٢٧ ب، وإنما هو على ما بينا من حكم عاملين: عامل موضع، وعامل لفظ، إذا جاء الاستثناء بعدهما^(٨).
والذي لا يجوز حملة إلا على اللفظ هو الذي لا ينعقد إلا بعامل اللفظ، كقولك: ماجاءني أحد إلا زيد، فهذا لا يكون إلا على اللفظ.

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه: «فمن أجاز هذا قال: إن أحداً لا يقول هذا إلا زيدا، كما أنه يقول على الجواز: رأيت أحداً لا يقول ذاك إلا زيدا، يصير هذا بمنزلة: ما أعلم أن أحداً يقول ذاك، كما صار هذا بمنزلة: مارأيت، حيث دخله معنى النفي، وإن شئت. قلت: إلا زيد، فحملته على (يقول)». الكتاب ١/ ٣٦٣ (بولاق)، ٣١٨/ ٢ (هارون).

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه: «ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً». الكتاب ١/ ٣٦٣ (بولاق)، ٣١٨/ ٢ (هارون).

(٣) ساقط من: ب.

(٤) هذه الفقرة نقلها القرافي في: الاستغناء ٩٧. وانظر تفصيل ماله موضع غير لفظه في: الأصول ٢/ ٦١-٦٨.

(٥) ساقط من: ب.

(٦) ب: إلا أن.

(٧) هذه الفقرة نقلها القرافي في: الاستغناء ٩٧.

والذي لا يكون إلا على الموضع هو الذي لا ينعقد إلا بعامل الموضع ، كقولك :
مأتاني من أحدٍ إلا زيدٌ .

والذي يصلح على اللفظ والموضع هو الذي ينعقد بكل واحدٍ منهما ، كقولك :
ما أحدٌ اتخذتُ عنده يداً إلا زيدٌ ، وإلا زيدٌ ، كأنك قلت : إلا عند زيدٍ ^(١) .

وتقول : مأتاني من أحدٍ إلا زيدٌ ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيداً ، فلا يكون هذا إلا
على الموضع ؛ لأن (من) التي لاستغراق الجنس لا تدخل على المعرفة ، ولا في الواجب ^(٢) .

وتقول : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ، فهذا على الموضع في مذهب بني
تميم ، وأما ^(٣) على مذهب أهل الحجاز ؛ فلا يصحُّ على اللفظ ، ولا على الموضع ؛ لأنه
لا تدخلُ الباءُ الزائدة في الواجب ، وما بعد (إلا) واجبٌ ، ولا يصلح على الموضع ؛
لأن (بشيءٍ) في موضع نصبٍ ، ولا يُحمَلُ مرفوعٌ على منصوبٍ ، ولكنه محمولٌ
على تأويل الموضع ، كأنه قيل : لا أنت شيءٌ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ^(٤) .

وتقول : لست بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ، فهذا لا يجوز إلا على الموضع ، كأنه
قيل : لست شيئاً إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ^(٥) ، [ومثله] ^(٦) قول الشاعر :

- (١) وهذا الفصل - أيضاً - نقله القرافي في : المصدر السابق ٩٧ .
(٢) هذه الفقرة نقلها القرافي في : الاستغناء ٩٨ . وانظر : الكتاب ٣١٥/٢ - ٣١٦ ، المقتضب ٤/٤٢٠ ،
الأصول ١/٢٩٨ ، شرح السيرافي ٣/١٠٤ ب ، المقاصد الشافية ١/٣٥٨ .
(٣) ب : فأما .
(٤) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ٩٨ .
ولم أقف على أحد قبل الشارح بين وجه رفع ما بعد (إلا) في اللغة الحجازية هذا التبيين ، وحديث سيبويه عنه
مجملٌ . انظر : الكتاب ٣١٦/٢ ، المقتضب ٤/٤٢١ ، الأصول ١/٢٩٧ ، شرح السيرافي ٣/١١٥ ،
المسائل المنثورة ٥٩ ، التعليقة ٥٠/٢ ، التخدير ١/٤٧٩ .
(٥) هذه المسألة نقلها القرافي بتصرفٍ قليلٍ . انظر : الاستغناء ٩٨ .
ومنع الحمل على اللفظ في هذا المثال والذين قبله مذهب البصريين ؛ لأنهم ينعون زيادة (من) والباء الداخلة
على الخبر في المثلث ، أما الكوفيون فنقل عنهم السيرافي الجواز إذا كان المستثنى نكرةً . وليس ما ذكره على
إطلاقه ؛ إذ منع الكسائي الحمل على لفظ الجرور بالباء . انظر : الكتاب ٣١٦/٢ ، معاني القرآن للقرءاء
١٠١/٢ ، المقتضب ٤/٤٢٠ - ٤٢١ ، تفسير الطبري ١٤/١١٠ ، شرح السيرافي ٣/١١٥ ، التخدير
٤٧٨/١ ، الارتشاف ٢/٣٠٢ ، ٣٠٣ ، المقاصد الشافية ١/٣٥٨ .
(٦) تكملة يقتضيها السياق .

يا ابني لُبِنِي لَسْتُما بِيَدٍ . . . إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدٌ^(١)
 وتقول : لا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، فهذا لا يجوز إلا على تأويلِ الموضعِ بتقديرِ
 عاملٍ آخرَ ، كقولك : ليس أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ^(٢) .
 وتقول : ما أَتاني مِنْ أَحَدٍ لَاعِبُ اللَّهِ وَلَا زَيْدٌ ، فهذا لا يَصْلُحُ إِلَّا على الموضعِ ،
 كقولك : ما أَتاني لَاعِبُ اللَّهِ ، وَلَا زَيْدٌ^(٣) .
 وتقول : لا أَحَدَ رَأَيْتُهُ إِلَّا زَيْدٌ ، فهذا على تأويلِ الموضعِ ، كأَنَّكَ قُلْتَ : ليس أَحَدٌ
 رَأَيْتُهُ إِلَّا زَيْدٌ^(٤) ، ولا يَصْلُحُ حَمْلُ المستثنى على الهاءِ في : رَأَيْتُهُ ؛ لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ خَبْرًا ؛
 فهو في موضعِ (مُنْطَلَقٍ) ، إِذَا قُلْتَ : ليس أَحَدٌ مُنْطَلَقًا إِلَّا زَيْدٌ ، فلا يُحْمَلُ إِلَّا على
 الاسمِ الذي دَخَلَ عليه حرفُ النفي لِتَخْصِيصِهِ^(٥) ، وَإِنْ جَعَلْتَ (رَأَيْتُهُ) صِفَةً ؛ فهو
 مع الأولِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، وَإِنَّمَا / ٢٨ يُخَصِّصُ الأولُ^(٦) .
 وتقول : ما فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، وما علمتُ أَنَّ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا ، ولا يجوزُ تقديمُ المستثنى ؛
 لاجتماعِ سببين :

- (١) تقدم تخريجه في ص : ٤٥٤ .
 ويرى البيت - أيضاً - بجر (يد) الثانية حملاً على اللفظ ، وهي شاهدٌ على مذهب الكوفيين المتقدم في ص :
 ٤٥٧ هـ ، ووجهها الكسائي على أن لا بمعنى غير ، وهي مع مدخولها صفةً ليد الأولى ، واحتج بأنه لا يقدر
 على إعادة الباء الزائدة بعد إلا . انظر : معاني القرآن للفراء ١/٢ ، ١٠١ ، تفسير الطبري ١٤/١١٠ ،
 الارتشاف ٢/٣٠٣ .
- (٢) نقل هذه المسألة القرافي في : الاستغناء ٩٨ .
 وقد تقدمت في ص : ٣٩١ ، ولم يذكر الحمل على تأويلِ الموضع - فيما أعلم - غير الشارح ، وغيره ذكر أن
 الحمل على الموضع . انظر : الكتاب ٢/٣١٧ ، الأصول ١/٢٩٧-٢٩٨ ، التعليقة ٢/٥١ ، المقاصد الشافية
 ١/٣٥٨ .
- (٣) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ٩٨ .
 وعلة امتناع الحمل على اللفظ أن من على مذهبه ومذهب جمهور البصريين لا تدخل زائدة على المعرفة . انظر :
 الكتاب ٢/٣١٧ ، الأصول ١/٢٩٨ ، التعليقة ٢/٥٠-٥١ .
- (٤) الذي ذكره الفارسي أن الحمل على الموضع . انظر : التعليقة ٢/٥١ . وانظر : الكتاب ٢/٣١٧ ، الأصول
 ١/٢٩٨ .
- (٥) النكرة في سياق النفي تُفيد العموم ، وقد ذكر الشارح ذلك في : الحدود ٧٧ ، ومعنى كلامه هنا : أن الحمل
 إنما كان على الاسم المنفي من أجل تخصيصه ، وليس مراده أن حرف النفي يخص مادخل عليه .
- (٦) نقل هذه المسألة القرافي في : الاستغناء ٩٨ .

أحدهما : ضعف العامل ؛ لأنه حرف لا يتصرف^(١) .

والآخر : ضعف ما قام مقام المستثنى منه عن أن يتقدم عليه المستثنى .

فلما اجتمع الضعفان ؛ لزم طريقة واحدة ، ولم يصلح فيه التقديم والتأخير^(٢) .

وتقول^(٣) : إنه لا يقول ذلك أحد إلا زيد ، فإن قدمت (أحداً) ، فقلت : إن

أحداً لا يقول ذاك إلا زيداً ؛ قبح ؛ لأنك أوقعت^(٤) (أحداً) في الواجب ، وإنما حقها

أن تكون في النفي وغير الواجب . ولكن قد أجازوه على ضعفه ؛ لأنه داخل في معنى

النفي ، كما جاز : قد عرفت زيد^(٥) أبو من هو ؛ لأنه داخل في معنى الاستفهام ،

فكذلك هذا داخل في معنى النفي^(٦) .

وتقول : ما أعلم أن أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، فيجوز مثل هذا ؛ لتقديم^(٧) حرف

النفي^(٨) .

ولا يجوز الابتداء بحرف الاستثناء^(٩) ؛ لأنه تقييد ما خرج مخرج العموم ،

ولا يجوز تقييد شيء لم يوجد بعد ؛ فهذا لا يجوز الابتداء بحرف الاستثناء

أصلاً .

ولكن إذا تقدم كلام قام مقام المستثنى^(١٠) منه ، صلح أن يؤتى بحرف

(١) يعني بالعامل (أن) و (ما) . انظر : الكتاب ٣١٧/٢ ، الأصول ٢٩٨/١ ، شرح السيرافي ١٠٥/٣ ب ، التعليقة ٥١/٢ .

(٢) نقل هذه المسألة القرافي في : الاستغناء ٩٨ - ٩٩ ، ١٣٥ .

(٣) ب : فتقول .

(٤) ب : إذا وقفت .

(٥) أ ، ب : زيداً .

(٦) نقل القرافي هذه المسألة في : الاستغناء ٩٩ . وانظر : الكتاب ٣١٨/٢ ، الأصول ٢٩٨/١ ، شرح السيرافي ١٠٥/٣ - ١٠٦ ، التعليقة ٥٢/٢ - ٥٣ .

(٧) ب : التقديم ، وكذا في الاستغناء .

(٨) نقل هذه المسألة القرافي في : الاستغناء ٩٩ . وانظر : الكتاب ٣١٨/٢ ، شرح السيرافي ١٠٦/٣ .

(٩) انظر : الكتاب ٣١٨/٢ ، شرح السيرافي ١٠٦/٣ ب .

(١٠) ب : الاستثناء .

الاستثناء ؛ لأنه بمنزلة ما تقدم المستثنى منه ، فصَلَحَ هذا في مثل : مالي إلا أبوك صديق^(١) ؛ لأنَّ قولك : مالي ، قد يقوم مقام المستثنى منه ، فتقول : مالي إلا أبوك ، كأنك قلت : مالي أحدٌ إلا أبوك ؛ فلهذا صَلَحَ التَّقديمُ في هذا الموضع ، ولم يَجُزِ الابتداءُ بحرفِ الاستثناء .

(١) انظر : الكتاب ٢/٣٣٦ .

بَابُ الاستثناءِ الذي يكونُ المستثنى فيه نصباً في النفي^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في الاستثناءِ الذي يكونُ المستثنى فيه نصباً في النفي ممَّا لايجوزُ^(٢) .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يكونُ المستثنى فيه نصباً في النفي ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .

ولمَ لايجوزُ أن يُحمَلَ على النصبِ في هذا الباب إلا بعدَ تمامِ الكلامِ ؟ وهل ذلك لأنَّهُ على طريقةِ الإيجابِ في الإتيانِ بعدَ التَّمامِ ؟ .

وماحكمُ : مامررتُ بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً ، وما رأيتُ أحداً إلا زيداً ، ولمَ وجَبَ النصبُ في جميعِ هذا ؟ وهل ذلك لأنَّهُ إذا بطلَ البدلُ ، وجاء بعدَ تمامِ الكلامِ ؛ صارَ كالإيجابِ في تسليطِ (إلا) العاملِ على ما بعدها ؟^(٣) .

ولمَ شُبِّهَ بإلا / ٢٨ب في معنى : لكنَّ ؟ وهل ذلك لأنَّ الانقطاعَ في الاستثناءِ لا يكونُ إلا بعدَ التَّمامِ ؟^(٤) .

وماحكمُ قولهم : إنَّ لفلانٍ - واللَّهِ - مالاً إلا أنَّه شقيٌّ ؟ فلمَ وجَبَ أن يكونَ

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب النصبِ فيما يكونُ مستثنى مبدلاً . انظر : الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٣١٩ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن الوجه الثاني الجائز في الاستثناء التام غير الموجب ، وهو النصب ، وبين وجهه .
(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنَّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : مامررتُ بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً ، وعلى هذا : ما رأيتُ أحداً إلا زيداً ، فنصبُ (زيداً) على غير (رأيت) ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً عما عمل في الأول » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٣١٩ / ٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولكنك جعلته منقطعاً عما عمل في الأول ، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى : ولكن زيداً » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٣١٩ / ٢ (هارون) .

مُنْقَطِعاً ، وهو استثناءٌ مِنْ موجبٍ ^(١) ؟ وما تقديرُهُ إذا رُدَّ إلى أصلٍ ^(٢) الاستثناءِ في إخراجِ بعضٍ مِنْ كُلٍّ ؟ وهل ذلك على تقدير : إِنَّ لفلانٍ مالاً يُوجبُ السَّعادةَ في كُلِّ أحدٍ إلا فيه بالشَّقْوَةِ التي هو عليها ، أو : إِنَّ لفلانٍ مالاً يُوجبُ السَّعادةَ لكلِّ أحدٍ إلا له لشَقائِهِ ، أو : إِنَّ لفلانٍ مالاً يَسْعُدُ بها كُلُّ أحدٍ إلا هو بشَقائِهِ ، أو : إلا إياه بشَقائِهِ ، ولولا أَنَّ هذا الكلامَ المذكورَ يَدُلُّ على الكلامِ المقدَّرِ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُقَدَّرَ به ؟ ^(٣) .

وماموضعُ : أَنَّهُ شَقِيٌّ ؟ وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ نَصَبٌ ؟ ^(٤) وما العاملُ فيه ؟ وهل هو محمولٌ على التَّأويلِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : مَالُهُ مِنْ مَالِهِ شَيْءٌ إِلَّا الشَّقَاءُ ، أو قِيلَ : إِنَّ لفلانٍ - واللَّهُ - مالاً يَسْعَدُ بِمَثَلِهِ كُلُّ أحدٍ إلا صاحبَ الشَّقَاءِ ، وحُذِفَ المضافُ ، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه ، فكانَ نَصَباً مِنْ هذه الجهة ، وكلُّ هذه التَّقديراتُ يَدُلُّ عليها الكلامُ المذكورُ إلا أَنَّ بعضها أقربُ مِنْ بعضٍ ، وهذا الأخيرُ أقربُها ؛ لأنَّهُ ليس فيه إلا حذفُ المضافِ وصفةِ المالِ في قولِكَ : يَسْعَدُ به كُلُّ أحدٍ ، والكلامُ على حالِهِ ، والتَّقديرُ الآخرُ على أَنَّهُ كلامٌ وَقَعَ مَوْقِعَ كلامٍ غيرِهِ ؟ ^(٥) .

ولِمَ لا يجوزُ أَنْ تَعْمَلَ (إِنَّ) في المُستثنى ؟ وهل ذلك لأنَّ ليس لها معنى تَخْصِيصٍ ، فلو قلتَ : إِنَّ المالَ لفلانٍ إلا درهماً ؛ لَمْ تَكُنْ [إِنَّ] ^(٦) هي العاملة ؟ لأنَّ الاستثناءَ مُخَصَّصٌ مِنَ المالِ على معنى الملكِ ، لا على معنى التَّأكيدِ ؟ ^(٧) .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثله في الانقطاع من أوله : إِنَّ لفلانٍ - واللَّهُ - مالاً إلا أَنَّهُ شَقِيٌّ » . الكتاب ٣٦٣/١ (بولاق) ، ٣١٩/٢ (هارون) .

(٢) ب : الأصل .

(٣) هذا السؤالُ مفرعٌ عما قبله .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وهو في موضع نصبٍ » . الكتاب ٣٦٣/١ (بولاق) ، ٣١٩/٢ (هارون) .

(٥) هذا السؤالُ مبني على ما قبله .

(٦) أ ، ب : إلا ، وما أثبتته يقتضيه سياق الكلام .

(٧) أخذ الشارح هذه المسألة من قول سيبويه : « ف (أَنَّهُ) لا يكون أبداً على : إِنَّ لفلانٍ » . الكتاب ٣٦٣/١

(بولاق) ، ٣١٩/٢ (هارون) . ومراد سيبويه أن (أَنَّهُ شَقِيٌّ) ، ليس بدلاً مما قبله . انظر : شرح السيرافي

١١٠٩/٣ .

وما الفرقُ بينَ البدلِ والنَّصبِ في : ماجاءني أحدٌ إلا زيداً ، في المعنى ؟ وهل ذلك يختلفُ من جهةِ المُعتمدِ ، فهو في البدلِ على أنْ مُعتمدَ البيانِ على (زيد) كأنَّكَ قُلْتَ : ماجاءني إلا زيدٌ ، وفي النَّصبِ يكونُ فضلةً في الكلامِ ، والمُعتمدُ (أحدٌ) على جهةِ النَّفي ؟^(١).

(١) هذه المسألة مبنية على ما تقدم في باب : الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول ، وعلى ما في هذا الباب .

بابُ الاستثناءِ المنقطعِ الذي يَحْتَمِلُ المتَّصِلُ^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبيِّنَ ما يجوزُ في الاستثناءِ المنقطعِ الذي يَحْتَمِلُ المتَّصِلَ ممَّا لا يجوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ / ٢٩ أ المنقطعِ الذي يَحْتَمِلُ المتَّصِلَ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .

ولمَ لا يجوزُ فيه المتَّصِلُ حتَّى يكونَ الثاني ممَّا يُحْمَلُ على الأوَّلِ ، كقولهم^(٣) :
... .. تحيةُ بينهم ضربٌ وجيعٌ^(٤)

عندَ أهلِ الحجازِ ؟^(٥).

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يختار فيه النصبُ لأنَّ الآخرَ ليس من نوع الأوَّل . انظر : الكتاب ٣٦٣/١ (بولاق) ، ٣١٩/٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن النوع الأوَّل من نوعي الاستثناء المنقطع ، وهو ما يمكن تأويله بالمتصل ، وذكر لغتي العرب فيه ، وتوجيههما .

(٣) القائل : عمرو بن معدى كرب الزبيدي « - ٢١ هـ » ، يكنى أبا ثور ، وفد على المصطفى - ﷺ - وأسلم ، وأبلى في وقائع الإسلام بلاءً حسناً ، ومنها وقعة القادسية . انظر : الشعر والشعراء ٣٧٢/١ - ٣٧٥ ، معجم الشعراء ١٥ - ١٧ ، سرح العيون ٤٣٦ - ٤٤٥ .

(٤) عجز بيت من الوافر ، صدره :
وخيلٌ قد دلفتُ لها بخيلٍ

وهو من قصيدة مطلعها :

أمن ربحانة الداعي السميعُ ... يُورقني وأصحابي هُجوعُ ؟

انظر : شعره ١٤٩ ، الكتاب ٣٢٣/٢ ، نوادر أبي زيد ٤٢٨ ، المقتضب ٤/١٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٩ ، شرح السيرافي ٣/١١٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٠٠ ، الخصائص ٣٦٨/١ ، اختيار الممتع ١٨٣ ، تحصيل عين الذهب ١/٣٦٥ ، شرح المفصل ٢/٨٠ ، التبيان في شرح الديوان ٤/١٠٩ ، الخزانة ٩/٢٥٧ .

(٥) ما عزاها الشارح إلى أهل الحجاز هو أحد توجيهي سيبويه للبدل في لغة بني تميم ، وسيأتي في الجواب أنَّ الشارح خالف النحويين ، إذ لم يُنقل عن أهل الحجاز في هذا الباب سوى النصب على الاستثناء . انظر ص : ٤٤٧٣ هـ ، وانظر : الكتاب ٣٦٣/١ (بولاق) ، ٣١٩/٢ (هارون) .

وما حكم : ما فيها أحد إلا حماراً ؟ ولم جاز فيه النصب على مذهب أهل الحجاز ، والرفع على مذهب بني تميم ؟ ولم كان الاختيار النصب ؟ وهل ذلك لأن المنقطع لا يأتي إلا بعد تمام الكلام ، فأشبه ذلك الإيجاب ؟ ^(١) .

وكيف يرجع إلى أصل الاستثناء ^(٢) ؟ وهل ذلك لأنه [نفى] ^(٣) أن يكون بها أحد ، أو ^(٤) ما يتبع الأحد ^(٥) ، فكأنه قال : ما بها شيء إلا حماراً ، وما بها حيوان إلا حمار ، فهذا لا يكون إلا نصباً عند أهل الحجاز ، وإنما رفع بنو تميم ؛ لأنهم قدروا الأول كأنه لم يذكر ؛ للاعتماد على الثاني ، وفيه وجهان : إن جعلت الحمار إنسان ذلك الموضع ؛ جاز الرفع على المذهبين جميعاً ^(٦) ، وإن لم تجعله كذلك ؛ فالنصب على مذهب أهل الحجاز ، والرفع على مذهب بني تميم ؟ ^(٨) .

وما الشاهد في قول أبي ذؤيب الهذلي :

فإن تمس في قبر برهوة ثاوياً . . أنيسك أصداء القبور تصيح ^(٩)

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « هذا باب يختار فيه النصب ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز . . . » إلى قوله : « وأما بنو تميم فيقولون : لا أحد فيها إلا حمار » . الكتاب ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤ (بولاق) ، ٣١٩ / ٢ (هارون) .

(٢) يريد بأصل الاستثناء إخراج بعض من كل .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) ب : و .

(٥) أ ، ب : الآخرين . وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٦) ب : بني .

(٧) انظر ماتقدم في ص : ٤٦٤ هـ .

(٨) هذه المسألة أخذها من قول سيبويه : « وأما بنو تميم فيقولون : لا أحد فيها إلا حمار ، أرادوا : ليس فيها إلا حمار ، ولكنه ذكر (أحداً) تأكيداً لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار ، وإن شئت جعلته إنسانها . الكتاب ١ / ٣٦٤ (بولاق) ، ٣١٩ / ٢ - ٣٢٠ (هارون) .

(٩) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

لعمرك إنني يوم أنظر صاحبي . . على أن أراه قافلاً لشحیح

رهوة : قيل : طريق بالطائف ، وقيل غيره . انظر : مرصد الاطلاع ٢ / ٦٤٥ .

انظر : ديوان الهذليين ١ / ١١٦ ، الكتاب ٢ / ٣٢٠ ، شرح أشعار الهذليين ١ / ١٥٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٩ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٩٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٤ ، معجم البلدان ٣ / ١٠٨ ، الغرة الخفية ١ / ٢٩٢ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٩ أ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٤ ، الخزانة ٣ / ٣١٥ .

فَجَعَلَ الْأَصْدَاءَ أَنْيَسَهُ كَمَا يُجْعَلُ الْحَمَارُ أَنْيَسَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ ؟ ^(١) .
 وَمَانْظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : مَالِي عِتَابٌ إِلَّا السَّيْفُ ، وَمَأْنَتْ إِلَّا سِيرٌ ؟ ^(٢) .
 وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِي ^(٣) :
 يَادَارَ مِيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنْدُ

ثُمَّ قَالَ :

. وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

إِلَّا أَوَارِيٌّ لَا يَأْ ^(٤) .

بِالرَّفْعِ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْأَوَارِيَّ أَنْيَسَ ذَلِكَ
 الرَّبْعِ ، عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ ^(٥) ، وَقَدْ أُنْشِدَ بِالنَّصْبِ ^(٦) عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخَرِ ؟ .

-
- (١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فجعلهم أنيسه » . الكتاب ١ / ٣٦٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٠ (هارون) .
 (٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومثل ذلك قوله : مالي عتابٌ إلا السيْفُ ، جعله عتابه ، كما أنك تقول : ما أنت إلا سيرٌ ، إذا جعلته هو السير » . الكتاب ١ / ٣٦٤ (بولاق) ، وفي : هارون ٢ / ٣٢٠ : ماأنت إلا سيرا . وهو خطأ مطبعي .
 (٣) ب : الديلفي .
 (٤) الأبيات الثلاثة من البحر البسيط ، وهي مطلع معلقته ، وعجز البيت الأول :
 . . . أقوت وطال عليها سالف الأبد .
 وتقام البيت الثاني : وقفتُ فيها أصيلاً نأ أسائلُها . . . عيت جواباً
 وتقام الثالث : . . . ماأبينها . . . والنؤي كالحوض بالظلمة الجلد .
 والعلياء : الأرض العالية ، والسند : سند الجبل ، وهو الموضع العالي الذي يصعد منه إلى الجبل ، وأقوت :
 خلت من أهلها ، وأصيلان : تصغير : أصلان ، وهو جمع أصيل ، والأصيل : العشوي . والأواري : واحدها
 آري وهو محبس الدابة . واللأي : البطء والاحتباس ، يقول : بعد طول نظر عرفت الدار ؛ خرابها وتغيرها .
 والنؤي : حاجز من التراب يجعل حول البيت ؛ ليحبس المطر عنه . والمظلومة : الأرض التي أبطأ عنها المطر .
 والجلد : الأرض الصلبة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٥-٥٦ .
 انظر : ديوانه ١٤-١٥ ، الكتاب ٢ / ٣٢١ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٨ ، ٤٨٠ ، إصلاح المنطق ٤٧ ،
 المقتضب ٤ / ٤١٤ ، الأصول ١ / ٢٩٢ ، الجمل ٢٣٥-٢٣٦ ، الإيضاح العضدي ٣٢١ ، تحصيل عين
 الذهب ١ / ٣٦٤ ، ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٧٥ ، المصباح ١ / ٤٢٥ ، إيضاح شواهد
 الإيضاح ١ / ٢٥٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٣ ب ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦١ .
 (٥) انظر ماتقدم في ص : ٤٦٤ هـ .
 (٦) وهي رواية الديوان ١٥ .

وما الشاهد في قوله ^(١):

وبلدة ليس بها أنيس . . . إلا اليعافير وإلا العيس ^(٢) ؟

ولم جاز على وجهين ، وكلاهما بدل ^(٣) ؟

وما حكم قولهم : ماله عليه سلطان إلا التكلف ؟ وهل يجوز فيه الرفع ^(٤) ؟

وما الشاهد في قوله جل وعز : ﴿ مَا ^(٥) لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ ^(٦) ؟ (وهل يجوز فيه الرفع ؟ وهل تقديره : ماله به من عقد يعملون عليه إلا / ٢٩ ب اتباع ^(٧) الظن ^(٨)) ؟

(١) القائل مختلف فيه :

أ - فقييل : هو جرّان العود عامر بن الحارث بن كلفة من بني ضنة بن نمير . انظر : ألقاب الشعراء (نواذر الخطوط ٣١٤ / ٢) ، الشعر والشعراء ٧١٨ / ٢ - ٧٢٢ ، الخزنة ١٨ / ١٠ - ٢٠ ، والبيتان في ديوانه ٥٢ .

ب - وعزي إلى نزال بن غلاب . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٩ / ٢ .

(٢) من مقطوعة من الرجز ، أولها :

قد ندع المنزل يالأميس . . . يعتس فيه السبع الجروس

يعتس : يطلب بالليل ما يأكله ، والجروس : الشديد الأكل ، واليعافير : جمع يعفور وهو ولد الطيبة ، والعيس : إبل بيض يخالط بياضها شقرة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤٠ / ٢ ، الخزنة ١٧ / ١٠ .

انظر : ديوان جرّان العود ٥٢ ، الكتاب ٣٢٢ / ٢ ، معاني القرآن للفراء ٢٨٨ / ١ ، مجاز القرآن ١٣٧ / ١ ، المقتضب ٤ / ١٤ ، معاني الشعر ٢٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٥ ، الإنصاف ١ / ٢٧١ ، شرح المفصل ٢ / ٨٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٢ ب ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٢ .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « جعلها أنيسها ، وإن شئت كان على الوجه الذي فسّرته في الحمار أول مرة ،

وهو في كلا المعنيين - إذا لم تنصب - بدل » . الكتاب ١ / ٣٦٥ (بولاق) ، ٣٢٢ / ٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك من المصادر : ماله عليه سلطان إلا التكلف ؛ لأن التكلف ليس من

السلطان » . الكتاب ١ / ٣٦٥ (بولاق) ، ٣٢٢ / ٢ (هارون) .

(٥) أ ، ب : وما .

(٦) تمامها : ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴾ النساء ١٥٧ .

(٧) أ : اتساع .

(٨) معاد في : أ ، ب .

وما الشاهد في^(١): ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا﴾^(٢)؟ وهل فيه معنى: لانفع لهم إلا رحمة؟

وما الشاهد في قول النابغة:

حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ . . . وَلَا عَلِمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنِّ بِصَاحِبِ^(٣)

كأنه قال: وَلَا عَقْدَ يُعْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ؟

وَلِمَ جَازَ الرُّفْعُ فِي جَمِيعِ ذَا عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ؟^(٤)

وما الشاهد في قول ابن الأيهم التغلبي^(٥):

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسِ عِتَابٍ . . . غَيْرُ طَعْنِ الْكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ^(٦)؟

وهل هو بمنزلة: إِلَّا طَعْنُ الْكُلَى؟ وَلِمَ نَصَبَهُ أَهْلُ الْحِجَازِ؟^(٧)

(١) بعده في ب: قول .

(٢) تمامها: ﴿... وَمَتَنَّا إِلَى حِينٍ﴾ يس: ٤٣، ٤٤ .

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة تقدم مطلعها .

مثنوية : استثناء . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥١ / ٢ . وفي الديوان : حُسْنُ : بالرفع .
انظر : الديوان ٤١ ، الكتاب ٣٢٢ / ٢ ، معاني القرآن للأخفش ١٢٤ / ١ ، شرح السيرافي ١١٠ / ٣ ،
النكت ٦٢٥ / ١ ، تحصيل عين الذهب ٣٦٥ / ١ ، شرح الجمل ٢٦٨ / ٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل
٢٢١ / ٢ ، المقاصد الشافية ٣٦١ / ١ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجعلون اتباع الظن علمهم ، وحسن الظن
علمه ، والتكلف سلطانه » . الكتاب ٣٦٥ / ١ (بولاق) ، ٣٢٣ / ٢ (هارون) .

(٥) ابن الأيهم « ... - نحو ١٠٠ هـ » .
هو عمرو بن الأيهم بن أفلت التغلبي ، شاعر أموي ، نصراني كثير الشعر ، وبعض الرواة يسميه عميراً ، وهو
أعشى تغلب . انظر : من اسمه عمرو ١٧٧ - ١٧٩ ، معجم الشعراء ٦٩ - ٧٠ .
وعُزي الشاهد إلى عمرو بن الأهم . انظر : شعره ٨٠ ، الوحشيات ٤٢ .

(٦) من البحر الخفيف من قصيدة مطلعها :
لَمِنَ الدَّارِ قَدْ عَفَتْ وَمَحَاها . . . نَسْجُ رِيحٍ وَصَائِبَاتِ السَّحَابِ

انظر : اللآلئ ١٨٥ / ١ .

(٧) انظر : شعر ابن الأيهم (الصبح المنير ٢٧٠) ، الكتاب ٣٢٣ / ٢ ، معاني القرآن للأخفش ١٢٤ / ١ ، حماسة
البحثري ٣٢ ، المقتضب ٤١٣ / ٤ ، الانتصار ١٦٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٤ ، شرح أبيات
سيبويه لابن السيرافي ٣٧ / ٢ ، تحصيل عين الذهب ٣٦٥ / ١ ، اللآلئ ١٨٤ / ١ ، شرح المفصل ٨٠ / ٢ ،
شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٩ / ٢ ، المقاصد الشافية ٣٦٢ / ١ .
هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا » . الكتاب ٣٦٥ / ١
(بولاق) ، ٣٢٣ / ٢ (هارون) .

وما الشاهد في قول الحارث بن عباد^(١):

والحرب لا يبقى لجاحمها التخيّل والمراح
إلا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح^(٢)؟

وما تقديره؟ ولم كان على تقدير: إلا مراح الفتى الصبار؟

وما الشاهد في قوله^(٣):

لَمْ يَغْذُهَا الرُّسْلُ وَلَا أَيْسَارُهَا . . . إِلَّا طَرِيَّ اللَّحْمُ^(٤) وَاسْتَجْزَارُهَا^(٥)

(١) الحارث بن عباد: (.... - نحو ٥٠ ق هـ).

هو أبو منذر، أحد سادات بكر بن وائل وحكمائها في الجاهلية، وقعت في أيامه حرب البسوس بين بكر وتغلب، وكان قد اعتزلها حتى قتل مهلهل بجيرا ابن أخيه، فانضم إلى جماعة بكر. انظر: الخزانة ٤٧١/١ - ٤٧٣.

وعزو البيت إلى الحارث وقع في الكتاب، والصحيح أنهما لسعد بن مالك من حماسيته التي عرض فيها بالحارث لتخلّفه عن القتال، وانظر: الحماسة ١٤٤، شعره (الشعراء الجاهليون الأوائل ٣٢٧).

(٢) من مجزوء الكامل، من قصيدة تقدّم مطلعها.
الجاحم: المكان الشديد الحر، والتخيّل: التكبر. والمراح: النشاط، والنجدة: الشدة، والوقاح: الذي حافره صلب شديد. انظر: الخزانة ٤٧٠/١.

انظر: شعر سعد بن مالك ٣٢٧، الكتاب ٣٢٤/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٥، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧٨/٢، تفسير الحماسة لابن فارس ١٥٩، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠١/٢ - ٥٠٢، شرحها المنسوب للمعري ٣٣١/١، شرحها لأبي القاسم الفارسي ٢٦٦/٢، شرحها للأعلم ١٧٠/١ - ١٧١، شرحها للتبريزي ٣٠/٢، المقاصد الشافية ٣٦٢/١.

(٣) هو غيلان بن حريث. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١٠/٢، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٠.

(٤) أ، ب: الفحم، ولاوجه له، والتصويب من مصادر التخرّيج.

(٥) من مشطور الرجز، وقبله:

تَهْدِي لَزُغْبٍ دَارُهُنَّ دَارُهَا . . . دَرَادِقُ لَمَّا تَطَرَّ صَغَارُهَا

وصف عقاباً وفراخها، والزُغْب: الفراخ، والدَرَادِق: الصغار، لما تَطَرَّ: والرُّسْل: اللبن، والأيسار: اللحم الذي يتقامر عليه الأيسار، واستجزارها: أخذها الصيد وتقطيعها لحمه. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١١/٢.

انظر: الكتاب ٣٢٤/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٥، شرح السيرافي ١١٢/٣، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١٠/٢ - ١١١، النكت ٦٢٧/١، تحصيل عين الذهب ٣٦٦/١، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٠، المقاصد الشافية ٣٦٣/١.

كأنه قال : لم يغذها غذاءٌ إلا طري اللحم^(١) ، وقوله^(٢) :
 عَشِيَّةً لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا . . . وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمَصَّمُّ^(٣)
 كأنه قال : لَا تُغْنِي السَّلَاحُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ ؟
 وهل يجوزُ : ماأتاني زيدٌ إلا عمرو ؟ وَلَمْ جَازَ ؟ وهل تقديرُهُ : ماأتاني إلا
 عمرو ، إلا أنه ذَكَرَ (زيدا) ؛ للبيانِ عَمَّنْ لَمْ يَأْتِهِ ، كأنه قال : ماأتاني زيدٌ ولا غيره
 إلا عمرو ؟^(٤)
 وهل يجوزُ : ماأعانه إخوانكم إلا إخوانُهُ ؟ وهل هذا على نفي الإخوانِ
 وتبعهم ؟^(٤) .

-
- (١) أ ، ب : الفحم ، ولا وجه له .
 (٢) هو ضرار بن الأزور مالك بن أوس الأسدي (... - ١١١هـ) ، صحابي ، فارس ، شهد حروب الردة مع خالد بن
 الوليد ، رضي الله عنهما . انظر : الاستيعاب ٢ / ٢١١-٢١٢ ، الإصابة ٢ / ٢٠٨-٢٠٩ ، الخزانة
 ٣ / ٣٢٥-٣٢٦ .
 (٣) من البحر الطويل ، من قصيدة قالها لما ارتد قومه ، وأولها :
 بني أسد قد ساءني ما صنعتُم . . . وليس لقومٍ حاربوا اللهَ محرمٌ
 انظر : ديوان الردة ٢٢٣ ، الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن
 السيرافي ٢ / ١٢٨ ، فرحة الأديب ١١٣ ، النكت ١ / ٦٢٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٦ ، شرح التسهيل
 لابن مالك ٢ / ٢٨٧ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٤ ، المساعد ١ / ٥٦٤ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٣ ، المقاصد
 النحوية ٣ / ١٠٩ ، شرح الأشموني ١ / ٣٩٤ ، الخزانة ٣ / ٣١٨ .
 (٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وهذا يقوي : ماأتاني زيدٌ إلا عمرو ، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانُهُ ؛ لأنها
 معارف ، ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها » . الكتاب ١ / ٣٦٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٥ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوَّلِ^(١) :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحمَلُ على النَّصبِ في النَّفي - إذا كان الاستثناءُ قد أتى بعدَ تمامِ الكلامِ - النَّصبُ^(٢) ؛ لأنَّه - حينئذٍ^(٣) - على طريقةِ المُوجبِ إذا لم يُقدَّرْ فيه البدلُ ؛ فإنَّ الاسمَ الثاني لا يتَّصلُ بالأوَّلِ إلَّا بإلَّا ، فصارَ كالموجبِ في تسلُّطِ العاملِ على ما بعدَ (إلَّا) بما لو لم تكنْ لم يتسلَّطْ عليه . ولا يجوزُ فيه النَّصبُ قبلَ تمامِ الكلامِ على طريقةِ الموجبِ ؛ لأنَّه - حينئذٍ^(٣) - يكونُ / ٣٠ أقد فرغَ العاملُ له ، فيعملُ فيه على أنَّ (إلَّا) كانتْ ، أو لم تكنْ ، فهو عاملٌ فيه ؛ لأنَّه مفرَّغٌ له^(٤) .

وتقولُ : ما أتاني أحدٌ إلَّا زيداً ، وما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيداً ، وما رأيتُ أحداً إلَّا زيداً ، فالنَّصبُ في جميعِ هذا على طريقةِ الموجبِ ؛ لأنَّه إذا لم يُقدَّرْ فيه البدلُ صارتُ (إلَّا) هي التي تصلُ الثاني بالأوَّلِ ، وهو يُشبهُ الاستثناءَ المنقطعَ في أنَّه لا يكونُ إلَّا بعدَ تمامِ الكلامِ^(٥) .

وأما قولُهم : إنَّ لفلانٍ - واللَّه - مالاً إلَّا أنَّه شقيٌّ ؛ فموضعُ : أنَّه شقيٌّ ، نصبٌ^(٦) ، والعاملُ فيه مُقدَّرٌ ، كأنَّه قيلَ : إنَّ لفلانٍ مالاً يسعدُ به صاحبه إلَّا صاحبَ الشَّقَاءِ الذي قد ذُكِرَ ، وعلى^(٧) هذا يرجعُ إلى أصلِ الاستثناءِ في إخراجِ

(١) وهو باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي .

(٢) هذا أحد الوجهين الجائزين في الاستثناء التام المتصل غير المثبت ، أما الوجه الأول ، وهو الإتيان على البدل من المستثنى منه ؛ فقد عقد له باباً سماه : باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول . انظر ص : ٤٤١ .

وانظر : المقتضب ٤ / ٣٩٤ ، الأصول ١ / ٢٨٢ ، المتبع ١ / ٣٥٧ ، الغرة الخفية ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٥٥ .

(٣) ب : ح ، وهو اختصار : حينئذٍ .

(٤) هذا الحديث عن الاستثناء المفرَّغ .

(٥) هذا التشبيه أشار إليه سيبويه في قوله : « ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول ، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى : ولكن زيداً . ولا أعني زيداً » ، وقوله : « ومثله في الانقطاع من أوله » . الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٩ ، الارتشاف ٢ / ٢٩٧ .

(٧) ب : ولهذا .

بعض من كل^(١).

ولا يجوز أن تعمل فيه (إن) ؛ لأن (إلا) إنما تخصص على أن تنفي عن الثاني ما وجب للأول ، أو توجب له ما انتفى عن الأول ، فلما كانت (إن) ليس لها معنى يصح في هذا ؛ إذ معناها التوكيد ؛ لم يصلح أن يستثنى منها ، وإنما استثنى على معنى نفي السعادة بالمال الذي تحصل به لغيره ، فهذا معنى الكلام ، وليس معناه على نفي التأكيد الذي حصل للمعنى الأول ، وله ضروب من التقديرات يدل هذا الكلام عليها^(٢) ، إلا أن أقربها وأحسنها ما ذكرنا^(٣).

والفرق بين البدل والنصب في : ما جاءني أحد إلا زيداً ، أن النصب على أن معتمد البيان (أحد) ، والرفع على البدل يكون على أن معتمد البيان (زيد)^(٤).

(١) نقل القرافي هذه الفقرة . انظر : الاستغناء ١٠١ .

(٢) انظر ماسبق في مسائل الباب ص : ٤٦٢ .

(٣) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ١٠١ .

(٤) وهذه - أيضاً - نقلها القرافي : انظر : المصدر السابق ٧٤ ، وانظر : اللباب للعكبري ٣٠٥ / ١ .

الجوابُ عن البابِ الثاني^(١):

الذي يجوزُ في الاستثناء المنقطع المُحتملِ للمتَّصلِ إذا كان الثاني^(٢) من غير جنسِ الأوَّلِ ، إلاَّ أنَّه يصلحُ أنْ يُحمَلَ عليه ؛ ففيه وجهان : النَّصبُ على الانقطاع ، والبَدَلُ على أنَّ الثانيَ يصلحُ أنْ يُحمَلَ على الأوَّلِ على طريق الاتِّساع ؛ للمبالغة في التشبيه ، كقولهم :

... .. تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(٣)

وهذا على مذهبِ أهلِ الحجاز^(٤) ، فأما بنو تميم فيبدلون على تقدير تفرُّغ العامل ، كأنه^(٥) لم يُذكر الأوَّلُ ؛ لأنَّه لما جازَ أنْ يُتركَ ، ويُعتمدَ على الثاني في تفرُّغ العامل ؛ جازَ أنْ يُذكرَ عَمَّنْ نَفِيَّ عَنْهُ الفعلُ بعضُ ذلك على طريقِ البيان ، يُعتمدُ على الثاني كأنه لم يُذكر الأوَّلُ^(٦) .

ولا يجوزُ أنْ يجريَ على طريقةِ المتَّصلِ حتَّى يكونَ الثانيَ ممَّا يصلحُ أنْ يُحمَلَ على الأوَّلِ في مذهبِ أهلِ الحجازِ / ٣٠ ب ، وإنْ جازَ ذلك على مذهبِ بني تميم^(٧) .
وتقولُ : ما فيها أحدٌ إلاَّ حماراً .

والحمدُ لله وحده ، وصلى على محمد وآله .

(١) يعني : باب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل .

(٢) ب : للثاني .

(٣) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٦٤ .

(٤) طريق الاتِّساع والحجاز أحد توجيهِين للإتباع على البدل في لغة بني تميم ، ذكرهما سيبويه وغيره ، ولم ينقل أحد عن الحجازيين الإتباع في هذا الباب غير الشارح . انظر : الكتاب ٣١٩ / ٢ - ٣٢٠ ، المقتضب ٤ / ٤١٢ - ٤١٣ ، الجمل ٢٣٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١١١ أ - ب ، شرح المفصل ٨٠ / ٢ ، الارتشاف ٣٠٣ / ٢ .

(٥) ب : كأنهم .

(٦) هذا هو التوجيه الثاني للغة بني تميم ، انظر : الكتاب ٣١٩ / ٢ ، المقتضب ٤ / ٤١٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١١١ ب ، شرح المفصل ٨٠ / ٢ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤ .

وذكر المازني وجهاً ثالثاً في : ما فيها أحدٌ إلاَّ حماراً ، ونحوه ، فقال : خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بـ (أحد) ، ثم أبدل (حماراً) من لفظٍ مشتملٍ عليه وعلى غيره . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١١١ ب ، شرح التسهيل ٢ / ٢٨٩ .

(٧) انظر : ماتقدَّم في ه ٤ .

الجزء الثامن والعشرون من شرح كتاب سيبويه ، إملاء أبي الحسن
علي بن عيسى النحوي ، رحمه الله عليه .
٣١ / بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وتقول : مافيهما أحدٌ إلا حماراً ، على الاستثناء المنقطع ؛ لأن الثاني من غير
جنس الأول ، فإن جعلته أنيس ذلك المكان على الاتساع ؛ قلت : مافيهما أحدٌ إلا
حمار^(١) .

فأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، كأن الأول لم يذكر^(٢) .
والاختيار النصب ؛ لأنه لما كان لا يأتي إلا بعد تمام الكلام ؛ أشبه الاستثناء من
موجب^(٣) .

وأما رجوعه إلى أصل الاستثناء ؛ فإنه لما كان على نفي الأحدين ، ومايتبعهم ؛
صار كأنه قال : مافيهما شيءٌ إلا حماراً^(٤) ؛ لأنه جعل كل شيء يكون في الديار يتبع
الأحدين في أنه ينتفي عنها بانتفائهم ، ولولا ذلك لم يكن للاستثناء معنى على
المذهبين جميعاً ؛ لأن بني تميم وإن قدروه على معنى : مافيهما إلا حماراً ، فالمستثنى
منه مدلول عليه ، وإن لم يكن على جهة الحذف .
وقال أبو ذؤيب الهذلي :

-
- (١) أ ، ب : حماراً ، بالنصب ، وسياق كلام الشارح في الباب يقتضي الرفع .
(٢) هذا أحد توجيهي سيبويه للغة بني تميم ، والتوجيه الثاني هو ما عراه الشارح للحجازيين . انظر : ماتقدم في
الصفحة السابقة هـ ٤ .
(٣) تعليل الشارح لاختيار النصب قد يدخل عليه اختيار الإتيان في الاستثناء المتصل غير المثلث مع أنه يأتي بعد
تمام الكلام . انظر : الكتاب ٣١١ / ٢ ، المقتضب ٣٩٠ / ٤ ، الباب ٣٠٥ / ١ .
وأقرب منه تعليل سيبويه والمبرد ، وهو أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، ففي الإبدال تكلف التأويل .
انظر : الكتاب ٣١٩ / ٢ ، المقتضب ٤١٢ / ٤ .
(٤) ب : حمار . وانظر شبيهه هذا التقدير في : المقتضب ٤١٣ / ٤ ، شرح المفصل ٨٠ / ٢ ، شرح الجمل
٢٦٧ / ٢ .

فَإِنْ تُمَسِّ فِي قَبْرِ بَرَهْوَةَ ثَاوِيًا . . . أَنْيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ^(١)
فَحَمَلَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى الْإِتْسَاعِ^(٢) ، وَمِثْلُهُ : مَالِي عِتَابٌ إِلَّا السَّيْفُ ، وَمَأْنَتْ
إِلَّا سِيرٌ^(٣) .

وقال النّابغة الذّبّياني :

يَادَارَ مَيَّةَ بِالْعِلْيَاءِ فَالسُّنْدِ

ثم قال :

. وما بالرّبع من أحدٍ

إِلَّا أَوَارِيٌّ لِأَيًّا^(٤)

بالرّفْع على مذهب بعض^(٥) بني تميم على كلّ حالٍ ، وأما أهل الحجاز فيُنصبون على
الاستثناء المنقطع بأنّ الثّاني من غير جنس الأوّل ، ويُجيزون الرّفْع على أنّه جعلَ
(الأواريّ) أنيسَ ذلك الرّبع^(٦) ، كما قال الآخر :

وبلدة ليس بها أنيسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(٧)

وتقول : ماله عليه سلطانٌ إِلَّا التّكْلُفُ ، بالنّصب على الاستثناء المنقطع^(٨) ،
ويجوز فيه الرّفْع على أنّ سلطانَه هو التّكْلُفُ .

وفي التّنزيل : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ^(٩) الظَّنِّ ﴾ ، كأنّه قيل :
مالَهُمْ [به]^(١٠) من شيءٍ يُعْمَلُ عليه إِلَّا الظَّنُّ .

(١) تقدّم تخريجه في ص : ٤٦٥ .

(٢) أي : جعل الأصدقاء أنيسه . انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٠ ، التعليقة ٢ / ٥٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٠ ، الاستغناء ٣٦٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٤ .

(٤) تقدّم تخريج الأبيات في ص : ٤٦٦ .

(٥) هكذا ورد في النسختين ، والمذهب يُعزى إلى بني تميم عامّة .

(٦) انظر : ماتقدم في ص : ٤٦٤ هـ .

(٧) تقدّم تخريجه في ص : ٤٦٧ .

(٨) انظر الكتاب ٢ / ٣٢٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٢ / ٥٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦١ .

(٩) أ ، ب : بالتباع .

(١٠) ساقط من : ب .

وفيه : ﴿ وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا ﴾ ،
كأنه قيل : ما لهم شيء ينتفعون به إلا رحمة منا .
وقال النابغة :

حَلَفْتُ يَمِيناً غَيْرَ ذِي مَثْوِيَّةٍ . . . وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنِّ بِصَاحِبِ^(١)
كأنه / ٣١ ب قال : لا شيء يعمل عليه إلا حُسْنَ ظَنِّ .
والرُّفْعُ في جميع هذا جائزٌ على مذهب بني تميم^(٢) .
وقال ابن الأيهم التغلبي :

ليس بيني وبين قيس عتابُ . . . غير طعن الكلى وضرب الرقاب^(٣)
كأنه قال : ليس بيني وبينهم إلا طعن الكلى ، وأهل الحجاز ينصبونه على الاستثناء
المنقطع^(٤) .

وقال الحارث بن عباد :

والحربُ لا يبقى لجاحمها التخيلُ والمراحُ
إلا الفتى الصبارُ في النجداتِ والفرسُ الوقاحُ^(٥)
كأنه قال : إلا تخيل الفتى الصبار ومراحه^(٦) .
وقال الشاعر :

لَمْ يَغْذُهَا الرِّسْلُ وَلَا أَيْسَارُهَا . . . إِلَّا طَرِيَّ اللَّحْمُ وَاسْتَجْزَارُهَا^(٧)

(١) تقدّم تخريجه في ص : ٤٦٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٣ .

(٣) تقدّم تخريجه في ص : ٤٦٨ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٣ .

(٥) تقدّم تخريجهما في ص : ٤٦٩ .

(٦) فيه ثلاثة أوجه آخر : أحدها أن يكون كأنه قال : لا يبقى إلا الفتى الصبار ، ودل ذلك على أنه لا يبقى شيء سواه

وذكر التخيل والمراح تأكيداً ، والوجه الثاني أنه جعل الفتى الصبار هو التخيل والمراح مجازاً ، والثالث أن يكون

على معنى : « ذوو التخيل » وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وعلى الوجه الثالث يكون استثناء

متصلاً يجوز فيه الإتيان عند الحجازيين والتميميين . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١١٢ أ .

(٧) تقدّم تخريجه في ص : ٤٦٩ .

كَأَنَّهُ قَالَ : لَمْ يَغْذُهَا غِذَاءً إِلَّا طَرِيَّ اللَّحْمِ .

وَقَالَ :

عَشِيَّةً لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا . . وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ^(١)

كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَا شَيْءَ مِنَ السَّلَاحِ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ .

وَتَقُولُ : مَا أَتَانِي زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو ، فَهَذَا صَحِيحٌ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيم ، كَأَنَّهُ قَالَ :

مَا أَتَانِي إِلَّا عَمْرُو ، وَذَكَرَ زَيْدًا ؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّهُ مِمَّنْ لَمْ يَأْتِهِ .

وَكَذَلِكَ : مَا أَعَانَهُ إِخْوَانُكُمْ إِلَّا إِخْوَانُهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا أَعَانَهُ إِلَّا إِخْوَانُهُ ، وَذَكَرَ

إِخْوَانَكُمْ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ لَمْ يُعِنَهُ^(٢) .

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص : ٤٧٠ .

(٢) قَالَ السِّيْرَافِيُّ : « الْمَنْفِيُّ الَّذِي لَيْسَ مِنْ جَنْسِ مَا بَعْدَ (إِلَّا) يُقَدَّرُ فِيهِ إِسْقَاطُهُ مِنَ اللَّفْظِ ، وَأَنَّ الْاعْتِمَادَ فِي الْمَنْفِيِّ عَلَى الْعُمُومِ وَأَنَّهُ يَذْكُرُ مَا يَذْكُرُ مِنَ الْمَنْفِيِّ لِتَوْكِيدِ الْمَنْفِيِّ فِيهِ ، وَلِأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ قَلْبِ السَّامِعِ ذَهَابَ الْوَهْمِ إِلَى أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ الْفِعْلَ الْمَنْفِيَّ ، كَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْ (زَيْدًا) ، وَلَمْ تَذْكُرْ (إِخْوَانَكُمْ) . وَقُلْتُ : مَا أَتَانِي إِلَّا عَمْرُو ، وَمَا أَعَانَهُ إِلَّا إِخْوَانُهُ » . شَرَحَ السِّيْرَافِيُّ ٣ / ١١٢ أ . وَانْظُرْ : الْكِتَابَ ٢ / ٣٢٥ ، الْأَصُولَ ١ / ٢٩٩ ، الْبَغْدَادِيَّاتَ ٤٩١ ، شَرَحَ التَّسْهِيلَ ٢ / ٢٨٦ .

باب الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل^(١)

الغرض فيه :

أن يبين ما يجوز في الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل مما لا يجوز^(٢).

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل ؟ وما الذي لا يجوز ؟
ولم ذلك ؟ ولم لا يجوز في هذا الاستثناء المنقطع حمل الثاني على الأول ؟ وهل ذلك
لأنه غيره مما لم يقرب من شبهه [به]^(٣) حتى يكون في أعلى مراتب التشبيه ؟
وماتأويل قوله جل وعز : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ۚ ﴾^(٤) .
ولم قدر (إلا) في هذا الباب بلكن^(٥) ؟

ولم لا يجوز أن يحمل الثاني على الأول ؟ وهل ذلك لأن المعصوم ليس هو
العاصم ، ولا هو أشبه به على / ٣٢ أ ما يقتضي حذف أداة التشبيه ؟ ولم جاز أن
يستثنى المعصوم من العاصم ؟ وهل ذلك لأنه ينتفي بانتفائه ؛ لأنه إذا كان لا عاصم ؛
فلا معصوم ؟ وهل يجيء على ذلك : لا ضارب اليوم إلا من جنى ؟

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما لا يكون إلا على معنى : ولكن . الكتاب ١ / ٣٣٦ (بولاق) ،

٣٢٥ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن النوع الثاني من الاستثناء المنقطع ، وهو ما لا يمكن تأويله بالمتصل ، وأورد له
شواهد من القرآن الكريم ، وكلام العرب نثرهم وشعرهم .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ تَتَلَوْنَهَا وَلَهُ الْكِبَرُ الْأَعْلَىٰ ۚ وَلَوْلَا كِتَابُ اللَّهِ لَافْتَرْتُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَكُمْ كِبَارُ ۚ ﴾ .
وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴿ هود : ٤٣ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٣٦ (بولاق) ،
٣٢٥ / ٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه في ترجمة الباب . انظر : هـ (١) .
ولم يجب الشارح عن هذا السؤال ، وذكر الفارسي أن سيبويه شبه (إلا) في الباب بـ (لكن) من جهة المعنى ،
وهو أن مابعد (إلا) لا يكون من نوع ما قبله ، بل يكون خارجاً منه ، كما أن مابعد (لكن) خارجٌ مما قبله .
انظر : البغداديات ٤٩٣ - ٤٩٤ .

وماتأويل : ﴿ فَلَوْلَا ^(١) كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنْتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ ^(٢) ؟
فَلِمَ جَازَ أَنْ يُسْتَشْنَى قَوْمُ يُونُسَ مِنَ الْقَرْيَةِ ؟ وهل ذلك لأنها في تأويل : فلولا كانت
أهل قرية ؟ ولم لا يجوز فيه المتصل ؟ وهل ذلك لأن قوم يونس لا يحملون على
القرية ، فيقال : القرية قوم يونس ؟.

وماتأويل : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنْهَوْنَ
عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ ^(٣) ؟ ولم حمل على
الاستثناء المنقطع ؟ وهل ذلك لأنه لم يعتد بالقليل من المفسدين الذين تقدموا الذين
لا ينهون عن الفساد ؛ ولذلك نصب ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ فصار
كأنه قد أطلق لفظ النفي ^(٤) ؛ ولذلك لم يجر فيه المتصل ؟.

وماتأويل قوله جل وعز : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا
أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ ﴾ ^(٥) ؟ وهل ذلك بمنزلة : الذين أخرجوا من ديارهم
بغير سبب إلا أن يقولوا : ربنا الله ، كأنه قيل : إلا قولهم ربنا الله ؟ ولم لا يحمل
المتصل ؟.

وماحكم قولهم : لا تكونن من ^(٦) فلان في شيء إلا سلاماً بسلام ^(٧) ؟ وهل هو
بمنزلة : لا يكن أمرك معه [في] شيء من الأشياء إلا سلاماً بسلام ^(٨) ؟.

(١) ب : فلو .

(٢) تمامها : ﴿ ... لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غِظَابَ آخِرَتِي فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِمَّا حِينًا ﴾

يونس : ٩٨ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٦٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٥ (هارون) .

(٣) هود : ١١٦ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٦٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٥ (هارون) .

(٤) ب : المنفي .

(٥) الحج : ٤٠ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٦٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٥ (هارون) .

(٦) في النسختين : في ، والتصحيح من الكتاب . والجواب .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك من الكلام : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام » . الكتاب

١ / ٣٦٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٦ (هارون) .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) ب : سلاماً .

وما حكم : مازاد إلا مأنقص ؟ ولم كان منقطعاً ؟ وهل ذلك لأنه بمعنى : ولكن نقص ، ولو كان متصلاً ؛ لكان على خلاف هذا المعنى ، ولوجب^(١) : مازاد شيئاً إلا الناقص ، كأنه نقص الماء ثم زاد مقدار النقصان ، وليس هذا معنى الكلام ، وإنما معناه : مازاد لكن نقص ، وكذلك : مانفع إلا ماضراً ، لو حمل على موجب الصيغة ؛ لكان : مانفع إلا الضار ، أي : نفع في شيء وضرر في شيء ، وليس هذا معنى الكلام ، وإنما معناه : مانفع أصلاً ولكن ضرراً^(٢) ؟ .

ولم جاز : مانفع لكن ضرراً ، ولم يجز : مانفع إلا ضرراً ؟ وهل ذلك لأن (إلا) تقتضي في المنقطع - كما تقتضي في الاستثناء من موجب - أن يكون بعدها اسم مخصص للأول ، وإنما يجوز الفعل بعدها إذا كانت ملغاة ، كقولك : مامنهم أحد إلا قد قام ، وما زيد إلا يضحك ؛ فلهذا لم يجز بغير : ما ؟^(٣) .

٣٢ ب وما الشاهد في قول النابغة :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم . . بهن فلول من قراع الكتائب^(٤) ؟

وهل حمله على المتصل يوجب أن ممدحهم به عيب ؟ وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ . وهل ذلك لأنه بمنزلة : لا عيب فيهم ولا في شيء من آلتهم إلا

(١) أ ، ب : ولو وجب .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومثل ذلك - أيضاً - من الكلام ، فيما حدثنا أبو الخطاب : مازاد إلا مأنقص ، ومانفع إلا ماضراً ، ف(ما) مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان ، والضرر ، كما أنك إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيداً ، فهو : ما أحسن كلامه زيداً » . الكتاب ٣٦٧ / ١ (بولاق) ، ٣٢٦ / ٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (إلا) في ذا الموضع ، كما لا يجوز بعد (ما أحسن) بغير (ما) ، كأنه قال : ولكنه ضرر ، ولكنه نقص ، هذا معناه » . الكتاب ٣٦٧ / ١ (بولاق) ، ٣٢٦ / ٢ (هارون) .

(٤) من البحر الطويل ، من قصيدة تقدم مطلعها .
والفلول : جمع فل ، وهو الثلم الذي يكون في السيف . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٢ / ٢ .
انظر : ديوانه ٤٤ ، الكتاب ٣٢٦ / ٢ ، الكامل ٣٤٦ / ١ ، البديع ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٦ ، حلية المحاضرة ١٦٢ / ١ ، مواد البيان ٣٥٦ ، تحرير التحبير ١٣٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢١ أ ، مقدمة تفسير ابن النقيب ٣٦٠ ، شرح الكافية البديعية ٣٠٥ ، المغني ١١٤ / ١ ، معاهد التنصيص ١٠٧ / ٣ ، الخزائن ٣٢٧ / ٣ .

إلا الفُلُولَ في السُّيُوفِ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ ، وليس ذلك بعيبٍ فيهم ؟ .
وقول النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ ^(١) :

فَتَى كَمَلْتُ خَيْرَاتِهِ غَيْرَ أَنَّهُ . . جَوَادٌ فَلَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا ^(٢) ؟
وما وجهُ رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك على معنى : كَمَلْتُ خَيْرَاتِهِ في
نفسه وجميع أموره إلا ذهابَ ماله بالجود ؟ .
وقول الفرزدق :

وَمَاسَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ . . وَأَنْتِي مِنَ الْأَثَرَيْنِ غَيْرِ الزُّعَانِفِ ^(٣) ؟
ولِمَ صَارَ هذا الاستثناء مُنْقَطِعاً ؟ وهل هو على تقدير : إلا لأنِّي ابنُ غَالِبٍ ؟
وهل ذلك لأنَّه بمنزلة : وَمَاسَجَنُونِي ^(٤) لأمرٍ يُوجِبُ السَّجْنَ إلا أَنِّي ابنُ غَالِبٍ ، وهذا

(١) النابغة الجعدي ، رضي الله عنه : (٠٠٠ - نحو ٥٠ هـ) .
هو قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة بن جعدة ، شاعر مخضرم ، عُمُرٌ طويلاً ، عدّه ابن سلام في الطبقة
الثالثة من شعراء الجاهلية . انظر : طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣ - ١٣١ ، الشعر والشعراء ١/ ٢٨٩ -
٢٩٦ ، الإصابة ٣/ ٥٣٧ - ٥٤٠ .

(٢) من قصيدة من البحر الطويل ، مطلعها :
أَلَمْ تَسْأَلِ الدَّارَ الْغَدَاةَ مَتَى هِيَ . . عَدَدْتُ لَهَا مِنَ السَّنِينَ ثَمَانِيَا
والمراد بالفتى في البيت الشاهد أخو الشاعر وَحَوْح . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٦٣ .
انظر : شعره ١٧٣ ، الكتاب ٣٢٧/ ٢ ، الحماسة ٢٧٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٧ ، الأمالي
للقالبي ٢/ ٢ ، شرح السيرافي ٣/ ١١٤ أ ، حلية الخاضرة ١/ ١٦٣ ، إعجاز القرآن ١٠٧ ، شرح الحماسة
للمرزوقي ٢/ ٩٦٩ ، أمالي المرتضى ١/ ٢٦٨ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٦٧ ، شرح أبيات سيبويه
والمفصل ٢٤٦ أ ، الخزائن ٣/ ٣٣٤ .

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :
أَلَمْ خَيَالٌ مِنْ عَلِيَّةٍ بَعْدَمَا . . رَجَائِي أَهْلِي الْبُرْءَ مِنْ دَاءِ دَانِفٍ
والذي حبس الشاعر خالد القسري ، وكان من قبل هشام على العراق ، والأثرون : جمع الأثرى ، وهو الأغنى ،
وأراد الغنى من المكارم والحسب ، والزُعَانِفُ : رذال القوم والملصقون بهم ، والمفرد : زَعِنْفَةٌ . انظر : شرح
أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٠٢ ، اللسان ٩/ ١٣٥ (زعنف) .
انظر : ديوانه ٢/ ٥٣٦ ، الكتاب ٣٢٧/ ٢ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٤ ، الانتصار ١٦١ ، شرح
أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٧ ، شرح السيرافي ٣/ ١١٤ أ ، النكت ١/ ٦٣٠ ، تحصيل عين الذهب
١/ ٣٦٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٩ أ ، المقاصد الشافية ١/ ٣٦٦ .

(٤) ب : سجنوه .

لأُوجب السَّجْنَ ، فبهذا^(١) كان مُنقطِعاً ؟ وماوجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لما فيه من معنى : وماسَجُنوني لأمرٍ من الأمور إلا أَنِّي ابنُ غالبٍ ؟ .
وقول عَنزِ بنِ دِجاجة^(٢) :

مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِي تَفَرُّقٍ فَالِجٍ . . . فَلَبُونُهُ جَرَبَتْ مَعاً وَأَغْدَتْ
إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ . . . كَالْغُصْنِ فِي غُلُوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ^(٣) ؟
وماوجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لما يدلُّ عليه البيتُ الأوَّلُ من :
أَنَّ حَالَكُمْ فِي الْإِشْرَاكِ فِي تَفَرُّقٍ فَالِجٍ كَحَالِ نَاشِرَةِ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ ، فكأنَّه قيلَ :
ماحالكم في ذلك الإشراكِ المُنكَرِ إلا كحالِ ناشرةِ الذي ضَيَّعْتُمْ ؟ .
وقوله^(٤) :

لَوْلَا ابْنُ حَارِثَةَ الْأَمِيرُ لَقَدْ . . . أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِي عَلَى رَغَمٍ

-
- (١) ب : فهذا .
(٢) عَنزِ بنِ دِجاجة ، من بني مازن ، قال ابن السيرافي : (عَنزِ بنِ دِجاجة ، وربما وقع في بعض النسخ عنز بن دِجاجة ، والرواية الأولى أشهر ، ونسبه في شعره دِجاجة بن العَتر ، ويروى لمعاوية بن كاسر المازني ، شرح أبيات سيويه ١٧١ / ٢ ، وانظر : فرحة الأديب ١٢٢ . وعزي البيتان إلى كابية بن حُرْقُوصِ بن مازن . انظر : الأغاني ٥٥٥٢ / ١٥ ، وإلى شهاب المازني في : الأزهية ١٧٦ .
كما عَزِي البيت الثاني إلى الأعشى في : الخصاص ٦٨ / ١٦ ، وليس في ديوانه .
(٣) من البحر الكامل ، من أبيات أولها :
يَالَيْلَتِي مَالَيْتِي بِالْبَلَدَةِ . . . ضُرِبَتْ عَلَيَّ نَجُومُهَا فَارْتَدَّتْ
يذكر الشاعر رجلين من قومه بني مازن ضَيَّقَ عليهما قومه ، ففارقاهم وانتسبا إلى غيرهم ، الأول فالج الذي انتسب إلى ذُكْوَانَ من بني سُلَيْم ، والثاني ناشرة الذي انتسب إلى بني أَسَد .
واللَّبُونُ : مافيه لبن من الإبل ، وَأَغْدَتْ : من الغَدَّة ، وهو شبه الطاعون يقع بالإبل ، وغلوائه : طوله وسرعة نباته . انظر : شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١٧٢ / ٢ - ١٧٣ .
انظر : الكتاب ٣٢٨ / ٢ ، مجاز القرآن ٦١ / ١ ، ٢٨٣ ، الحيوان ٥٠٠ / ٦ ، المقتضب ٤١٦ / ٤ ، شرح المفصليات للأنباري ٢٠٩ ، غريب القرآن لابن عزير السجستاني ١٠٠ ، شرح أبيات سيويه للنحاس ٢٦٧ - ٢٦٨ ، شرح السيرافي ١١٤ / ٣ ب ، سر الصناعة ٣٠٢ / ١ ، تحصيل عين الذهب ٣٦٨ / ١ ، شرح اختيارات المفضل ٥٣٧ / ١ ، شرح أبيات سيويه والمفضل ٢٤٧ ب .
(٤) هو النابغة الجعدي ، رضي الله عنه .

إِلَّا كَمُعْرِضِ الْمُحْسَرِ بَكَرَهُ . . . عَمْدًا يُسَبِّحُنِي عَلَى الظُّلْمِ^(١) ؟
وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك ما يدلُّ عليه الكلام في البيت
من : أَنَّهُ كَانَ يَرْغَمُ ؛ لِشَتْمِهِ إِيَّاهُ لَوْلَا الْأَمِيرُ ، وما كانَ يَكُونُ فِي ذَاكَ إِلَّا كَمُعْرِضِ
الْمُحْسَرِ بَكَرَهُ ؟ .

١٣٣ / الجواب :

الذي يجوز في الاستثناء المنقطع الذي لا يحتمل المتصل - إذا كان الثاني غير
الأول مما لا يصلح أن يحمل بالشبه عليه - أن يكون منقطعاً ، نصباً أبداً^(٢) .
ولا يجوز أن يكون على تقدير المتصل إلا أن يصلح حمُّله على الأول إما
بالحقيقة ، وإما بالشبه^(٣) .
وقوله جل ثناؤه : ﴿ لَا^(٤) عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ استثناء

(١) من البحر الكامل ، من قصيدة مطلعها :

أَبْلَغُ قُشَيْرٍ وَالْخَرِيشِ فَمَا . . . ذَارِدُ فِي أَيْدِيكُمْ شَتْمِي

قال السيرافي : « والذي رأيته في شعره : لولا ابن عفان . . . » . شرح السيرافي ١١٥/٣ ، وهو الخليفة
الراشد رضي الله عنه . والشاعر يذكر رجلين شتماه ، فيقول للأول وهو سوار القشيري زوج ليلي الأخيلية :
لولا منع الأمير إياي لشتمتك فسكت على رغم وهوان ، ولكن معرضاً أكثر سبِّي فهجائي له مباح ، وهو في
ذلك كالمحسر بكره ؛ أي : كالتعب بكره ، وهو الفتى من الإبل ، لا يحتمل الإتيان . فضربه له مثلاً في
تقصيره عن المقارعة في المسابقة . انظر : شرح السيرافي ١١٥/٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي
١٦١/٢ ، تحصيل عين الذهب ٣٦٨/١ .

انظر : شعره ٢٣٤ ، الكتاب ٣٢٨/٢ - ٣٢٩ ، المقتضب ٤١٧/٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٨ ،
سر الصناعة ٣٠٢/١ ، النكت ٦٣٢/١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٥ ب .

(٢) انظر : المقتضب ٤١٢/١ ، شرح المفصل ٨١/٢ ، شرح الجمل ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ ، شرح التسهيل
٢٨٧/٢ ، الاستغناء ٣٦١ .

(٣) ضابط المنقطع الذي لا يحتمل المتصل هو أن لا يستقيم حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى .
انظر : شرح السيرافي ١١٣/٣ ، التعليق ٥٧/٢ ، شرح التسهيل ٢٨٧/٢ ، المقاصد الشافية
٣٦٥/١ .

(٤) أ ، ب ، ولا .

مَنْقَطْعٌ ؛ لِأَنَّ الْمَعْصُومَ غَيْرَ الْعَاصِمِ ^(١) ، وَوَجْهُ رَجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ :
لَا مَعْصُومَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى الْعَاصِمَ ؛ انْتَفَى الْمَعْصُومُ ، كَقَوْلِكَ :
لَا عَاصِمَ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى : لَا مَعْصُومَ ، فَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ مَدْلُولِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ :
لَا مَعْصُومَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ^(٢) . وَيَجُوزُ عَلَى ذَلِكَ : لَا قَاتِلَ الْيَوْمِ إِلَّا مَنْ وَجَبَ
عَلَيْهِ قِصَاصٌ بِقَتْلِهِ .

وَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنْتْ فَتَفَعَّلَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ ﴾ ،
فَهَذَا مَنْقَطْعٌ ؛ لِأَنَّ قَوْمَ يُونُسَ غَيْرُ الْقَرْيَةِ ^(٣) ، وَوَجْهُ رَجُوعِهِ إِلَى الْمُتَّصِلِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ :
فَلَوْلَا كَانَ أَهْلُ قَرْيَةٍ آمَنُوا إِلَّا قَوْمُ يُونُسَ ^(٤) ، وَلَمْ ^(٥) يَجْزُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمُتَّصِلِ ؛ لِأَنَّهُ

(١) هذا قول سيبويه والمبرد وجماعة . انظر : الكتاب ٢/ ٣٢٥ ، المقتضب ٤/ ٤١٢ ، الأصول ١/ ٢٩١ ، شرح
السيرافي ٣/ ١١٣ ، التعليقة ٢/ ٥٧ ، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١١٣ ، شرح التسهيل
٢/ ٢٨٧ .

وأجاز الأخفش والزجاج الاتصال على تقدير : لا إذا عصمة . على النسب ، وأجازه الفراء على أن (فاعل)
بمعنى (مفعول) . انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٥ - ١٦ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٨٣ ، معاني
القرآن وإعرابه ٣/ ٥٤ - ٥٥ . وانظر أوجهاً أخرى : شرح السيرافي ٣/ ١١٣ ، مشكل إعراب القرآن
١/ ٣٦٦ ، إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ١٥١ - ١٥٢ ، التبيان ٢/ ٧٠٠ ، المستوفى ١/ ٣١٤ -
٣١٥ .

(٢) تأويل كل استثناء منقطع بالمتصل منهج سار عليه الشارح في الباب ، وهو مقتفٍ في ذلك أثر ابن السراج الذي
يقول : « واعلم أن (إلا) في كل موضع على معناها في الاستثناء ، وأنها لا بد من أن تخرج بعضاً من كل ، فإذا
كان الاستثناء منقطعاً ، فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دلَّ على ما يستثنى منه ، فتفقد هذا فإنه
يدقُّ » . الأصول ١/ ٢٩١ .

وقد نقد هذا المنهج القرافي في : الاستغناء ٣٦٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٣٢٥ ، الأصول ١/ ٢٩١ .

وأجاز قوم الرفع على أوجه ، فذكر الفراء أنه لغة بني تميم في الباب السابق ، وحمله الأخفش والجزمي
والسيرافي على أن تكون (إلا) وما بعدها في موضع الصفة ، وذكر الزجاج الوجهين ووجهاً ثالثاً يجوز فيه
الاتباع على لغة الحجازيين والتميميين ، وهو أن يُحمَلَ على مضافٍ محذوفٍ أقيم المستثنى منه مقامه ،
والتقدير : هَلَا كَانَ قَوْمٌ قَرْيَةٌ . انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٩ - ٤٨٠ ، معاني القرآن للأخفش
١/ ١٢٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٤ - ٣٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٦٨ - ٢٦٩ ، شرح السيرافي
٣/ ١١٣ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥٤ - ٣٥٥ ، الاستغناء ٣٧٦ - ٣٨٠ .

(٤) هذا التأويل هو من وجوه الرفع عند الزجاج ، وقد تقدَّم أن منهج الشارح في الباب إرجاع كل استثناء منقطع إلى
المتصل . انظر : هـ ٢ .

(٥) ب : ولم لا يجوز .

لَا يُحْمَلُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ .

وقوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ ، فهذا استثناء منقطع ؛ لأنه لم يعتد بالقليل في كثير^(١) مَنْ كَانَ لَا يَنْهَى عَنِ الْفَسَادِ ، حَتَّى صَحَّ أَنْ يُطْلَقَ : مَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ ؛ لِلتَّغْلِيْبِ بِالتَّكْثِيرِ ؛ وَلِذَلِكَ نَصَبَ : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ^(٢) ، وَلَمْ يُرْفَعْ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ أُولُوا بَقِيَّةٍ ﴾^(٣) .

وقوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ ﴾ ، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى التَّصْلِ لَمْ يَصْلَحْ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ : الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ ذَنْبٍ إِلَّا قَوْلُهُمْ : رَبَّنَا اللَّهُ ، فَيَصِيرُ هَذَا ذَنْبَهُمْ ، وَلَيْسَ بِذَنْبٍ ، فَهُوَ مَنْقُطَعٌ^(٤) ، وَوَجْهُ رُجُوعِهِ إِلَى أَصْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ : الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ سَبَبٍ إِلَّا قَوْلُهُمْ : رَبَّنَا اللَّهُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : لَيْسَ لِإِخْرَاجِهِمْ سَبَبٌ إِلَّا هَذَا .

وقول العرب : لَا تَكُونَنَّ مِنْ فُلَانٍ فِي شَيْءٍ إِلَّا سَلَامًا بِسَلَامٍ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : لَا يَكُنْ

(١) أ ، ب : كثيره .

(٢) بَيْنَ أَبُو حَيَّان وَجْهَ الْإِنْقِطَاعِ فِي الْآيَةِ ، فَقَالَ : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطَعٌ ؛ أَي : لَكِنْ قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ نَهَوَا عَنِ الْفَسَادِ ، وَهُمْ قَلِيلٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى جَمَاعَتِهِمْ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلًا مَعَ بَقَاءِ التَّحْضِيضِ عَلَى ظَاهِرِهِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى ، وَصِرُورَتِهِ إِلَى أَنَّ النَّاجِينَ لَمْ يُخْرِضُوا عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْفَسَادِ . الْبَحْرُ الْخِطِّ ٢٢٤/٦ . وَانْظُرْ : الْكِتَابَ ٣٢٥/٢ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ١٢٣/١ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٨٣/٣ ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلْنَّحَاسِ ٣٠٨/٢ ، الدَّرُ الْمَصُونِ ٤٢٣/٦ - ٤٢٤ .

(٣) أَجَازُ الْفَرَاءِ وَالْأَنْبَارِيُّ الرُّفْعُ عَلَى الْإِتْبَاعِ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، فَجَعَلَاهُ مِنَ الْبَابِ السَّابِقِ . انْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٣٠/٢ ، مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٣٧٦/١ ، الْبَيَانُ ٣١/٢ .

(٤) هَذَا قَوْلُ سَيُوبِيهِ ، وَأَجَازُ الْفَرَاءِ وَالْمَبْرِدُ الْإِتْبَاعُ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ الزَّجَاجُ ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ ابْنُ الْأَدْبَانِ الْكَلَامَ مُوجِبًا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ مُتَّصِلًا وَمَنْقُطَعًا . انْظُرْ : الْكِتَابَ ٣٢٥/٢ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢٢٧/٢ ، مَسَائِلُ الْغَلَطِ ١٦١ ، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٤٣٠/٣ ، الْإِنْتِصَارُ ١٦٣ ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ ١٠٠-١٠١ ، الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ ٢٠٥/١١ ، الْبَيَانُ ١٧٧/٢ ، التَّبْيَانُ ٩٤٤/٢ ، الْفَرِيدُ ٥٤٠/٣ .

أمرُك من فلان في شيءٍ إلا سَلاماً بسلامٍ ، فهذا وجهُ الاتِّصالِ ^(١) ، (وأما الانقطاعُ ؛ فلأنَّه لم يذكُرْ ما يُستثنى منه : سلامٌ بسلامٍ) ^(٢) .

/ ٣٣ ب وقولهم : ما زاد إلا ما نقص ، استثناءٌ منقطعٌ ؛ لأنَّه بمنزلةٍ : ما زاد أصلاً لكنْ نقصَ ، فليس في هذا إخراجُ بعضٍ من كُلِّ ^(٣) ، ووجهُ رجوعه إلى أصلِ الاستثناءِ أنَّه بمنزلةٍ : هو على حاله إلا النقصانَ الذي وَقَعَ فيه ، فهذا وجهُ الاتِّصالِ ^(٤) .

وقولهم : مانفع إلا ماضراً ^(٥) ، استثناءٌ منقطعٌ ؛ لأنَّ معناه : مانفع أصلاً لكنْ ضرراً ، ووجهُ رجوعه إلى أصلِ الاستثناءِ أنَّه بمنزلةٍ : هو على حاله إلا الضرُّ الذي وَقَعَ منه ، ولولا (ما) لم يصلح الاستثناءُ هاهنا ^(٦) ، وإنْ كان يصلح في (لكن) ؛ لأنَّ (لكن) حرفٌ عطفٍ ، و (إلا) حرفٌ استثناءٍ يقتضي ^(٧) معنى الاسم الذي يُخرجُ بعضاً من كلِّ ، إلا في الموضع الذي تكونُ ملغاةً .

وقال النابغة :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنْ سيوفهم . . . بهنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتابِ ^(٨)

- (١) انظر ماتقدم في ص : ٤٨٤ هـ .
- (٢) مكرري في : أ ، ب . قال السيرافي : « معنى (لا تكونن من فلان) أي : لا تُخالطه ، وقوله : (سلاماً بسلام) أي : متاركةً ، من قوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمْ آجِهُوْنٌ قَاتُوا سَلَامًا ﴾ [الفرقان : ٦٣] ، أي : براءةً ومتاركةً ، فكأنَّه قال : لا تُخالطه إلا متاركةً . وليست المتاركة من المخالطة في شيءٍ ، فصار المعنى : لا تُخالطه ولكن تاركه » . شرح السيرافي ٣ / ١١٤ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٢٦ ، الأصول ١ / ٢٩١ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٦٧ .
- (٣) المصدر المؤول مستثنى في موضع نصب . هذا مذهب سيبويه وابن السراج وغيرهما . وذهب مبرمان والسيرافي إلى أنه في موضع رفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولكن النقصان أمره ، وذهب الشلوبين إلى أنه مفعول به وجعل الاستثناء مفرغاً . انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٦ ، الأصول ١ / ٢٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٤ أ ، التعليقة ٢ / ٥٧ ، شرح المفصل ٢ / ٨١ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .
- (٤) قال ابن السراج : « فكأنَّه قال : هو على حاله إلا ما نقص » . الأصول ١ / ٢٩١ ، وانظر ماتقدم في ص : ٤٨٤ هـ ، ٢ .
- (٥) الكلام عنه كالكلام عما قبله .
- (٦) يريد ما المصدرية . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٢٦ ، الأصول ١ / ٢٩١ ، التعليقة ٢ / ٥٨ .
- (٧) ب : ويقتضي .
- (٨) تقدم تخريجه في ص : ٤٨٠ .

فهذا استثناء منقطع ؛ لأنَّ الفُلُولَ ليس بعيبٍ فيهم^(١) ، ووجهُ الاتِّصالِ كأنَّه قالَ : ولا عيبَ في شيءٍ منهم ولا من آلِهِم إلا فُلُولٌ بسيفِهِم من قِراعِ الكتائبِ . وقال النَّابِغَةُ الجَعْدِيُّ :

فَتَيَّ كَمَلْتُ خَيْرَاتِهِ غَيْرَ أَنَّهُ . . جَوَادٌ فَلَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا^(٢)

فهذا استثناء منقطع ، لا يصلحُ أن يُسْتثنَى من كمالِ خيراتِهِ في نفسه إلا على الذَّمِّ^(٣) ، وليس المعنى على ذلك ، وإنما هو : كَمَلْتُ خَيْرَاتِهِ في نفسه ، وجميعِ أموره إلا المالَ الذي أتلّفه بجوده ، فهذا وجهُ رجوعِهِ إلى أصلِ الاستثناء ، وهو عيبٌ في المالِ أن يَخْرُجَ عن يدِ الجوادِ ، وليس في الجوادِ عيبٌ ، كما أن كونه في يدِ الجوادِ فضيلةٌ للمال ، وحصوله في يدِ البخيلِ نقیصةٌ للمال . وقال الفرزدقُ^(٤) :

وَمَاسَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ . . وَأَنِّي مِنَ الْأَثَرَيْنِ غَيْرِ الزَّعَانِفِ^(٥)
فهذا استثناء منقطع ؛ لأنَّه ليس قبله ما يَخْرُجُ عنه^(٦) ، ووجهُ رجوعِهِ إلى

(١) قال السيرافي : « وقد يحتملُ في لغة بني تميم رفع (غير) ، كما يقول القائل : لا عيبَ في زيدٍ إلا الجودُ ، ولا عيبَ فيه إلا الشُّجَاعَةُ والضُّرْبُ بالسيف ، ويجوز فتح (غير) على هذا المذهب ؛ لإضافته إلى : أن » . شرح السيرافي ٣ / ١١٤ ، ويريد بالفتح البناء ، وجواز الرفع قال به قبل السيرافي المبرد في : مسائل الغلط ١٦١ .

(٢) تقدّم تخريجه في ص : ٤٨١ .

(٣) قال السيرافي : « يقول القائل : (لكن) فيها مخالفة ما بعدها لما قبلها ، فكيف جاز أن يكون بمعنى : لكنّه جوادٌ ، ولكنّه جوادٌ لا يخالف : كملت خيراتُهُ ؟ فالجواب عن ذلك : أنّه ذهب إلى معنى : لكنّ عيبه الجود ، كما يقول القائل : عيبُ زيدٍ جوده ، على معنى : ليس فيه عيبٌ لأنّ الجودَ ليس بعيبٍ ، فإذا لم يكن فيه عيبٌ إلا الجودُ ، فما فيه عيبٌ ، كأنّه قال : كملت خيراتِهِ لكنّ نقصه جوده ، أو لكنّ عيبه جوده ، فيصير عيبه ونقصه مخالفاً لكملت خيراتِهِ ، على ما ذكرنا » . شرح السيرافي ٣ / ١١٤ .

(٤) ب : الفرق .

(٥) تقدّم تخريجه في ص : ٤٨١ .

(٦) هذا قول سيبويه والأخفش ، ومعنى البيت على قولهما : ما أنا بالذي يناله سجنٌ وذلٌّ ولكنّي ابنُ غَالِبٍ ، أي : عزيز . ورده المبرد في مسائل الغلط ، وذهب إلى أن (غيراً) مفعول له ، والمعنى : وماسجنوني إلا لكرمي ، أو حسداً منهم ؛ لأنّي ابنُ غَالِبٍ . وعلى القول الأول لم يعد الشاعر سجنه سجنًا ؛ لأنّه لم يُبطل عزّه ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٢٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٤ ، الانتصار ١٦١ - ١٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٤ ب .

الْمُتَّصِلُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةٍ : وَمَا سَجَنُونِي لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ إِلَّا أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ .
وَقَالَ عَنزُ بْنُ دُجَاجَةَ :

مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِي تَفَرُّقِ فَالَجٍ . . . فَلَبُونُهُ جَرَبَتْ مَعًا وَأَعَدَّتْ
إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ . . . كَالْغُصْنِ فِي غُلُوَاهُ الْمُتَنَبِّتِ^(١)
فهذا استثناء منقطع / ٣٤ أ ؛ لأنه لم يُذكر قبله ما يخرج عنه المستثنى ، ووجه
رجوعه إلى أصل الاستثناء أنه بمنزلة : ما كانت حالكم في الإشراف في تفرق فالج إلا
كحال ناشرة الذي ضيَّعْتُمْ ، فهو محمول على مدلول الكلام الأول [لا]^(٢) على
لفظه ، بل هو منقطع من لفظه^(٣) .

وقال :

لَوْلَا ابْنُ حَارِثَةَ الْأَمِيرُ لَقَدْ . . . أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِي عَلَى رَغْمٍ
إِلَّا كَمُعْرِضٍ مُحْسَرٍ بِكَرِهِ . . . عَمْدًا يُسَبِّحُنِي عَلَى الظُّلْمِ^(٤)
فهذا استثناء منقطع ؛ لأنه لم يُذكر قبله ما يخرج عنه المستثنى^(٥) ، وهو يرجع
إلى أصل الاستثناء بمدلول الكلام الذي تقدّم ؛ إذ هو بمنزلة : ما حالكم في الإغضاء
من شتمي على رَغْمٍ - لَوْلَا الْأَمِيرُ - إِلَّا كحال مُعْرِضٍ مُحْسَرٍ بِكَرِهِ ، فهذا وجه الاتصال .

/ = وأشير إلى أن ابن ولاد قال في ذيل المسألة : « وجدت بخط أبي - رحمه الله - قال : وجدت هذا الباب
مضروباً عليه في كتابه ؛ يعني كتاب محمد ، وكان قد رجع عنه ، إلا أنه لم تثبت الحجة التي أوجبت رجوعه
فَنُضِرْبَ عما ذكرناه ونطويه » . الانتصار ١٦٦ .

(١) تقدّم تخريجه في ص : ٤٨٢ .

(٢) تكلمة يقتضيها السياق .

(٣) قال السيرافي : « دعا هذا الشاعر علي من أسرع في تفرق فالج وآذاه ، وأخرج عنهم مثل ناشرة ؛ لأن أمثال
ناشرة ما أسرعوا في تفرق فالج ؛ لأن ناشرة كان مظلوماً مؤذياً ، فلم يدع الشاعر علي أمثال ناشرة ، فكأنه
قال : ولكن أمثال ناشرة ما أسرعوا في تفرق فالج ، فليس يكون في أمثال ناشرة بدل ، ولا إخراج واحد من
جمع ، وليس فيه إلا معنى : لكن » . شرح السيرافي ٣ / ١١٥ أ .

(٤) تقدّم تخريجه في ص : ٤٨٣ .

(٥) قال ابن السيرافي : « استثنى استثناء منقطعاً ؛ لأن مُعْرِضاً لم يجر قبله ما يُستثنى منه ، ولكن هذا الاستثناء
على معنى : لكن » . شرح أبيات سيويه ٢ / ١٦٠ .

بَابُ الاستثناءِ الذي تَقَعُ فيه أَنَّ بعدَ إِلَّا^(١)

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيِّنَ ما يجوزُ في الاستثناءِ الذي تَقَعُ فيه (أَنَّ) بعدَ (إِلَّا) ممَّا لا يجوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي تَقَعُ فيه (أَنَّ) بعدَ (إِلَّا) ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟.

ولمَ لا يجوزُ أَنْ تَقَعُ (أَنَّ) بعدَ (إِلَّا) في الموجبِ إلَّا وفيها معنى النفي ؟ وهل ذلك لأنَّ الأصلَ في (إِلَّا) أَنْ يكونَ ما بعدها على خلافِ ما قبلها في الإيجابِ والنفي ؟.

ولمَ جازَ الاستثناءُ بـ [لكنَّ]^(٣)، وليستَ على معنى إخراجِ بعضٍ من كُلِّ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَرْجِعُ في التأويلِ إلى إخراجِ بعضٍ من كُلِّ ؟.

وما حكمُ : ما أتاني إلَّا أنَّهم قالوا كذا وكذا ؟ وهل يَرْجِعُ في التقديرِ إلى : ما أتاني شيءٌ إلَّا قولُهم : كذا وكذا ؟^(٤).

وما موضعُ (أَنَّ) في قولك : ما منعني إلَّا أَنْ يَغْضَبَ عليَّ فلانٌ ؟^(٥).

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما تكون فيه (أَنَّ)، و (أَنَّ) مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء . الكتاب ٣٦٨/١ (بولاق) ، ٣٢٩/٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن وقوع المصدر المؤول من (أَنَّ) و (أَنَّ) وصلتيهما مستثنى ، واحتج له بإضافة (غير) إليه ، وهي تضاف في الاستثناء إلى المستثنى ، وتأخذ إعرابه ، ثم ذكر أَنَّ من العرب من يبنى (غيراً) على الفتح إذا أضيفت إلى مبنى الأصل في جنسه البناء .

(٣) ساقط من : ب ، وفي أ : أَنَّ ، وأثبت ما يقتضيه كلام الشارح في الجواب .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ما أتاني إلَّا أنَّهم قالوا كذا وكذا ، فد (أَنَّ) في موضع اسم مرفوع كأنه قال : ما أتاني إلَّا قولُهم كذا وكذا » . الكتاب ٣٦٨/١ (بولاق) ، ٣٢٩/٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومثل ذلك قولهم : ما منعني إلَّا أَنْ يَغْضَبَ عليَّ فلانٌ » . الكتاب ٣٦٨/١ (بولاق) ، ٣٢٩/٢ (هارون) .

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ^(١):

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقَتْ . . . حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٢) ؟
وَلَمْ جَازَ فِي : (غَيْرِ) الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ^(٣) ؟ وهل النَّصْبُ عَلَى الْبِنَاءِ ؛ مِنْ أَجْلِ
أَنَّهُ مُبْهَمٌ أَضْيَفٌ إِلَى مَا أَصْلُهُ الْبِنَاءُ^(٤) ؟ وَلَمْ جَازَ بِنَاءٌ مِثْلُ هَذَا ، وَلَمْ يَجُزْ الْبِنَاءُ فِي :
مَرَرْتُ بِغَيْرِكَ ، وَلَا : مَرَرْتُ بِغَيْرِ هَذَا ؟ .

(١) مختلف فيه على النحو الآتي :

أ - قيل : أبو قيس صيفي بن الأسلت الأوسي « ... - ١ هـ » . اختلف في إسلامه . انظر لترجمته :
طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٢٦-٢٢٧ ، معاهد التنصيص ٢/ ٢٥-٢٨ ، الخزائن ٣/ ٤٠٩ -
٤١٣ . والبيت في : ديوانه ٨٥ .

ب - وقيل : الشَّمَاخ مَعْقِلُ بْنُ ضِرَارِ الْغَطَفَانِيِّ « ... - ٢٢ هـ » . أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم ،
وجاهد . انظر لترجمته : الشعر والشعراء ١/ ٣١٥-٣١٩ ، الإصابة ٢/ ١٥٤ . والبيت له في :
الأحاجي النحوية ٦٦ ، وليس في ديوانه .

ج - وعزاه ابن السيرافي إلى أبي قيس بن رفاعه ، ثم قال : من الأنصار ، انظر : شرح أبيات سيبويه
١٨٠/ ٢ . وأبو قيس هو دثار بن رفاعه الأوسي ، من شعراء اليهود ، أدرك الإسلام واختلف في
إسلامه . انظر : طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٨٨-٢٩٠ ، معجم الشعراء ١٩٧ ، نشوة الطرب
١/ ٨٢١ - ٨٢٢ .

د - وقيل : هو رجلٌ من كِنانة . انظر : تحصيل عين الذهب ١/ ٣٦٩ .

(٢) من البحر البسيط ، من قصيدة بقي منها أبياتٌ أولها :

ثُمَّ ارْعَوَيْتُ وَقَدْ طَالَ الْوُقُوفُ بِنَا . . . فِيهَا فَصُرْتُ إِلَى وَجْنَاءِ شِمَالٍ

الوجناء : الناقة الشديدة ، والشَّمَال : الخفيفة السريعة ، وضمير (فيها) للدار . وضمير (منها) للوجناء ،
والأوقال : جمع وَقْل ، وهو اليباس من المَقْل ، والمَقْل : حمل الدَّوم . انظر : عمدة الطبيب ٢/ ٦٢٠ ، الخزائن
٣/ ٤٠٨ - ٤٠٩ .

انظر : ديوان ابن الأسلت ٨٥ ، الكتاب ٢/ ٣٢٩ ، معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٣ ، الأصول ١/ ٢٧٦ ،
شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٩ ، المفصل ١٢٥ ، الأمالي الشجرية ١/ ٦٩ ، الإنصاف ١/ ٢٨٧ ، التبيين
٤١٨ ، شرح الجمل ٢/ ٣٢٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٢ أ ، شرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨ .

(٣) يريد بالنصب الفتح .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل ،

رحمه الله : هذا كنصب بعضهم : يومئذٍ ، في كل موضع ، فكذلك : غير أن نطقت » . الكتاب ١/ ٣٦٩
(بولاق) ، ٢/ ٣٣٠ (هارون) .

وما الشَّاهدُ في قولِ النَّابِغةِ :
على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ (١) .

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة يمدح بها النُّعمان ، ويعتذر إليه ، ويهجو مُرَّةَ بن ربيعة ، ومطلعها :
عفا ذو حُسَى من فَرَّتَنِي فالْفَوَارِغُ . . . فجنبا أريكِ فالتَّلَاعُ الدَّوافعُ
وتمام الشاهد :

... .. على الصُّبا وقلتُ : أَلما أصحُّ والشَّيبُ وازِعُ
انظر : الديوان ٣٢ ، الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٧ ، مجاز القرآن ٢ / ٩٣ ، الكامل
١ / ١٨٥ ، الأصول ١ / ٢٧٦ ، إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٣٥١ ، القطع والانتفاف ٦٨٠ ، الإيضاح في
علل النحو ١١٤ ، البغداديات ٣٣٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٣ ، الإنصاف ١ / ٢٩٢ ،
شرح أبيات سيبويه والمفصل ٨٠ ، الخزانة ٦ / ٥٥٠ .

بَابُ الاستثناءِ مِنْ مُوجِبٍ^(١)

/ ٣٤ ب [الغرض فيه :

أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي الاستثناءِ مِنْ مُوجِبٍ ، مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢) .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوزُ فِي الاستثناءِ مِنْ مُوجِبٍ ؟ وما الذي لَا يجوزُ ؟ وَلِمَ ذَلِكَ ؟^(٣) .
وَلِمَ لَا^(٤) يجوزُ الاستثناءُ مِنْ مُوجِبٍ إِلَّا بالنَّصْبِ^(٥) ؟ وهل ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَصْلَحُ
فِيهِ تَفْرِيعُ الْعَامِلِ لِمَا بَعْدَ (إِلَّا) كَمَا يَصْلَحُ فِي النَّفْيِ ؟ .
وَلِمَ وَجَبَ أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَا يَتَسَلَّطُ الْعَامِلُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِلَاءٍ^(٦) ؟ .
وما الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حُرُوفِ الْجَرِّ فِي تَسْلِيْطِ الْعَامِلِ عَلَى مَا بَعْدَهَا ؟ وَلِمَ وَجَبَ
أَنْ تَكُونَ مُسَلَّطَةً عَامِلَةً ، وَلِمَ يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي : إِلَّا ؟ .
وما حَكْمُ : أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا أَبَاكَ ، وَالْقَوْمُ فِيهَا إِلَّا
أَبَاكَ ؟ وما الْعَامِلُ فِي : أَبِيكَ ؟^(٧) .

- (١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ إِلَّا نَصْبًا . انظر : الكتاب ١ / ٣٦٩ (بولاق) ، ٣٣٠ / ٢ (هارون) .
- (٢) تحدث سيبويه فِي الْبَابِ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ الْمَوْجِبِ ، وَالْعَامِلِ فِي الْمُسْتَثْنَى ، وَعِلَّةَ مَنَعِ الْبَدَلِ فِي هَذَا النَّوعِ ، وَذَكَرَ بَعْضَ صَوَرِهِ ، وَمِنْهَا النَّفْيُ الْمَنْقُوضُ بِإِلَاءٍ .
- (٣) تكملة يقتضيها منهج الشارح .
- (٤) ب : وَلِمَ لَمْ .
- (٥) هذا سؤالٌ عَنِ قَوْلِ سيبويه : « هذا بابٌ لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ إِلَّا نَصْبًا ؛ لِأَنَّهُ مَخْرُجٌ مِمَّا أَدْخَلْتَ فِيهِ غَيْرَهُ » .
الكتاب ١ / ٣٦٩ (بولاق) ، ٣٣٠ / ٢ (هارون) .
- (٦) لَمْ يَذْكُرْ سيبويه أَنَّ (إِلَّا) مُسَلَّطَةٌ لِلْعَامِلِ ، وَإِنَّمَا قَالَ : « فَعَمِلَ فِيهِ مَاقْبَلُهُ كَمَا عَمِلَ الْعَشْرُونَ فِي الدَّرْهِمِ ، حِينَ قُلْتُ : لَهُ عَشْرُونَ دَرْهَمًا ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ » . الْكِتَابُ ١ / ٣٦٩ (بولاق) ، ٣٣٠ / ٢ (هارون) .
- (٧) هَذَا سَوَالٌ عَنِ قَوْلِ سيبويه : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا أَبَاكَ ، وَالْقَوْمُ فِيهَا إِلَّا أَبَاكَ ، وَانْتَصَبَ الْأَبُ إِذْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ مَاقْبَلُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ صِفَةً ، وَكَانَ الْعَامِلُ فِيهِ مَاقْبَلُهُ مِنَ الْكَلَامِ ، كَمَا أَنَّ الدَّرْهَمَ لَيْسَ بِصِفَةٍ لِلْعَشْرِينَ ، وَلَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا حُمِّلَتْ عَلَيْهِ وَعَمِلَ فِيهَا » . الْكِتَابُ ١ / ٣٦٩ (بولاق) ، ٣٣٠ / ٢ - ٣٣١ (هارون) .

ولمَ لا يجوزُ في الاستثناءِ من مُوجبِ البدلُ ؟ وهل ذلكُ لأنَّه لو جازَ البدلُ جازَ
تفريغُ العاملِ لما بعدَ (إلا) ؛ إذ المبدلُ منه على تقديرِ الطَّرحِ من الكلامِ ؟ ^(١) .
وما حكمُ قولهم : مافيهُم أحدٌ إلا قد قال ذاكُ إلا زيداً ؟ [ولمَ] ^(٢) كان هذا
استثناءً من مُوجبٍ ، مع دخولِ حرفِ النفي في أوَّلِ الكلامِ ؟ وهل ذلكُ لأنَّه بمعنى :
قد قالوا ذلكُ إلا زيداً ؟ ^(٣) .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت : أتاني إلا أبوك ؛ كان محالاً ، ... » . إلى قوله : « فإذا قلت : ما أتاني القومُ إلا أبوك ، فكأنك قلت : ما أتاني إلا أبوك » . الكتاب ٣٦٩ / ١ (بولاق) ، ٣٣١ / ٢ (هارون) .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : مافيهُم أحدٌ إلا قد قال ذلكُ إلا زيداً ، كأنه قال : قد قالوا ذلكُ إلا زيداً » . الكتاب ٣٦٩ / ١ (بولاق) ، ٣٣١ / ٢ (هارون) .

الجواب عن الباب الأول^(١) :

الذي يجوز في الاستثناء الذي تقع فيه (أن) بعد (إلا) أن يكون على معنى المصدر وتقديره^(٢) .

ولا يجوز أن تكون في الموجب إلا على معنى النفي ؛ لأن (إلا) لا بد من أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في الإيجاب والنفي ، كما أن (لكن) بهذه^(٣) المنزلة^(٤) ، إلا أن (إلا) تختص بإخراج بعض من كل ، وليس كذلك (لكن) ، ولا بد أن يرجع في التأويل إلى أصل الاستثناء من إخراج بعض من كل ، وإن اختلفت التقديرات في ذلك .

وتقول : ما أتاني إلا أنهم قالوا ذاك^(٥) ، كأنك قلت : ما أتاني شيء إلا قولهم ذاك .

وتقول : ما منني إلا أن يغضب علي فلان^(٦) ، كأنك قلت : ما منني إلا غضب فلان علي .

وقال الشاعر :

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ . . . حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ^(٧)
فيجوز في (غير) الرفع والنصب^(٨) . أما الرفع فلائه فاعل (يمنع) ، وأما النصب

(١) يريد باب الاستثناء الذي تقع فيه (أن) بعد (إلا) .

(٢) انظر : الكتاب ٣٢٩ / ٢ .

(٣) ب : هذه .

(٤) انظر : الأصول ٢٩٠ / ١ ، البغداديات ٤٩٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٢٩ / ٢ ، الأصول ٢٩٨ / ١ .

(٦) انظر : الكتاب ٣٢٩ / ٢ .

(٧) تقدم تخريجه في ص : ٤٩٠ .

وإنما أنشد سيويه البيت في الباب حجة على أن (أن) وصلتها تقعان مستثنى ، وفي الشاهد أضيف إليها

(غير) وهي تضاف في الاستثناء إلى المستثنى . انظر : الكتاب ٣٢٩ / ٢ .

(٨) يريد بالنصب البناء على الفتح .

فعلى البناء ؛ لأنه مُبهمٌ أُضيفَ إلى مبنيٍّ أصله البناءُ ، وعلى ذلك يجري القياسُ في كُلِّ مُبهمٍ أُضيفَ إلى مبنيٍّ أصله البناءُ .

ولا يجوزُ - إذا أُضيفَ إلى مبنيٍّ أصله الإعرابُ - أنْ يُبنى ، لو قلتُ : لم يمنع الشُّربُ منها غيرَكَ ؛ لم يَجْزُ ؛ لما بيَّنا من أنَّه أُضيفَ إلى مبنيٍّ أصله الإعرابُ ^(١) .

/ ٣٥ أ وعلى ذلك قولُ النَّابغة :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا . . . فقلتُ : ألما تصحُ والشَّيبُ وازعُ ^(٢)
فبنى (حين) ؛ لأنه أضافه إلى مبنيٍّ أصله البناءُ ، إلا أنَّ الاختيارَ في مثل هذا البناءُ ؛ لا طَرادٍ إضافةً أسماءِ الزَّمانِ فيه ^(٣) ، فالإضافةُ بكثرتها فيه تُقوِّي ما تقتضيه ، وهي بقلَّتْها ^(٤) في الحرفِ تُضعِّفه عن هذه المنزلةِ .

(١) يريد أن الضمير اسمٌ ، والإعراب أصلٌ في الأسماء . وما ذكره مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى إطلاق جواز بناء (غير) إذا كانت في معنى (إلا) . ونقله الفراء عن بعض بني أسد وقُضاعة . انظر : معاني القرآن ٣٨٢/١ - ٣٨٣ ، الأصول ٢٧٥/١ ، الإنصاف ٢٨٧/١ - ٢٩٣ ، التبيين ٤١٦ - ٤١٨ .

(٢) ب : واسع ، والبيت تقدّم تخريجه في ص : ٤٩١ .

(٣) قال الزجاجي : « ألا ترى أن أكثر الرواة على فتح (حين) هاهنا بناءً لها ؛ لإضافتها إلى الفعل » . الإيضاح في

علل النحو ١١٤ .

(٤) ب : فقلَّتْها .

الجوابُ عن الباب الثاني^(١) :

الذي يجوزُ في الاستثناء من موجبِ النَّصب ؛ لأنَّه مفعولٌ على معنى المستثنى ،
إلا أنَّ الفعلَ لا يَدُلُّ على أنَّه مُستثنى إلا بوسيطه (إلا) ، ولو دَلَّ بحقيقة معناه ؛ لَعَمِلَ
فيه كما يَعْمَلُ : استثنيتُ زيداً ، وأستثنى زيداً^(٢) .

فلا يجوزُ الاستثناء من موجبِ إلا بالنَّصب ؛ لأنه لا يَصْلُحُ فيه تفرُّغُ العاملِ لما
بعدَ (إلا)^(٣) ، ولا تكونُ (إلا) فيه إلا مُسلَّطةٌ للعاملِ بعدَ تمامِ الكلامِ في التقديرِ .
والفرقُ بينه وبين حروفِ الجرِّ - وإن اجتمعَا في التَّسْلِيطِ - أنَّ حروفَ الجرِّ
عاملةٌ ؛ لأنها على معنى الإضافة^(٤) ، والجرُّ في أصلِ قسمةِ الموضوع^(٥) للإضافة ، كما
أنَّ الرَّفْعَ للفاعلِ وما أشبهَ الفاعلِ ، والنَّصبَ للمفعولِ وما أشبهَ المفعولِ ، فكذلك الجرُّ
للمضافِ إليه وما أشبهه .

ولا يجوزُ في الاستثناء من موجبِ البدلِ ؛ لأنَّه لو جازَ البدلُ ؛ جازَ تفرُّغُ
العاملِ لما بعدَ (إلا)^(٦) ، وليس يجوزُ ذلك في الإيجابِ ؛ لأنَّه يَضْمَنُ^(٧) الكلامَ
بمدلولٍ لا يَدُلُّ عليه ، وليس كذلك النفي ؛ لأنَّه يَدُلُّ - إذا أُطْلِقَ - على أعمِّ العامِّ .
وليس يُعارضُ هذا أنَّ الإيجابَ - إذا أُطْلِقَ - يَدُلُّ على أخصِّ الخاصِّ ؛ [لأنَّ
أَخَصَّ الخاصِّ]^(٨) لا يُستثنى منه شيءٌ ، نحو : زيدٌ ، وعمرو ، مع^(٩) أنَّ أخصَّ الخاصِّ

(١) يريد باب الاستثناء من موجب .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٢٨١ ، وانظر الحديث عن ناصب المستثنى في ص : ٤٣٧ هـ ٣ .

(٣) إنما علَّل بهذه العلة ؛ لأنَّ البدلَ على تقدير طرح البدل منه ، وانظر التعليل بها في : الكتاب ٢ / ٣٣١ ،
المقتضب ٤ / ٤٠١ ، شرح الكافية ١ / ٢٢٧ .

(٤) قال ابن يعيش : « فإن قيل : الفعل المتقدم لازمٌ غير متعَدٍّ ، فكيف يجوزُ أن يعملَ في المستثنى النَّصب ؛ قيل :
لما دخلت عليه (إلا) قوَّته ، وذلك أنَّها أحدثت فيه معنى الاستثناء ، كما يُقوَّى بحرف الجرِّ في : مررت
بزيد . » ثم علل امتناع إعمال (إلا) فيما بعدها بأنَّها غير مختصة . انظر : شرح الفصل ٢ / ٧٦ .

(٥) ب : الموضع .

(٦) انظر : ٣ هـ .

(٧) فاعل (يَضْمَنُ) التفرُّغ ، ومراده أنَّ التفرُّغ يَضْمَنُ الكلامَ مستثنى منه لا يَدُلُّ عليه الإيجاب .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) ب : ومع .

يَنْقَسِمُ قِسْمَةً تُبْطِلُ دَلَالََةَ الْفِعْلِ عَلَيْهِ ، حَتَّى يَكُونَ مُسْتَغْنَى عَنْهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ :
(أَحَدٌ) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَنْفِيَّ إِذَا أُطْلِقَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ دَلَّ عَلَيْهِ دَلَالَةً تُوجِبُ أَنَّهُ مُسْتَغْنَى
عَنْ ذِكْرِهِ ، وَلَيْسَ فِي الْإِيجَابِ مِثْلُ هَذَا ^(١) .

وَتَقُولُ : أَنَا نِي الْقَوْمِ إِلَّا أَبَاكَ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا أَبَاكَ ، وَالْقَوْمُ فِيهَا إِلَّا أَبَاكَ ،
فَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ الَّذِي الظَّرْفُ ^(٢) خَلْفَ مِنْهُ ، وَقَدْ عَمِلَ مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ فِي
الْمَعْرِفَةِ هَاهُنَا ^(٣) .

وَتَقُولُ : مَا فِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا قَدْ قَالَ ^(٤) ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا ، فَهَذَا إِسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُوجِبٍ ؛ إِذِ
الْمَعْنَى : قَدْ قَالُوا / ٣٥ ب كُلُّهُمْ ذَاكَ إِلَّا زَيْدًا ^(٥) .

(١) قد أشار الشارح إلى هذه المسألة في ص : ٤٤٠ .

وَيُعْضَدُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ دَلَالَةِ النْفِيِّ عَلَى أَعْمِ الْعَامِ - وَهُوَ النِّكَرَةُ الْعَامَّةُ - أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَا قَامَ إِلَّا هُنْدُ ، وَلَا يَقُولُونَ :
مَا قَامَتِ إِلَّا هُنْدُ ، إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هُنْدُ . انظر : الاستغناء ٩١ .

(٢) ب : انصرف .

(٣) هذا مبنيٌّ عَلَى مَذْهَبِهِ فِي نَاصِبِ الْمُسْتَثْنَى ، وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ فِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ بِوَاسِطَةِ (إِلَّا) . وانظر : شرح
المفصل ٧٧ / ٢ .

(٤) (إِلَّا) لَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِقَدْ كَمَا فِي الْمَثَالِ ، وَفِي جَوَازِهِ خِلَافٌ . انظر : الأصول
٢٩٩ / ١ ، الاستغناء ٩١ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٣١ / ٢ ، الأصول ٢٩٨ / ١ .

باب الاستثناء الذي تكون إلا فيه بمنزلة غير في الصفة^(١)

الغرض فيه :

أن يُبين ما يجوز في الاستثناء الذي تكون (إلا) فيه بمنزلة (غير) في الصفة مما لا يجوز^(٢).

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء الذي تكون (إلا) فيه بمنزلة (غير) ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ .

ولم لا يجوز [أن تكون بمنزلة : غير]^(٣) حتى تجري على موصوف^(٤) ؟ وهل ذلك لأنها مدخلة على باب الصفة بالشبه ، والوصف لـ (غير) بحق الأصل ، ولـ (إلا) بحق الشبه ، فلم تقو^(٥) على أن تقوم مقام الموصوف ، وقويت (غير) على ذلك ، تقول : ماجاءني غير زيد ، فتكون (غير) قد قامت مقام الموصوف ، ولا يجوز : ماجاءني إلا زيد ، على أن (إلا) قامت مقام الموصوف ، ولكن على تفرغ العامل ؟ . وما حكم : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ، فإلا في هذا صفة بمنزلة : لو كان معنا رجل غير زيد لغلبنا ؟^(٦) .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة : مثل ، وغير . انظر : الكتاب

٣٧٠ / ١ (بولاق) ، ٣٣١ / ٢ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عما يجب أن تكون فيه إلا وما بعده صفة ، وذلك إذا رفع ما بعدها في الإيجاب ، وما يجوز أن تكون فيه بدلاً وصفة ، وهو النفي ، كما تكلم عن امتناع قيام إلا ومدخولها مقام الموصوف ، ونظر له بامتناع ذكر (أجمعين) من دون المؤكد .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذه المسألة لم يذكرها سيبويه في أول الباب ، وإنما ذكرها في ثلثه الأخير ، حيث قال : « ولا يجوز أن تقول :

ماأتاني إلا زيد ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة : مثل ، وإنما يجوز ذلك صفة » . الكتاب ٣٧١ / ١ (بولاق) ، ٣٣٤ / ٢ (هارون) . وسيعيدها الشارح حيث ذكرها سيبويه .

(٥) ب : تقوى .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا » . الكتاب ٣٧٠ / ١ (بولاق) ،

٣٣١ / ٢ (هارون) .

ولم لايجوز : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة الاستثناء من موجب ، من غير ذكر المستثنى منه ، كقولك : سار إلا زيد ، فهذا محال ، ولو قلت : سار القوم إلا زيد ، جاز على الصفة ، ولايجوز : سار إلا زيد ، على الصفة ، ولاعلى الاستثناء ؟ ^(١) .

ولم خالف في ذلك أبو العباس ، فأجاز : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا ^(٢) ؟ وهل ذلك لأنه شبه بالنفي ، ولايشبهه ؛ لأنه لايصح فيه أعم العام على الجملة والتفصيل كما يصح في النفي ، ويوضح أنه موجب أنه يجيب ^(٣) عنه الجواب بتقدير الإيجاب ، كقولك : لو كان زيد هاهنا لسررنا ^(٤) به ، فالسرور [جواب] ^(٥) عن معنى موجب في التقدير ، لا عن منفي ؟ .

وماتأويل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهًا آٰلَهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٦) ؟ ، ولم جاز الرفع على الصفة ، ولم يجر على البدل ؟ وهل ذلك لأنه لو كان على البدل ؛ لجاز : لو كان فيهما إلا الله لفسدتا ، ولجاز : سار القوم إلا زيد ، على البدل ؟ ^(٨) .

(١) هذا سؤال عن قول سيويه : « والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء ؛ لكنت قد أحلت » . الكتاب ٣٧٠ / ١ (بلاق) ، ٣٣١ / ٢ (هارون) .
(٢) هذا الرأي قال به المبرد في مسائل الغلط ، وخلاصته أنه خالف سيويه فأجاز أن يكون : لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا ، استثناء ، وإذا كان كذلك فإن (زيداً) بدل من (رجل) ، ويجوز تفريغ العامل له ، واحتج لقوله بأن (إلا) لا تكون وصفاً إلا حيث يجوز أن تكون استثناء ، فإذا امتنع الاستثناء امتنع الوصف .
وذكر ابن مالك أن المبرد في المقتضب موافق لسيويه ، وأن ابن خروف أنكر ثبوت الرأي المذكور عنه ، والذي في المقتضب كلام عن الوجه الذي أجازه سيويه ، وهو الصفة ، ولم أقف فيه على حديث عن موضع الخلاف وهو الاستثناء . انظر : مسائل الغلط ١٦٦ - ١٦٧ ، المقتضب ٤ / ٤٠٨ ، الأصول ١ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، التعليقة ٢ / ٦١ ، شرح التسهيل ١ / ٢٩٩ .

(٣) ب : يجب .

(٤) ب : لسرنا .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) ﴿ قَسَّبَحْنِ إِلَهَ رَبِّ آلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الأنبياء : ٢٢ .

(٧) ب : ولما .

(٨) هذا سؤال عن قول سيويه : « ونظير ذلك قوله عز وجل : ﴿ تَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَعَلَّكَ تُكْسِبُكَ اللَّهُ جَلْدًا بِضَاعَتِهِ ﴾ » .

الكتاب ٣٧٠ / ١ (بلاق) ، ٣٣١ - ٣٣٢ (هارون) .

وهل يجوز النصبُ في مثل هذا ، فتقولُ : لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهَ لَفَسَدَتَا ،
ولو سارَ القومُ إلا زيداَ لتَعَذَّرَ عليهم الأمرُ ؟
وما الشَّاهدُ في قولِ ذي الرُّمَّةِ :

أَنِخْتُ فَأَلَقْتُ بَلَدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ . . . قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا ^(١) ؟
ولمَ لا يكونُ مثلُ هذا على البدلِ ؟ وهل ذلكَ لأنَّه يُوجبُ جوازَ : قَلِيلٌ بِهَا إِلَّا
بُغَامُهَا ، ٣٦ / أ وهذا لا يَصِحُّ ؛ لأنَّه في الموجبِ ، ولا يكونُ إِلَّا على الصِّفَةِ ، كأنَّه
قال : قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ غَيْرُ بُغَامِهَا ؟

وماتأويلُ : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ ^(٢) ؟
(ولمَ لا يكونُ على البدلِ ، مع أنَّه يجوزُ : لا يستوي غيرُ أولي الضَّرَرِ) ^(٣)
وامجاهدون ؟ وهل ذلكَ لأنَّ الصِّفَةَ أحقُّ بـ (غَيْرِ) إذا جَرَتْ على موصوفٍ يَصِحُّ أنْ
تكونَ صِفَةً له ، كما هو في قولك : جاءني زيدُ الكريمُ ، ولا يَصْلَحُ فيه البدلُ مع
توجُّهِ الصِّفَةِ ، وأنَّه لهذا الكلامِ بحقُّ الأصلِ ، فلا وجهَ للعدولِ عنه بغيرِ سببٍ ؟
وما الشَّاهدُ في قولِ لبيدٍ :

وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ . . . إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرَ الْجَمَلِ ^(٤) ؟

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

مَرَرْنَا عَلَى دَارِ لَيْمَةَ مَرَّةً . . . وَجَارَاتِهَا قَدْ كَادَ يَغْفُو مَقَامُهَا

أَنِخْتُ : مجهول : أَنْخْتُهَا ، أي : أْبْرَكْتُهَا ، والبلدة الأولى : الصدر ، والثانية : الأرض ؛ أي : أْبْرَكْتَ الناقةَ
فَأَلَقْتُ صَدْرَهَا عَلَى الْأَرْضِ ، وَبُغَامُ الناقةِ : صوتٌ لَا تُفْصَحُ بِهِ . انظر : الخزانة ٤٢٠ / ٣ .
انظر : الديوان ١٠٠٤ / ٢ ، الكتاب ٣٣٢ / ٢ ، معاني القرآن للأخفش ١٢٣ / ١ ، الفرق للأصمعي ٦٦ ،
المأثور في اللغة ١٢٠ ، الفرق لأبي حاتم ٣٠ ، الفرق لثابت ٢٥ ، المقتضب ٤٠٩ / ٤ ، المنجد ١٤٣ ، الأصول
٢٨٦ / ١ ، شرح السيرافي ١١٦ / ٣ ب ، عبث الوليد ٢٠٨ ، تحصيل عين الذهب ٣٧٠ / ١ ، المسلسل
١٩٩ .

(٢) النساء : ٩٥ . وانظر : الكتاب ٣٧٠ / ١ (بولاق) ، ٣٣٢ / ٢ - ٣٣٣ (هارون) .

(٣) معاد في هامش : أ .

(٤) من بحر الرمل ، من قصيدة مطلعها :

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرُ نَفْلٍ . . . وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَيْثِي وَعَجَلُ

ومعنى الشاهد أن الفتيان الفضلاء العقلاء يكافئون على الجميل ، فأما البهائم فلا تُكافئ على ذلك ؛ لأنها
لا علم لها . انظر : شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٤٠ / ٢ .
= /

ولم لا يجوز في هذا أن يكون على البدل الذي يجوز في : إلا ؟ وهل ذلك لأنه موجب ، فلا يكون إلا على الصفة ، أو ^(١) الاستثناء الذي تكون فيه (إلا) مُسلّطة للعامل ؟ .

وما الشاهد في قوله ^(٢) :

لو كان غيري - سلمي - اليوم غيره . . . وقع الحوادث إلا الصّارم الذّكر ^(٣)
فما الموصوف بالآها هنا ؟ ولم كان على أنه صفة لغير ، كقولك : لو كان غيري غير الصّارم الذّكر ؛ غيره وقع الحوادث ، فغير الثانية صفة للأولى ^(٤) .
وهل يجوز في مثل هذا النصب ؛ إذ المعنى : لو كان شيء غيري إلا الصّارم الذّكر ؛ غيره وقع الحوادث ؟ .

وما حكم : ماأتاني أحد إلا زيد ؟ ولم جاز على الصفة ، والبدل ^(٥) ؟ وما الفرق

/ = ورواية الديوان والفراء : ليس الجمل ، ولا شاهد فيها هنا .

انظر : الديوان ١٧٩ ، الكتاب ٣٣٣/٢ ، حماسة البحري ١٦١ ، المقتضب ٤/٤١٠ ، مجالس ثعلب ٤٤٧/٢ ، الأصول ٢٨٦/١ ، ٣٠١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٠ ، التعليقة ٢/٦٣ ، الحلبات ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، تحصيل عين الذهب ٣٧٠/١ ، المتبع ٣٦٥/١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٤٨ ، المقاصد النحوية ١٧٦/٤ ، التصريح ١٩١/١ ، الخزانة ٢٩٦/٩ .

(١) ب : و .

(٢) هو لبيد ، رضي الله عنه .

(٣) من البسيط ، من قصيدة مطلعها :

راح القطين بهجر بعدما ابتكروا . . . فما توأصله سلمى وما تذّر

القطين : جماعة أهل الدار ، وهجر : يريد بهجرة وهي نصف النهار ، انظر : شرح الديوان ٥٨ .

وسلمى في الشاهد مناداة ، والمعنى أنه لو كان غيره في موضعه لغيرته الحوادث إلا السيف فإنه لا يتغير .

انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٤٥/٢ .

وانظر : الديوان ٦٢ ، الكتاب ٣٣٣/٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٠ ، أخبار أبي القاسم الزجاجي

١٥١ ، شرح السّيرافي ١١٧/٣ ، الحجة ١٨٠/٣ ، النكت ٦٣٦/١ ، تحصيل عين الذهب ٣٧٠/١ ،

شرح التسهيل ٣٠١/٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٣٥ ب ، تذكرة النحاة ٢٩٦ ، المغني ٧٢/١ ،

شرح شواهد المغني ٢١٨/١ ، شرح أبيات المغني ١٠٢/٢ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « كأنه قال : لو كان غيري غير الصّارم الذّكر لغيره وقع الحوادث ، إذا جعلت غيراً

الآخرة صفة للأولى » . الكتاب ٣٧٠/١ (بولاق) ، ٣٣٤/٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإذا قال : ماأتاني أحد إلا زيد ، فأنت بالخيار إن شئت جعلت (إلا زيد) بدلاً ،

وإن شئت جعلته صفة » . الكتاب ٣٧٠/١ - ٣٧١ (بولاق) ، ٣٣٤/٢ (هارون) .

بينهما في المعنى ؟ وهل ذلك لأنه في البدل قد أثبت إتيان زيد ، وفي الصفة أبهمه ، ولم يثبت ، كما أنه في قولك : ما أتاني أحدٌ مثل زيد ، لا يُوجب أن زيدا قد أتى ، ولا أنه لم يأت ؟ .

وهل يجوز : ما أتاني إلا زيد ، على الصفة ؟ ولم لا يجوز ذلك ؟ وما نظيره من قولهم : أجمعون ، في أنه لا يكون تأكيداً إلا تابعا ، كما لا يكون صفةً إلا تابعا^(١) ؟ . وما الشاهد في قول عمرو بن معدي كرب^(٢) :

وكل أخ مفارقه أخوه . . . لعمر أبيك إلا الفرقدان^(٣) ؟

ولم لا يكون الرفع في قوله : الفرقدان ، إلا على الصفة ؟ وهل ذلك لأنه بعد موجب ؟ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة (مثل) ، وإنما يجوز ذلك صفة ، ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون) لا يجري في الكلام إلا على اسم ، ولا يعمل فيه ناصب ولا رفع ولا جار » . الكتاب ١ / ٣٧١ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٤ (هارون) .
(٢) القائل مختلف فيه على النحو الآتي :

أ - قيل : عمرو بن معدي كرب ، كما ذكر الشارح . انظر : شعره ١٧٨ ، الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، البيان والتبيين ١ / ٢٢٨ .

ب - وقيل : حُضْرَمِي بن عامر بن مُجَمِّع الأسدي « ... نحو ٧ هـ » ، أبو كدّام ، له ضحبة . انظر لترجمته : المؤلف واختلف ١٠٦ ، الإصابة ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، الخزانة ٣ / ٤٢٦ - ٤٢٩ ، والبيت له في : حماسة البحري ١٥١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٦ ، الحماسة البصرية ٢ / ٤١٨ .

ج - وقيل : سوار بن المضرب السعدي ، شاعر إسلامي ، وهو ممن هربوا من الحجاج . انظر : المؤلف واختلف ٢٤١ ، شرح الحماسة للتبريزي ١ / ٦٤ - ٦٥ ، الخزانة ٧ / ٥٥ ، والبيت روي له في : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧١ ، فصل المقال ٢١١ .

(٣) من الوافر ، من قصيدة أولها :

ألا عَجِبْتَ عميرة أمس لنا . . . رأت شيب الذؤابة قد علاني

الفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر . انظر : الخزانة ٣ / ٤٢٥ .

انظر : شعر عمرو ١٧٨ ، الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، مجاز القرآن ١ / ١٣١ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٤ ، التعازي والمراثي ٨٥ ، المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، الكامل ٤ / ٧٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧١ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٨٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٧ ب ، تهذيب اللغة ١٥ / ٤٢٤ (إلا) ، المستوفى ١ / ٣٠٦ ، نكتة الأمثال ١٠٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٣٤ ب .

وقول الشَّمَاخ :

وكلُّ خليلٍ غيرِ هاضِمٍ نَفْسِهِ . . . لِوَصْلِ خليلٍ صَارِمٍ أو مُعَارِزٍ ^(١) ؟
 ٣٦ / ب ولمَ لا يجوزُ : إلا الفرقَدان ، على جهة : إلا أن يكونَ الفرقدان ؟ وهل
 ذلك لأنَّ الموصولَ لا يُحذفُ ؛ لأنَّه مُعتمدُ البيان الذي تُذكرُ الصَّلَةُ لأجله ، وهي
 مُتممةٌ له تَتِمِّمُ الناقص ، وليس الموصولُ كالصفةٍ في هذا ؛ لأنَّ الصِّفَةَ على تقدير
 التَّمام ، فيَصْلَحُ أن تقومَ الصِّفَةُ مقامَ الموصوفِ ، ولا يجوزُ أن تقومَ الصَّلَةُ مقامَ
 الموصولِ ؛ لأنَّه ناقصٌ يحتاجُ إلى البيانِ عنه ؟ ^(٢) .

الجواب :

الذي يجوزُ في الاستثناء الذي تكونُ (إلا) فيه بمنزلةٍ (غيرِ) أن يتَّبعَ الاسمُ
 بعدها ما قبلها في الإعرابِ كما تتَّبعُ الصِّفَةُ الموصوفَ ^(٣) .
 ولا يجوزُ أن تجري (إلا) مجرى (غيرِ) ، إذا لم يكنِ الموصوفُ مذكوراً ^(٤) ؛

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

عفا بطنُ قوٍّ من سُلَيْمي فعالِزُ . . . فذاتُ الغضا فامُشْرِفاتُ التَّواشِرُ

المعارز : المجانب المباين ، وصارمٌ ومعارزٌ خبر (كل) ، ومعنى الشاهد أن كلَّ خليلٍ لا يصبرُ لخليله على أشياء
 يكرهها ، ويحتمل الهضم والنقصان من خليله فإنَّ خُلَّتْهُمَا لاتدوم . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن
 السيرافي ٤٣٦ / ١ - ٤٣٧ .

انظر : الديوان ١٧٣ ، العين ٣٥٢ / ١ ، الكتاب ١١٠ / ٢ ، المعاني الكبير ٢٥٦ / ٣ ، جمهرة اللغة
 ٧٠٥ / ٢ ، جمهرة أشعار العرب ٨٢٤ / ٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧١ ، أمالي القاضي ١٩٨ / ١ ،
 المحكم ٣٢٢ / ١ ، تحصيل عين الذهب ٢٧١ / ١ ، اللآلئ ٤٧٣ / ١ ، شرح أدب الكاتب للجواليقي
 ٢٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٧٩ ب .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولا يجوز رفع (زيد) على : إلا أن يكونَ ؛ لأنَّك لا تُضمَرُ الاسمَ الذي هذا من
 تمامه ؛ لأنَّ (أن) يكونُ اسماً » . الكتاب ٣٧١ / ١ (بولاق) ، ٣٣٥ / ٢ (هارون) .

(٣) ب : الموصف .

وكون (إلا) وما بعدها صفةً قول جمهور النحويين ، ونقل أبو حيان عن بعض النحويين أن مراد النحويين
 بالصفة هنا عطفُ البيان . انظر : الكتاب ٣٣١ / ٢ ، المقتضب ٤٠٨ / ٤ ، الأصول ٢٨٥ / ١ ، شرح
 السيرافي ١١٦ / ٣ ب ، شرح المفصل ٨٩ / ٢ ، الغرة الخفية ٢٨٨ / ١ ، التوطئة ٣٠٩ ، شرح التسهيل
 ٢٩٨ / ٢ ، الارتشاف ٣١٣ / ٢ .

(٤) هذا شرطٌ أتفق عليه النحويون . انظر : الكتاب ٣٣٤ / ٢ ، شرح السيرافي ١١٧ / ٣ ، التعليقة ٦٤ / ٢ ،

التخمير ٤٧٥ / ١ ، شرح المفصل ٩٠ / ٢ ، الاستغناء ٢٤٨ ، الارتشاف ٣١٤ / ٢ .
 وهناك شروطٌ مختلفٌ فيها . تفصيلها في : الأصول ٢٨٥ / ١ ، الاستغناء ٢٤٩ - ٢٥٠ ، الارتشاف
 ٣١٣ / ٢ - ٣١٤ .

لأنَّهَا تَضَعُ عَنْ أَنْ تَقُومَ مَقَامَ الْمُوصُوفِ ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ لَهَا بِحَقِّ الشَّبْهِ ، وَهُوَ لـ (غَيْرِ) بِحَقِّ الْأَصْلِ ^(١) ؛ فَلِذَلِكَ جَاز : مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، عَلَى الصِّفَةِ ^(٢) ، وَلَمْ يَجْزُ : مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، عَلَى الصِّفَةِ ، وَلَكِنْ عَلَى تَفْرِيعِ الْعَامِلِ .

وَتَقُولُ : لَوْ كَانَ مَعْنَى رَجُلٍ [إِلَّا زَيْدٌ لَغُلْبْنَا] ^(٣) ، فَإِلَّا - هَاهُنَا - صِفَةٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَوْ كَانَ مَعْنَى رَجُلٍ غَيْرُ زَيْدٍ لَغُلْبْنَا ^(٤) ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا عَلَى الْبَدَلِ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مُوجِبٍ ، لَوْ قُلْتَ : لَوْ كَانَ مَعْنَى إِلَّا زَيْدٌ لَغُلْبْنَا ؛ كَانَ فَاسِدًا كَفَسَادِ : سَارٍ إِلَّا زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ^(٥) .

وَلَكِنْ يَجُوزُ : سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ، عَلَى الصِّفَةِ ^(٦) ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :
وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ . . . لَعَمْرُ ^(٧) أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ ^(٨)
فَهَذَا عَلَى الصِّفَةِ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ ، وَلَا فِي نِظَائِرِهِ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مُوجِبٍ .
وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ ، فَأَجَازَ : لَوْ كَانَ مَعْنَى إِلَّا زَيْدٌ لَغُلْبْنَا ، وَشَبَّهَهُ
بِالنَّفْيِ ^(٩) .

-
- (١) انظر : الأصول ٢٨٥/١ ، شرح السيرافي ١١٧/٣ ، شرح عيون الإعراب ١٦٩ ، التخمير ٤٧٥/١ ، شرح التسهيل ٢٩٨/٢ .
- (٢) يريد أن (غيراً) قامت مقام الموصوف . انظر : شرح السيرافي ١١٧/٣ ، شرح المفصل ٩٠/٢ .
- (٣) ساقط من : ب .
- (٤) انظر : الكتاب ٣٣١/٢ ، المقتضب ٤٠٨/٤ ، أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٥٠ ، الغرة الخفية ٢٨٨/١ .
- (٥) قال السيرافي : (لا يكون في (لو) بدلٌ بعد (إلا) ؛ لأنها في حكم اللفظ تجري مجرى الموجب وذلك أنها شرطٌ بمنزلة (إن) ، ولو قلت : إن أتاني رجلٌ إلا زَيْدٌ خرجت ؛ لم يَجْزُ ؛ لأنه يصير في التقدير : إن أتاني إلا زَيْدٌ خرجت ، كما لا يجوز : أتاني إلا زَيْدٌ ، فهذا وجهٌ من الفساد فيه ، ووجهٌ آخر من فساده أنه إذا قال : لو كان معنا إلا زَيْدٌ لهلكنا ، وهو يريد الاستثناء ؛ لكان محالاً ؛ لأنه يصير في المعنى : لو كان معنا زَيْدٌ لهلكنا ؛ لأنَّ البدلَ بعد (إلا) في الاستثناء موجبٌ وكذلك ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِيسَةٌ إِلَّا آلَةٌ تُفْسِدَتَا ﴾ .
- شرح السيرافي ١١٦/٣ ب . وانظر : الكتاب ٣٣١/٣ ، شرح التسهيل ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ .
- (٦) انظر : المقتضب ٤١١/٤ ، الأصول ٣٠٢/١ ، الارتشاف ٣١٣/٢ .
- (٧) ب : لعمر .
- (٨) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٢ .
- (٩) انظر ص : ٤٩٩ هـ .

والصوابُ مذهبُ سيبويه ؛ لأنَّ هذا مُوجِبٌ ، والدليلُ على ذلك الفرقُ بين : لو كان عندنا زيدٌ لسررنا ، وبين : لو لم يكن عندنا زيدٌ لسررنا ، فإذا قُدِّرَ تقديرُ الإيجابِ ؛ فحكمُه حكمُ الإيجابِ ، كما أنَّه إذا قُدِّرَ تقديرُ النفيِ ؛ فحكمُه حكمُ النفيِ ، ويوضِّحُ ذلك أنَّ أعمَّ العامِّ يصحُّ في تقديرِ النفيِ ، كما يصحُّ في القطعِ على النفيِ ، ويمتنعُ في تقديرِ الإيجابِ كما يمتنعُ في القطعِ على الإيجابِ^(١) ، فلو قلت : لو لم يكن معنا أحدٌ إلا زيدٌ لغلبنا ؛ فأحدٌ - هاهنا - هي التي تقعُ في النفيِ ، ويجوزُ فيه : لو لم يكن معنا إلا زيدٌ لغلبنا ، على البدلِ^(٢) ، فأما : لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ لغلبنا ؛ فلا يكونُ (أحدٌ) - هاهنا - إلا بمعنى : / ٣٧ واحدٍ ، ولا يصلحُ فيه البدلُ كما لا يصلحُ في القطعِ على الإيجابِ^(٣) .

وأما قولُ الله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ؛ فهو على الصِّفةِ ، ولا يجوزُ فيه البدلُ ؛ لأنَّ الذي قبله مُوجِبٌ^(٤) ، ولكن يصلحُ في مثله الاستثناءُ بالنصبِ كالاستثناءِ من مُوجِبٍ^(٥) ، وذلك على قياسِ : سار القومُ إلا زيدٌ ،

(١) يريد أن (أحدًا) إذا كانت لأعم العام تقع في النفي الصريح ومأقُدر به ، ويمتنع أن تقع في الإيجاب الصريح ومأقُدر به .

(٢) كذا ورد المثال في النسختين والاستغناء ، لم يذكر فيه المبدل منه ، ولعل مراده أن يبيِّن صحة البدل باستقامة الكلام بعد طرح المبدل منه .

(٣) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٤) هناك سببٌ معنوي ذكره السيرافي عند حديثه عن المثال السابق ، كما ذكره الفارسي وغيره . انظر ماتقدم في ص : ٥٠٤ هـ . وانظر : التعليقة ٦١ / ٢ ، شرح المفصل ٨٩ / ٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٠ / ١ ، الاستغناء ٢٤٨ .

(٥) جواز النصب قال به - أيضاً - الأخفش ، ومنعه صدر الأفاضل وابن الحاجب ، قال صدر الأفاضل : « ألا ترى أنك لو قلت : لو كان فيهما آلهةٌ مستثنى فيها (كذا) الله ؛ لكان المعنى فاسداً ؛ وهذا لأنه يوهم أنه لو كان فيهما آلهةٌ غير مستثنى منها الله لما فسدنا ، وهذا فاسدٌ من معنى الآية » . التخمير ٤٧٣ / ١ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ١٢٣ / ١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٧١ / ١ .

وما ذكره صدر الأفاضل بعيدٌ وغير متوهم ، وقد بناء على أن (لو) تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً ، وهذا باطلٌ بشواهد منها قوله تعالى : ﴿ وَكَوَّأْنَا نَرْنَا إِيَّيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا مَا كَانُوا يَظُنُّونَ ﴾ الأنعام : ١١١ ، فعلى ما ذكره صدر الأفاضل يُتوهم ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم . انظر تفصيل المسألة في : المغني ٢٥٧ / ١ - ٢٥٨ .

[على] ^(١) معنى : سار القوم غير زيد ^(٢) ، فإن استثنيت على غير جهة الصفة ؛ قلت : سار القوم إلا زيدا .

ولا يجوز فيه البدل ؛ لأنه لا يجوز في الموجب تفريغ العامل ، فلا يجوز : سار إلا زيد ، لا على الصفة ، ولا على الاستثناء .
وقال ذو الرمة :

أَنِخْتُ فَأَلَقْتُ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ . . . قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا ^(٣)
فهذا على الصفة ، كأنه قال : غير بُغَامِهَا ^(٤) ، ولا يكون على البدل ؛ لأنه بعد موجب ^(٥) .

وقول الله عز وجل : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ على الصفة ، ولا يحسن فيه البدل ^(٦) ؛ لأن الصفة إذا جاءت في موضعها بعد ذكر الموصوف ؛ كانت بمعنى الصفة أحق منها بمعنى البدل ، كقولك : مررت بزيد العاقل ، فلا يحسن في مثل هذا البدل ، ولكن قد يجوز : غير أولي الضرر ، على الاستثناء الذي يجري مجرى الاستثناء من موجب ^(٧) ،

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) نقل القرافي هذا الحديث في : الاستغناء ٢٤٩ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٣٢ / ٢ ، معاني القرآن للأخفش ١٢٣ / ١ ، المقتضب ٤٠٩ / ٤ ، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٤٥ / ٢ .

(٥) أجاز السيرافي أن يكون (قليل) بمعنى النفي ، فيكون بمعنى : ما بها أصوات إلا بُغَامُهَا ، وهو استثناء وبدل ، وقاسه على : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد . شرح السيرافي ١١٦ / ٣ ب ، وانظر مناقشته في : شرح التسهيل ٣٠٠ / ٢ .

(٦) أجاز البدل الزجاج وجامع العلوم . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٩٢ / ٢ - ٩٣ ، كشف المشكلات ٣٢٠ / ١ ، ورده السيرافي ، فقال : « لو كان بدلاً على طريق الاستثناء ؛ لكان التقدير : لا يستوي إلا أولو الضرر ، وهذا غير ما يراد من هذا ؛ لأن المعنى : لا يستوي القاعدون الذين ليسوا بأولي ضرر والمجاهدون » . شرح السيرافي ١١٦ / ٣ ب - ١١٧ أ . وانظر : شرح المفصل ٨٩ / ٢ ، الاستغناء ٢٥٦ .

(٧) النصب قرأ به نافع وابن عامر والكسائي . انظر : السبعة ٢٣٧ .
وقد وجه على الاستثناء ، وجعله المهدي منقطعاً ، وأجاز الفراء والنحاس وغيرهما أن يكون حالاً . انظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٤ / ١ ، معاني القرآن للأخفش ٢٦٥ / ١ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٨٣ / ١ ، علل القراءات ١٥٣ / ١ ، الحجة ١٨٠ / ٣ ، شرح الهداية ٢٥٦ / ٢ .

والرَّفْعُ أَحْسَنُ^(١).

وقال لبيد :

وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضاً فَاجْزِهِ . . . إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ^(٢)
فهذا على الصِّفَةِ ؛ لَأَنَّهُ بَعْدَ مُوجِبٍ .

وقال الشَّاعِرُ :

لو كان غيري -سُلَيْمى- اليومَ غَيْرَهُ . . . وَقَعَ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ^(٣)
فهذا على الصِّفَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لو كان غيري غَيْرَ الصَّارِمِ الذَّكْرِ غَيْرَهُ وَقَعَ
الْحَوَادِثُ^(٤) ، وَلَوْ نُصِبَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ لَجَازَ ؛ إِذِ الْمَعْنَى : لو كان شيءٌ إِلَّا الصَّارِمَ
الذَّكْرَ غَيْرَهُ وَقَعَ الْحَوَادِثُ .

وتقول : مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، فيجوزُ في هذا الْبَدَلُ وَالصِّفَةُ ؛ لَأَنَّهُ فِي النَّفْيِ ،
وَقَدْ ذُكِرَ قَبْلَهُ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفاً^(٥) ، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْبَدَلِ أَنَّ الْبَدَلَ
يُوجِبُ إِثْبَاتَ الْفِعْلِ لَمَّا بَعْدَ (إِلَّا) ، وَالصِّفَةُ لَا تُوجِبُ ذَلِكَ^(٦) ؛ لَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ ٣٧ ب :
جاءني مثلُ زَيْدٍ^(٧) .

(١) قال الفراء : « وقد ذُكِرَ أَنَّ (غير) نزلت بعد أن ذُكِرَ فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنَّصْبُ ، إِلَّا أَنْ اقْتِرَانَ (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع ؛ لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام » . معاني القرآن ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، يريد أن الكلام لم يتم قبل المستثنى ؛ لأن (يستوي) يحتاج إلى فاعلين ، وأخذ هذا التعليل ابن أبي مريم ؛ وجعله علة لضعف النصب على الاستثناء . انظر : الموضح ١ / ٤٢٥ . واختار ابن خالويه النصب على الاستثناء ؛ واحتج بما روي من أن الآية نزلت ولم يكن فيها ﴿ غير أولي الضرر ﴾ فشكا ابن أم مكتوم - رضي الله عنه - إلى النبي ﷺ - ضرورة ، فأنزلت . انظر : إعراب القراءات السبع ١ / ١٣٧ ، غرائب التفسير ١ / ٣٠٤ .

(٢) تقدم مخرجاً في ص : ٥٠٠ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٥٠١ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، الحجة ٣ / ١٨٠ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٠١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٧ ب ، شرح المفصل ٢ / ٨٩ ، الاستغناء ٢٤٨ .

(٦) ب : وذلك .

(٧) نقل القرافي هذه المسألة في : الاستغناء ٢٥٣ .

وقال ابن يعيش : « الفرق بين (غير) إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ، ولم تنف عنه شيئاً ؛ لَأَنَّهُ مذكور على سبيل التعريف ، فإذا قلت : / =

وتقول : ماأتاني إلا زيدٌ ، فلا يجوزُ هذا على الصِّفة ؛ لأنه لم يذكرْ قبله موصوفٌ ، ونظيره : أجمعون ، (في أنه لا يكون) ^(١) إلا تابِعاً ، ولا يلي العامل من غير متبوعٍ بينه وبين العامل ، فهو نظيره في حكمه ^(٢) ، وإن اختلفتِ العلةُ فيهما ^(٣) . وقال عمرو بن معدي كرب :

وكلُّ أخٍ مفارقه أخوه . . . لعمرك ^(٤) أبيتُ إلا الفرقدان ^(٥)
فهذا على الصِّفة ؛ لأنه بعدَ موجبٍ .
وكذلك قولُ الشَّماخ :

وكلُّ خليلٍ غيرِ هاضِمٍ نفسه . . . لوصلِ خليلٍ صارمٍ أو معارِزٍ ^(٦)
فغيرُ صفةٍ (كلُّ) ، ولا يصلحُ في مثلِ هذا النصب ؛ لأنه لم يأتِ بعدَ تمام الكلام في الموجب ^(٧) .

/ = جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ ؛ فقد وصفته بالمغايرة له وعدم الماثلة ، ولم تنف عن (زيدٍ) المجيء ، وإنما هو بمنزلة قولك : جاءني رجلٌ ليس بزيد ، وأما إذا كانت استثناءً فإنه إذا كان قبلها إيجابٌ فما بعدها نفى ، وإذا كان قبلها نفى فما بعدها إيجابٌ ؛ لأنها هاهنا محمولة على (إلا) فكان حكمها كحكمه . شرح المفصل ٨٨ / ٢ . وحديث (إلا) كحديث (غير) : لأنهما متقارضان . وانظر : شرح الكافية ٢٤٥ / ١ .

- (١) معاد في : ب .
(٢) انظر : الكتاب ٣٣٤ / ٢ ، شرح السيرافي ١٧٧ / ٣ أ ، التعليقة ٦٤ / ٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥ / ٢ ، المقتصد ٧١١ / ٢ - ٧١٢ ، شرح المفصل ٩٠ / ٢ ، الاستغناء ٢٥٠ .
وأشير إلى أن صدر الأفاضل ذكر أن أجمعين لاتقع إلا تأكيداً لكلهم ، وهذا سهوٌ . قال تعالى : ﴿ تَلَاغَوَيْنَهُمَّ آجَمِينَ ﴾ ص : ٨٢ ، وانظر : التخمير ٤٧٦ / ١ .
(٣) علة امتناع وقوع (إلا) وما بعدها صفةً إلا إذا ذكر الموصوف هي أنها محمولة على غير ، فلم تقوَ على أن تقوم مقام الموصوف . انظر ماتقدم في ص : ٥٠٤ هـ .
وعلة امتناع وقوع (أجمعين) مقام المؤكِّد هي أنها موضوعة للتوكيد والعموم ، فتطلب المؤكِّد وتقتضيه . انظر : شرح السيرافي ١٥٦ / ٣ ب ، وانظر ماسيأتي في ص : ٦٥٩ .
(٤) ب : لعمرو .

- (٥) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٢ .
(٦) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٣ .
(٧) يريد أن خبر (كل) - وهو (صارم) - وقع بعد (غير) ، فامتنع نصبها على الاستثناء ؛ لأن المستثنى لا ينصب إلا بعد الاستغناء وتام الكلام . انظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٣ / ١ - ٢٨٤ ، الأصول ٢٨١ / ١ .

ولايجوزُ : (إلا الفرقدان) على : إلا أن يكون الفرقدان ؛ لأن (أن)
موصولة^(١) ، ولايجوزُ حذفُ الموصولِ ؛ لأنه مُعْتَمِدُ البَيَانِ ، تُتِمُّهُ الصَّلَةُ تَمَامَ
النَّقِصِ ، فلا بُدَّ من ذِكْرِهِ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ^(٢) .

(١) أي : موصولٌ حرفي .

(٢) انظر : الكتاب ٣٣٥ / ٢ ، شرح السيرافي ١١٧ / ٣ ، التعليقة ٦٥ / ٢ .
وقد نقل القرافي هذه المسألة ، ثم ذكر أن ابن خروف عزا إلى الكسائي والفراء إجازة مأمّنه سيبويه وأصحابه .
انظر : الاستغناء ٢٥٣ .

بابُ الاستثناءِ الذي يُقدَّمُ فيه المستثنى^(١)

الغرضُ فيه :

أنَّ يبيِّنَ ما يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُقدَّمُ فيه المستثنى ممَّا لا يجوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُقدَّمُ فيه المستثنى ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولم ذلك ؟.

ولمَ لا يجوزُ أنْ يُقدَّمُ المستثنى في أوَّلِ الكلامِ كما جاز أنْ يُقدَّمُ على المستثنى منه ؟ وهل ذلك لأنَّه تقييدٌ لما دَلَّ أوَّلُ الكلامِ عليه باقتضائه له ، وإنَّ لم يُذكر المستثنى منه ؟^(٣).

وما حُكِّمَ : مافيها إلاَّ أباك أحدٌ ، ومالي إلاَّ أباك صديقٌ ؟ فلمَ جازَ النَّصبُ على الاستثناءِ بطريقةِ الموجبِ ، ولمَ يَجْزُ البَدَلُ ؟^(٤).

ولمَ لا يَتَقَدَّمُ البَدَلُ على المُبدَلِ منه ؟ وهل ذلك لأنَّه تابعٌ له مُقدَّرٌ به ، والمقدَّرُ لا يَصِحُّ إلاَّ بعدَ حُضورِ المُقدَّرِ به ، وهَلَا كَانَ الوجهُ الرُّفْعَ في الأوَّلِ ، وجَعَلَ (أحدٌ) بدلاً منه ؟ وهل ذلك لا يَصْلُحُ ؛ لأنَّه إِنَّمَا يُسْتثنى الأَخَصُّ من الأَعَمِّ ، و(أحدٌ) أَعَمُّ ،

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما يُقدَّمُ فيه المستثنى . انظر : الكتاب ١ / ٣٧١ (بولاق) ، ٣٣٥ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : الحكم إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه أو على نعته ، أو على حاله ، ثم حكى عن يونس أن بعض العرب يُبدلون من المستثنى المقدم ما جعله غيرهم مستثنى منه مؤخراً ، وأورد أمثلةً تحتُمَل أن يكون ما بعد المستثنى مستثنى منه مؤخراً ، وأن يكون حالاً من المستثنى . ومنها : مالي إلاَّ أباك صديقٌ ، ومالي إلاَّ أبوك صديقٌ . وختم الباب ببیت يحتمل ما بعد (إلا) فيه وجهين : أن يكون حالاً ، وأن يكون مستثنى .

(٣) هذه المسألة لم يذكرها سيبويه في الباب ، وأوردها الشارح استطراداً .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : مافيها إلاَّ أباك أحدٌ ، ومالي إلاَّ أباك صديقٌ ، وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه ؛ لأنَّ الاستثناء إنما حدُّه أن تداركه بعدما تنفي فتبدله ، فلما لم يكن وجهُ الكلامِ هذا حملوه على وجهٍ قد يجوزُ إذا أُخِّرَت المستثنى » . الكتاب ١ / ٣٧١ (بولاق) ، ٣٣٥ / ٢ (هارون) .

فهو المقدم الذي يُستثنى منه ؟ ^(١) .

ولم صار الوجه الضعيف في التأخير هو القوي الذي لا يجوز غيره في التقديم ؟
وما نظير ذلك من تقديم / ٣٨ أ صفة النكرة ؟ ^(٢) .

وما الشاهد في قول كعب بن مالك ^(٣) :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا . . . إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزَرُ ^(٤) ؟

وهل امتنع التقديم ؛ لما يوجب من الحمل على الوجه الضعيف ؟ وهل ذلك
لأنه يبطل سبب الضعف في التقديم ، وهو اقتضاء الإتيان ؟

وهل يجري مجرى (أحد) في هذا : مالي إلا أباك صديق ؟ ^(٥) .

وما حكم : ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا

(١) هذه المسألة يطرق إليها نص سيبويه السابق .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ماتنفي فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبلوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائماً رجل ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم بعد أن يحملوا الكلام على غير وجهه » . الكتاب ١ / ٣٧١ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٥ (هارون) .

(٣) هكذا ورد في : الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، شرح السرافي ٣ / ١١٨ ، منسوباً إلى كعب - رضي الله عنه ، وأثبتته جامع ديوانه معتمداً على الكتاب . وانظر : الديوان ٢٠٩ .
والحق أن البيت من قصيدة لحسان بن ثابت ، رضي الله عنه . انظر : ديوانه ٢٠٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٥ .

(٤) من البحر البسيط ، من قصيدة لحسان - رضي الله عنه - قالها لما جعل الرسول - ﷺ - سليماً في المقدمة يوم الفتح ، وكانت الأنصار قد كرهت ذلك ، ومطلعها :

زَادَتْ هُمُومِي فَمَاءَ الْعَيْنِ يَنْحَدِرُ . . . سَحّاً إِذَا غَرَّقَتْهُ عِبْرَةٌ دَرَرُ

يقول : اجتمع الناس على عداوتنا من أجل نصرتنا لك ، يعني النبي ﷺ ، والوزر : الملجأ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٥ .

وانظر : الكتاب ٢ / ٣٣٦ ، المقتضب ٤ / ٣٩٧ ، الكامل ٢ / ٩٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٢ ، التبصرة ١ / ٣٧٧ ، النكت ١ / ٦٣٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧١ ، شروح سقط الزند ٢ / ٦٠٥ (التبريزي) ، ألف باء ١ / ٣٤٢ ، المستوفى ١ / ٣٠٩ ، المتبع ١ / ٣٦١ ، شرح المفصل ٢ / ٧٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٨ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٧١ .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومثل ذلك : مالي إلا أباك صديق » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٦ (هارون) .

عمرو^(١) خير من زيد^(٢)؟ ولم جاز بالرفع والنصب^(٣) إذا تأخرت صفة الأول^(٤)؟
ومامذهب أبي عثمان في هذا؟ ولم اختار النصب^(٥)؟ وهل ذلك لأنه فر من أن
يوصف ما لا يعتد به في الكلام كما لا يعتد بالمبدل منه ، فإذا نصب ؛ بطل أن يكون
لا يعتد به ، وحسنت الصفة له ؟.

وهل يقوي قول سيبويه أن الصفة وقعت موقع المستدرَك به بعد ماضى
البَدَل ؟.

وماحكم : من لي إلا زيد صديقاً ؟ ولم حمل (صديقاً) على الحال ؟ وهل هو
على تفرغ العامل لزيد ، حتى عمل فيه على جهة الخبر ، وجاءت الحال بعد تمام
الكلام ؟^(٦).

وماوجه قول بعضهم : مامرت بأحد إلا زيدا خير منك^(٧) ، ومالي [أحد]^(٨)

(١) عمرو ، بالرفع في : الكتاب ٣٧٢ / ١ (بولاق) ، ٣٣٦ / ٢ (هارون) ، شرح السيرافي ١١٨ / ٣ ،
والصواب الجر على البدل من (أحد) ، ويجوز النصب على الاستثناء ، وفي التعليقة ٦٦ / ٢ : عمرو خير ،
بالرفع في الاثنين ، وهو خطأ مطبعي ، لاشك في ذلك ؛ لأن الفارسي علق بقوله : « أي الرفع في قولك : إلا
أبوك ، والجر في : إلا عمرو » ، ولأن (خير) صفة لـ (أحد) .

(٢) هذا المثال معاد في طبعتي بولاق ، وهارون ، مرة برفع (عمرو) ، وأخرى بجره ، ولاوجه للرفع هنا .

(٣) الرفع على البدل والنصب على الاستثناء جائزان في المثال الأول ، وفي المثال الثاني يجوز الجر والنصب .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فإن قلت : ماأتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ، ومامرت بأحد إلا عمرو خير من
زيد ؛ كان الرفع والجر جائزين ، وحسن البدل ؛ لأنك قد شغلت الرفع والجر ، ثم أبدلته من المرفوع والجرور ،
ثم وصفت بعد ذلك » . الكتاب ٣٧٢ / ١ (بولاق) ، ٣٣٦ / ٢ (هارون) .

(٥) انظر اختيار المازني النصب في المستثنى المقسم على صفة المستثنى منه في : المقتضب ٣٩٩ / ٤ ، شرح
السيرافي ١١٨ / ٣ ب ، التعليقة ٦٦ - ٦٧ .

وذكر أبو حيان أن المازني نقل عنه في المسألة ثلاثة أقوال : اختيار النصب ، واختيار البدل وهو مذهب سيبويه ،
ووجوب النصب ، والأخير عزاه إليه ابن عصفور في : شرح الجمل ٢٦٤ / ٢ ، وعلق عليه أبو حيان فقال : «
وهو وهم عليه من ابن عصفور ، ومن صاحب النهاية » . الارتشاف ٣٠٢ / ٢ ، وصاحب النهاية في شرح
الكفاية ابن الخباز .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : من لي إلا أبوك صديقاً ؛ لأنك أخليت (من) للأب ، ولم تُفرده لأن
يعمل كما يعمل المبتدأ » . الكتاب ٣٧٢ / ١ (بولاق) ، ٣٣٦ / ٢ (هارون) .

(٧) في الكتاب ٣٧٢ / ١ (بولاق) ، ٣٣٧ / ٢ (هارون) : منه ، وماذكره الشارح موافق لما في : شرح السيرافي
١١٨ / ٣ .

(٨) تكملة يقتضيها السياق ، وهي في : الكتاب ٣٧٢ / ١ (بولاق) ، ٣٣٧ / ٢ (هارون) .

إلا زيدا صديق؟ وهل ذلك على أن تأخير الصفة بمنزلة تأخير الموصوف؛ إذ الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد؟^(١)

وما وجه قول بعض العرب: مالي إلا أبوك أحد، وما مررت بمثله أحد؟ وهل ذلك على الاستدراك بأحد؟^(٢)

ولم جاز: مالي إلا أبوك صديقاً؟ وهل هو بمنزلة: لي أبوك صديقاً، وبمنزلة: ما مررت بأحد إلا أباك خيراً منه؟^(٣)

وما الشاهد في قول الكلجة^(٤):

... .. ولا أمر للمعصي إلا مضيعاً^(٥)؟

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه: «وقد قال بعضهم: ما مررت بأحد إلا زيدا خيراً منه، وكذلك: من لي إلا زيدا صديقاً، ومالي أحد إلا زيدا صديقاً، كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصباً». الكتاب ١/ ٣٧٢ (بولاق)، ٢/ ٣٣٧ (هارون).

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه: «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً». الكتاب ١/ ٣٧٢ (بولاق)، ٢/ ٣٣٧ (هارون).

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه: «وإن شئت قلت: مالي إلا أبوك صديقاً، كأنك قلت: لي أبوك صديقاً، كما قلت: من لي إلا أبوك صديقاً، حين جعلته مثل: ما مررت بأحد إلا أباك خيراً منه». الكتاب ١/ ٣٧٢ (بولاق)، ٢/ ٣٣٧ (هارون).

(٤) الكلجة هو هبيرة بن عبد مناف بن عرين اليربوعي، والكلجة لقب أمه، فلقب به، شاعر جاهلي من سادات قميم وفرسانها. انظر: ألقاب الشعراء (نوادير الخطوط ٢/ ٣٠٦)، المؤلف واختلف ٢٢٨، نشوة الطرب ١/ ٤٤٨، الخزنة ١/ ٣٩٢ - ٣٩٤.

والبيت له في أكثر المصادر، وعزي إلى ابنه زهير في: حماسة البحتري ١٧٣، مجموعة المعاني ١/ ١١٦، وعزي - أيضاً - إلى الترجمان بن عمرو بن عائذ بن عامر بن ثعلبة، ترجمان العجم يوم ذي قار. انظر: جمهرة النسب ٥٦٢، وعزاه ابن الكلبي - أيضاً - إلى القعقاع بن عمرو بن ثمامة بن قيس بن عبدالله بن بني جشم بن غنم بن حبيب بن كعب بن يشكر بن بكر. انظر: نسب معد واليمن الكبير ٨١-٨٢، وذكر العيني أن البيت نسب إلى الأسود بن يعفر، ثم صحح عزوه إلى الكلجة. انظر: المقاصد النحوية ٣/ ٤٤٢. ب: مضعنا.

والشطر عجز بيت من البحر الطويل، وصدره:

أمرتكم أمري بمنعرج اللوى

وهو من أبيات اختارها المفضل، أولها:

فإن تنج منها يا حزيم بن طارق ... فقد تركت ما خلف ظهره بلقعا

وسبب الشعر أن حزيمة بن طارق وقومه بني تغلب أغاروا على بني مالك بن حنظلة من بني يربوع، / =

وهل هو على : فيها رجل قائماً ، ويجوزُ على قولك : لا أحدَ فيها إلا زيداً ^(١) ؟ .
 وهل يجوزُ : مَنْ لي إلا زيدٌ صديقٌ ، على أن يكونَ زيدٌ بدلاً من (مَنْ) ، ويكونَ
 صديقٌ خبرَ الابتداء ؟ وهل يجيءُ على هذا : مامرتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منك ^(٢) ، في
 أن البدلَ قبلَ الوصفِ بمنزلة قبلَ الخبرِ ؟ .

الجواب :

٣٨/ ب الذي يجوزُ في الاستثناء الذي يُقدَّم فيه المستثنى النَّصبُ على طريقة
 الاستثناء من موجب ^(٣) ؛ لأنه كان يجوزُ فيه ^(٤) وجهان في التأخير : البدلُ ، والنَّصبُ
 على طريقة الاستثناء من موجب ، فلما تقدَّم بطلَ البدلُ ، وبقي الوجه الآخر ^(٥) .
 ولا يجوزُ تقديم ^(٦) الاستثناء في أولِ الكلام ؛ لأنه تقييدٌ لما قبله ، ولا يصحُّ
 التقييدُ لما لم يوجد ^(٧) .

= / وكان الكلجة نازلاً بأرضهم . فلما أتى الصريخُ إلى بني مالك ركبوا في إثرهم وهزموهم .
 قوله : إن تنج منها ، الضمير راجع إلى فرس الشاعر ، واللوى : هو لوى الرمل ؛ أي منقطعٌ ، حيث ينقطعُ
 ويفضي إلى الجدد ، ومنعرجه : حيث انثنى منه وانعطف . انظر : الخزانة ١ / ٣٨٨ - ٣٩١ .
 انظر : المفضليات ٣٢ ، الكتاب ٣٣٧ / ٢ ، أنساب الخيل ٤٨ ، نوادر أبي زيد ٤٣٥ ، نقائص جرير
 والأخطل ٩٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٢ ، شرح السيرافي ١١٩ / ٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن
 السيرافي ١٥٦ / ٢ ، فرحة الأديب ١١٩ ، تحصيل عين الذهب ٣٧٢ / ١ ، شرح اختيارات المفضل ١٤٧ / ١ ،
 شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٢٨ / ١ ، الخزانة ٣ / ٣٨٥ .
 (١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كأنه قال : للمعصيّ أمرٌ مضياً ، كما جاز : فيها رجلٌ قائماً ، وهذا قول
 الخليل ، رحمه الله ، وقد يكونُ - أيضاً - على قوله : لا أحدَ فيها إلا زيداً » . الكتاب ٣٧٢ / ١ (بولاق) ،
 ٣٣٨ / ٢ (هارون) .

- (٢) تقدَّم نظير هذا المثال في ص : ٥١٢ هـ .
 (٣) يريد بطريقة الاستثناء من موجب أن تسلطَ (إلا) العاملَ على ما بعدها .
 (٤) يعني في الاستثناء التام المتصل غير المثبت .
 (٥) انظر : الكتاب ٣٣٥ / ٢ ، المقتضب ٣٩٧ / ٤ ، الأصول ٢٨٣ / ١ ، المتبع ٣٦٠ / ١ ، شرح المفصل ٧٩ / ٢ .
 (٦) ب : تقدم .
 (٧) منع تقديم أداة الاستثناء مع المستثنى في أول الكلام مذهبُ البصريين ، ونقل عن الكوفيين جوازه ، واحتجاجهم
 مبسوط في : الإنصاف ١ / ٢٧٣ - ٢٧٧ ، التبيين ٤٠٦ - ٤٠٩ ، المتبع ٣٦٠ / ١ .
 وفي التذييل والتكميل ٣ / ١٣١ ، أن لهم في غير المثبت ثلاثة مذاهب : جواز التقديم على حرف النفي ، وهو
 مذهب الكسائي ، وجوازه مع المستثنى منه المنصوب والمجرور ومنعه مع المرفوع ، وهو مذهب الفراء ، ومنعه إلا
 مع الدائم ، وهو مذهب هشام بن معاوية ، ويعني بالدائم اسم الفاعل . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٣٠ ،
 الارتشاف ٢ / ٣٠٨ ، الهمع ١ / ٢٢٦ ، هشام بن معاوية ٢١٩ .

ولايُعَارِضُ هذا تقدِيمُهُ على المستثنى منه ^(١) ؛ لأنَّ المستثنى منه إذا كان يجوزُ تركُهُ ؛ لدلالة الكلام عليه ؛ فتأخيرُهُ أجوزُ ^(٢) ، وقد صار الكلام الذي يدلُّ على المستثنى منه بمنزلة ذكره في التقديم ^(٣) .

وتقول : ما فيها إلا أباك أحدٌ ، ومالي إلا أباك صديقٌ ، فتَنَصَّبُ الاستثناءَ المُقَدَّمَ على طريقة الموجب ^(٤) .

ولايَجُوزُ البَدَلُ ؛ لأنه تابعٌ يُحْتَدَى فيه على مثالِ المُقَدَّمِ ^(٥) ، ولايجوزُ أن يكون الوجهُ الرُّفْعَ على جَعَلٍ (أحد) بدلاً منه ؛ لأنَّ في ذلك استثناءَ الأعمِّ من الأخصِّ ، وفي هذا قلبٌ مايجبُ أن يكون عليه ^(٦) ؛ إذ (أحد) أعمُّ ، فلا يَصْلُحُ : مامررتُ إلا بزيدٍ أحدٍ ، على هذا الوجه .

وجازَ الوجهُ الضَّعِيفُ في التَّأخيرِ ؛ لأنه قد بَطَلَ سببُ الضَّعْفِ ، وهو ما يقتضي الإِتِّبَاعُ ^(٧) .

(١) هذه المعارضة نقلها الأنباري عن الكوفيين في : الإنصاف ٢٧٥/١ . فكان الشارح يُعَرِّضُ بهم .

(٢) ب : أجود .

(٣) هذا ردُّ الشارح للاعتراض بتقديم المستثنى منه ، ورده الأنباري بأنَّ المستثنى تجاذبه شبهان : كونه مفعولاً ، وكونه بدلاً ، فنزَّلَ منزلةً متوسطة ، فجاز تقديمه على المستثنى منه ، وامتنع تقديمه على الفعل الذي ينصبه . انظر : الإنصاف ٢٧٧/١ .

(٤) لم يورد سيبويه مثلاً لتأخير المستثنى منه المحرور ، وذكر ابن جني أنه دون المرفوع والمنصوب ، وقال : « وذلك أنَّك مع المرفوع والمنصوب قدَّمْتَ المستثنى على المستثنى منه إلا أنه مؤخَّرٌ عن العامل في المستثنى منه نفسه ، وفي قولك : مامررتُ إلا زيدا بأحد ، قد قدَّمْتَهُ على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً ، وهو حرف الجر ، فجرى ذلك مجرى قولك إلا زيدا مقام أحد » . إعراب الحماسة ٢/٢ أ - ب . وانظر هذه المسألة في : الكتاب ٣٣٥/٢ ، الأصول ٢٨٣/١ ، التعليقة ٦٥/٢ ، المسائل المنثورة ٦١ .

(٥) انظر : الكامل ٩٠/٢ ، الأصول ٢٨٣/١ ، المتبع ٣٦٠/١ .

(٦) انظر : التعليقة ٦٥/٢ ، شرح الجمل ٢٦٣/١ .

(٧) قال ابن يعيش : « قبل تقديم المستثنى كان فيه - في الاستثناء التام المتصل غير المثبت - وجهان : البَدَلُ والنَّصْبُ ، فالبدلُ هو الوجهُ اختارَ والنَّصْبُ جائزٌ على أصل الباب ، فلَمَّا قدَّمْتَهُ امتنع البدلُ الذي هو الوجهُ الرَّاجِحُ ؛ لأنَّ البدلَ لا يتقدَّمُ المبدلُ منه ؛ من حيث كان من التوابع كالنَّعْتِ والتَّكْيِيدِ ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه ، فتعيَّنَ النَّصْبُ الذي هو المرجوح للضرورة ، ومن النحويين من يُسمِّيهِ أحسنَ القبيحين » . شرح المفصل ٩٧/٢ .

ونظير ذلك من تقديم صفة النكرة قول الشاعر^(١) :

لمية موحشاً^(٢) طلل^(٣)

فهذا على الحال ، وقد كانت تضعف في التأخير ؛ لاقتضاء النكرة أن تتبعها الصفة النكرة ، فلما تقدم ؛ بطل سبب الضعف ، وصار لا يجوز غير الحال ، فلاستثناء المقدم على هذا القياس^(٤) .

وقال كعب بن مالك :

الناس ألب علينا فيك ، ليس لنا . . . إلا السيوف وأطراف القنا وزر^(٥)

فهذا على تقديم الاستثناء .

وتقول : مالي إلا أباك صديق ، فصديق يجري مجرى أحد في أنه الأعم^(٦) .

(١) القائل مختلف فيه على قولين :

أ - قيل : هو ذو الرمة ، انظر : الخزنة ٢١١ / ٣ ، وليس في ديوانه .

ب - وقيل : هو كثير عزة ، ابن عبد الرحمن بن أبي جمعة الخزاعي . . . - ١٠٥ هـ . عنه ابن سلام في الطبقة الثانية من فحول الإسلام . انظر : طبقات فحول الإسلام ٢ / ٥٤٠ - ٥٤٨ ، الشعر والشعراء ١ / ٥٠٣ - ٥١٧ ، وفيات الأعيان ٤ / ١٠٦ - ١١٣ . والبيت في ديوانه ٥٠٦ ، مفرداً .

وقال البغدادى : من روى أوله : لعزة موحشاً الخ ؛ قال : هو لكثير عزة ، منهم أبو علي في التذكرة القصيرية ، ومن رواه : لمية موحشاً ؛ قال : إنه لذي الرمة . الخزنة ٢١١ / ٣ .

(٢) أ ، ب : موحش .

(٣) جزء من بيت مفرد ، واختلف في تتمته ، فقيل : هو صدر بيت من مجزوء الوافر ، وعجزه : يلوح كأنه خلل

وقيل : جزء من بيت من الوافر التام ، تتمته :

.... قديم . . . عفاه كل أسحم مستديم

الخلل : جمع خلّة ، وهي بطائن يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، والأسحم : الأسود ، ويريد به السحاب ، والمستديم : المطر مطر الديمة ، وهي مطرة أقلها ثلث النهار أو ثلث الليل . انظر : الخزنة ٢١١ / ٣ - ٢١٢ .

انظر : الكتاب ٢ / ١٢٣ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٧ ، مجالس العلماء ١٣١ ، الشعر ١ / ٢٢٠ ، الخصائص ٢ / ٤٩٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٢٧٦ ، المرتجل ١٦٦ ، أسرار العربية ١٤٧ ، شرح المفصل ٢ / ٥٠ ، البسيط ١ / ٣١٥ ، المقاصد النحوية ٣ / ١٦٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، المقتضب ٤ / ٣٩٧ ، التعليقة ٢ / ٦٦ ، شرح المفصل ٢ / ٧٩ ، الاستغناء ١٢٩ .

(٥) تقدم مخرجاً في ص : ٥١١ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٦ ، المقتضب ٤ / ٣٩٨ ، الأصول ١ / ٢٨٣ .

وتقول : ماأتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، ومامرتُ بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيدٍ^(١) ، فسيبويه يُجيزُ في هذا الرُّفْعَ والنَّصْبَ^(٢) على منزلةٍ واحدةٍ^(٣) ، والمازنيُّ يختارُ النَّصْبَ^(٤) ؛ لأنَّ البدلَ بمنزلةٍ مالميس في الكلام ، فلا يحسنُ أن تصفه صفةً / ٣٩ أ تقومُ مقامَ التوكيد ، أو أكثرَ ، وهو - مع ذلك - يجعله بمنزلةٍ مالا يعتدُّ به^(٥) . ويلزمه على هذا أن يكونَ [لو]^(٦) أتى بالصفة في موضعها ؛ لكان الوجهُ النَّصْبُ أيضاً ، كقولك : ماأتاني أحدٌ خيرٌ من زيدٍ إلا أباك^(٧) .

ويقوي مذهبَ سيبويه أن الصِّفَةَ تَقَعُ مَوْقِعَ الاستدراكِ بعدما مضى صدرُ الكلامِ على البدلِ ، فيحسنُ هذا ، ولا يعترضُ عليه ما ذكره أبو عثمان .

وتقول : من لي إلا زيدٌ صديقاً ، على الحال ؛ لأنَّ الكلامَ قد تمَّ في قولك : من لي إلا زيدٌ^(٨) .

-
- (١) في هذين المثالين تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه .
- (٢) الرفع والنصب في المثال الأول ، وفي الثاني الجر على البدل ، والنصب على الاستثناء .
- (٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٦ .
- وحكى المبرد عن سيبويه اختيار البدل ورجحه . انظر : المقتضب ٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠ ، شرح السيرافي ١١٨ / ٣ ، ولعله أخذ ذلك من قول سيبويه : « وحسن البدل ؛ لأنك قد شغلت الرفع والجار ، ثم أبدلته من المرفوع والجرور ، ثم وصفت بعد ذلك » . الكتاب ٢ / ٣٣٦ .
- ومراد سيبويه - فيما يظهر - أن يبين علة جواز البدل من غير ضعف ؛ لأنه ممتنع إذا تأخر المستثنى منه .
- (٤) تقدّم تخريجه في ص : ٥١٢ هـ .
- (٥) نقل المبرد عن المازني أنه قال : « إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي ، وإن كان في المعنى موجوداً ، فكيف أنعت ما قد سقط ؟ » . المقتضب ٤ / ٣٩٩ . وانظر : شرح السيرافي ١١٨ / ٣ ب ، التعليقة ٢ / ٦٦ - ٦٧ .
- (٦) ساقط من : ب .
- (٧) لا يلزم المازني - فيما أرى - ما ذكره الشارح ؛ لأن الصِّفَةَ إذا كانت في موضعها ؛ فقد مضى وصفه قبل أن يقدر سقوطه .
- (٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٦ ، المقتضب ٤ / ٣٩٨ ، التعليقة ٢ / ٦٧ - ٦٨ .
- وذهب المبرد إلى أن (من) مبتدأ ، و (أبوك) خبره ، و (صديقاً) حال ، وذهب السيرافي والفارسي إلى أن الخبر (لي) ، و (أبوك) بدل ، قال السيرافي : « وقوله [سيبويه] : « لأنك أخليت (من) للأب ؛ أي أبدلت الأب منه ، ولم تفرد (من) ؛ لأن (لي) خبرها ، وقد فسر مثل ما فسرْتُ غير أي العباس من مفسري كلام سيبويه » . شرح السيرافي ١١٨ / ٣ ب ، وانظر : المسائل المنشورة ٦١ - ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٥٧ / ٢ .

وبعضُ العربِ يقولُ : مامررتُ بأحدٍ إلا زيداَ خيراً منك ، ومالي إلا زيداَ^(١) صديقٌ ؛ لأنه إذا أحرَّ الصِّفَّةَ ؛ صارَ بمنزلةِ تأخيرِ الموصوفِ ؛ إذ الصِّفَّةُ والموصوفُ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، كما أنه إذا قدَّمَ الموصوفَ ؛ صارَ بمنزلةِ تقديمِ الصِّفَّةِ ؛ لهذه العِلَّةِ . فكلَّا الوجهينِ جائزٌ^(٢) .

وبعضُ العربِ يقولُ : مالي إلا أبوك أحدٌ ، ومامررتُ بمثلهِ أحدٍ ، فيبدلُ الأعمَّ من الأخصِّ ؛ لأنه جعله في الموضعِ الذي يُستدركُ [به]^(٣) ، كأنه أراد أن يقولَ : مالي إلا أبوك ، ثمَّ استدركَ بقوله : أحدٌ ؛ ليدلُّ على مثلِ المعنى إذا^(٤) قال : مالي أحدٌ إلا أبوك^(٥) .

وتقولُ : مالي إلا أبوك صديقاً ، على الحال ، بمنزلةِ : لي أبوك صديقاً ، وبمنزلةِ : مامررتُ بأحدٍ إلا أهلك خيراً منه^(٦) . وقال الكلَّجبةُ :

... .. ولا أمرَ للمعصي إلا مُضيَّعا^(٧)

فجاءَ بالحالِ من النكرةِ^(٨) ، وقد قيلَ : إنها من الضميرِ في :

-
- (١) ب : زيد .
 (٢) انظر : الكتاب ٣٣٧/٢ ، المقتضب ٣٩٩/٤ .
 (٣) ساقط من : ب .
 (٤) ب : إذ .
 (٥) هذا الوجه حكاه يونس عن العرب ، وجهه سيبويه على إبدال (أحد) من المستثنى . انظر : الكتاب ٣٣٧/٢ ، ونقل الفارسي عن الجرمي أنه لم يعرفه ، وأرجع قبحه إلى أن البديل يقع للفائدة ، وقد علم أن الأب من الأحدين ، فإبداله منهم لفائدة فيه ، ثم وجهه توجيهاً : أحدهما : أن يكون (أحد) بمعنى (واحد) ، والآخر : أن يكون المتكلم أراد (وحده) . انظر : المسائل المنثورة ٦٣-٦٤ .
 وقد قاس على هذه اللغة الكوفيون والبغداديون . انظر : الأصول ٣٠٣/١ ، الارتشاف ٣٠٧/٢ .
 ورد قولهم ابن عصفور ، ومنع البديل في غير الضرورة ، ولم يتعرض لما حكاه يونس . انظر : شرح الجمل ٢٦٣/٢ ، وانظر المسألة في : التعليقة ٦٩/٢ ، الإنصاف ٢٧٧/١ ، المستوفى ٣٠٩/١ - ٣١٠ ، الاستغناء ١٣٠ ، ١٣١ .
 (٦) انظر : الكتاب ٣٣٧/٢ .
 (٧) تقدّم مخرجاً في ص : ٥١٣ .
 (٨) وهو (أمر) . انظر : الكتاب ٣٣٨/٢ ، شرح السيرافي ١١٩/٣ .

المُعْصِي^(١)، ويجوز أن يكون على الاستثناء، كقولك : لا أَحَدَ فيها إلا زيداً^(٢) .
وتقول : مَنْ لي إلا زيدٌ صديقٌ ، على البدلِ من (مَنْ) ، وجَعَلَ (صديقٍ) خَبَرَ
الابتداء^(٣) ، وهو بمنزلة : مامرتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منك ، في أنَّ الصِّفَّةَ بَعْدَ البدلِ ،
كما أنَّ الخَبَرَ بَعْدَ البدلِ في الأوَّل .

(١) ب : المقضي .

ولم أقف على صاحب هذا القول ، وقد ذكره البغدادي ، ولم يعزه إلى أحد ، ثم نقل عن النحاس أنه يجيز كونه
حالاً من اسم محذوف ، والتقدير : إلا أمراً في حال تضييعه ، ثم علّق بقوله : « هذا التقدير يقتضي أن يكون
(مضياً) صفةً ، لا حالاً » . الخزانة ٣ / ٣٨٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٥٧ .

وذكر السيرافي أن في النصب على الاستثناء في البيت ضعفاً من وجهين : أحدهما أنه كان ينبغي أن يكون
المستثنى اسماً ثم يوصف ، فيقال : إلا أمراً مضياً ، فأقام الصفة مقام الموصوف ، وفيه ضعف ، والوجه الآخر :
أن نصب المستثنى في الاستثناء التام المتصل غير المثبت مرجوح ، والراجع أن يرفع على البدل من موضع (لا)
واسمها . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١١٩ .

وفي الوجه الأول نظر ؛ لأن الموصوف يُحذف كثيراً إذا كان هناك قرينة تدلّ عليه كما في البيت . انظر : الخزانة
٣ / ٣٨٦ .

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٣٩٨ .

بابُ الاستثناءِ المُقَدَّمِ الذي يُعْطَفُ عليه^(١)

الغرضُ فيه :

أنَّ يُبينَ مايجوزُ في الاستثناءِ المُقَدَّمِ الذي يُعْطَفُ عليه ممَّا لايجوزُ .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ المُقَدَّمِ الذي يُعْطَفُ عليه ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .

ولمَ لايجوزُ أنْ يُعْطَفَ على الاستثناءِ / ٣٩ ب المُقَدَّمِ بالرفعِ إلا أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على التَّأويلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لا يُعْطَفُ مرفوعٌ على منصوبٍ إلا على طريقِ الحَمَلِ على التَّأويلِ ؟ .

ولمَ جازَ فيه الوجهانِ من الحَمَلِ على تأويلِ الأوَّلِ ، والرفعِ بالابتداءِ وحذفِ الخبرِ ؟^(٢) .

وماحكمُ : مالي إلا زيدا صديقٌ وعمراً ، وعمروٌ ؟ ولمَ جاز : وزيدٌ^(٣) ؟ وما الفرقُ بين^(٤) الرفعِ على تقدير : وزيدٌ لي ، وبين الرفعِ على تقدير أنَّ الأوَّلَ كأنَّه قيلَ فيه : مالي إلا أبوك وزيدٌ^(٥) ؟ وهل ذلك لأنَّه في أحدهما على خبرٍ واحدٍ ، وفي الآخرِ على خبرين ؟ .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ ما تكونُ فيه في المستثنى الثاني بالخيار . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٣٣٨ / ٢ (هارون) .

(٢) لم يذكر سيبويه في الرفعِ سوى الوجه الثاني ، حيث قال : « وأما الرفعُ فكأنَّه قال : وعمروٌ لي ؛ لأنَّ هذا لا ينقضُ ما تريد في النصب » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٣٣٨ / ٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : مالي إلا زيدا صديقٌ وعمراً وعمروٌ ، ... ، أما النصب فعلى الكلامِ الأوَّلِ ، وأما الرفعُ فكأنَّه قال : وعمروٌ لي ؛ لأنَّ هذا المعنى لا ينقضُ ما تريد في النصب » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٣٣٨ / ٢ (هارون) .

(٤) ب : من بين .

(٥) هذا هو الحَمَلُ على التأويلِ الذي لم يذكره سيبويه .

وَمَنْ الَّذِي أَجَازَ الْوَجْهَيْنِ فِي هَذَا عَلَى الْإِطْرَادِ ؟ وَلِمَ حَكَاهُ سَيَبُويَه عَنْ
يُونُسَ وَالْخَلِيلِ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِمَا فِي الرَّفْعِ مِنَ الْإِشْكَالِ ، فَبَيَّنَّ أَنَّهُ مَذْهَبُ يُونُسَ ،
وَالْخَلِيلِ ؟ ^(١) .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه - بعد النص السابق - : « وهذا قولُ يُونُسَ وَالْخَلِيلِ ، رَحِمَهُمَا اللَّهُ » . الكتاب
٣٧٢/١ (بولاقي) ، ٣٣٨/٢ (هارون) .

بَابُ الاستثناءِ الذي يُكرَّرُ فيه المستثنى^(١)

الغرضُ فيه :

أنَّ يبيِّنَ ما يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُكرَّرُ فيه الاستثناءُ مما لا يجوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُكرَّرُ فيه المستثنى ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولم ذلك ؟.

ولم لا يجوزُ الرِّفْعُ فيهما إذا كانَ الثاني غيرَ الأوَّلِ ؟.

وما حكمُ : ماأتاني إلا زيدٌ إلا عمراً ؟ ولم جازرُفَعُ الأوَّلِ ونَصْبُ الثاني ، ونَصْبُ الأوَّلِ ورفَعُ الثاني ، ولم يَجْزُ رَفْعُهُما جميعاً ، ولا نَصْبُهُما جميعاً ؟ ولم لا يكونُ الثاني بدلاً من الأوَّلِ ؟ وهل ذلك لأنه غيرُهُ مما ليس المعنى مُشْتَمِلاً عليه ؛ وما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ؛ لَيْسَ زيدٌ فيه غيرَ أحدٍ ، ولكنه بعضُهُ ، والبعضُ يُبدَلُ من الكلِّ ؟^(٣).

وما حكمُ : ماأتاني إلا عمراً إلا بشراً أحدٌ ؟ ولم قَدَّرَ أحدهما على البدلِ المُقَدَّمِ ، ولم يَجْزُ مثلُ ذلك في الآخرِ^(٤) ؟ وهل وَجَّهَ نَصْبُهُ على طريقةِ الاستثناءِ من موجبٍ ، مِنْ غيرِ أن يكونَ على معنى البدلِ المُقَدَّمِ ؛ لأنه لا يُبدَلُ من (أحدٍ) إلا واحداً ، [لو]^(٥) قلتَ : ماأتاني أحدٌ إلا عمرو وإلا^(٦) بشرٌ ؛ لم يَصْلُحْ على البدلِ في الثاني ؛

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ تثنيةِ المستثنى . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٨ (هارون) .

(٢) تحدَّثَ سيبويه في الباب عن أحكامِ تكريرِ (إلا) بغيرِ عطف ، فبدأ حديثه بتكريرها لغيرِ توكيد ، وذكر بعضَ صوره ، ومنها : تكريرها في الاستثناءِ المُفْرَغِ ، وتكريرها قبلَ مجيءِ المستثنى منه . ثم تكلم عن تكريرها للتوكيد ، وذكر من صوره أن تُكرَّرَ بينَ البدلِ والمبدلِ منه .

(٣) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « وذلك قولك : ماأتاني إلا زيدٌ إلا عمراً » إلى قوله : « فأنت في ذا بالخيار إن شئتَ نصبتَ الأوَّلَ ورفعتَ الآخرَ ، وإن شئتَ نصبتَ الآخرَ ورفعتَ الأوَّلَ » . الكتاب ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٨ (هارون) .

(٤) ب : إلا في الآخر .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ب : وإلا .

لأنه إذا وَقَعَ البَدَلُ بالأوَّلِ ؛ صار بمنزلة مالم يُذكَر^(١) ، وامتنع أن يُبدَلَ منه الثاني ؛
فلهذا قدره هذا التقدير ؟^(٢) .

وما الشاهد في قول الكميت :

٤٠ / أ

فمالي إلا الله لأربٍّ غيره . . . ومالي إلا الله غيرك ناصر^(٣) ؟

وهل في هذا دليل على أنه^(٤) بمنزلة المعطوف ؟ ولم جاز أن تكون (إلا) بمنزلة
حرف العطف في هذا ، كأنه قال : مالي إلا الله وإياك ناصر ؟ .

وما الفرق بين حرف العطف وبين (إلا) في هذا ، حتى جاز : ما أتاني إلا زيدٌ
وعمرٌ ، ولم يَجُزْ : ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرٌ ؟ وهل ذلك لأن (إلا) تُوجبُ أن
الثاني فَضْلَةٌ في الكلام كالمفعول ، والواو تُوجبُ الشَّرْكَةَ في فعلِ الفاعلِ ، و (إلا)
تَقَعُ مَوْقِعَ الاسْتِدْرَاكِ الذي يُقَيِّدُ به الكلامُ مما لو لم يُقَيِّدْ بإلا لم يَصِحْ ؛ إذ قولك :
مالي إلا زيداً إلا عمرأ أحدٌ ، (لو أُطْلِقَ القولُ فيه فقليل : مالي إلا زيداً أحدٌ)^(٥) ؛
[لا ختلٌ المعنى اختلال مالم يُقَيِّدْ]^(٦) ، وهو في الواو يَخْتَلُ اختلال ما أُفْرِدَ عن
الشَّرْكَةِ ، وهو عليها ؟^(٧) .

(١) يعني : صار المبدل منه بمنزلة مالم يُذكَر .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : ما أتاني إلا عمرأ إلا بشرأ أحدٌ ، كأنك قلت : ما أتاني إلا عمرأ أحدٌ إلا
بشرٌ ، فجعلت (بشرأ) بدلاً من (أحد) ، ثم قدّمت (بشرأ) فصار كقولك : مالي إلا بشرأ أحدٌ ؛ لأنك إذا
قلت : مالي إلا عمرأ أحدٌ إلا بشرٌ ، فكأنك قلت : مالي أحدٌ إلا بشرٌ » . الكتاب ١ / ٣٧٣ (بولاق) ،
٣٣٩ / ٢ (هارون) .

(٣) بيت مفرد من البحر الطويل .

انظر : شعر الكميت ١ / ١٦٧ ، الكتاب ٢ / ٣٣٩ ، المقتضب ٤ / ٤٢٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس
٢٧٣ ، الجمل ٢٣٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٠ ب ، التبصرة ١ / ٣٧٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٣ ،
الخلل ٣١٦ ، شرح الفصل ٢ / ٩٣ ، المستوفى ١ / ٣١٢ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٥ ، الاستغناء ١٠٧ ، المقاصد
الشافية ١ / ٣٨٣ .

(٤) ب : الله .

(٥) مؤخر في ب بعد قوله : وهو في الواو .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) هذه المسألة لم ترد في الكتاب .

وما الشاهد في قول حارثة بن بدر^(١) الغداني^(٢) :

يا كعبُ صبراً على ما كان من مضضٍ . . . يا كعبُ لم يبق منا غير أجسادٍ
إلا بقياتُ أنفاسٍ نحشرجُها . . . كراجلٍ رائحٍ أو باكرٍ غادٍ^(٣) ؟
فلم رفع الأول والثاني ؟ ولم جعله سيبويه على تفسير : لم يبق منا مثلُ
أجسادٍ ؟ وهل يقع الثاني على البدل من الأول أم على الصفة ؟^(٤) .
وما الشاهد في قول الفرزدق :

ما بالمدينة دارٌ غير واحدة . . . دار الخليفة إلا دار مروان^(٥) ؟

(١) ب : زيد .

(٢) حارثة بن بدر «... - ٦٤ هـ» .

ابن حصين من بني غداة بن يربوع ، من فرسان تميم ، قيل : إنه أدرك النبي ﷺ ، ولم يره ، وقيل : إنه رآه ، وكان أثيراً عند زياد بن أبيه ، فولاه بعض أعماله ، وشعره لا يلحق بشعر الفحول ، وقد أكثر فيه من وصف الخمر . انظر : الأغاني ٢٨ / ٩٧٠٠ - ٩٧٤٩ ، تاريخ دمشق ١١ / ٣٨٩ - ٣٩٧ ، الإصابة ١ / ٣٧١ . وذكر ابن السيرافي أنه وجد البيتين منسوبين إلى حسّان بن بشر بن عباد . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٤ .

(٣) البيتان من البحر البسيط ، وهما من أبيات قالها وهو مريضٌ ، وكان قد طلب من قومه أن يكسروا رجل مولاة كعب ؛ لتلا يبرح من عنده ، وأول الأبيات مختلف فيه ، فهو عند الأصبهاني البيت الأول من الشاهدين ، وفي تاريخ دمشق :

يا كعبُ ماراح من قوم ولا ابتكروا . . . إلا وللموت في آثارهم حادي .

انظر : الأغاني ٢٨ / ٩٧٤٩ ، تاريخ دمشق ١١ / ٣٩٦ .

وفي طبعة (هارون) روي البيت الأول مما ذكره الشارح : . . . من حدّث . . . غير أجساد .

انظر : شعر حارثة (شعراء أميون ، القسم الثاني : ٣٤٢) ، الكتاب ٢ / ٣٤٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٤ ، النكت ١ / ٦٤١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٣ ، المستوفى ١ / ٣١١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٨ أ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فإن (غير) هاهنا بمنزلة (مثل) ، كأنك قلت : لم يبق منا مثل أجسادٍ إلا بقياتُ أنفاسٍ » . الكتاب ١ / ٣٧٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٠ (هارون) .

(٥) من البحر البسيط ، وليس في ديوان الفرزدق .

وتروى القافية : مروانا ، بالمنع من الصرف .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٠ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٩٠ ، المقتضب ٤ / ٤٢٥ ، الأصول ١ / ٣٠٣ ، شرح

أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٣ ، شرح السرافى ٣ / ١٢٠ ب ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٣ ، الإفصاح ٣٦٨ ،

المستوفى ١ / ٣١٢ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٩٦ ، الاستغناء ١٠٨ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٨٠ .

وكم وجهاً يجوز في هذا البيت ؟ ولم جاز فيه أربعة أوجه : رَفَعَهُمَا جميعاً ،
[ونصبُهُمَا جميعاً]^(١) ، ورفَعُ الأوَّلِ ونَصَبُ الثاني ، ورفَعُ الثاني ونَصَبُ الأوَّلِ ؟ .
ولم إذا كانت (غير) بمنزلة (إلا) في الاستثناء ؛ لم يكن بُدٌّ من نصب
أحدهما ؟ ولم حكاه عن ابن أبي إسحاق^(٢) ؟ (وهل ذلك لأنه موضع إشكال)^(٣) ؟ .
(ولم جاز : مالي غير زيد إلا عمرو ، ولم يَجُزْ : مالي إلا زيد إلا عمرو)^(٤) ؟ .
وهل ذلك لأن (إلا) لا تكون صفة بمنزلة : [مثل ، إلا أن يُذكرَ قبلها موصوفٌ ،
وليس كذلك غيرٌ ؟]^(٥) .

وما حكم : ماأتاني إلا زيد^(٦) [إلا أبو عبد الله ؟ ولم جار رَفَعَهُمَا جميعاً ، ولم
يَجُزْ : ماأتاني إلا زيد إلا عمرو ؛ وهل ذلك لأنه إذا كان الثاني هو الأوَّل ؛ جرت
مَجْرَى التَّكْرِيرِ للتوكيد ، كقول^(٧) العرب : رأيتُ زيداً زيداً ؟^(٨) .
وما الشاهد في قول الشاعر^(٩) :

(١) زيادة من الجواب يقتضيها السياق .

(٢) ابن أبي إسحاق « ... - ١١٧ هـ » .

هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بالولاء ، بصري ، وهو في أول الطبقة الرابعة ، أخذ عن ميمون الأقرن ،
ويحيى بن يعمر ، وأخذ عنه يونس ، وكان يظعن على العرب . انظر : مراتب النحويين ٣١-٣٢ ، طبقات
الزبدي ٣١-٣٣ ، إنباه الرواة ٢ / ١٠٤ - ١٠٨ .

(٣) معاد في : ب ، بعد قوله : ولم يَجُزْ : مالي إلا زيد إلا عمرو .

والسؤال عن قول سيبويه : « ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بُدٌّ من أن ينصب أحدهما ، وهو قول ابن
أبي إسحاق » . الكتاب ١ / ٣٧٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٤١ (هارون) .

(٤) معاد في : ب .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما : إلا زيد ، فإنه لا يكون بمنزلة (مثل) إلا صفة » . الكتاب ١ / ٣٧٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٤١ (هارون) .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) ب : وكقول .

(٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو قلت : ماأتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله ؛ كان جيداً ، إذا كان أبو عبد الله
زيداً ، ولم يكن غيره ؛ لأن هذا يكرّر توكيداً ، كقولك : رأيتُ زيداً زيداً » . الكتاب ١ / ٣٧٣ (بولاق) ،
٢ / ٣٤١ (هارون) .

(٩) لم أقف عليه .

/ ٤٠ ب مالك من شيخك إلا عمله . . . إلا رسيمه^(١) وإلا رمله^(٢) ؟
فلم رفعهما جميعاً ؟^(٣) .

(١) ب : وسيمه .

(٢) أ ، ب : عمله ، والتصحيح من الكتاب ، والجواب .
والبيتان من الرجز .

الشيخ : أراد به الجمل ، والرسيم : ضرب من سير الإبل ، والرمل : الهرولة . انظر : الدرر اللوامع ٣ / ١٦٨ .
وانظر : المقاصد النحوية ٣ / ١١٨ .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٤١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٢ أ ، التعليقة
٢ / ٧٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٤ ، المستوفى ١ / ٣١١ ، شرح الجمل ٢ / ٢٥٧ ، المقرب ١ / ١٧٠ ،
شرح التسهيل ٢ / ٢٩٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧١٢ ، توضيح المقاصد ٢ / ١٠٧ ، شفاء العليل
١ / ٥٠٦ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٨٠ ، البهجة المرضية ١٨٣ .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومثل : ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله - إذا أراد أن يُبين ويوضح - قوله : مالك
..... » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤١ (هارون) .

الجواب عن الباب الأول^(١) :

الذي يجوز في الاستثناء المقدم الذي يعطف عليه وجهان : النصب ، والرفع .
أما النصب ؛ فلأنه عطف منصوب على منصوب^(٢) .
وأما الرفع ؛ فلأنه حمل على تأويل المرفوع بوجهين :
أحدهما : أن الأول في تأويل مرفوع^(٣) .
والآخر : أنه مبتدأ قد دلّ الكلام الأول على خبره^(٤) ، فيصير بمنزلة خبرين ،
والأول خبر واحد .

ولا يجوز أن يعطف على الاستثناء المقدم بالرفع إلا أن يحمل الكلام على
التأويل^(٥) ؛ لأن ما ظهر فيه النصب ؛ فليس له موضع يحمله الثاني عليه ، ولكنه قد
يكون في تأويل كلام آخر يحمله الثاني عليه .

وتقول : مالي إلا زيدا صديق وعمراً ، وعمرو . أما النصب ؛ فلأنه عطف
منصوب على منصوب ، وأما الرفع ؛ فلأنه حمل على التأويل ؛ لأن تأويل الأول :
مالي صديق إلا زيد^(٦) .

وقياس الرفع حكاة سيبويه عن يونس ، والخليل^(٧) ، فبين ذلك ؛ لأنه موضع
إشكال .

(١) هو باب الاستثناء المقدم الذي يعطف عليه .

(٢) انظر : الكتاب ٣٣٨ / ٢ ، شرح السيرافي ١١٩ / ٣ ب ، شرح الجمل ٢٦٥ / ٢ .

(٣) هذا الوجه لم يذكره سيبويه ، وأشار إليه ابن عصفور في : شرح الجمل ٢٦٥ / ٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٣٨ / ٢ ، وذكر السيرافي التأويل في هذا ، فقال : « إذ قال : مالي إلا زيدا صديق ، فمعناه :

زيد لي صديق ، ثم عطف ، فقال : وعمرو لي » . شرح السيرافي ١١٩ / ٣ ب .

وأورد القرافي ترجيحاً أقرب من الحمل على التأويل ، وهو أن تكون الواو للاستئناف وما بعدها مبتدأ ، خبره
محذوف لدلالة الكلام السابق عليه ، ونظر له بالعطف على اسم (إن) بالرفع بعد مجيء الخبر ، فقد وجه
ترجيحات ، منها أن المرفوع مبتدأ حذف خبره ؛ لدلالة ما قبله عليه .

(٥) نقل القرافي هذا الفصل من كلام الشارح . انظر : الاستغناء ١٣٦ .

(٦) يريد أنه على تأويل تأخير المستثنى وإبداله من المستثنى منه . قال ابن عصفور : « وهذا الوجه ضعيف جداً » .

شرح الجمل ٢٦٥ / ٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٣٣٨ / ٢ .

الجواب عن الباب الثاني^(١):

الذي يجوز في الاستثناء الذي يُكرَّر فيه المستثنى^(٢) رَفَعُ أَحَدَهُمَا ، وَنَصَبُ
الْآخَرَ ، وَإِنْ كَانَ^(٣) فِي مَعْنَى الْفَاعِلِ^(٤) .

وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُمَا جَمِيعاً كَمَا يَجُوزُ بِالْوَاوِ^(٥) ؛ لِأَنَّ^(٦) (إِلَّا) لَيْسَتْ حَرْفَ
عَطْفٍ ، وَإِنَّمَا تُوجِبُ تَقْيِيدَ الْكَلَامِ بِمَا يُصَحِّحُ الْمَعْنَى ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ الَّذِي يَأْتِي
بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ فِي أَنَّهُ فَضْلَةٌ فِيهِ ، وَالْوَاوُ تُوجِبُ الشَّرْكَاءَ فِي الْعَامِلِ ، وَلَا يَجِبُ بِهَا
التَّقْيِيدُ لِمَحَالَةٍ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : سَارَ الْقَوْمُ وَزَيْدٌ ، فَتَرَكْتَ الْمُعْطُوفَ ، فَقُلْتَ : سَارَ
الْقَوْمُ ؛ لَصَحَّ الْكَلَامُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِلَّا) ، لَوْ قُلْتَ : سَارَ الْقَوْمُ ، وَالْمَعْنَى عَلَى :
سَارَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ؛ لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّكَ تَرَكْتَ تَقْيِيدَهُ بِمَا يُصَحِّحُ الْمَعْنَى . فَهَذَا فِي (إِلَّا)
لَا زِمَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَاوُ .

وَتَقُولُ : مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا .
وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُمَا جَمِيعاً ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ أَحَدَهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ
فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ مِنَ الْأَوَّلِ / ٤١ أ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ مِمَّا لَيْسَ الْمَعْنَى
مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ .

وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُمَا جَمِيعاً ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ .

(١) يعني باب الاستثناء الذي يُكرَّر فيه المستثنى .

(٢) هذا الحديث عن التكرير لغير تأكيد .

(٣) ب : كان .

(٤) الحكم الذي ذكره الشارح للتكرير في الاستثناء المفرغ إذا كان العامل يطلب أحد المستثنين فاعلاً . انظر :

الكتاب ٣٣٨/٢ ، شرح السيرافي ١٢٠/٣ ب ، التبصرة ٣٧٧/١ ، المستوفي ٣١٠-٣١١ ، شرح

المفصل ٩٢/٢ ، الغرة الخفية ٢٩٠/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٥/١ .

والحكم العام في الاستثناء المفرغ - هنا - أن يُشغل العامل بأحد المستثنين أو المستثنيات ويُنصب الباقي . انظر :

شرح التسهيل ٢٩٦/٢ ، شرح الكافية ٢٤٣/١ ، الارتشاف ٣١٠-٣١١ .

(٥) منع رفعهما جميعاً مذهب جمهور النحويين ، ونُقل عن الأخفش الجواز على إضمار العاطف . قال الرضي :

وليس إضمار العاطف بالفاسي والمشهور . شرح الكافية ٢٤٣/١ ، وانظر : الغرة الخفية ٢٩٠/١ .

(٦) ب : ولأن .

ولكن ترفعُ أيهما شئتَ ، وتنصبُ الآخرَ^(١) .
وتقولُ : ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحدٌ ، فبشرٌ على تقديرِ البدلِ المقدم ،
وعمرٌ على [تقديرٍ]^(٢) الاستثناءِ من موجبٍ ، كأنك قلتَ : ما أتاني أحدٌ إلا بشرٌ
إلا عمراً ، ثم قدمتَ عمراً في هذا الكلام ، فصارَ : ما أتاني إلا عمراً أحدٌ إلا بشرٌ ،
ثمَّ قدمتَ بشراً - أيضاً^(٣) - فصارَ : ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحدٌ^(٤) .
ولو قلتَ : ما أتاني أحدٌ إلا عمرٌو إلا بشرٌ ، على البدلِ لم يَجْزُ في الأولِ
والثاني^(٥) ؛ لأنك^(٦) إذا أبدلتَ الأولَ ؛ صارَ المبدلُ منه في تقديرِ المنتفي ، فلم يصلحْ
أن يُبدلَ منه بعدَ ذلك^(٧) .
وقال الكُميتُ :

فمالي إلا الله لاربٍّ غيره . . ومالي إلا [الله]^(٨) غيرك ناصرٌ^(٩)

-
- (١) نقل القرافي هذه المسألة في : الاستغناء ١١٣ . وانظر : الكتاب ٣٣٨ / ٢ ، شرح السيرافي ١٢٠ / ٣ - ب ،
التعليقة ٦٩ / ٢ ، التبصرة ٣٧٧ / ١ ، المستوفى ٣١٠ / ١ - ٣١١ ، شرح المفصل ٩٢ / ٢ ، الغرة الخفية
٢٩٠ / ١ ، المقاصد الشافية ٣٨٣ / ١ - ٣٨٤ .
(٢) أ ، ب : تقديم . وما أثبتته يقتضيه السياق .
(٣) ب : قد .
(٤) نقل القرافي هذه المسألة إلى قوله : أيضاً . انظر : الاستغناء ١١٣ .
(٥) انظر : الكتاب ٣٣٩ / ٢ ، المقتضب ٤٢٤ / ٤ ، الأصول ٢٨٣ / ١ ، شرح السيرافي ١٢٠ / ٣ ، شرح
المفصل ٩٣ / ٢ ، شرح التسهيل ٢٩٦ / ٢ ، شرح الكافية ٢٤٣ / ١ ، الارتشاف ٣١١ / ٢ ، المقاصد الشافية
٣٨٥ / ١ .
(٦) يريد : لم يَجْزُ أن يبدلَ معاً من المستثنى منه .
(٧) ب : كأنك .
(٨) نقل هذه المسألة القرافي في : الاستغناء ١١٣ .
وانظر نحو تعليل الشارح في : المسائل المنثورة ٦٤ ، شرح الكافية ٢٤٣ / ١ .
والمسألة في : المقتضب ٤٢٤ / ٤ ، التبصرة ٣٧٩ / ١ ، شرح التسهيل ٢٩٦ / ٢ ، المقاصد الشافية ٣٨٦ / ١ .
(٩) ساقط من : أ ، ب .
(١٠) تقدم تخريجه في ص : ٥٢٣ .

كأنه قال : إله الله إلا إياك ناصر^(١) ، فلا يجوز إلا نصبهما جميعاً على التقدير الذي بينا^(٢) ، وإنما خرجت (إلا) إلى مقارنة معنى الواو في هذا ؛ لأنه يُقيد بالواو في النفي كما يُقيد بـ (إلا) .

فأما الإيجاب فيختلف حكمهما فيه^(٣) ، فيجوز : ما أتاني إلا زيد وعمرو ، ولا يجوز : ما أتاني إلا زيد إلا عمرو ؛ لأن (إلا) للتقييد في هذا بمنزلة الفضلة في الكلام ، ولا توجب شركة .

وقال حارثة بن بدر الغداني :

يا كعب صبراً على ما كان من مضض . . . يا كعب لم يبق منا غير أجساد
إلا بقيات أنفاس نحشرجها . . . كراحل رائح أو باكر غاد^(٤)
فرفعهما جميعاً ، ولو كان موضع غير : إلا ؛ لم يجز ذلك ؛ لما بينا ، ولكن جعل :
غير أجساد ، في هذا الموضع صفة بمنزلة : مثل أجساد ، وأبدل الثاني منه ، أو جعله
وصفاً له^(٥) .

وقال الفرزدق :

ما بالمدينة دار غير واحدة . . . دار الخليفة إلا دار مروان^(٦)

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٤٢٤ .

وأشير إلى أن الفرخان ذهب إلى أن (غيراً) في البيت حال من (ناصر) . انظر : المستوفى ١ / ٣١٢ ، ولم أقف عليه عند غيره ، وهو بعيد ؛ لأن مراد الشاعر نفي الناصرين سوى الله - عز وجل - والمخاطب ، وإذا جعلت (غير) حالاً من (ناصر) وهو نكرة مؤخرة ؛ فإنها في الأصل صفة ، ولا تُفيد حينئذ نفيًا ولا إثباتاً . انظر : ماتقدم في ص : ٥٠٧ هـ .

(٢) تقدم قريباً في قوله : ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو .

(٣) لا يريد بالإيجاب نقيض النفي ، وإنما يريد أنهما مختلفتان فيما توجباه لما بعدهما ، فالواو توجب الشركة في العامل ، وإلا لا توجب شركة ، وإنما تقييد ما قبلها ، وما بعدها فضلة . انظر ماتقدم في ص : ٥٢٨ .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٥٢٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٤ ، تحصيل عين الذهب ٣٧٣ / ١ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٥٢٤ .

فقد سُمِعَ بِرَفْعِهِمَا جَمِيعاً^(١) على هذا الذي بَيَّنَّا مِنْ جَعْلِ (غَيْرِ) بِمَنْزِلَةِ (مِثْلِ) ،
وَمَنْ جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا) فِي الِاسْتِثْنَاءِ ؛ لَمْ يَكُنْ بَدَلٌ مَنْ نَصَبِ أَحَدِهِمَا^(٢) .

وَيَجُوزُ فِي الْبَيْتِ أَرْبَعَةُ أَوَاجٍ : رَفْعُهُمَا جَمِيعاً / ١٤١ ب ، وَنَصْبُهُمَا جَمِيعاً ،
وَرَفْعُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي ، وَنَصْبُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي .

أَمَّا رَفْعُهُمَا جَمِيعاً ؛ فَقَدْ بَيَّنَّا وَجْهَهُ^(٣) .

وَأَمَّا نَصْبُهُمَا جَمِيعاً ؛ فَعَلَى طَرِيقَةِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ^(٤) .

وَأَمَّا رَفْعُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي ؛ فَعَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ صِفَةٌ (دَارِ) ، وَالثَّانِي عَلَى
الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُوجِبٍ^(٥) .

وَأَمَّا [نَصْبُ]^(٦) الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي ، فَعَلَى [أَنَّ]^(٧) الْأَوَّلَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُوجِبٍ ،
وَالثَّانِي بَدَلٌ مِنْ (دَارِ)^(٨) .

وَتَقُولُ : مَالِي غَيْرُ زَيْدٍ إِلَّا عَمَرُو ، وَلَا يَجُوزُ : مَالِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمَرُو ؛ لِأَنَّ (إِلَّا)
لَا تَكُونُ صِفَةً إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ مَوْصُوفٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (غَيْرٌ) ؛ لِأَنَّهَا يَجُوزُ أَنْ تَقُومَ
مَقَامَ الْمَوْصُوفِ مَعَ تَرْكِ ذِكْرِهِ^(٩) .

(١) يعني : غير ، ودار مروان .

(٢) انظر : الكتاب ٣٤١ / ٢ ، المستوفى ٣١٢ / ١ .

(٣) وهو أَنَّ (غَيْراً) صِفَةٌ ، و (دار مروان) بدلٌ من المستثنى منه ، وفيه وجه ثانٍ وهو أَنَّ تَجْعَلُ (غَيْرِ) اسْتِثْنَاءً
وتبدلها من المستثنى منه ، و (دار مروان) بدلٌ من (غير واحدة) والتكرير حينئذٍ للتوكيد . انظر : شرح
السيرافي ١٢٠ / ٣ ب - ١٢١ أ .

(٤) وهي أَنَّ تسلط (إِلَّا) العامل على ما بعدها .

(٥) يريد على طريقة الاستثناء من موجب ، وفي هذا الوجه توجيه آخر ، وهو أَنَّ يَكُونُ الْأَوَّلُ بَدَلًا مِنَ الْمُسْتِثْنَى مِنْهُ ،
وَالثَّانِي مَنْصُوبًا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ . انظر : المقتضب ٤ / ٢٥٤ ، شرح السيرافي ١٢١ / ٣ أ .

(٦) أ ، ب : رفع ، والسياق يقتضي ما أثبتته .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) انظر هذه الأوجه في : المقتضب ٤ / ٢٥٤ ، الأصول ١ / ٣٠٤ ، شرح السيرافي ١٢٠ / ٣ ب - ١٢١ أ ،
الاستغناء ١٠٨ - ١٠٩ .

(٩) نقل القرافي هذه المسألة في : الاستغناء ١١٣ - ١١٤ .

وانظر : الكتاب ٣٤١ / ٢ .

وتقول : ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله ، فترفعُهما جميعاً ؛ لأنَّ الثاني هو الأولُ ، وهو يجري مجرى التكرير^(١) ، كأنك قلتَ : ما جاءني إلا زيدٌ إلا زيدٌ^(٢) ، ومثله قولُ الشاعر :

مالك من شيخك إلا عمله . . . إلا رسيمه وإلا رمله^(٣)
فرسيمه ورملة هو عمله ، فالثاني فيه هو الأولُ ؛ فلذلك جاز رفعُهما جميعاً^(٤) .

-
- (١) يريد بالتكرير إعادة اللفظ الأول ؛ وهو ما يسميه النحويون التوكيد اللفظي .
(٢) في هذه المسألة - أعني : ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله - كررت (إلا) للتوكيد ، والثاني بدلٌ من الأول . انظر : الكتاب ٢ / ٣٤١ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٩٥ ، شرح الكافية ١ / ٢٤١ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٧٩ - ٣٨١ .
(٣) تقدّم تخريجه في ص : ٥٢٦ .
(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٢ أ ، التعليقة ٢ / ٧٠ ، شرح الجمل ٢ / ١٥٧ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٨٠ .

بَابُ الاستثناءِ الذي يُبتدأ فيه مابعدَ إلّا^(١)

الغرضُ فيه :

أنَّ يبيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ الذي يُبتدأ فيه مابعدَ (إلّا) مما لايجوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُبتدأ فيه مابعدَ : إلّا ؟ [وما الذي لايجوزُ ؟ ولم ذلك ؟ .

ولمَ لايجوزُ أن يكونَ الاستثناءُ يُبتدأ فيه مابعدَ [^(٣) (إلّا) إلا في النَّفي ، دونَ الإيجابِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يدخلُه معنى أعمُّ العامِّ ، ثُمَّ يَقَعُ الاختصاصُ ، ولأنَّ الاستثناءَ مِنْ مُوجِبٍ بِمَنْزِلَةِ مفعولٍ : ضربتَ ، وماجرى مجراه مما لا يكونُ إلا مُفْرَداً ، دونَ جُمْلَةٍ ؟ .

وماحكمُ : مامررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ؟^(٤).

وما الفرقُ بَيْنَ : مررتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، وبينَ : مامررتُ بقومٍ إلا زيدٌ خيرٌ منهم ؟^(٥).

وماحكمُ قولِ العربِ : واللَّهِ لأَفْعَلَنَّ كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أنْ أَفْعَلَ كذا وكذا ؟

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلّا . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٣٤٥ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن وقوع المبتدأ بعد إلّا ، والفرق في المعنى بين ما ذكرت فيه إلّا وما لم تذكر فيه ، ثم تحدث عن حكم (أن تفعل) في قول العرب : واللَّهِ لا أفعل إلا أن تفعل .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : مامررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، كأنك قلتَ : مررتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، إلا أنك أدخلتَ (إلّا) ؛ لتجعلَ زيدا خيراً من جميع من مررت به » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٣٤٢ / ٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو قال : مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم ؛ لجاز أن يكون قد مرَّ بناسٍ آخرين ، هم خيرٌ من زيد ، فإنما قال : مامررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، ليخبر أنه لم يمرَّ بأحدٍ يفضلُ زيدا » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٣٤٢ / ٢ (هارون) .

وَلَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعاً بِمَعْنَى : وَلَكِنْ حَلُّ ذَلِكَ ^(١) أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وكذا ؟ ٤٢ / أ وهل هذا الاستثناء على معنى تَحِلَّةِ الْيَمِينِ بِإِقْعَاعِ أَقْلِ الْقَلِيلِ مِمَّا يُحْلَفُ عَلَيْهِ ؟ ^(٢).

وما حكم قولهم : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ ؟ وَلَمْ لَا يَكُونُ : أَنْ تَفْعَلَ - هَاهُنَا - على معنى الجملة ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِثْنَاءٌ بِالْمُفْرَدِ ^(٣) ؟ وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة : وَاللَّهِ لَا يَقَعُ مِنِّي فِعْلٌ إِلَّا فِعْلٌ مُنْعَقِدٌ بِفِعْلِكَ لكذا ؟ ^(٤).

وما وجه رجوع : مامرت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، إلى أصل الاستثناء في إخراج بعضٍ من كُلٍّ ؟ وهل وجه ذلك أنه بمنزلة : مامرت بإنسانٍ إلا إنسانٌ زيدٌ خيرٌ منه ؟ ^(٤).

وما وجه رجوع : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا وكذا إلا حلُّ ذلك أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وكذا ، إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا إلا ما لا يَقَعُ مِنْهُ لِتَحِلَّةِ الْيَمِينِ ؟ ^(٤).

(١) أ ، ب : وذلك .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثل ذلك قول العرب : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا وكذا إلا حلُّ ذلك أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وكذا ، فَإِنْ أَفْعَلَ كَذَا وكذا بمنزلة : فِعْلٌ كَذَا وكذا ، وهو مبنيٌّ على : حَلٌّ ، وحلٌ مبتدأ ، كأنه قال : وَلَكِنْ حَلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وكذا » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما قولهم : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ ، فَإِنْ تَفْعَلَ ، في موضع نصب ، والمعنى : حتى تفعل ، أو كأنه قال : أو تفعل » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٢ (هارون) .

(٤) لم يذكر هذا سيبويه ، وقد جرت عادة الشارح أن يرد كل استثناء إلى إخراج بعضٍ من كل .

باب الاستثناء بغير^(١)

الغرض فيه :

أن يبين ما يجوز في الاستثناء بغير مما لا يجوز^(٢).

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في الاستثناء بغير ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ .
ولم لا يجوز وقوع المبتدأ بعد (غير) كما يجوز بعد (إلا)^(٣) ؟ وهل ذلك لأن
(غيراً) لا يضاف [إلا]^(٤) إلى المفرد على الإضافة الحقيقية ؟ .
وما حكم : أتاني القوم غير زيد ؟ ولم أعرب (غير) بإعراب الاسم الواقع بعد
(إلا) في الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه لما دلَّ على معنى التعدية إليه ؛ عمل الفعل فيه ،
كما أنه لو دلَّ زيد على معنى الاستثناء من غير ذكر (إلا) ؛ لجاز : أتاني القوم زيداً ،
وصار بمنزلة : أتاني القوم إلا زيداً ؟^(٥) .
وما الفرق بين : أتاني القوم غير زيد ، بالرفع على الصفة ، وبينه بالنصب على
الاستثناء ؟ وهل ذلك أن الرفع لا يوجب أن زيداً لم يجرى ؛ لأنه بمنزلة : أتاني القوم
مثل زيد ؟ .

وما حكم : ما أتاني غير زيد ؟ وما الفرق بينه على الاستثناء ، وبينه على
الصفة ؟ وهل هو في الصفة بمنزلة : ما أتاني مثل زيد ، في احتمال أن يكون زيد قد

-
- (١) في : الكتاب ٣٧٤ / ١ (بولاق) ، ٣٤٣ / ٢ (هارون) ، هذا باب غير .
(٢) تحدث سيبويه في الباب عن معنى (غير) ، وعن استعمالها للاستثناء ، واستعمالها صفة ، وموضع
الاستعمال الأول ، وحكمها فيه . ثم ذكر أنها قد تجزئ عن الاستثناء وإن لم تكن له .
(٣) هذا السؤال مبني على قول سيبويه : « ولا يجوز أن يكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد (إلا) ؛ وذلك
أنهم لم يجعلوا فيه معنى (إلا) مبتدأ » . الكتاب ٣٧٤ / ١ (بولاق) ، ٣٤٣ / ٢ (هارون) .
(٤) ساقط من : ب .
(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا) ؛ لأنه اسم بمنزلة ، وفيه معنى (إلا) ،
ولو جاز أن تقول : أتاني القوم زيداً ، تريد الاستثناء ، ولا تذكر (إلا) ؛ لما كان إلا نصباً » . الكتاب ٣٧٤ / ١
(بولاق) ، ٣٤٣ / ٢ (هارون) .

أتى ، واحتمال أن يكون مأتى ؟ ^(١) .

وهل كل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا ، فإنه يجوز بغير ، إلا أن يقع بعد (إلا) مبتدأ وخبر ، وإنما يصلح في المفرد الذي يخرج بعضاً من كل ، / ٤٢ ب ولا يجوز أن يكون بمنزلة الاسم المبتدأ بعد (إلا) ؛ لأنه يفسد معنى الجملة ؟ ^(٢) .

ومامعنى : أتانى غير عمرو ؟ وهل يصلح في هذا الكلام أن يكون قد أتاه عمرو ؟ ولم ذلك ، مع دلالة في غالب أمره على أنه لم يأتِه ؟ ^(٣) .

ومامعنى : ما أتانى غير زيد ؟ وهل يحتمل أن يكون على طريق الصفة ، ويقوم مقام الاستثناء ؟ ولم جاز ذلك ؟ وهل لتقارب المعاني ؛ لأنها إذا تقاربت تداخلت ؟ ^(٤) .

(١) ب : ما أتانى . وهذه المسألة لم ترد في الباب عند سيبويه .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير » وقوله : « ولا يجوز أن يكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد (إلا) ؛ وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى (إلا) مبتدأ » . الكتاب ٣٧٤ / ١ (بلاق) ، ٣٤٣ / ٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنه لو قال : أتانى غير عمرو ، كان قد أخبر أنه لم يأتِه ، وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستغنى به في مواضع من الاستثناء » . الكتاب ٣٧٥ / ١ (بلاق) ، ٣٤٣ / ٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو قال : ما أتانى غير زيد ، يريد بها منزلة (مثل) ؛ لكان مجزئاً من الاستثناء ، كأنه قال : ما أتانى الذي هو غير زيد ، فهذا يجزئ من قوله : ما أتانى إلا زيد » . الكتاب ٣٧٥ / ١ (بلاق) ، ٣٤٣ - ٣٤٤ (هارون) .

الجواب عن الباب الأول^(١) :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يُبتدأ فيه مابعد (إلا) - إذا كان الاستثناء يُرجع إلى معنى الجملة في النفي - أن يقع بعد (إلا) مبتدأ وخبر .

ولا يجوز ذلك في الإيجاب ؛ لأنه بمنزلة مفعول : ضربت ، ونحوه في أنه لا يكون إلا مفرداً ، إذا كانت (إلا) فيه لتعديّة الفعل على جهة إخراج بعض من كل^(٢) .

وتقول : مامرت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، فهذه الجملة في موضع صفة (أحد) ، كأنك قلت : مررت بإنسانٍ زيدٌ خيرٌ منه ، ثم أَدخَلتَ (إلا) لمعنى الاختصاص ، فقلت : مامرت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه^(٣) .

والفرق بين : مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، وبين : مامرت بقومٍ إلا زيدٌ خيرٌ منهم ، أن الأولَ يحتملُ أن يكونَ قد مرَّ بقومٍ آخرين هم خيرٌ من زيد ، ولا يحتمله الكلام الثاني^(٤) .

وقول العرب : والله لأفعلنَّ كذا وكذا إلا حلُّ ذلك أن أفعلَ كذا وكذا ، فهذا الاستثناء منقطعٌ ، بمعنى : لكن حلُّ ذلك أن أفعلَ كذا وكذا^(٥) ، ووجه^(٦) رجوعه إلى أصل الاستثناء أن فيه معنى : ليقعن فعلٌ كذا إلا مالا يقع منه لتحلة اليمين .

(١) يعني باب الاستثناء الذي يُبتدأ فيه مابعد إلا .

(٢) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ٦١ ،

(٣) ماذهب إليه الشارح من جعل الجملة بعد (إلا) صفة لما قبلها ظاهر قول سيويه ، وقال به الزمخشري ، ومنع الأخفش والسيرافي والفراسي الفصل بين الصفة والموصوف بإلا ، واختار قولهم ابن مالك ، وذهبوا إلى أن الجملة حالٌ من (أحد) . انظر : الكتاب ٣/ ٣٤٢ ، شرح السيرافي ٣/ ١٢٢ ب ، المفصل ٧٢ ، التخمير ١/ ٤٨٣ ، شرح المفصل ٢/ ٩٣ ، شرح التسهيل ٢/ ٣٠١ - ٣٠٢ .

وقد نقل القرافي كلام الشارح في هذه المسألة . انظر : الاستغناء ٦١ .

(٤) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ٦١ ، وانظر : الكتاب ٢/ ٣٤٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٣٤٢ ، شرح السيرافي ٣/ ١٢٢ ب .

(٦) ب : وجه .

وقولهم : **وَاللّٰهُ لَا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ** ، فهذا في موضع المصدر ، وليس هو من باب الاستثناء بالابتداء والخبر ^(١) ، وإن كان فيه معنى الجملة ، ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أن فيه معنى : **وَاللّٰهُ لَا يَقَعُ مِنِّي فِعْلٌ إِلَّا فِعْلٌ مُنْعَقِدٌ بِفِعْلِكَ** .
ووجه رجوع : **مَامَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ** ، إلى أصل الاستثناء أن فيه معنى : **مَامَرْتُ بِإِنْسَانٍ إِلَّا إِنْسَانٌ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ** .

(١) انظر : الكتاب ٣٤٢ / ٢ . وقال السيرافي : « وأما قوله : **وَاللّٰهُ لَا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ** ، فتقديره : لا أفعل إلا بعد فعلك ، أو إلا مع فعلك . ف (أن) وما بعدها منصوبٌ على الظرف ، وتقديرها تقدير مصدرٍ وُضِعَ موضعَ ظرف زمانٍ كقولك : **وَاللّٰهُ لَا أَفْعَلُ كَذَا إِلَّا مُقَدِّمَ الْحَاجِ** » . شرح السيرافي ١٢٢ / ٣ ب .

الجواب / ٤٣ أ عن الباب الثاني^(١) :

الذي يجوز في الاستثناء بغير أن تُعَرَّبَ بإعراب الاسم الواقع بعد (إلا) إذا كان مُفْرَداً^(٢).

ولا يجوز إذا كان ابتداءً وخبراً ؛ لأنَّ (غيراً) لا تُضَافُ إلى الجملة ، كما لا تُضَافُ : مثلاً ؛ لأنها تقتضي المفرد كما تقتضيه : مثلاً^(٣).

وتقول : أتاني القوم غير زيد ، فهذا بمنزلة : أتاني القوم إلا زيداً .

ووجب^(٤) الإعراب لغير الذي يكون مستثنى ؛ لأنها لما كانت اسماً يدلُّ على تعدي الفعل ؛ عمل فيها^(٥) ، كما أنه إذا دلَّ الفعل على التعدية ؛ عمل في الاسم ، فإن لم يدلَّ المعمول ، ولا العامل على التعدية ؛ فلا بدَّ من وسيطة حرف ؛ ولذلك^(٦) قال سيبويه : لو دلَّ زيد على التعدية بمعنى الاستثناء ؛ جاز : سار القوم زيداً^(٧).

(١) يعني باب الاستثناء بغير .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٣ ، المقتضب ٤ / ٤٢٢ ، الأصول ١ / ٢٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٣ ب ، التعليقة ٧١ / ٢ .

(٣) نقل القرافي هذه الفقرة بتصرف يسير . انظر : الاستغناء ٦١ . وأرجع السيرافي المنع إلى ثلاثة أوجه ، منها أن غيراً لو جعلت مبتدأً لبأيت (إلا) في المعنى : لأتاك لو قلت : ما أتاني أحد إلا زيد خير منه ؛ فالمعنى أن كل من أتاك زيد خير منه ، ولو قلت : ما أتاني أحد غير زيد خير منه ، لم تفضل زيداً عليه ، وإنما نفيت أن يكون مغاير زيدٍ خيراً منه .

انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٣ ب - ١٢٤ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٤٣ ، الأصول ١ / ٢٨٥ ، التعليقة ٧٣ / ٢ ، شرح الكافية ١ / ٢٤٥ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٩٣ .

(٤) ب : وجب ، من غير واو العطف .

(٥) قال الرضي : « إذا دخل غير على إلا ، وأصل غير من حيث كونه اسماً جوازاً تحمُّل الإعراب ، ومابعده الذي صار مستثنى بتطفُّل غير على إلا مشغول بالجر ؛ لكونه مضافاً إليه في الأصل ، جعل إعرابه الذي كان يستحقُّه - لولا المانع المذكور ؛ أي اشتغاله بالجر - على نفس غير عارية » . شرح الكافية ١ / ٢٤٥ .

وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٣ ب ، المتبع ١ / ٣٦٢ ، شرح المفصل ٢ / ٨٧ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦٩ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٩٠ .

(٦) ب : وكذلك .

(٧) فهم الشارح هذا من قول سيبويه : « ولو جاز أن تقول : أتاني القوم زيداً ، تُريد الاستثناء ولا تذكر إلا ؛ لما كان إلا نصباً » . الكتاب ٢ / ٣٤٣ .

فلما كانت (غير) تدلُّ على الاستثناء ؛ استغنت عن الحرف ، وعَمِلَ فيها الفعل^(١) .
ونظيرُ ذلك مما يدلُّ المعمولُ فيه على العاملِ قوله جَلَّ وعَزَّ :
﴿ فَضْرَبَ الرِّقَابِ ﴾^(٢) ، أي : اضربوا الرِّقَابَ ، وكذلك : سَقِيَا ورَعِيَا ؛ أي :
سقاك ورعاك ، والمعمولُ في هذا يدلُّ على العاملِ ، فكذلك (غير) معمولٌ يدلُّ
على تعدية العاملِ في معنى الاستثناء .

والفرقُ بين : أتاني القومُ غيرُ زيد ، بالرفع على الصِّفة ، وبينه بالنصب على
الاستثناء أن الصِّفة لا تُوجبُ أن زيدا قد أتى ، ولا أنه لم يأت ؛ لأنه بمنزلة : أتاني
القومُ مثلُ زيد^(٣) .

وكذلك : ماأتاني غيرُ زيد ، إذا كان على الصِّفة أو الاستثناء ، فالاستثناء
يوجبُ أنه قد أتى زيد^(٤) ، كما يُوجبُه في : ماأتاني^(٥) إلا زيد ، وليس كذلك الصِّفةُ
إذا جرت على أصلها ، ولكن قد تكفي من الاستثناء^(٦) .
وكلُّ موضعٍ جاز فيه الاستثناءُ بالآ في المفردِ فإنه يجوزُ بغيرِ ، ولايجوزُ في
الجمَل : لما بيَّنا^(٧) .

(١) ذكر الرضي أن حركة غير عارية ، وهي في الحقيقة لما بعدها ، فكأن غيراً هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة ، واستدلَّ بجواز العطف على محل ما بعدها نحو : ماجاءني غيرُ زيدٍ وعمرو . انظر : شرح الكافية ٢٤٦/١ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَفِيْتُمُ الْآذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبَ الرِّقَابِ ﴾ محمد : ٤ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٨٨/٢ ، شرح الكافية ٢٤٥/١ .

(٤) ظاهر كلام ابن السراج والفارسي منع أن تكون غير في المثال الذي ذكره الشارح استثناءً إلا إذا كانت قائمة مقام الموصوف ؛ لأنهما لايجيزان استعمالها استثناءً إلا في الموضع الذي يصلح أن تقع فيه صفة . انظر : الأصول ٢٨٥/١ ، التعليقة ٧٤/٢ . وانظر : التبصرة ٣٨٢/١ ، شرح التسهيل ٣١٢/٢ .

(٥) أ ، ب : أتاني . من دون (ما) ، وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٦) قال السيرافي : « لو قال قائل : ما أتاني غيرُ زيد ، ولم يُرد به الاستثناء ؛ كان حقيقة الكلام أن غير زيد ما أتاه ، وزيد مسكوت عنه ، يجوز أن يكون قد أتى ، ويجوز أن يكون لم يأت ، غير أن العادة جرت بأن يُراد بمثل هذا الكلام أن زيدا داخل في الفعل الذي خرج عنه غيره ، وخارج عن الفعل الذي دخل فيه غيره ، ولو قال قائل : ما أتاني غيرُ زيد ، ولا يُريد إثبات الإتيان لزيد ؛ لم يكن كاذباً ، ولكنه مُلغزٌ مُلبسٌ » . شرح السيرافي ١٢٤/٣ ، وانظر : الكتاب ٣٤٣ - ٣٤٤ ، التعليقة ٧٤/٢ .

(٧) قد تقدّم في أول الجواب عن مسائل الباب .

وقد تقولُ : أتاني غيرُ زيد ، على جهة الصِّفة ^(١) ، ويكفي من الاستثناء ؛ لأنَّه في غالب الأمر قد جرى على هذا ^(٢) ، فإنَّ صحَّبه دليلٌ ؛ جاز أن يرجع إلى موجب الصِّيغة في الأصل ^(٣) . وإنَّما جازَ مثلُ هذا ؛ لتقارب المعاني ، وهي إذا تقاربتْ تداخلتْ ^(٤) .

(١) يريد أن غيراً قد قامت مقام الموصوف . انظر ماتقدم في ص : ٥٠٤ هـ ٢ .

(٢) قال السيرافي : « بين سيبويه أن غيراً تُجزئ من الاستثناء ، وإن لم تكن للاستثناء ؛ ليقوي الاستثناء بها في الموضع الذي جعلت فيه بمنزلة إلا ، وذلك قولك : أتاني غيرُ عمرو ، وغيرُ فاعل : أتاني ، ولا تكون بمعنى إلا ؛ لأنك لا تقول : أتاني إلا عمرو ، وقد أغنى عن الاستثناء ؛ لأنَّ الذي يفهم به أن عمراً ما أتاك ، فخرج عمرو عن الإتيان كخروجه بالاستثناء إذا قلت : أتاني كلُّ أبٍ إلا عمراً ، وقد يستقيم في حقيقة اللفظ أن يكون عمرو أتاه ؛ وذلك أن قوله : أتاني غيرُ عمرو ، ظاهر اللفظ أن غير عمرو أتاه ، وليس في إتيان غير عمرو نفي لإتيان عمرو ، كما لو قال : أتاني عدو زيد ؛ لم يكن فيه دلالة على أن زيدا لم يأت . » شرح السيرافي ٣ / ١٢٤ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٤٣ ، التعليقة ٢ / ٧٣ .

(٣) موجب الصِّيغة في الأصل : أن تدلَّ على المغايرة من غير إفادة نفي الفعل عما بعدها ولا إثباته ، ومثال مصاحبة الدليل : أتاني غيرُ عمرو معه ، فغير لم تفد نفيّاً ولا إثباتاً ، والذي أفاد إتيانه : معه .

(٤) نقل القرافي هذه المسألة بتصرف . انظر : الاستغناء ٦١ .

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُحْمَلُ الْمَعْطُوفُ فِيهِ عَلَى التَّأْوِيلِ ^(١)

الغرض فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الَّذِي يُحْمَلُ الْمَعْطُوفُ فِيهِ عَلَى التَّأْوِيلِ مِمَّا لَا يَجُوزُ ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ المعطوفُ فيه / ٣٤٣ ب على التأويل ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولم ذلك ؟ .

ولمَ لا يجوزُ أَنْ يُحْمَلَ على موضعِ المعرب ، مع جوازِ الحَمْلِ على تأويله ؟ وما حكمُ : أتااني غيرُ زيدٍ وعمرو ؟ ولمَ جاز فيه الجرُّ ، والرفعُ ؟ ولمَ كان الجرُّ الوجهَ ؟ ^(٣).

وما نظيرُ الرفعِ مِنْ قولِهِ :

... .. فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ ^(٤) ؟

ولمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ على هذا القياسِ مع أَنَّ لِلأَوَّلِ مَوْضِعاً فِيهِ ، وليس كذلك سبيلُ (غيرِ) ؛ لَأَنَّهُ لَا يَقَعُ اسْمٌ مفردٌ في هذا الموضعِ إِلَّا كَانَ رَفْعاً ؟ ^(٥).

ولمَ لَا يَكُونُ الرفعُ في المعطوفِ لَأَنَّهُ عَطْفٌ على (غيرِ) ؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ يُحِيلُ

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما أُجري على موضع غير ، لأعلى ما بعد غير . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٤ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه عن الوجهين الجائزين في المعطوف على المستثنى بغير .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « زعم الخليل - رحمه الله - ويونس جميعاً أَنَّهُ يجوز : ما أتااني غيرُ زيدٍ وعمرو ، فالوجه الجر . وذلك أَنَّ : غيرُ زيدٍ ، في موضع : إِنْ زِيدَ ، وفي معناه ، فحملوه على الموضع » . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٤ (هارون) .

(٤) تقدّم تخريجه في ص : ٣٨٥ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٤ (هارون) .

(٥) يريد أَنَّ المعطوف عليه في البيت له موضعٌ ؛ لَأَنَّهُ لو وقع موقعه اسم مفرد ؛ لنصب ، وليس كذلك (غيرِ) ؛ إِذْ لو وقع موقعها في المثال اسم مفرد لم يكن إِلا رفْعاً . فهما مختلفان من هذه الجهة .

المعنى ، فيصيرُ على معنى : ما أتاني عمرو ، بمنزلة ^(١) : ما أتاني مثلُ زيد وعمرو ؟ .
ولمَ وَجَبَ أَنْ تَأْوِيلَ : ما أتاني غيرُ زيدٍ ، هو : ما أتاني إلا زيدٌ ؟ ^(٢) .
ومافي قولهم : ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرو ، من الدليلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لو لم
تَكُنْ (غيرٌ) في معنى (إلا) ؛ لم يُعْطَفْ عليها بإلا ، كما لا يجوزُ : ما أتاني مثلُ زيدٍ
وإلا عمرو ؟ ^(٣) .

(١) بعده في ب : مثل .

(٢) هذا سؤال عن قول سيويه : « وذلك أنَّ : غيرُ زيدٍ ، في موضع : إلا زيدٌ ، وفي معناه ، فحملوه على الموضع ،
كما قال : [البيت] فلما كان في موضع : إلا زيد ، وكان معناه كمعناه ؛ حملوه على الموضع » . الكتاب
٣٧٥/١ (بولاق) ، ٣٤٤/٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيويه : « والدليل على ذلك أنَّك إذا قلت : غيرُ زيد ، فكأنك قد قلت : إلا زيدٌ ؛ ألا ترى
أنَّك تقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرو ، فلا يقبح الكلام ، كأنك قلت : ما أتاني إلا زيدٌ وإلا عمرو » .
الكتاب ٣٧٥/١ (بولاق) ، ٣٤٤/٢ (هارون) .

بابُ الاستثناءِ الذي يُحذفُ فيه المستثنى^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبينَ ما يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحذفُ فيه المستثنى [^(٢)] ممَّا لا يجوزُ ^(٣) .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحذفُ [فيه] ^(٤) المستثنى ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .

ولمَ لا يجوزُ الحذفُ إلا وقد صحبَ ^(٥) الكلامَ دليلٌ يقومُ مقامَ المحذوفِ في إفهامِ المعنى ؟ ^(٦) .

وما حكمُ قولهم : ليس غيرُ ، وليس إلا ؟ ولمَ قُدرَ على : ليس غيرُ ذاك ، وليس إلا ذاك ؟ ^(٧) .

وما دليلُ المحذوفِ ؟ وهل هو حالٌ تقتضي لزومَ أمرٍ لا بُدَّ منه ، فيقال : ليس إلا ، في حالِ اقتضاءِ لزومِ أمرٍ لا يُنفكُ منه ، فيُفهمُ معنى الكلامِ ، وكأنَّه مُؤكِّدٌ لما قد دُكِّتْ عليه الحالُ من أنَّ ذلك الأمرَ لا بُدَّ منه ؛ ولهذا قُدرَ بليسٍ إلا ذاك ؛ لأنَّه إشارةٌ إلى ما قد دُكِّتْ عليه ؟ .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يُحذفُ المستثنى فيه استخفافاً . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٤ (هارون) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن حذفِ المستثنى استخفافاً واكتفاءً بعلمِ المخاطبِ ، ونظر له بأشياء حذفها العربُ للتخفيفِ وعلمِ المخاطبِ بها ، ومنها حذفُ الموصوفِ وجوابِ الشرطِ والصَّلَة .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) أ ، ب : يجب ، وأثبت ما يقتضيه السياق .

(٦) هذا سؤالٌ مبنيٌّ على قولِ سيبويه : « ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلمِ المخاطبِ ما يعني » . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٥ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « وذلك قولك : ليس غيرُ ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غيرُ ذاك » . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٥ (هارون) .

وهل يجوز : مامنهما مات حتى رأيت في حال كذا وكذا ؟ وما دليل المحذوف فيه ؟ وهل هو حال ذكر اثنين ، يفصل أحدهما بمن في قوله : مامنهما ، فيقتضي : مامنهما أحد إلا بصفة كذا ؟^(١) .

وما تأويل قوله جل وعز : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾^(٢) ؟ وهل دليل المحذوف حال ذكر أهل الكتاب مع فصل بعضهم بمن ، فيقتضي ذلك : وإن من أهل [الكتاب]^(٣) أحد إلا / ٤٤ أليؤمنن [به]^(٤) ؟ .

وما الشاهد في قول النابغة :

كأنك من جمال بني أقيش . . . يققع خلف رجله بشن^(٥) ؟

وما دليل المحذوف ؟ وهل هو ذكر جمال قد فصل بعضها بمن ؛ ليصفه بالصفة التي ذكر ، فاقضى ذلك : كأنك من جمال بني أقيش جمل يققع خلف رجله بشن^(٥) ؟ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مامنهما مات حتى رأيت في حال كذا وكذا ، وإنما يريد : مامنهما واحد مات » . الكتاب ١/ ٣٧٥ (بلاق) ، ٢/ ٣٤٥ (هارون) .

(٢) تكملة الآية > ﴿ قَبِلَ مَوْتَهُ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ النساء : ١٥٩ . والسؤال عن قول سيبويه : « ومثل ذلك قوله تعالى جده : [الآية] » . الكتاب ١/ ٣٧٥ (بلاق) ، ٢/ ٣٤٥ (هارون) .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : مسن

والبيت من قصيدة من البحر الوافر ، مطلعها :

غشيت منازل بعريتنا . . . فأعلى الجزع للحي المين

يخاطب فيها عيينة بن حصن الفزاري لما أراد عون بني عيس على بني أسد ، وينقض الحلف الذي بين ذبيان وبني أسد ، وعريتنا : واد لبني فزارة في عدنة ، وهي شمالي الشربة ، ويقطع بينهما وادي الرمة . انظر : معجم ما استعجم ٣/ ٩٢٤ ، والجزع : منعطف الوادي . انظر : اللسان ٨/ ٤٧ (جزع) .
وبنو أقيش : حي من عكل ، وإبلهم ليست بكرام ، فيضرب بنفارها المثل . والشن : القرية البالية . يقول : أنت سريع النفور تنفر مما لا ينبغي أن ينفر منه . انظر : الخزنة ٥/ ٦٨ - ٧٠ .

انظر : الديوان ١٢٦ ، الكتاب ٢/ ٢٤٥ ، مجاز القرآن ١/ ٤٧ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥٩ ، المقتضب ٢/ ١٣٦ ، الكامل ١/ ٣٨٦ ، الأصول ٢/ ١٧٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٥٨ ، سر الصناعة ١/ ٢٨٤ ، الاقتضاب ٣/ ٦٩ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٢٩٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٣١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٢٩ ب .

وما الشاهد في قوله^(١) :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثَمْ . . . يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ^(٢) ؟

ومادليل المحذوف فيه ؟ وهل هو ما يقتضيه حرف النفي من الاسم العام إذا أُطلق ، كما يقتضي في قولك : ما فيها إلا زيد ، فيقتضي ليُوصَفَ بالصفة التي ذُكرت في البيت ، فتقديره : لو قُلْتَ : ما في قومها لم تَيْثَمْ أحدٌ يَفْضُلُها ؟ .
وهل يجوز : لو أن زيدا هاهنا^(٣) ؟ ولم جاز على حذف الجواب ؟ ومادليله ؟
وهل هو حال تفخيم الشأن في خير أو شر ؛ ولذلك كان حذف الجواب أبلغ في مثل هذا ؟ .

(١) القائل مختلف فيه على النحو الآتي :

أ - قيل : هو حكيم بن مَعِيَةَ الرَّبْعِيّ ، من بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، راجز إسلامي ، كان في زمن العجاج وحميد الأرقط . انظر : الخزانة ٦٤ / ٥ ، والبيتان له في : تهذيب الألفاظ ٢٠٦ / ١ - ٢٠٧ .

ب - وقيل : أبو الأسود الجُمَانِي ، من بني حِمَان بن عبد العزى بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم . انظر : جمهرة أنساب العرب ٢٢٠ ، والرجز له في : شرح المفصل ٦١ / ٣ ، المقاصد النحوية ٧١ / ٤ .
ج - وقال الشنقيطي : « وقيل حميد الأرقط » . الدرر ٢٠ / ٦ ، وهو حميد بن مالك بن ربعي بن مُخَاشِن من بني كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وهو معاصر للحجاج . انظر لترجمته : معجم الأدباء ١١ / ١٣ - ١٥ ، الخزانة ٣٩٥ / ٥ ، ولم يُعزَلْ له الرجز في مصادر الأخرى ، ولعل الشنقيطي أخذه من قول البغدادي في ترجمة حكيم بن مَعِيَةَ : « كان في زمن العجاج وحميد الأرقط . نسبه إليه سيبويه في موضع آخر من كتابه » . الخزانة ٦٤ / ٥ . والضمير في : نسبه ، يعود إلى حكيم .

(٢) من الرجز ، وقبلهما :

تضحك عن أبيض براق الفم . . . محفوفة لثائه بالعظم

انظر : تهذيب الألفاظ ٢٠٦ / ١ ، والعظم : عَصَا شَجَرٍ لَوْنُهُ كَالثَنِيْلِ أَخْضَرُ إِلَى الْكُدْرَةِ . انظر : اللسان ١٢ / ٤١٢ (عظم) ، وتَيْثَمْ : أصله : تَأَثَّمَ ، كُسِرَتِ التاء في لغة غير أهل الحجاز ، وقُلِبَتِ الهمزة ياء ، والميسم : الجمال . انظر : المقاصد النحوية ٧١ / ٤ ، الخزانة ٦٣ / ٥ .

انظر : الكتاب ٣٤٥ / ٢ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧١ ، معاني القرآن وإعرابه ٥٨ / ٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٤٩ / ٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٥ ، الخصائص ٣٧٠ / ٢ ، ضرائر الشعر للقرناري ٢١٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٥ ، الاقتضاب ٣ / ٦٨ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٩٠٠ / ٢ ، أمالي السهيلي ٥٤ ، التخمير ١ / ٣٤٦ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧١ .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فحذفوا هذا كما قالوا : لو أن زيدا هاهنا ، وإنما يريدون : لكان كذا وكذا » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٦ (هارون) .

وهل يجوزُ : ليس أحدٌ ^(١) ؟ وما دليلُ المحذوف فيه ؟ وهل هو حالُ طلبِ إنسانٍ هناك ، فقليل : ليس أحدٌ ، أي : ليس أحدٌ هاهنا ؟ .
وما الشاهدُ في قولِ ابنِ مُقبلٍ ^(٢) :
وما الدهرُ إلا تارتانِ فمنها . . . أموتُ وأُخرى أبتغي العيشَ أكُدَحُ ^(٣) ؟
ومادليلُ المحذوفِ فيه ؟ وهل هو حالُ ذِكْرِ تارتينِ قد فُصِلَتْ إحداهما بـ (مِنْ) ، فاقترضى : إلا تارتانِ فمنها تارةٌ أموتُ ، ومع ذلك فقوله : وأُخرى أبتغي العيشَ أكُدَحُ ، دليلٌ على تقدُّمِ ذِكْرِ (تارة) في التقديرِ والمفهومِ ؟
وهل يجوزُ : هذا الذي أُمِسَ ؟ ومادليلُ المحذوفِ فيه ؟ وهل هو حالُ فعلٍ له أُمِسَ قد اشتهر ^(٤) ، فكأنه قيل : هذا الذي فعلَ أُمِسَ ؟ ^(٥) .

- (١) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « قولهم : ليس أحدٌ ، أي : ليس هاهنا أحدٌ ، فكلُّ ذلك حَذَفَ تخفيفاً واستغناءً بعلمِ مخاطبٍ بما يعني » . الكتاب ١ / ٣٣٦ (بولاق) ، ٣٤٦ / ٢ (هارون) .
(٢) ابن مقبل : هو تميم بن أبي بن مقبل ، من بني العجلان ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم ، وكان يُهاجي النجاشي الشاعر ، فهجاه النجاشي ، فاستعدى عليه عمر ، رضي الله عنه . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٥٥ - ٤٥٨ ، الإصابة ١ / ١٨٧ - ١٨٨ ، الخزانة ١ / ٢٣١ - ٢٣٣ .
وعزا البكري البيت إلى العجير السلولي ، ورده الميمني . انظر : اللآلئ ١ / ٢٠٥ .
والعجير هو ابن عبد الله بن كعب من بني سلول بن مرة بن صعصعة . . . - نحو ٩٠ هـ ، يُكنى أبا الفرزدق ، شاعرٌ مقلدٌ . انظر : اللآلئ ١ / ٩٢ - ٩٣ ، الخزانة ٥ / ٣٥ - ٣٦ .
(٣) من قصيدة من البحر الطويل ، ومطلعها :
سَلِ الدَّارَ مِنْ جَنْبِي حَبِيرَ قَوَاهِبِ . . . إلى ما رأى هَضْبَ القَلْبِ الْمُضَيِّحِ
حَبِيرَ وَوَاهِبِ : جبلانِ لبني سليم ، وهَضْبُ القَلْبِ : لبني قَنْفُذَ من بني سليم ، والمُضَيِّحُ : ماءُ لبني البكاء . انظر : بلاد العرب ١٤٢ ، ١٧٢ ، معجم ما استعجم ٤ / ١٢٣٥ ، ١٣٦٥ .
وقوله : إلى ما رأى ، يُقال : رأى المكانَ المكانَ ؛ أي : قابله حتى كأنه يراه . انظر : اللسان ١٤ / ٢٩٩ (رأي) .
انظر : الديوان ٣٨ ، الكتاب ٢ / ٣٤٦ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢٣ ، الحيوان ٣ / ٤٨ ، حماسة البحري ١٢٣ ، المقتضب ٢ / ١٣٦ ، الكامل ٣ / ١٧٩ ، ما اتفق لفظه للمبرد ٥٨ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١١٤ ، المختضب ١ / ٢١٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٦ ، الخزانة ٥ / ٥٥ .
(٤) ب : أشهر .
(٥) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « ومثلُ قولهم (ليس غيرُ) : هذا الذي أُمِسَ ، يريد : الذي فعلَ أُمِسَ » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٣٤٦ / ٢ (هارون) .

وما الشاهد في قول العجاج :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتْيَا ^(١) ؟

ومادليلُ المحذوف فيه ؟ وهل [هو] ^(٢) حالُ حدوثِ أمورٍ عظامٍ ، فكأنه قال :
بَعْدَ اللَّتْيَا حَدَثَتْ مِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ ؟ .

(١) من أرجوزة مطلعها :

الحمد لله الذي استقلت . . . بإذنه السماء وأطمأنت

وقبل الشاهد : دافع عني بنقيير موتني

وبعده : إذا علتها أنفُسُ تردت

نقيير : ضبط في الديوان وغيره بضم أوله وفتح ثانيه ، وضبطه البكري بفتح الأول وكسر الثاني ، وذكر رواية الديوان ، وقال : موضع بين الأحساء والبصرة . انظر : معجم ما استعجم ٤ / ١٣٢٣ .

ومراد الشاعر : أن الله - تعالى - دفع عنه الموت بعد اللتيا والتي ؛ أي بعد شدة ، وعنى بقوله : إذا علتها أنفُسُ ... ، عَقَبَةٌ من عقاب الموت ، إذا أشرفت عليها نفسٌ هلكت ، وهذا على طريق التشبيه . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٧٤ .

وانظر : الديوان ٢٦٧ ، الكتاب ٣٤٧ / ٢ ، نوادر أبي زيد ٣٧٦ ، المقتضب ٢ / ٢٨٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٨ ، الأصول ٢ / ٢٧٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٦ ، الأغفال ١ / ٤٣٢ ، الشعر ٢ / ٤٢٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٦ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٠ ب .

(٢) ساقط من : ب .

الجواب عن الباب الأول^(١) :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يُحْمَلُ المعطوف فيه على التأويل وجهان :
أحدهما : الحمل على اللفظ .

والآخر : الحمل على معنى كلامٍ يخالف المذكور في الإعراب ، ويوافقه في المعنى^(٢) .

ولا يجوز أن يُحْمَلَ على موضع مُفْرَدٍ مُعْرَبٍ ؛ لأنه لا موضع له غير ماظهر في لفظه ؛ / ٤٤ ب إذ كان لا يقع موقعه اسم مُفْرَدٌ إلا ظهر فيه مثل ذلك الإعراب .
وتقول : ما أتاني غير زيد وعمرو ، فيجوز في عمرو وجهان : الجر بالعطف على اللفظ ، والرفع بالعطف على تأويل الكلام ؛ إذ تأويله : ما أتاني إلا زيد وعمرو^(٣) ، فالجر الوجه^(٤) ؛ لأنه^(٥) أشكل في اللفظ ، مع^(٦) اتفاق المعنى .
فأما قول الشاعر :

... .. فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٧)

فهذا عطف على الموضع ؛ لأنَّ موضع (بالجبال) نصب ؛ إذ لو وقع موقعه مُفْرَدٌ مُعْرَبٌ ؛ لظهر النصب ، وإنما الحمل على التأويل مُشَبَّهٌ لهذا من جهة أنه حمل على

(١) يريد باب الاستثناء الذي يُحْمَلُ المعطوف فيه على التأويل .

(٢) الكلام في الباب عن العطف على المستثنى بغير ، والوجه الأول - وهو الجر بالعطف على لفظ ما أضيفت إليه غير - لا إشكال فيه ، أما الوجه الثاني ففيه خلاف ، وسيبين الشارح عن مذهبه فيه بعد أسطر .

(٣) المعنى هو معتمد النحويين في توجيه غير الجر ، غير أنهم اختلفوا على أقوال ، فالشارح يرى أنه عطف على المعنى ، وسيبويه يرى أنه عطف على موضع غير ، وجعل المعنى علّةً لهذا الحمل ، وذهب الرضي إلى أنه على موضع ما أضيفت إليه (غير) ؛ إذ يرى أن الحركة التي على (غير) عارية ، وهي في الحقيقة لما بعدها ، ومنهم من جعله عطفاً على التوهم . انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٤ ، الأصول ١ / ٢٨٥ ، شرح الكافية ١ / ٢٤٦ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٣ ، الهمع ١ / ٢٣١ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٤ ، الأصول ١ / ٢٨٥ ، الهمع ١ / ٢٣١ .

(٥) أ ، ب : لا .

(٦) ب : معنى .

(٧) تقدّم تخريجه في ص : ٣٨٥ .

غير صريح اللفظ ، إلا أنه ينفصل من الوجه الذي بينت لك^(١) ، فلا يجوز أن تعطف على (غير) ؛ لأنه ينقلب المعنى ، فيوجب أن عمراً لم يأت^(٢) ، كما يوجب في : ما أتاني مثل زيد ولا عمرو .

وقول العرب : ما أتاني غير زيد وإلا عمرو ، دليل على أن الأول في معنى الاستثناء ، حتى صح أن يعطف بإلا^(٣) ؛ إذ لا يجوز : ما أتاني مثل زيد وإلا عمرو ، وما أتاني غلام زيد وإلا عمرو ، فهذا يفسد ؛ لأنه لم يتقدم معنى الاستثناء^(٤) .

(١) وهو أن (بالجبال) عملت (ليس) في موضعه ، أما (غير) فعمل العامل في لفظه وليس له موضع . وانظر : ص : ٥٥٤٢ هـ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣١٤/٢ ، الارتشاف ٣٢٣/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٤٤/٢ ، الأصول ٢٨٥/١ ، شرح التسهيل ٣١٣/٢ .

(٤) نقل القرافي مافي هذا الباب بتصرف يسير . انظر : الاستغناء ١١٩-١٢٠ .

الجواب عن الباب الثاني^(١) :

الذي يجوز في الاستثناء الذي يُحذف فيه المستثنى إذا^(٢) ظهر دليل يقوم مقام المحذوف في الإفهام ؛ جاز حذفه^(٣) .

ولا يجوز إذا لم يكن دليل يقوم مقام المحذوف في الإفهام ؛ لأنه^(٤) لا يعمل على كلام لا يفهم له معنى^(٥) .

وتقول : ليس غير ، وليس إلا ، وتقديره : ليس غير ذاك ، وليس إلا ذاك^(٦) ، ودليل المحذوف حال تقتضي لزوم أمر لا بد منه ، فيقول القائل : ليس إلا ، فيتحقق ذلك الأمر أنه لا بد منه ، وتكون الحال التي ذكرنا قد قامت مقام المحذوف في : ليس إلا ذاك الذي لا بد منه .

ومما حذف للدلالة عليه قولهم : مامنهما مات حتى رأيت في حال كذا وكذا^(٧) ،

(١) يعني باب الاستثناء الذي يُحذف فيه المستثنى .

(٢) ب : إذ .

(٣) قيد جواز الحذف بشرطين : أن يكون الحذف بعد : إلا ، وغير ، وأن يقع بعد : ليس . انظر : شرح السيرافي ١٢٥/١ ، شرح المفصل ٩٥/٢ ، شرح التسهيل ٣١٧/٢ ، شرح الكافية ٢٤٨/١ .

(٤) ب : كأنه .

(٥) هذا النص نقله القرافي بتصرف . انظر : الاستغناء ١٤٦ ، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٨/١ - ٣٧٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٣٤٤/٢ - ٣٤٥ ، المقتضب ٤٢٩/٤ ، الأصول ٢٨٣/١ .

واسم ليس في : ليس إلا ، مضمّر ، والخبر محذوف . انظر : الارتشاف ٣٢٧/٢ . أما : ليس غير ، ففيه خلاف ، فأجاز الأخفش أن تكون الضمة إعراباً ، ونزع التنوين لنية المضاف إليه في اللفظ ، فغير اسم ليس ، والخبر محذوف ؛ أي : ليس غير ذاك فاعلاً ... ، وذهب الجرمي والبرد إلى أن الضمة بناء ؛ لأنه غاية ؛ أي : لحذف المضاف إليه ونية معناه ، وعلى قولهما يجوز أن تكون غير خبر ليس والاسم مضمّر فيها ، وأن تكون الاسم والخبر محذوف . وقال بالأول ابن يعيش واختاره الرضي ، وذهب الزجاج إلى أن الضمة للإشمام ، وهو أحد وجوه الوقف ، فكأنه يرى أن غيراً مرفوعة منوثة . انظر : المقتضب ٤٢٩/٤ ، شرح السيرافي ١٢٥/٣ ، التعليقة ٧٥/٢ ، شرح المفصل ٩٦/٢ ، شرح التسهيل ٣١٧/٢ - ٣١٨ ، شرح الكافية ٢٤٨/١ ، الارتشاف ٣٢٧/٢ .

وأشير إلى أن في : ليس غير ، روايات أخر رواها الأخفش : النصب من غير تنوين ، والنصب مع التنوين وعليهما تكون غير هي الخبر والاسم مضمّر ، والرفع مع التنوين على أن غيراً هي الاسم والخبر محذوف . انظر : شرح السيرافي ١٢٥/٣ ، شرح التسهيل ٣١٧/٢ ، شرح الكافية ٢٤٨/١ ، الارتشاف ٣٢٧/٢ ، المغني ١٥٧/١ - ١٥٨ .

(٧) انظر : الكتاب ٣٤٥/٢ .

فدليله ذكرُ شيئين قد فصل أحدهما بمن يُوصَف بِصِفَةٍ خَاصَّةٍ ، فاقتضى ذلك :
ما بينهما ^(١) أحد مات حتَّى كان كذا .

وفي التنزيل : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ ، ودليلُ
المحذوف فصلُ (مِنْ) بَعْضُ أَهْلِ الْكِتَابِ ^(٢) ، فاقتضى ذلك : وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَحَدٌ
إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ ^(٣) .

وقال النَّابِغَةُ :

٤٥ / أ كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بني أَقِيشٍ . . يَقْعَقُ خَلْفُ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ ^(٤)
ودليلُ المحذوف فصلُ (مِنْ) بَعْضُ الْجِمالِ ؛ لِيُوصَفَ بِالْصِّفَةِ الَّتِي ^(٥) ذُكِرَتْ ،
فاقتضى ذلك أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى : كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بني أَقِيشٍ جَمَلٌ يَقْعَقُ خَلْفُ
رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ ^(٦) .

يَتْلُوهُ : وقال الشَّاعِرُ :

لو قُلْتَ ما في قومِها لم تِثْمُ ^(٧)
والحمدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وصلى اللهُ على مُحَمَّدٍ وآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

-
- (١) ب : بينهما .
(٢) قال السيرافي : « أكثر ما يأتي المحذوف مع (مِنْ) ؛ لأنَّ (مِنْ) تدلُّ على التبعية ، وأقلُّ أجزاء العدد واحدٌ ،
وقد جاء في القرآن : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ ، وجاء المحذوف مع (في) ، وليس مثلاً
(مِنْ) في الكثرة » . شرح السيرافي ١٢٥ / ٣ ب .
(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٩ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٢٩ ، معاني القرآن للنحاس ١ / ٢٣٦ .
(٤) ب : فسن . ، والبيت تقدَّم تخريجه في ص : ٥٤٥ .
(٥) كذا في النسختين ، والوجه : التي ذكرت .
(٦) ذكر أبو عبيدة نحو تقدير الشارح وتقدير سيبويه والأخفش والمبرد : كَأَنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جِمالِ بني أَقِيشٍ .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٥ ، مجاز القرآن ١ / ٤٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٩ ، المقتضب ٢ / ١٣٧ ،
شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٨ .
(٧) تقدَّم تخريجه في ص : ٥٤٦ .

الجزء التاسع والعشرون من شرح كتاب سيبويه ، إملاء أبي الحسن
علي بن عيسى النحوي.

٤٥ / ب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وبالله التوفيق .

وقال الشاعر :

لو قلت مافي قومها لم تيشم . . . يفضلها في حسب وميسم

فدليل الحذف حرف النفي الذي يقتضي الاسم العام ، مع الصفة التي تقتضي الموصوف ، وذلك على قياس : (مافي الدار إلا زيد ، في دلالة على (أحد) التي تقوم مقام اللفظ)^(٢) به ، (فتقديره : لو قلت)^(٣) : مافي قومها ، لم تيشم أحد يفضلها في حسب وميسم^(٤) .

وتقول : لو أن زيدا هاهنا ، على حذف الجواب في حال تفخيم الشأن^(٥) ، كما تقول : لو أن علياً بين الصفيين ، فهذا في تعظيم شأنه في الفناء ، فإذا ذكرت جباناً مشهوراً بالجبن ، فقلت : لو كان فلان بين الصفيين ؛ لفهم المعنى [أنه]^(٦) : لكادت نفسه أن تخرج ، أو لذهب عقله من جزعه ، أو لو لم يدبراً لا يلوي على شيء ، فهذا في ضد تلك الحال .

(١) تقدم تخريجه في ص : ٥٤٦ .

(٢) معاد في : ب .

(٣) معاذ في : ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٦ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٨ .

وقال الفراء - بعد إنشاد البيت - : « وإنما جاز ذلك [الحذف] في (في) ؛ لأنك تجد معنى (من) أنه بعض ما أضيفت إليه ؛ ألا ترى أنك تقول : فينا صالحون وفينا دون ذلك ، فكأنك قلت : منا ، ولا يجوز أن تقول : في الدار يقول ذلك ، وأنت تريد : في الدار من يقول ذلك ، إنما يجوز إذا أضيفت (في) إلى جنس المتروك » . معاني القرآن ١ / ٢٧١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٦ .

(٦) ساقط من : ب .

وتقول : ليس أحدٌ ، فـدليلُ المحذوفِ حالُ طلبِ إنسانٍ هناك ، فكأنَّه قيل : ليس أحدٌ هاهنا ^(١) .

وقال ابنُ مُقْبِلٍ :

وما الدهرُ إلا تارتانِ فـمنهما . . أموتُ وأُخـرى أَبـتـغـي العيشَ أَكـدَحُ ^(٢)
ودليلُ المحذوفِ ذِكْرُ تارتَيْنِ ، [ثُمَّ] ^(٣) فَصَلُّهُمَا بِمِنْ ؛ لِيُوصَفَ المَفْصُولُ ، فاقتضى ذلك : فـمنهما تارةٌ أموتُ ^(٤) ، وَبَيْنَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَأُخـرى .

وتقول : هذا الذي أَمْسَ ، ودليلُ المحذوفِ اشْتِهَارُ إنسانٍ بِفِعْلٍ ، فكأنَّكَ قُلْتَ : هذا الذي فَعَلَ أَمْسَ ^(٥) .

وقال العجَّاجُ :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتْيَا ^(٦)

فَحَذَفَ الصَّلَةَ ^(٧) ، ودليلُ المحذوفِ حَدُوثُ أُمُورٍ عِظَامٍ ، فكأنَّه قال : بَعْدَ اللَّتْيَا حَدَثَتْ من الأُمُورِ العِظَامِ ، وَأَوْضَحَ ذَلِكَ بِالتَّكْرِيرِ لِلتَّأْكِيدِ ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ إِلَّا مَا عَظُمَ شَأْنُهُ ^(٩) .

(١) التقدير عند سيبويه : ليس هنا أحدٌ . انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٦ .

(٢) تقدّم تخريجه في ص : ٥٤٧ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٦ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١١٤ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢٣ : فـمنهما ساعة ، والمعنى واحدٌ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٦ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٩ .

(٦) تقدّم تخريجه في ص : ٥٤٨ . وأورد سيبويه هذا الشاهد وما قبله لتقوية حذف المستثنى .

(٧) قال الفارسي : « فأما قوله : بعد اللَّتْيَا . . . [البيت] فمما جرى مجرى المثل ، ولأيقاس عليه » . الأغفال ١ / ٤٣٢ ، والمحذوف صلنا الموصولين الأولين ، أما الثالث فقد جاء بصلته في قوله :

إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

وأجاز السيرافي أن تكون للموصولات كلّها ، كأنها موصولٌ واحدٌ ، انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٦ ، شرح

أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٧٤ ، الأملالي الشجرية ١ / ٣٤ .

(٨) ب : وللتأکید .

(٩) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٥ ب - ١٢٦ أ .

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ بَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ^(١)

الغرض فيه :

أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ بَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ [مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢)] .

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ :

مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ بَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ^(٣) ؟ وَمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ ؟ وَلِمَ

ذَلِكَ ؟ .

وَلِمَ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي : لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، فِي الِاسْتِثْنَاءِ ؟ وَلِمَ لَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ ضَمِيرٍ ؟^(٤) .

وَمَا نَظِيرُ ذَلِكَ فِي : حَسْبُكَ ، مِنْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِيهِ مَعْنَى النَّهْيِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ / ٤٦ أ مُبْتَدَأً^(٥) ؟ وَلِمَ ذَلِكَ ؟ وَهَلْ هُوَ لِأَنَّ مَعْنَى النَّهْيِ عَارِضٌ فِيهِ ، فَلَزِمَ أَقْوَى الْوَجْهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهَا^(٦) ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ فِي : لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، عَارِضٌ فِيهِ ، فَلَزِمَ أَقْوَى الْوَجْهِ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، وَهُوَ الضَّمِيرُ فِيهِ ؟ .

وَلِمَ صَارَ الْمُبْتَدَأُ أَقْوَى الْوَجْهِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْأَسْمُ ؟ وَهَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُعْتَمِدُ الْبَيَانِ ، مَعَ أَنَّ لَهُ صَدْرَ الْكَلَامِ ؟ فَلِمَ صَارَ الْإِضْمَارُ فِي الْفِعْلِ أَقْوَى الْوَجْهِ الَّتِي يَكُونُ

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ لَا يَكُونُ وَلَيْسَ وَمَا أَشْبَهَهُمَا . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٣٤٧ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن باقي أدوات الاستثناء ، فتحدث عن ليس ولا يكون ، وأسمهما إذا كانتا للاستثناء وذكر أنهما قد يستعملان صفتين ، ثم تكلم عن خلا وعدا وفاعلهما ، ثم بين حكم (أن يكون) بعد (إلا) ، ثم تحدث عن حاشا وحكمها ، ونقل عن بعض العرب استعمال خلا حرفاً ، إذا لم تدخل عليها (ما) المصدرية ، وختم الباب بالكلام عن سوى .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً ، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٣٤٧ / ٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه بعد النص السابق : « كما أنه لا يقع معنى النهي في : حَسْبُكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٣٤٧ / ٢ (هارون) .

(٦) أ ، ب : عليهما ، وأثبت ما يقتضيه السياق .

عليه^(١) ؟ وهل ذلك لأنه خاصته التي لا تكون لغيره ، كما أن الجر لما كان من خاصة الاسم ؛ كان أقوى فيه ؟ .

ولم وجب في : ليس ، ولا يكون ، أنهما ليسا بأصل في الاستثناء ؟ .
وما وجه شبه ليس بالأحتمى جاز بها الاستثناء ؟ .

وما حكم : ما أتاني القوم ليس زيداً ، وأتوني لا يكون عمراً ؟^(٢) .

ولم جاز الاستثناء بهما بعد الإيجاب والنفي ؟ وهل ذلك لموافقتيهما^(٣) معنى (إلا) في هذا الموضع ؛ إذ نفي النفي إيجاب ، [فما أتاني القوم نفي ، وليس زيداً نفي عن بعضهم ذلك النفي ، فصار زيداً على معنى الإيجاب ؟]^(٤) .

وهل يشبه الجواب من جهة أنه إذا قال : أتوني ؛ صار المخاطب بمنزلة من قال : بعضهم زيد ؛ لوقوع ذلك في نفسه ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً ؟^(٥) .

ولم لا يجوز إظهار بعضهم في الاستثناء ؟ وهل ذلك للاستغناء اللازم ، مع وقوعه موقع حرف لا يتصرف ولاله عمل ظاهر ؟^(٦) .

وما نظيره من الإضمار في : لات حين ذاك ؟ وهل ذلك للاستغناء عنه مع ضعف (لات) أن تعمل على وجهين ، فكان أخف الوجهين أحق بأن يلزم ؟^(٧) .

(١) كذا في النسختين ، والوجه أن يقول : عليها .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيداً ، وأتوني لا يكون زيداً » . الكتاب

٣٧٦/١ (بولاق) ، ٣٤٧/٢ (هارون) .

(٣) أ : لموافقتها .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « كأنه حين قال : أتوني ، صار المخاطب عنده قد وقع في خلد أنه بعض الآتين زيد ،

حتى كأنه قال : بعضهم زيد ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً » . الكتاب ٣٧٦/١ (بولاق) ، ٣٤٧/٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وترك إظهار بعض ؛ استغناء ، كما ترك الإظهار في : لات حين » . الكتاب

٣٧٦/١ (بولاق) ، ٣٤٧/٢ (هارون) .

وهل يجوزُ في : لَيْسَ ، ولا يكونُ ؛ الإجراءُ ^(١) على معنى الصِّفة ؟ ^(٢) ، ومادليلُهُ مِنْ قولِهِمْ : أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ فُلَانَةً ، وما أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَيْسَتْ فُلَانَةً ، ولو كانَ استثناءً لم يُؤنَّثْ ، كما تقول : أَتَيْنَنِي لَا يَكُونُ فُلَانَةً ، وَلَيْسَ فُلَانَةً ؟ ^(٣) .

وما وجهُ الاستثناءِ بخلا ^(٤) ، وعدا ؟ ، ولمَ جازَ الاستثناءُ بعدا ، وخلا ، ولمَ يَجْزُ الوصفُ بهما كما جازَ بَلَيْسَ ، ولا يكونُ ^(٥) ؟ وهل ذلك لضعفِهما في معنى النَّفي ، فلم يصلحْ أنْ يُوصَفَ بهما مع دلالةِ الاستثناءِ فيهما ؟ .

وما حكمُ قولك : ما أَتاني أحدٌ خلا زيدا ، وأتاني القومُ عدا عمرا ؟ ^(٦) .
ولمَ لا يجوزُ : ما أَتَتْنِي امْرَأَةٌ خَلَتْ فُلَانَةً ، / ٤٦ ب ولا : أَتَتْنِي امْرَأَةٌ عَدَتْ فُلَانَةً ؟ ^(٧) .

ولمَ جازَ : ما أَتاني أحدٌ خلا زيدا ، ولمَ يَجْزُ : ما أَتاني أحدٌ جاوزَ زيدا ، مع موافقته لـ (خلا) في المعنى ^(٨) ؟ فهلا جازَ الاستثناءُ فيه كما جازَ بخلا ؟ وهل ذلك لأنَّ خلا أشدُّ اقتضاءً لمعنى النَّفي الذي يوافقُ نظيره من : ليس ، ولا يكونُ ؛ إذ قد

(١) ب : إلجراً .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد يكونُ صفةً ، وهو قول الخليل ، رحمه الله ، وذلك قولك : ما أَتاني أحدٌ ليس زيدا ، وما أَتاني رجلٌ لا يكونُ زيدا ، إذا جعلت : ليس ولا يكون ، بمنزلة قولك : ما أَتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك ، إذا كان : لا يقولُ ، في موضع : قاتل ذاك » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٨ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويدلُّك على أنه صفةٌ أن بعضهم يقول : ما أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ فُلَانَةً ، وما أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَيْسَتْ فُلَانَةً ، فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤنثوا ؛ لأنَّ الذي لا يجيء صفةً فيه إضمارٌ مذكَّرٌ ؛ ألا تراهم يقولون : أَتَيْنَنِي لَا يَكُونُ فُلَانَةً ، وليس فُلَانَةً ، يريد : ليس بعضهم فُلَانَةً ، فالبعضُ مذكَّرٌ » . الكتاب ١ / ٣٧٦ - ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٨ (هارون) .

(٤) أ ، ب : خلاف .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما عداً وخلا فلا يكونان صفةً ، ولكن فيهما إضمارٌ كما كان في لَيْسَ ولا يكونُ ، وهو إضمارٌ قصتهُ فيهما قصتهُ في : لا يكون ، وليس » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٨ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ما أَتاني أحدٌ خلا زيدا ، وأتاني القومُ عدا عمراً ، كأنك قلت : جاوزَ بعضهم زيدا » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٨ (هارون) .

(٧) تقدّم السؤال عن علة امتناع الوصف بخلا وعدا قريباً .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « إلا أنَّ خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرت جاوزَ ؛ لأنَّ لك به ، وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٨ (هارون) .

يَصِحُّ : خلا ، بأن انتفى ، ولا يصح : [جاوز ، بأن انتفى] ^(١) فإنما هو مُتقارب ^(٢) في المعنى ؟ .

وما حكم : أتاني القومُ ماعداً زيداً ، وأتوني ما خلا زيداً ^(٣) ؟ ولمَ لا يجوزُ هاهنا الجرُّ كما يجوزُ في : عدا ، وخلا بغير (ما) في مذهب بعض العرب ؟ ^(٤) .

وما حكم : أتوني إلا أن يكون زيدٌ ؟ ولمَ جاز الرُّفْعُ في هذا الموضع ؟ ولمَ لا يجوزُ أن يكون استثناءً ^(٥) ؟ وهل ذلك لأنه لا يدخلُ استثناءً على استثناء ، مع أنه في صلة (أن) بمنزلة : لا يأتونك إلا أن يأتيك زيدٌ ؟ وما وجه رجوعه إلى أصل الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة : كان منهم إتيانٌ إلا إتياناً من زيدٍ ؟ .

وما في امتناع عدا ، وخلا من هذا الموضع من الدليل ؟ وهل ذلك لأنه لما لم يَجْزُ ^(٦) : أتوني إلا عدا زيداً ، ولا : أتوني إلا خلا زيداً ؛ دل ذلك على أن هذا الموضع لا يقع فيه حرف الاستثناء ؟ ^(٧) .

(١) ساقط من : ب .

(٢) ب : مقارب .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « أتاني القومُ ماعداً زيداً ، وأتوني ما خلا زيداً ، فما هنا اسمٌ » إلى قوله : « مثلته بمصدرٍ ما هو في معناه ، كما فعلته فيما مضى » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ (هارون) .

(٤) لم يذكر سيبويه استعمال عدا حرف جرٍّ ، كما لم يذكره الشارح نفسه في الباب الأول من أبواب الاستثناء . وكان قد ذكر فيه أدوات الاستثناء وأنواعها ، أما خلا فنقل سيبويه عن بعض العرب استعمالها حرف جرٍّ ، حيث يقول : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله ، فجعل خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا ؛ فليس فيه إلا النصب ؛ لأن (ما) اسمٌ ، ولا تكون صلته إلا الفعل هنا » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ (هارون) . وسعيد الشارح السؤال عن هذا النص في موضعه .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإذا قلت : أتوني إلا أن يكون زيدٌ ، فالرفع جيدٌ بالغٌ ، وهو كثيرٌ في كلامهم ؛ لأن (يكون) صلة لـ (أن) ، وليس فيها الاستثناء ، و (أن يكون) في موضع اسمٍ مستثنى ، كأنك قلت : يأتونك إلا أن يأتيك زيدٌ » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ (هارون) .

(٦) ب : يجد .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « والدليل على أن (يكون) ليس فيها هاهنا معنى الاستثناء أن ليس وعدا وخلا لا يقعن هاهنا » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ (هارون) .

ومافي قوله جل ثناؤه : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ ^(١) ؟ وهل ذلك لأنَّ الرُّفْعَ قَدْ دَلَّ عَلَى خُرُوجِهِ عَنْ حَدِّ الاستِثْنَاءِ ؟ وَلَمْ جاز فيه النُّصْبُ ^(٢) ؟ وهل ذلك لأنَّه وَجَّهٌ عَلَى خَبَرِ (تكون) ، كأنَّه قيل : إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَمْوَالُ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ؟ ^(٣) .

وماحكم : حاشا ؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ فِي قَوْلِهِمْ : ذَهَبَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّه عَلَى مَعْنَى إِضَافَةِ انْتِفَاءِ الذَّهَابِ إِلَى زَيْدٍ عَلَى جِهَةِ التَّنْزِيهِ لَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فهذا معنى الحرف ، وهو خَارِجٌ مَّا دَخَلَ فِيهِ مَاقَبْلَهُ ؛ فهذا معنى الاستِثْنَاءِ ؟ ^(٤) . وماوجه قول بعض العرب : ما أتاني القومُ خلا عبد الله ؟ وَلَمْ وَجَبَ أَنَّهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ حَرْفٌ جَرٌّ ^(٥) ؟ وهل ذلك لأنَّها عَلَى قِيَاسِ : عَلَى زَيْدٍ ، فِي الْإِشْتِرَاكِ ^(٦) ، وَقَدْ أَضَافَتِ الْإِتْيَانُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، عَلَى أَنَّهُ مُوجِبٌ بَعْدَ مَنْفِيٍّ ؟ . وَلَمْ جاز : أَتُونِي مَاخِلا عَبْدَ اللَّهِ ، وَلَمْ يَجْزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي : أَتُونِي مَاخِشَا زَيْدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّه لَا يُوصَلُ بِحَرْفِ الْجَرِّ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ ؟ ^(٧) .

(١) من قوله تعالى : ﴿يَتَذَكَّرُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَكَلَّمُوا آمَوَاتِكُمْ بِحَبْلِ لِسَانٍ...﴾ النساء : ٢٩ .
(٢) نصب ﴿تجارة﴾ قرأ به الكوفيون حمزة والكسائي وعاصم ، والباقيون بالرفع . انظر : السبعة ٢٣١ ، التبصرة في القراءات ٤٧٧ .

(٣) السؤال عن قول سيبويه : « ومثل الرُّفْعِ قول الله عز وجل : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً...﴾ وبعضهم ينصب على وجه النصب في : لا يكون ، والرُّفْعُ أكثر . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ (هارون) .

(٥) السؤال عن قول سيبويه : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القومُ خلا عبد الله ، فجعل خلا بمنزلة حاشا » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ (هارون) ، وقد تقدّم نحو هذا السؤال في ص : ٥٥٨ .

(٦) يعني بالاشتراك أن خلا تقع فعلاً وحرفاً ، وعلى كذلك تقع حرفاً وفعلاً ، فلاشتراك فيهما بين الفعل والحرف .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فإذا قلت : ماخلا ؛ فليس فيه إلا النصب ؛ لأن (ما) اسم ، ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا ، وهي (ما) التي في قولك : أفعل ما فعلت ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ماخاشا زيدا ؛ لم يكن كلاماً » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٠ (هارون) .

٤٧/ أوماحكم : أتاني^(١) القوم سواك ؟ ولم كان استثناءً مع أنه منصوبٌ على الظرف ؟ وهلاً جاز : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحدٌ مكانك ، كما جاز : سواك ؟ وهل ذلك لأن سواك فيها معنى : غيرك ، وليس^(٢) كذلك : مكانك ؟^(٣).

الجواب :

الذي يجوز في الاستثناء بليس ، ولا يكون - إذا وقع أحدهما موقع (إلا) بعد كلام يصلح أن يستثنى منه - نصب المستثنى على أنه خبر ، والاسم مضمّر في : ليس ، ولا يكون^(٤).

ولا يجوز أن يظهر المضمّر ؛ للاستغناء عنه ؛ لأنه لا يكون إلا على معنى واحد ، وهو : بعضهم^(٥) ، وليس كذلك الإضمارُ في غير هذا الموضع ؛ لأنه يكون بحسب ما تقدّم به الذكر من المعاني المختلفة ، مع أنه وقع موقع حرف لا يتصرف ، فلم يتصرف في عمله بالإضمار والإظهار^(٦) ؛ لأن ذلك أدل على وقوعه موقع (إلا)^(٧).

(١) ب : الثاني .

(٢) ب : ليس ، من دون واو العطف .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما : أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحدٌ مكانك ، إلا أن في : سواك ، معنى الاستثناء » . الكتاب ٣٧٧/١ (بولاق) ، ٣٥٠/٢ (هارون) .

(٤) انظر : الكتاب ٣٤٧/٢ ، المقتضب ٤٢٨/٤ ، التبصرة ٣٨٤/١ ، شرح الجمل ٢٦١/٢ ، الملخص ٤٠٤-٤٠٥ .

(٥) تقدير الاسم ضميراً يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق قول البصريين ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المضمّر فيهما الجهول ، وهو كناية عن الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والاسم المنصوب مقام مقام مضاف محذوف ، والتقدير : ليس هو زيداً ؛ أي : ليس فعلهم فعل زيد . قال السيرافي : « والذي قدره البصريون أولى ؛ لأنه أقل إضماراً ؛ لأن الكوفيين أضمرُوا مضافاً إلى زيد محذوفاً ، وليس ذلك في تقدير البصريين » . شرح السيرافي ١٢٧/٣ ب ، وانظر : الكتاب ٣٤٧/٢ ، المقتضب ٤٢٨/٤ ، الأصول ٢٨٧/١ ، التخمير ٤٥٩/١ ، شرح المفصل ٧٨/٢ ، الارتشاف ٣٢٠/٢ ، المقاصد الشافية ٤٠٦/١ .

(٦) وكذلك لا تتصرف (لا يكون) في الصيغة إذا كانت للاستثناء ، بل تلزم صيغة المضارع . انظر : شرح الكافية ٢٣٠/١ ، المقاصد الشافية ٤٠٦/١ .

(٧) هناك علتان أخريان لوجوب الإضمار ، الأولى ذكرها ابن يعيش ، وهي أن هذين الفعلين أنيبا عن (إلا) ، فكما لا يكون بعد (إلا) في الاستثناء إلا اسم واحد فكذلك لا يكون بعدهما إلا اسم واحد ، والعلة الأخرى ذكرها ابن مالك وهي أن اسمهما لو ذكر لفصلهما عن المستثنى ، فجعل قصد الاستثناء . انظر : شرح المفصل ٧٨/٢ ، شرح التسهيل ٣١١/٢ .

ونظير ذلك : حَسْبُكَ ، في النَّهْيِ ؛ لَأَنَّهُ ^(١) لَمَّا عَرَضَ فِيهِ مَعْنَى النَّهْيِ ؛ لَزِمَ أَقْوَى الوجوه التي يكون عليها الاسم ، وهي وجهُ المبتدأ ؛ لَأَنَّهُ مُعْتَمِدُ الْبَيَانِ ، وَلَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَّضَمَّنْ مَعْنَى [النَّهْيِ] ^(٢) إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا عَرَضَ فِي لَيْسَ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ لَزِمَ أَقْوَى الْوُجُوهِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْفِعْلُ ، وَهُوَ الْإِضْمَارُ الْمُسْتَقَرُّ فِيهِ ؛ لَأَنَّهُ مِنْ خَاصَّةِ الْفِعْلِ ، فَجَرَى عَلَى قِيَاسِ : حَسْبُكَ ، فِي النَّهْيِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ الَّتِي بَيَّنَّا ^(٣) .

وَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ لَيْسًا بِأَصْلٍ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَلْزَمَانِهِ ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ ^(٤) بِهِمَا ، فَيُخْرَجَا عَنْ حَدِّ الْإِسْتِثْنَاءِ [بِالرُّجُوعِ] ^(٥) إِلَى أَصْلِهِمَا ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي : إِلَّا ، وَإِنَّمَا دَخَلَهُمَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْمَوْقِعِ الَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ : إِلَّا ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى مَعْنَى النَّفْيِ ، فَإِذَا تَقَدَّمَ إِيْجَابٌ ؛ خَرَجَ الثَّانِي مِمَّا دَخَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ ، وَإِذَا تَقَدَّمَ نَفْيٌ ؛ صَارَ بِمَعْنَى نَفْيِ النَّفْيِ ، وَخَرَجَ الثَّانِي مِنَ النَّفْيِ الْأَوَّلِ إِلَى الْإِيْجَابِ .
وَتَقُولُ : مَا أَتَانِي الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا ، وَأَتُونِي لَا يَكُونُ عَمْرًا ، عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَهُوَ يُشَبِّهُ الْجَوَابَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ : بَعْضُهُمْ زَيْدٌ ؛ لَوْ قَوَّعَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ ، فَكَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَالَ : لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا ^(٦) .

وَنَظِيرُ امْتِنَاعِ إِظْهَارِ (بَعْضُهُمْ) مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ امْتِنَاعُ إِظْهَارِ الْأَسْمِ فِي ﴿وَلَاتَ ^(٧) حِينَ مَنَاصِرٍ ^(٨)﴾ ؛ لِلِاسْتِغْنَاءِ بِاللَّازِمِ عَنْهُ ^(٩) ؛ إِذْ هُوَ عَلَى مَعْنَى :

- (١) معاد في : ب .
- (٢) تكملة يلتزم بها الكلام .
- (٣) التنظير بحسبك ذكره سيبويه مجملًا . انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، ولم أقف على أحد قبل الشارح بينه هذا التبيين .
- (٤) ب : يبدأ .
- (٥) ساقط من : ب .
- (٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، المقتضب ٤ / ٤٢٨ ، الأصول ١ / ٢٨٧ ، الحلبيات ٢٦٣ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦١ .
- (٧) في أ ، ب : لات ، من دون الواو .
- (٨) من قوله تعالى : ﴿تَحْمِ آهْلَكُنَا مِنْ قَلِيلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ فَنَادَ...﴾ ص : ٣ .
- (٩) انظر التنظير بلات هنا في : الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، الحلبيات ٢٦٣ .

لَا تَحِينُ حِينَ مَنَاصٍ / ٤٧ ب ، مع ضَعْفٍ (لَا تَ) عَنْ أَنْ تَعْمَلَ عَلَى الْإِضْمَارِ وَالْإِظْهَارِ ، فَلَزِمَتْ أَحَقُّ الْوَجْهَيْنِ بِهَا مِنْ جِهَةِ الِاسْتِخْفَافِ ، وَالْإِذَانِ بِضَعْفِ الْعَمَلِ ^(١) ؛ إِذْ ^(٢) كَانَتْ كَأَنَّهَا لَمْ تَعْمَلْ شَيْئاً لَمَّا اخْتَزَلَ مَعْمُولُهَا .

وَيَجُوزُ فِي : لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، الْإِجْرَاءُ عَلَى جِهَةِ الصَّفَةِ ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُمْ : أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَا تَكُونُ فُلَانَةً ، وَمَا أَتَتْنِي امْرَأَةٌ لَيْسَتْ فُلَانَةً ، بِالتَّأْنِيثِ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ صِفَةً ؛ لَمْ يَجْزِ التَّأْنِيثُ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ فِي : لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، مُذَكَّرٌ ^(٣) .

وَعَلَا ، وَعَدَا يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ بِهِمَا ؛ لِشَبَهِهِمَا بِلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، فِي النَّفْيِ ^(٤) . وَلَا يَجُوزُ الْوَصْفُ بِهِمَا ؛ لِضَعْفِهِمَا فِي مَعْنَى النَّفْيِ ؛ إِذْ هُمَا عَلَى مَخْرَجِ الْإِيجَابِ ^(٥) ، وَمَعْنَى النَّفْيِ ، فَلَا يَجُوزُ : أَتَتْنِي امْرَأَةٌ خَلَتْ فُلَانَةً ، وَمَا أَتَتْنِي امْرَأَةٌ عَدَتْ فُلَانَةً ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوَصْفُ بِهِمَا ^(٦) .

(١) يعني : لزم حذف اسم لات ؛ لما فيه من التخفيف والإيذان بضعف عملها .

(٢) ب : إذا .

(٣) نقل القرافي هذه الفقرة بتصرف يسير في : الاستغناء ٤٥ .

ووقعهما صفتين اختيار الجرمي . انظر : المقتضب ٤ / ٢٨٤ ، والمسألة في : الكتاب ٢ / ٣٤٨ ، الأصول ١ / ٢٨٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٨ أ ، الحلبيات ٢٦٣ ، المسائل المنشورة ٦٦ ، شرح المفصل ٢ / ٧٨ ، الملخص ١ / ٤٥٥ ، الارتشاف ٢ / ٣٢١ .

(٤) انظر حمل عدا وخلا على ليس ولا يكون ، في : شرح السيرافي ٣ / ١٢٨ أ ، شرح المفصل ٢ / ٧٨ .

(٥) يريد أن لفظهما على الإيجاب ؛ إذ لم تدخل عليهما أداة نفي .

(٦) قال السيرافي : « ولاتقول : ما أتتني امرأة عدت هنداً ، ولامرت بامرأة خلت دعداً ؛ وإنما لم يوصف بهما كما وُصف بليس ولا يكون ؛ لأن ليس ولا يكون من ألفاظ الجحد المحض ، وهما يرفعان الاسم وينصبان الخبر كما ترفع بالفاعل الفاعل وتنصب المفعول ، فإذا وصفنا بهما فهما على بابهما في اللفظ وعلى حكم الاستثناء في مخالفة ما بعدهما لما قبلهما ؛ لما فيهما من الجحد ، وخلا وعدا ليسا لفظي جحد ، فأما خلا فإنها لاتتعدى إلى مفعول إلا في الاستثناء ، فإذا قلنا : مامرت بامرأة خلت هنداً ؛ فهو على خلاف ما عليه لفظ خلا في التعدى ، وأما عدا - وإن كان متعدياً - وليس بلفظ جحد ونفي فيكون كاستثناء في الخلاف الذي بين ما قبله وما بعده ، وإنما علق على الاستثناء بضرب من التأويل والحمل على المجاورة ، ومعناها الخروج عن الشيء والتخفيف له » . شرح السيرافي ٣ / ١٢٨ أ - ب ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٤٨ ، الأصول ١ / ٢٨٧ ، شرح المفصل ٢ / ٧٨ . وقد نقل القرافي كلام الشارح عن هذه المسألة في : الاستغناء ٤٦ .

وإنما جاز : ما أتاني أحدٌ خلا زيدا ، ولم يَجْزُ : ما أتاني أحدٌ جاوز زيدا ، في الاستثناء ؛ لأنَّ خلا أشدُّ اقتضاءً لمعنى النَّفي على طريقة : لَيْسَ ، ولا يكون ؛ إذ يَصِحُّ : خلا ، بأن انتفى ، ولا يَصِحُّ : جاوز ، بأن انتفى ، فإنما هو مُقاربٌ في المعنى^(١) .

ويجوزُ على مذهب بعض العرب : أتوني خلا زيد^(٢) ، فإذا قُلْتَ : أتوني ما خلا زيدا ؛ لم يَجْزُ إلا النَّصْبُ ؛ لأنَّ (ما) لا تُوصَلُ على معنى المَصْدَرِ إلا بالفعل^(٣) .
وتقول : أتوني إلا أن يكونَ زيدٌ ، فـ : يكونُ - هاهنا - ليس باستثناء ؛ لأنَّه لا يَدْخُلُ استثناءً على استثناء ، ودليل ذلك امتناع : خلا ، وعدا ، من هذا المَوْقِعِ ، لا يجوزُ : أتوني إلا عدا زيدا ، فإنما هو صلةٌ لـ : أن ، كأنك قُلْتَ : وَقَعَ إتيانُ القومِ إلا كونَ إتيانِ زيدٍ^(٤) .

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ بالرَّفْعِ على : إلا أن تَقَعَ تجارة^(٥) ، ويجوزُ فيه النَّصْبُ على : إلا أن تكونَ الأموالُ تجارة^(٦) ؛ لأنَّه قد

(١) نقل القرافي هذه المسألة في : الاسغناء ٤٦ .

والمسألة مجمعة في : الكتاب ٣٤٨/٢ ، وعلَّق عليها السيرافي بقوله : « وقد سأل سائل : لم لم يُسْتَنْ بِجَاوَزَ كما استثنى بعدا وخلا ، وجاوز أبين وأجلى في المعنى ، وإليه ردُّ سيبويه عدا وخلا لما مثلهما ، فالجواب أن اللَّفْظَيْنِ قد يجتمعان في معنى ، ثم يختصُّ أحدهما بموضع لا يشاركه فيه الآخر كالعمر والعمر في البقاء ، ثم يختصُّ العمر باليمين ، وله نظائر كثيرة تجري هذا المجرى » . شرح السيرافي ١٢٨/٣ ب .

(٢) انظر : الكتاب ٣٤٩/٢ - ٣٥٠ ، المقتضب ٤٢٦/٤ ، الأصول ٢٨٨/١ .
وأشير إلى أن الشارح ذكر في مسائل الباب استعمال عدا حرف جرٍّ ، وهو قول الأخفش .
انظر : شرح السيرافي ١٣٠/٣ أ ، شرح المفصل ٧٨/٢ ، الغرة الخفية ٢٩٦/١ ، شرح المقدمة الجزولية ٩٩٣/١ ، شرح الكافية ٢٢٩/١ ، الارتشاف ٣١٨/٢ .

(٣) هذا قول الجمهور ، وأجاز الكسائي والجرمي والفارسي في كتاب الشعر والرَّبعي الجر بما خلا ، على جعل (ما) زائدة ، وحكاها الجرمي عن بعض العرب . انظر : الكتاب ٣٥٠/٢ ، المقتضب ٤٢٧/٤ ، الأصول ٢٨٧/١ ، الشعر ٢٥/١ ، شرح المفصل ٧٨/٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٩٩٣/٢ ، الارتشاف ٣١٨/٢ ، المقاصد الشافية ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٤٩/٢ ، الأصول ٢٨٧/١ ، الجمل ٢٣٣ ، شرح السيرافي ١٢٨/٣ ب - ١٢٩ أ ، المسائل المنثورة ٦٦ .

(٥) يريد أن (تكون) تامة .

(٦) انظر ماتقدم في ص : ٥٥٩ هـ .

تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا بِقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ يَنَاقِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَكَلَّمُوا أَمْوَالَكُم
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾^(١) .
و حاشا حرف جر فيه معنى الاستثناء ، تقول : هَلَكَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ، فزَيْدٌ
مُنْزَعٌ عَمَّا دَخَلَ فِيهِ الْقَوْمُ مِنَ الْهَلَاكِ ، فَهُوَ حَرْفٌ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فِيمَا دَخَلَ عَلَيْهِ^(٢) .
وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : أَتَانِي الْقَوْمُ خَلَا عَبْدُ اللَّهِ ، يَجْرِي مَجْرَى حَاشَا فِي حَرْفِ
الْجَرِّ^(٣) .

وَلَا يَجُوزُ : أَتُونِي مَا حَاشَا زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ (مَا) الَّتِي بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ / ٤٨ أَلَا تُوصَلُ
بِالْحَرْفِ ، وَلَا تُوصَلُ إِلَّا بِالْفِعْلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ^(٤) .
وَتَقُولُ : أَتَانِي الْقَوْمُ سِوَاكَ ، فَتَسْتَثْنِي بِقَوْلِكَ : سِوَاكَ ، كَمَا تَسْتَثْنِي بِغَيْرِ ،
إِلَّا أَنْ غَيْرًا لَيْسَ لَهَا إِعْرَابٌ هِيَ أَحَقُّ بِهِ إِلَّا بِحَسَبِ مَا تُبْنَى عَلَيْهِ مِنَ الْعَامِلِ ، وَ سِوَاكَ
ظَرْفٌ لَهُ إِعْرَابٌ هُوَ أَحَقُّ بِهِ ، فَهُوَ يَلْزَمُهُ^(٥) ، وَيَقَعُ فِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ مِنْ
إِعْرَابِ الظَّرْفِ ، وَهُوَ النَّصْبُ فِي كُلِّ حَالٍ ، فَتَقُولُ : مَا أَتَانِي أَحَدٌ سِوَاكَ ، وَأَتَانِي

(١) نَقَلَ الْقُرَافِيُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي : الْإِسْتِغْنَاءِ ٤٦ . وَانْظُرْ تَوْجِيهَ قِرَاءَتِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي : الْكِتَابِ ٣٤٩ / ٢ ،
الْأُصُولُ ٢٨٨ / ١ ، الْجُمْلُ ٢٣٣ ، شَرْحُ السِّيَرَانِ ١٢٩ / ٣ أ .
(٢) تَبَعَ الشَّارِحُ سِيبَوِيهَ ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَاشَا إِلَّا أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ ، وَقَدْ خَالَفَهُ الْجَرْمِيُّ وَالْمَبْرَدُ وَالْكُوفِيُّونَ ، وَلِهَؤُلَاءِ
مَذَاهِبٌ مُّخْتَلِفَةٌ . فَالْجَرْمِيُّ وَالْمَبْرَدُ يَذْهَبَانِ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ حَرْفًا وَتَكُونُ فِعْلًا فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَعْتَرٍ ، وَأَكْثَرُ
الْكُوفِيِّينَ يَرَوْنَ أَنَّهَا فِعْلٌ أَبَدًا وَيَقْدِرُونَ اللَّامَ إِذَا جُرَّ مَا بَعْدَهَا ، وَالْفَرَّاءُ يَرَى أَنَّهَا فِعْلٌ لَا فَاعِلَ لَهُ .
وَأَشِيرُ إِلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ ذَكَرَ أَنَّ سِيبَوِيهَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِفِعْلِيَّتِهَا وَالنَّصْبِ بِهَا ، وَفِي كَلَامِ سِيبَوِيهَ مَا يَقْطَعُ بِأَنَّهَا
لَا تَكُونُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِعْلًا ، إِذْ يَقُولُ : « أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : أَتُونِي مَا حَاشَا زَيْدًا ؛ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا » . الْكِتَابُ
٣٥٠ / ٢ . فَمَنْعَهُ دُخُولُ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ عَلَيْهَا يُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهَا عِنْدَهُ حَرْفٌ لَيْسَ غَيْرُ .
وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي : الْجِيمِ ١٤٨ / ١ ، الْمُقْتَضِبِ ٣٩١ / ٤ ، الْأُصُولُ ٢٨٨ / ١ - ٢٨٩ ، الْإِنْتِصَارُ ١٦٩ -
١٧٢ ، شَرْحُ السِّيَرَانِ ١٢٩ / ٣ أ - ب ، الْمُحْتَسِبُ ٣٤٢ / ١ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨٤ / ٢ - ٨٥ ، الْغُرَّةُ الْخَفِيَّةُ
٢٩٤ / ١ - ٢٩٥ ، شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجُزْوَلِيَّةِ ٩٩٤ / ٣ ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٠٦ / ٢ - ٣٠٩ ، الْإِرْتِشَافُ
٣١٧ / ٢ ، الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٤١١ / ١ - ٤١٢ .

(٣) تَقَدَّمَ فِي ص : ٥٦٣ هـ .
(٤) هَذَا الْقَوْلُ مُبْنِي عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوِيهَ وَهُوَ أَنَّ حَاشَا لَا تَكُونُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَّا حَرْفًا .
(٥) نَصَّ الشَّارِحُ هُنَا عَلَى أَنَّ (سِوَى) ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ، وَكَانَ قَدْ ذَكَرَ فِي بَابِ مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرُ أَنْ خَرُوجَهَا عَنْ
الظَّرْفِيَّةِ ضَرُورَةً . انْظُرْ : الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ ١١٢ أ .
وَهَذَا يَخَالِفُ مَا عَزَاهُ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا كَثِيرًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ قَلِيلًا . انْظُرْ : الْإِرْتِشَافُ ٣٢٦ / ٢ .

القوم سِوَاكَ ، ومررتُ بهم سِوَاكَ ، كأَنَّكَ قُلْتَ : مكانَكَ^(١) ، إلا أَنَّهُ ليس في :
مكانَكَ ، استثناءً ؛ لأنَّهُ ليس على معنى : غيرِ ، كما أَنَّ سِوَاكَ على معنى : غيرِ ،
فلم يَدْخُلْهُ الاستثناءُ لهذه .

(١) ماذهب إليه الشارح هو مذهب البصريين ، ونُقِلَ عن الفراء . وعُزِيَ إلى الكوفيين أَنَّ (سوى) إذا كانت
للاستثناء خرجت عن الظرفية ، فعوملت معاملة غير ، ومن أخذ بهذا القول ابن مالك . انظر : الكتاب
٣٥٠ / ٢ ، المقتضب ٣٤٩ / ٤ ، الأصول ٢٨٧ / ١ ، التعليقة ٧٦ / ٢ ، شرح المفصل ٨٣ / ٢ - ٨٤ ، الفرة
اخفية ٢٩٣ / ١ ، شرح الجمل ٢٥٩ / ٢ ، شرح التسهيل ٣١٤ / ٢ - ٣١٦ ، الارتشاف ٣٢٦ / ٢ ، المقاصد
الشافية ٣٩٧ / ١ - ٤٠٠ .

أبوابُ علامةِ المضمَرِ^(١) بابُ علامةِ المضمَرِ المرفوعِ المنفصلِ^(٢)

الغرضُ فيه :

أن يبيّنَ ما يجوزُ في علامةِ المضمَرِ المرفوعِ المنفصلِ ممّا لا يجوزُ^(٣).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في علامةِ المضمَرِ المرفوعِ المنفصلِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولم ذلك ؟.

ولمَ لا يجوزُ أن يقعَ المتصلُ موضعَ المنفصلِ ، ولا المنفصلُ موقعَ المتصلِ ؟^(٤) وهل ذلك للاستغناءِ بالمتصلِ الذي هو أجزءُ عن المنفصلِ ؛ فلهذا لم يقعَ المنفصلُ موقعَ المتصلِ ، ولا يقعَ المتصلُ موقعَ المنفصلِ ؛ لأنَّ الإيجازَ فيه أوجبَ اتّصاله بالعاملِ حتى يكونَ كـبعضِ حروفه ، ولا يقومُ بنفسه في البيانِ عن^(٥) معناه ؟ .
وما المتصلُ ؟ وما المنفصلُ ؟ وما المضمَرُ ؟ وما قِسمَتُهُ ؟ وما المظهرُ ؟ وما قِسمَتُهُ ؟ .

ولمَ جاز في المضمَرِ المتصلِ والمنفصلِ ؟ وهلا كانَ جميعُ المضمَرِ متصلاً ، أو منفصلاً ؟ وهل ذلك لأنَّ الأصلَ في المضمَرِ هو المتصلُ ؛ للإيجازِ الذي فيه ، وإنما

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مجرى علامات المضميرين وما يجوز فيهنّ كلهنّ . انظر : الكتاب

٣٧٧/١ (بولاق) ، ٣٥٠/٢ (هارون) .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب علامات المضميرين المرفوعين . انظر : الكتاب ٣٧٧/١ (بولاق) ،

٣٥٠/٢ (هارون) .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن ضمائر الرفع المنفصلة ، فذكر ما كان منها للمتكلم ، وما كان للمخاطب ، وما كان للغائب ، وبين حكم وقوعهنّ موقع المتصل .

(٤) ذكر سيبويه هذه المسألة في مواضع من الباب ، وسيعيدها الشارح حيث ذكرها سيبويه .

(٥) ب : على

الْمُنْفَصِلُ فَرَعَ عَلَيْهِ ، لَمَّا احتِيجَ إِلَى دَوْرِهِ ^(١) فِي الْمَوَاقِعِ ^(٢) بِالتَّقْدِيمِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَامِلِ ؛ أَتَى بِهِ عَلَى طَرِيقَةٍ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهِ وَيُوقَفَ عَلَيْهِ ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَا يَصْلُحُ فِيهَا الْمُتَّصِلُ ؟ ^(٣) .

وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُضْمَرِ وَبَيْنَ الْمَكْنِيِّ ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ الْكِنَايَةُ بِالْأَسْمِ الظَّاهِرِ ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الْإِضْمَارُ بِالْأَسْمِ الظَّاهِرِ ؟ ^(٤) .

وَهَلِ الْكِنَايَةُ هِيَ الْمُضْمَنَةُ بِالْأَسْمِ الْغَالِبِ / ٤٨ ب مِنْ غَيْرِ إِفْصَاحٍ ؟ ^(٥) .

وَهَلِ الْإِضْمَارُ كِنَايَةٌ عَنِ الْأَسْمِ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى الْجُزْءِ مِنْهُ ؟ .

وَمَا عِلَامَةُ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي الْمُتَكَلِّمِ الْوَاحِدِ ؟ وَمَا عِلَامَتُهُ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ ؟ ^(٦) .

وَمَا عِلَامَتُهُ فِي الْمُخَاطَبِ الْوَاحِدِ ؟ وَمَا عِلَامَتُهُ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ ؟ ^(٧) .

وَمَا عِلَامَتُهُ فِي الْغَائِبِ الْوَاحِدِ ؟ وَمَا عِلَامَتُهُ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ ؟ وَمَا عِلَامَةُ الْمُؤَنَّثِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ؟ ^(٨) .

فَمَا الْعِلَامَةُ الْمُنْفَصِلَةُ فِي هَذِهِ الْأَوْجِهِ ؟ ^(٩) .

(١) يعني : تدويره في المواقع .

(٢) ب : المواقع .

(٣) هذه المسائل لم ترد في الباب عند سيبويه .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « اعلم أن المضمَر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته : أنا ، وإن حدثت عن نفسه وعن آخر قال : نحن ، وإن حدثت عن نفسه وعن آخرين قال : نحن » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٣٥٠ / ٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما المضمَر مخاطب فعلامته إن كان واحداً : أنت ، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما : أنتم ، وإن خاطبت جميعاً فعلامتهم : أنتم » . الكتاب ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ (بولاق) ، ٣٥٠ / ٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما المضمَر المحدث عنه فعلامته : هو ، وإن كان مؤنثاً فعلامته : هي ، وإن حدثت عن اثنين فعلامتهما هما ، وإن حدثت عن جميع فعلامتهم : هم ، وإن كان الجميع جميع المؤنث فعلامته : هن » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٣٥١ / ٢ (هارون) .

(٧) يريد بالعلامة المنفصلة : الضمير المنفصل ، ويريد بالأوجه : المتكلم والمخاطب والغائب ، فالسؤال عام يدخل فيه ما قبله من الأسئلة .

ولم كان علامة المرفوع المتكلم^(١) الواحد : أنا ، وفي المخاطب : أنت ، وفي الغائب : هو ؟ وهل ذلك لأنه لما اجتمع المتكلم والمخاطب في معنى الحاضر ؛ كانت العلامة لهما متناسبة ، فأنا بغير زيادة للمتكلم ؛ لأنه الأصل في الأوجه الثلاثة بأنه الأظهر ، ثم الزيادة التي تدل على الحضور والمخاطبة في : أنت ، ثم الانفراد بعلامة خارجة عن ذلك للغائب ، وهي : هو .

وجعلت الهمزة التي هي أحق بأول الكلمة ، الذي هو أحق بالأصل ، والتي هي أظهر من الهاء للذي هو أظهر ، من المتكلم والمخاطب^(٢) .

والهاء المناسبة لها بأنها من حروف الخلق^(٣) إلا أنها أخفى^(٤) للذي هو أخفى ، من الغائب^(٥) ، فجرت هذه الأشياء على علل صحيحة بما بينا .

وعلامته في الاثنين ، والجميع : نحن ، وإنما جاز ذلك ، ولم يجر في مخاطب ؛ لأن المتكلم لا يكون إلا واحداً في الحقيقة .

وعلامته في المخاطب : أنت ، وأنتما ، وأنتم ، وفي الغائب : هو ، وهما ، وهم . وفي المؤنث المتكلم كالمذكر ؛ لأنه أظهر بما يغني عن الفرق ، وعلامته في المخاطب^(٦) : أنت ، وأنتما ، كالمذكر^(٧) ؛ لأن التثنية^(٨) لا تختلف ، وأنتن ، للجميع ؟^(٩) .

(١) معاد في : ب .

(٢) من في قوله : من المتكلم والمخاطب ، لتبيين الجنس ؛ إذ المعنى : الذي هو المتكلم والمخاطب ، ومراد الشارح أن الهمزة جعلت في ضمير المتكلم والمخاطب ؛ لأنها أظهر الحروف ، وهما أظهر من الغائب ، وجعلت أولاً ؛ لأنها تخرج من أول الخارج من جهة الحنجرية .

(٣) الضمير في : لها ، للهمزة ، فهي والهاء يخرجان من أقصى الخلق . انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٤) إنما كانت الهاء أخفى من الهمزة ؛ لأنها مهموسة رخوة . انظر : المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ ، وانظر : الموازنة بين الحرفين في : أسباب حدوث الحروف ١٦ .

(٥) من في قوله : من الغائب ، لتبيين الجنس ، والمعنى : الذي هو الغائب .

(٦) أي : المخاطب المؤنث .

(٧) يريد : أن ضمير المخاطبتين والمخاطبين واحد ، ولا يدخل في قوله : كالمذكر ، ضمير مخاطبة ؛ لأنه يخالف ضمير المخاطب في حركة الآخر .

(٨) أ ، ب : الشبيه ، وما أثبت يقتضيه المعنى ، ويدل عليه كلام الشارح في الجواب .

(٩) هذا السؤال الطويل قد تضمن مسائل وعدلاً لم يذكرها سيبويه في الباب .

ولمَ لا يَقَعُ أنا مَوْضِعَ التَّاءِ^(١) في : فَعَلْتُ ؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ يَجِبُ لِلضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالْعَامِلِ مِنْ شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ - حَتَّى يُغَيَّرَ لَهُ الْعَامِلُ^(٢) - مَا لَا يَجِبُ لِلْمُنْفَصِلِ ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ : فَعَلْتُ ، وَلَمْ يَجْزُ : فَعَلَ أَنَا ، وَلَا فِي فَعَلْنَا : فَعَلَ نَحْنُ ؟^(٣) .

ولمَ لا يَجُوزُ : فَعَلَ أَنْتَ ، فِي مَوْضِعَ : فَعَلْتُ ، وَلَا فَعَلَ أَنْتُمَا ، فِي مَوْضِعَ : فَعَلْتُمَا ، وَلَا فَعَلَ أَنْتُمْ ، فِي مَوْضِعَ : فَعَلْتُمْ ، وَلَا فَعَلَ أَنْتَنَّ ، فِي مَوْضِعَ : فَعَلْتُنَّ ؟^(٤) .
ولمَ جَازَ : هُوَ ، بِالْوَاوِ لِلْمَذْكُورِ ، وَهِيَ ، بِالْيَاءِ^(٥) لِلْمَوْثُوثِ ؟ فَلِمَ كَانَ الْمَذْكُورُ أَحَقُّ بِالْوَاوِ ؟ .

ولمَ لا يَجُوزُ : فَعَلَ هُوَ فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ ، وَلَا هُمَا ، فِي مَوْضِعَ : ضَرْبًا ، فَلَا يَجُوزُ : ضَرْبَ هُمَا ، / ٤٩ أ ، وَلَا يَضْرِبُ هُمَا ، وَلَا ضَرْبَ هُمْ ، فِي مَوْضِعَ : ضَرَبُوا ، وَلَا ضَرَبْتُ هِيَ ، فِي مَوْضِعَ : ضَرَبْتُ ؟^(٦) .

الجواب :

الذي يَجُوزُ فِي الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ اخْتِصَاصُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : اخْتِصَاصُ بِالْمُتَكَلِّمِ ، وَاخْتِصَاصُ بِالْمُخَاطَبِ ، وَاخْتِصَاصُ بِالْغَائِبِ .
وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا فِي الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ لَمَّا كَانَ لِلْإِيجَازِ عِنْدَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ

- (١) ب : الثاني .
- (٢) مثال تغيير العامل إذا اتصل به الضمير تسكين لام الماضي إذا دخلت عليه ضمائر الرفع المتحركة ، وحذفها إذا كانت حرف علة ودخلت عليها واو الجماعة وياء المخاطبة .
- (٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولا يقع أنا في موضع التاء التي في : فعلت ، لا يجوز أن تقول : فعل أنا ؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن : أنا ، ولا يقع نحن في موضع نا التي في : فعلنا ، لا تقول : فعل نحن » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٠ (هارون) .
- (٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في : فعلت ، ولا أنتم في موضع (تُما) التي في : فعلتُمَا ، ألا ترى أنك لا تقول : فعل أنتم ، ولا يقع أنتم في موضع (تُم) التي في : فعلتُم ، لو قلت : فعل أنتم ؛ لم يَجْزُ ولا يقع أنتن في موضع (تُن) التي في : فعلتُنَّ ، لو قلت : فعل أنتن ؛ لم يَجْزُ » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥١ (هارون) .
- (٥) أ ، ب : الياء ، من دون الباء .
- (٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولا يقع (هو) في موضع المضمر الذي في : فعل » إلى قوله : « فالمؤنث يجري مجرى المؤنث » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥١ (هارون) .

الإظهار ؛ اقتضى هذا التفصيل ؛ لأنه يستغني بحضور المتكلم والمخاطب عن الإظهار ، فيجب له الإضمار الذي هو موضوع على الإيجاز^(١) .

ويصير ذلك نظير الاستغناء بالمذكور المتقدم عن إظهاره فيما بعد ، فيجب أن يضم ضميراً يعود إليه ، فهذا قياس هذه الأوجه الثلاثة بالعلّة الموجبة على طريقة واحدة في أنه يجب للاستغناء عن الإظهار الإضمار في كل واحد منها ؛ فلذلك جاز التفصيل في المتكلم ، والمخاطب ، والغائب بالعلامات المختلفة ، ولم يجر مثل ذلك في الظاهر ؛ لأنه حق قد لزم للمضمر بالعلّة التي^(٢) بينا .

ولا يجوز أن يقع المنفصل موقع المتصل ؛ لأن الأصل في ذلك إنما هو للمتصل بما فيه من الإيجاز^(٣) ، وتوفية العامل حقه ؛ إذ كان لما لم يعمل في لفظه ؛ لزم موقعه منه ، ولم يجر تقديمه ، ولا الفرق بينه وبينه ؛ لأن ذلك منع للعامل من حقه ؛ إذ من حق العامل أن يعمل في لفظ الاسم إذا أمكن ظهور عمله فيه ، فإذا لم يمكن ؛ لزم موقعه منه ؛ حتى يصير ذلك بمنزلة عمله فيه ، وهو إيجابه للزوم موقعه منه .

وهذا شبيه بقولك : ضرب موسى عيسى ، وكلم هذا ذاك ، في أنه لا يصلح فيه التقديم والتأخير ، لما امتنع أن يعمل العامل في لفظه ؛ أوجب أن يلزم موقعه منه^(٤) ،

(١) انظر تعليل وضع المضمرات في : شرح السيرافي ٣/ ١٣١ ، نتائج الفكر ٢١٨ - ٢١٩ ، اللباب للعكبري ٤٧٤/ ١ ، شرح المفصل ٨٤/ ٣ ، شرح الكافية ٣/ ٢ ، شرح ألفية ابن معط ٦٤٥/ ١ - ٦٤٦ .

(٢) معاد في : أ .

(٣) قال أبو حيان : « إنما كان استعمال المتصل أصلاً ؛ لأنه أخصر وأبين ، أما كونه أخصر فظاهر ، وأما كونه أبين ؛ فلأن المتصل لا يعرض معه لبس أصلاً ، والمنفصل قد يعرض معه في بعض الكلام لبس ، وذلك أنه لو قال قائل : إياك [أخاف] ؛ لاحتمل أن يريد إعلام المخاطب بأنه يخافه ، ويحتمل أن يريد [أن] يحذره من شيء وإعلامه بأنه خائف من ذلك الشيء ، فالكلام على القصد الأول جملة واحدة ، وعلى القصد الثاني جملتان ، فلو قال موضع (إياك أخاف) : أخافك ، لأمن اللبس » . تذكرة النخاعة ٤٨ .

وانظر منع وقوع المنفصل موقع المتصل وتعليله في : الكتاب ٢/ ٣٥٠ ، المقتضب ١/ ٣٩٦ ، شرح السيرافي ٣/ ١٣٣ - أ ب ، التعليقة ٧٧/ ٢ ، التبصرة ١/ ٤٩٦ - ٤٩٧ ، اللباب للعكبري ٤٨٣/ ١ ، المتبع ٢/ ٤٦٦ ، شرح المفصل ٣/ ١٠٢ .

(٤) سيذكر الشارح قريباً أن المتصل لا يقع موقع المنفصل ؛ لأنه إبطال لحق العامل ، فتوفية العامل حقه - إذا - مشتركة بين المتصل والمنفصل .

(٥) إنما امتنع التقديم والتأخير في المثالين للبس . انظر : المقتضب ٣/ ١١٨ .
ووجه التنظير بهما هنا أن أثر العامل لما لم يظهر فيهما لزم موقعهما الأصلي من العامل ، فتلاه الفاعل ثم المفعول ، كما أن الضمير لما لم يظهر فيه أثر العامل لزم موقعه منه في الاتصال والانفصال .

فصار وقوع المنفصل يناقض الأصل الذي لأجله جاز الضمير المتصل في إيجازه وتوفية العامل حقه بلزوم موقعه منه ، فلا يجوز أن يقع المنفصل موقع المتصل لهذه العلة . ولايجوز - أيضاً - أن يقع المتصل موقع المنفصل ؛ لأنه إبطال حق العامل ^(١) ، وإيهام للفساد في الفرق ^(٢) ، لو جاز أن تقول : ما قام إلا إياك ؛ لأنهم أنه قد اتصل / ٤٩ ب بالعامل الذي هو أنت ^(٣) ، (مع أنه) ^(٤) لو جاز أن يقع كل واحد منهما موقع صاحبه ؛ لم يكن لوضع متصل ومنفصل ^(٥) معنى ، وكان لزوم أحدهما أحق بالإضمار ، فلما كان مناقضاً لوضع متصل ومنفصل ، ومخالفاً لأصل ماوجب له الإضمار بما بينا ؛ لم يجز - أصلاً - في الكلام .

وحقيقة المضمير : هو المكني عن الشيء بما هو كالجزء من اسمه ، فإذا جمع هذين الوجهين ؛ كان مضمراً ، ولو انفرد بأحدهما لم يكن مضمراً ؛ إذ الكناية قد تكون بالاسم التام ، نحو : فلان ، وفلانة ، فليس هذا بمضمير ، وكذلك : كان من الأمر كيئت وكيئت وذيت وذيت ، فهذا كناية ، وليس بمضمير ^(٦) ، وكذلك : هن ، وهنة .

(١) من إبطال وقوع المتصل موقع المنفصل لحق العامل أن يكون العامل لا يصل إلى معموله إلا بواسطة كإلا في الاستثناء ، فإن وصل الضمير يبطل ذلك الحق ، ومنه أن يكون الضمير خبر (إن) ، فلو جيء به متصلاً لتقدم على اسمها ، وحق (إن) ألا يتقدم خبرها على اسمها ،

(٢) قوله : في الفرق ، يحتمل معنيين :

الأول : أن يريد : في المواضع التي يفرق فيها بين العامل والمعمول كاستثناء بإلا والعطف .

والثاني : أن يريد : الفرق بين المعاني التي تقتضي استعمال المتصل والمعاني التي تقتضي استعمال المنفصل ، ومثاله : ﴿ إِيَّاكَ تَعْبَتُ ﴾ ففصل الضمير هنا اقتضاه التقديم للتخصيص ، فلو وصل لتأخر وذهب التخصيص .

(٣) هذه العبارة غامضة ، ولعل فيها تحريفاً أو سقطاً ، وأرجح أن تكون : لو جاز أن تقول : ما قام إلا ؛ لأنهم أنه قد اتصل بالعامل [الفاعل] الذي هو أنت . أو اتصل بالعامل الذي هو : إلا .

ويكون المراد أن وصل الضمير يؤهم أن (إلا) هي العامل ؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله ، ووقوع (إياك) في المثال لاوجه له لسببين : أحدهما : أن الموضع لضمير الرفع ، والآخر : أن المثال مذكور لبيان فساد وقوع المتصل موقع المنفصل . وانظر ماسياتي في ص : ٥٧٨ .

(٤) معاد في : أ . (٥) ب : متصل منفصل ، من دون واو العطف .

(٦) مذكوره الشارح هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يفرقون بين مصطلحي المضمير والمكني ، فهما عندهم

من الأسماء المترادفة . انظر : شرح المفصل ٨٤ / ٣ ، شرح ألفية ابن معط ٦٤٦ / ١ ، الارتشاف ٤٦٢ / ١ ، نتائج التحصيل ٥٣١ / ١ .

فنقيض الكناية الإفصاح^(١)، ونقيض الإضمار الإظهار^(٢)، وفي هذا دليل على الفرق واضح.

ولو كان الاسم ناقصاً لا كناية فيه ؛ لم يكن مضمراً ، نحو : الذي ، هو اسم ناقص يحتاج إلى صلة ، وليس بمضمّر ، كما أن : فلاناً ، ليس بمضمّر ؛ لما بينا^(٣) . وقسمة المضمّر على ثلاثة أوجه : مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور ، إلا أنه على طريق اختصاص الاسم بالوجه الواحد من هذه الأوجه ، لا على طريق الإعراب المتعاقب على الاسم الواحد ؛ لأن كل مضمّر فهو مبني ؛ من أجل أنه بمنزلة الجزء من الاسم ، وذلك لا ينافي أن يكون فيه دليل على الرفع من جهة اختصاصه به ، لا من جهة إعراب فيه^(٤) .

وهذا الاختصاص الذي يجري عليه كالاختصاص الذي يجري على الأوجه الثلاثة في التشاكل ، فأمره يجري على منهاج منتظم بما هو أحق به على ما بينا من أمره ، والأوجه الثلاثة : المتكلم ، والمخاطب ، والغائب . فمكني ظاهر لا يمتنع ، ومضمّر ظاهر ممتنع ؛ لأنه نقيضه ، والنقيضان لا يصحان لشيء واحد .

(١) قال الرضي : « الكناية في اللغة والاصطلاح أن يعبر عن شيء معين ، لفظاً كان أو معنى ، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه ، إما للإيهام على بعض السامعين كقولك : جاءني فلان ، وأنت تريد : زيداً ، ، أو لشناعة المعبر عنه أو للاختصار كالضمائر أو لنوع من الفصاحة ، كقولك : كثير الرماد ، للكثير القرى » . شرح الكافية ٩٣ / ٢ . وانظر : التعريفات ٢٤٠ .

(٢) انظر : شرح ألفية ابن معط ٦٤٦ / ١ .

(٣) الاسم الموصول لم يكن مضمراً - وإن كان ناقصاً - لأنه فقد الوجه الأول وهو الكناية ، وفلان فقد الوجه الثاني ، وهو النقصان .

(٤) قال السيرافي : « فإن قال قائل : فلم تغيرت حروف المضمرات وصيغتها في الرفع والنصب . فيقال : أنت ، في الرفع ، وإياك ، في النصب ، والتاء في : ضربتك ، للمرفوع ، والكاف للمنصوب ، ومن سبيل الأسماء الظاهرة أن لا تتغير حروفها وصيغتها ، كقولك : هذا زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ؟ قيل : لما كانت الضمائر واقعة مواقع الأسماء المعربة المختلفة الإعراب ، وهي مبنية ؛ جعلوا العوض من الإعراب الدال على المعاني المختلفة تغيير صيغة المضمّر ؛ ليدل على مثل ما دل عليه الإعراب وهو مبني » . شرح السيرافي ١٣٣ / ٣ ، وانظر : شرح المفصل ٨٥ / ٣ - ٨٦ ، شرح الكافية ٣ / ٢ .

فأما المكني فليس بنقيض الظاهر ؛ لأنه قد يكون اسماً تاماً في البيان عن معناه ، وتاماً في نفسه بتمام حروفه ، فيجب أن يكون ظاهراً من هذه الجهة ، وإذا كان ناقصاً يتم بصلته ، ولم يكن به عن شيء ؛ فهو - أيضاً - ظاهر ؛ إذ المضمّر لا يكون إلا ما جمع الكناية والنقصان ، فالظاهر هو المصرح بمعناه من غير جمع نقصان وكناية .

وهذا الباب على ثلاثة أقسام : إبهام ونقيضه الإيضاح ، وكناية ونقيضها / ٥٠ أ الإفصاح ، وإضمار ونقيضه الإظهار .

وأحكامها مختلفة ، فكل مكني فهو مبهم^(١) ، وليس كل مبهم مكنياً^(٢) ، وكذلك كل مضمّر مبهم^(٣) ، وليس كل مبهم مضمراً ؛ وذلك أن^(٤) المبهم هو المحتمل للوجوه المختلفة ؛ ولذلك صار نقيض الإيضاح بالبيان الذي يخص الوجه الواحد ، فالشيء مبهم ؛ لأنه أعم العام ، وهو محتمل للوجوه المختلفة .

ومن المبهم ما يصلح للأعم إلا أنه لا يقوم بنفسه في البيان عن معناه دون إشارة تصحبه ، فدخله الإبهام من جهين^(٥) ، نحو : هذا ، وذاك ، وتلك . ومن المبهم ما يكون مضمناً بصلة توضحه ك : الذي ، ونحوه^(٦) .

فالمبهم أعم هذه الأوجه ، وحقيقته : المحتمل للوجوه المختلفة ، ثم قد يدخله الإبهام بوجوه زائدة على هذا الوجه ، فيتعظم إبهامه ، فبعض المبهمات أشد إبهاماً من بعض .

وكل مكني فهو مبهم ؛ لأنه في موضعه ، يحتمل الوجوه المختلفة ، وهو مع ذلك

(١) لذلك قيّدت الكنايات بأنها ألفاظ مبهمة . انظر : شرح الكافية ٩٣ / ٢ .

(٢) كاسم الإشارة والاسم الموصول ، فهما مبهمان ، وليسا بكناية .

(٣) انظر : شرح المفصل ١١٦ / ٨ .

(٤) ب : لأن .

(٥) هما : دلالة على الأعم ، وحاجته إلى الإشارة .

(٦) انظر : شرح المقدمة الجزولية ٦٥٣ / ٢ - ٦٥٤ .

مُضْمَنٌ بما^(١) يَصْرِفُهُ إِلَى واحدٍ منها^(٢) دونَ غيره ، نحو : فلان ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً عَنْ : زيدٍ ، أو عَمْرٍو ، أو بَكْرٍ ، أو غيرِ ذلك ، فإذا قيل : جاءني فلانٌ ؛ أتني بذلك المُحْتَمَلُ ، وَضُمَّنَ فِي هَذَا الْكَلَامِ بما يُوجِّهُهُ إِلَى زيدٍ بَعَيْنُهُ ، إِنْ لَمْ يُحِبَّ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يُفْصَحَ^(٣) بِذِكْرِهِ عِنْدَ مَنْ حَضَرَ ، فَأَرَادَ أَنْ يَخْصَّ بِذَلِكَ الْمُخَاطَبَ الَّذِي قَدْ تَقَرَّرَتْ لَهُ حَالٌ يُفْهَمُ بِهَا مَا عَنِي بِهَذَا الْاسْمِ^(٤) ، فَهُوَ مُبْهَمٌ ؛ لِمَا بَيَّنَّا ، وَهُوَ كِنَايَةٌ ؛ لِهَذَا الْوَجْهِ الْآخِرِ^(٥) .

وَأَمَّا الْمُضْمَرُ فَلأَبَدٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ كِنَايَةٌ عَلَى نَحْوِ الْكِنَايَةِ بِفُلَانٍ ، وَفِيهِ - مَعَ ذَلِكَ - أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنْ اسْمِهِ الَّذِي كُنِيَ بِهِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، وَهُوَ الْإِيجَازُ مَعَ تَوْفِيَةِ الْعَامِلِ حَقَّهُ مِنْهُ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا . فَتَدَبَّرْ هَذَا الَّذِي شَرَحْتُ لَكَ ، فَإِنَّهُ فَقَهُ هَذَا الْبَابِ .

وَعَلَامَةُ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي الْمُتَكَلِّمِ الْوَاحِدِ : أَنَا ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ : نَحْنُ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْإِشْتِرَاكُ فِي : نَحْنُ ؛ لِأَنَّهُ لِلْمُتَنَبِّئِ^(٦) بِحَقِّ الشَّيْبَةِ ، لَا بِحَقِّ الْأَصْلِ ؛ إِذِ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلَامِ الْوَاحِدِ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ^(٧) ، وَقَدْ يَكُونُ الْمُخَاطَبُ بِالْمُخَاطَبِ الْوَاحِدِ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، فَالتَّثْنِيَةُ^(٨) لِلْمُخَاطَبِ وَالْجَمْعُ بِحَقِّ الْأَصْلِ ،

(١) ب : لما .

(٢) ب : منهما .

(٣) ب : يفتح .

(٤) انظر : شرح الكافية ٩٣ / ٢ .

(٥) يعني أَنَّهُ مُبْهَمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْوَجْهَ الْخِطَابِيَّ عِنْدَ بَعْضِ السَّامِعِينَ ، وَكِنَايَةً عَنْ مَعْنَى عِنْدَ الْمُخَاطَبِ .

(٦) أ ، ب : للمعنى . وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا أَثْبَتَهُ .

(٧) قَالَ السِّيَرَاوِيُّ : « وَإِنَّمَا يَسْتَوِي لَفْظُ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِي غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ

الْمُتَنَبِّئُ هُوَ شَيْئَانِ مُتَسَاوِيَا اللَّفْظِ ، ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ كَزَيْدٍ وَزَيْدٍ وَالْجَمْعُ هُمْ جَمَاعَةٌ مُتَسَاوِيَا اللَّفْظِ ،

ضُمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ وَالْمُتَكَلِّمُ لَا يُشَارِكُهُ مُتَكَلِّمٌ آخَرٌ فِي خُطَابٍ وَاحِدٍ ، فَيَكُونُ اللَّفْظُ لِهَاجِئِهِمَا ، فَتَبْطُلُ

تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ عَلَى مَنَاجِزِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَلَكِنَّهُ كَمَا كَانَ يَتَكَلَّمُ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ جُعِلَ اللَّفْظُ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ

عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مُخَالَفًا لِلْفَرْقِ الَّذِي لَهُ وَاحِدُهُ ، وَاسْتَوَى أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ الْمَضْمُونُ إِلَيْهِ وَاحِدًا وَاثْنَيْنِ وَجَمَاعَةً .

شرح السِّيَرَاوِيِّ ١٣١ / ٣ ب - ١٣٢ أ ، وانظر : التبصرة ١ / ٤٩٣ - ٤٩٤ ، نتائج الفكر ٢٢٣ - ٢٢٤ ،

شرح المفصل ٨٦ / ٣ ، شرح الكافية ٧ / ٢ .

وَذَكَرَ الْعَكْبَرِيُّ عِلْتَيْنِ آخَرَيْنِ فِي : الْبَابِ ١ / ٤٧٥ ، الْمَتَبَعِ ٢ / ٤٥٦ .

(٨) أ ، ب : فَالشَّيْبَةُ . وَمَا أَثْبَتَهُ يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ .

فَوَجَبَتْ لَهُ / ٥٠ ب علامة تَفْصِيلُ الواحدِ من التَّثْنِيَةِ والجمعِ على الحقيقة^(١) ، وكذلك سبيلُ الغائبِ ، ولم يَجِبْ مثلُ ذلكِ في المتكَلِّمِ ؛ لأنَّهُ له بحقُّ الشَّبهِ ، كأنَّهُ يتكَلَّمُ بالكلامِ الواحدِ عن نفسه ، وعن غيره ، فكان الكلامُ الواحدُ لهما ، فجرى هذا على القياسِ الصَّحيحِ .

وعامةُ المخاطبِ الواحدِ : أَنْتَ ، وفي التَّثْنِيَةِ : أَنْتُمَا ، وفي الجمعِ : أَنْتُمْ .
وعامةُ الغائبِ : هُوَ ، وفي التَّثْنِيَةِ : هُمَا ، وفي الجمعِ : هُمْ .
وفي المؤنَّثِ : أَنْتِ ، وفي التَّثْنِيَةِ : أَنْتُمَا ؛ لأنَّ التَّثْنِيَةَ تجري على طريقةٍ واحدةٍ بما قد بيَّناه في غيرِ موضعٍ^(٢) ، وفي الجمعِ : أَنْتُنَّ .

وإنَّما كان علامةُ المتكَلِّمِ : أَنَا ، بالهمزةِ والنُّونِ فَقَطْ^(٣) ؛ لأنَّ الهمزةَ أحقُّ شيءٍ بأنَّ يكونَ أوَّلَ الكلمةِ ؛ لأنَّها أوَّلُ الخارجِ مع قُوَّتِها بقُوَّةِ الاعتمادِ لها^(٤) ؛ ولذلك كَثُرَ زيادتها أوَّلًا ، فأما النُّونُ فأحقُّ شيءٍ بأنَّ تَكْثُرَ في الكلامِ ؛ لِحُسْنِهَا^(٥) في المسموعِ مع الغِنَةِ التي فيها^(٦) ، فاختيرَ للمتكلِّمِ أولى الحروفِ بأنَّ يَكْثُرَ في الكلامِ ،

(١) انظر تعليل الفصل بين ضميري المثنى والجمع مخاطبين في : شرح السيرافي ٣ / ١٣٢ ، شرح المفصل ٨٦ / ٣ .

(٢) قال الشارح في باب التثنية : « وتثنية المذكر كتثنية المؤنث ، وتثنية الصِّفَةِ كتثنية الاسم الذي ليس بصفة ، وتثنية ما آخره ياء أو واو كتثنية ما آخره حرفٌ صحيح ، وتثنية ما آخره ألفٌ ونونٌ كتثنية ما ليس آخره ألفٌ ونونٌ ، وتثنية ما تضايفت فيه الحروف كتثنية ما لم تضايف فيه الحروف ، وتثنية ما طال من الاسم كتثنية ما قصر ؛ ولذلك ذكر سبويه هذه الأنواع كلها ؛ لِيَبَيِّنَ لك اتِّفَاقَ حَكْمِها في التثنية ، والعلة في هذا أنَّ معنى التثنية واحدٌ لا يختلف كما يختلف معنى الجمع فيكون جمعٌ قليلٌ وجمعٌ كثيرٌ ، وجمعٌ وسطٌ بين القليل والكثير وجمعٌ مبهمٌ يحتملُ كلَّ هذه الوجوه ، وليس يجري في التثنية مثلُ هذه القسمة ؛ لأنَّها معنى واحدٌ لا يختلف » . المجلد الرابع ٣٩ ب - ٤٠ أ . وانظر : الإيضاح في علل النحو ١٢١ ، التبصرة ١ / ٤٩٥ ، اللباب للعكبري ١ / ٤٧٧ ، شرح المفصل ٣ / ٩٥ .

(٣) ما ذهب إليه الشارح في (أنا) هو قول البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الألفَ من الضمير . انظر : شرح المفصل ٣ / ٩٣ ، توضيح المقاصد ١ / ١٣٥ ، تعليق الفرائد ٢ / ٦٩ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٨١ .

(٤) يريد بقوة الاعتماد الجهر . انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٤ ، سر الصناعة ١ / ٦٠ ، وانظر تعليل وقوع الهمزة هنا في : نتائج الفكر ٢١٩ ، بدائع الفوائد ١ / ١٧٦ .

(٥) ب : بحسنها .

(٦) قال السُّهيلي : « وأما تألفُها مع النون فلما كانت الهمزة بانفرادها لا تكونُ اسماً منفصلاً ؛ كان أولى ما وصلت به النون أو حروف المد واللين ؛ إذ هي أمَّهات الزوائد ، ولم تكن حروف المد مع الهمزة ؛ لذا بها = /

ثُمَّ جُعِلَ لِلْمَخَاطِبِ بِعَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَجْمَعُهُمَا مَعْنَى الْحُضُورِ ،
وَالْمُتَكَلِّمُ أَظْهَرَ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْأَصْلِ ، وَالْمَخَاطِبُ أَحَقُّ بِزِيَادَةِ الْعَلَامَةِ ^(١) .

وَأَمَّا : هُوَ ؛ فَأَتَى بِالْهَاءِ ؛ لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا ، إِلَّا
أَنَّهَا خَفِيَّةٌ ، فَجُعِلَتْ لِلْأَخْفَى ، وَهُوَ الْغَائِبُ ^(٢) ، فَجَرَى هَذَا عَلَى قِيَاسٍ صَحِيحٍ .
وَهُوَ لِلْمَذْكُورِ ، وَهِيَ لِلْمُؤَنَّثِ ، وَكَانَ الْمَذْكُورُ أَحَقُّ بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّهَا ^(٣) أَوَّلُ
لِأَوَّلِ ^(٤) ، وَالْمُؤَنَّثُ أَحَقُّ بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّهَا ثَانِ لثَانٍ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ ^(٥) .
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ أَنَا مَوْقِعَ التَّاءِ فِي : فَعَلْتُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ الْمُنْفَصِلُ مَوْقِعَ الْمُتَّصِلِ ؛
لِمَا بَيْنَا ^(٦) .

وَلَا يَجُوزُ : فَعَلَ نَحْنُ ، فِي مَوْضِعِ : فَعَلْنَا ، وَلَا فَعَلَ أَنْتَ ، فِي مَوْضِعِ : فَعَلْتُ ،
وَلَا فَعَلَ أَنْتُمَا فِي مَوْضِعِ : فَعَلْتُمَا ، وَلَا فَعَلَ أَنْتُمْ ، فِي مَوْضِعِ : فَعَلْتُمْ ، وَلَا فَعَلَ أَنْتُنَّ ،
فِي مَوْضِعِ : فَعَلْتُنَّ .

وَعِلَّةُ جَمِيعِ ذَلِكَ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْمُنْفَصِلُ مَوْقِعَ الْمُتَّصِلِ ؛ لِمَا بَيْنَا .
وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ : ضَرَبَ هُمَا ، فِي مَوْضِعِ : ضَرَبَا ، وَلَا يَضْرِبُ هُمَا ، فِي
مَوْضِعِ : يَضْرِبُونَ ، فَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ تُضْبِطُ بِهَا جَمِيعُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ ، وَقَدْ بَيَّنْتُ صِحَّةَ
هَذِهِ الْعِلَّةِ بِمَا تَقَدَّمَ ^(٧) .

/ = عند التقاء الساكنين إذا قلت : أنا الرجل ، فلو حُذِفَ الحرف الثاني لبقيت الهمزة في أكثر الكلام منفردة
مع لام التعريف ، فتلتبس بالألف التي هي أخت اللام ، فيختل أكثر الكلام ، فكان أولى ما قرن به النون ؛ لقربها
من حروف المد واللين . نتائج الفكر ٢١٩ ، ونقله ابن القيم في : بدائع الفوائد ١ / ١٧٦ .

(١) يريد بالعلامة التاء في : أنت . انظر : نتائج الفكر ٢١٩ - ٢٢٠ ، شرح الكافية ١٠ / ٢ ، وفي التاء خلاف .

انظر : شرح الكافية ١٠ / ٢ ، توضيح المقاصد ١ / ١٣٦ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٨٤ .

(٢) انظر : نتائج الفكر ٢٢٢ - ٢٢٣ ، بدائع الفوائد ١ / ١٧٨ - ١٧٩ .

(٣) ب : ولأنها .

(٤) ب : الأول . وإنما كانت الواو أولاً ؛ لأنها تخرج مما بين الشفتين ، وهو أول الخارج من جهة الفم . انظر : الكتاب

٤ / ٤٣٣ ، سر الصناعة ١ / ٤٨ .

وكان المذكر أولاً لأنه الأصل . قال سيبويه : « الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ،
والشيء يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكناً » . الكتاب ٣ / ٢٤١ .

(٥) انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، سر الصناعة ١ / ٤٧ .

(٦) انظر ماتقدم في ص : ٥٧٠ .

(٧) انظر ماتقدم في ص : ٥٧٠ - ٥٧١ .

باب / ٥١ أ مواقع علامة الإضمار المنفصل المرفوع^(١)

الغرض فيه :

أن يُبين ما يجوز في مواقع علامة الإضمار المرفوع المنفصل مما لا يجوز^(٢).

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوز في مواقع علامة الإضمار المرفوع المنفصل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ .

ولم لا يجوز في مواقع المنفصل إلا الموقع الذي لا يلي العامل ؟ وهل ذلك لأن المتصل للموقع الذي يلي العامل بحق عمله فيه حتى يكون في مرتبته منه ، فيوجب لزوم المرتبة ؛ إذ لم يوجب له العمل ؟ .

ولم لا يجوز في : كيف أنت ؟ وأين هو ؟ وكيف أنا ؟ إلا المنفصل ؟^(٣) .
ومامعنى قوله : لأنك لاتقدر على التاء في : كيف أنت ؟^(٤) ، وهو ممكن أن يقول : كيفت ؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة مالا يقدر عليه بامتناعه في الاستعمال الذي يستوي في علمه جميع أهل اللسان ، فمثل هذا علة وضعيية^(٥) ، فأما العلة البرهانية فما ذكرت لك أولاً من أنه يجب للعامل بحق عمله ترتيب المعمول^(٦) ، وإعرابه

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضم في الفعل إذا لم يقع موقعه . الكتاب ٣٧٨ / ١ (بولاق) ، ٣٥٢ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن بعض مواضع ضمائر الرفع المنفصلة ، ومنها : المبتدأ ، وخبره ، وبعد حرف العطف ، وخبر الحروف الناسخة ، وبعد إلا ، ثم تكلم عن الفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة بتلك الضمائر ، وعن حكم دخول هاء التنبيه عليها كما تدخل على اسم الإشارة .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فمن ذلك قولهم : كيف أنت ؟ وأين هو ؟ من قبل أنك لاتقدر على التاء هاهنا ، ولا على الإضمار الذي في : فعل » . الكتاب ٣٧٨ / ١ (بولاق) ، ٣٥٢ / ٢ (هارون) .

(٤) قال سيبويه : « من قبل أنك لاتقدر على التاء هاهنا » . الكتاب ٣٧٨ / ١ (بولاق) ، ٣٥٢ / ٢ (هارون) .

(٥) العلة الوضعية : هي التي يجب لها الحكم بجعل جاعل . انظر : الحدود للشارح ٨٤ .

(٦) العلة البرهانية : هي التي تبني على بيان أول عن حق يظهر فيه أن الثاني حق ، انظر : الحدود للشارح ٦٦ .

بما^(١) يَسْتَحِقُّهُ من العمل من ذلك العامل ، فإذا امْتَنَعَ أحدهما ؛ لَزِمَ الآخرُ ، وَلَمْ يَجْزِ الاتِّسَاعُ فيه ؛ للإِخْلَالِ الذي يَقَعُ به من مَنَعَ العاملِ الأمرين جميعاً : الإِعراب الذي يُوجِبُهُ ، والترتيب الذي يُوجِبُهُ أيضاً ، فَمَنَعَهُ أحدهما لا يُخِلُّ به ، ومنعُهُ الأمرين جميعاً يُخِلُّ به ؛ فلهذا لم يَجْزِ : كيفتَ ؟ ولا يجوزُ في قولك : ما جاء إلا أنا ، ما جاء إلآتُ ، وهي التاء التي في : فعلتُ ؛ لأنها تَجِبُ للعاملِ بحقِّ عَمَلِهِ ، و (إلا) ليستُ بعاملةٍ ، فلا سبيلَ فيها إلا إلى المنفصلِ دون المتَّصلِ ؟ .

ولمَ جازَ : نحن وأنتم ذاهبون ، بإضمارِ المنفصلِ ، وَلَمْ يَجْزِ غيرُهُ من الاسمِ الظَّاهرِ ؛ إذ قد امْتَنَعَ المتَّصلُ الذي يَجِبُ للعاملِ بحقِّ عَمَلِهِ^(٢) ؟ وهل ذلك لأنه قد وَجَبَ للموضع الذي يُسْتَغْنَى فيه عن الظَّاهرِ بحضورِ المتكلمِ أو^(٣) المخاطبِ ؛ الإِضمارُ كما وَجَبَ للموضع الذي يَتَقَدَّمُ فيه الاسمُ الظَّاهرُ بالاستغناء عن الظَّاهرِ ؛ الإِضمارُ ، فقياسُ الاستغناء بالحضورِ كقياسِ الاستغناء بَتَقَدُّمِ الذِّكْرِ ، فلما لَمْ يَجْزِ الإِضمارُ المتَّصلُ / ٥١ ب وَجَبَ المنفصلُ ؛ إذ كُلُّ موضعٍ يُسْتَغْنَى فيه عن الظَّاهرِ فواجبٌ له المُضْمَرُ ؟ .

ولمَ جازَ : جاء عبدُ اللَّهِ وأنتَ ؟ وهل ذلك لأنَّ واوَ العَطفِ ليستُ عاملةً ، وإنَّما تُشْرِكُ بينَ الأوَّلِ والثاني في العاملِ ، وكذلك : فيها أنتم ، لا يجوزُ فيها إلا المنفصلُ ، وفيها هم قِياماً ؟^(٤) .

(١) ب : بما .

(٢) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « ومثل ذلك : نحن وأنتم ذاهبون ؛ لأنَّك لاتقدر هنا على التاء والميم التي في : فعلتُم ، كما لاتقدر في الأوَّلِ على التاء التي في : فعلتُ » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٣٥٢ / ٢ (هارون) .

(٣) معاد في : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « وكذلك : جاء عبدُ اللَّهِ وأنتَ ؛ لأنَّك لاتقدر على التاء التي تكونُ في الفعل ، وتقول : فيها أنتم ؛ لأنَّك لاتقدر على التاء والميم التي في : فعلتُم ، ها هنا . وفيها هم قِياماً ، بتركِ المنزلة ؛ لأنَّك لاتقدر هنا على الإِضمار الذي في : فعلُ » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٣٥٢ / ٢ (هارون) .

وهل قولهم : أما الخبيث فانت ، وأما العاقل فهو ، [مثل ذلك] ^(١) ؟ .
 وهل قياس : كُنَّا وَأَنْتَ ذَاهِبِينَ ، وَأَهُوَ هُوَ ^(٢) ، ذلك القياس بأنه ولي غير
 عامل ، فكل ضمير مرفوع ولي غير عامل فهو منفصل ^(٣) ؟ .
 وَلَمْ وَجَبَ الْمُنْفَصِلُ فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ كَانَتْهُ هُوَ وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ ﴾ ^(٤) ؟ .
 وما الشاهد في قول الشاعر ^(٥) :
 فكأنها هي بعد غب كلالها . . أو أسفع الخدين شاة إران ؟ ^(٦) .
 ولم وجب : ماجاء إلا أنا ؟ ^(٧) .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

والسؤال عن قول سيبويه : « ومثل ذلك : أما الخبيث فانت ، وأما العاقل فهو ؛ لأنك لاتقدر على شيء مما
 ذكرنا » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٢ (هارون) .

(٢) ب : وهو .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : كُنَّا وَأَنْتُمْ ذَاهِبِينَ ، وكذلك : أهو هو » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ،
 ٢ / ٣٥٢ (هارون) .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَسَيْتُمْ قَالْتُمْ . . . مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴾
 النمل : ٤٢ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وقال الله عز وجل : ﴿ كَانَتْهُ هُوَ وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ ﴾ ، فروع (هو) هاهنا ؛
 لأنك لاتقدر على الإضمار الذي في : فَعَلَ » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٢ (هارون) .

(٥) القائل لبید ، رضي الله عنه .

(٦) من البحر الكامل ، من قصيدة مطلعها :

دَرَسَ الْمَنَابِتُ الْمَالِعَ فَأَبَانَ . . . وَتَقَادَمَتْ بِالْخُبْسِ فَالسُّوْبَانِ

شبه ناقته بسفينة تقدم ذكرها ، وغب كلالها : عاقبة تعبها ، وأسفع الخدين : يعني ثوراً ، والسفعة : شبهه
 بالسواد ، والشاة : الثور الوحشي ، والإران : النشاط ، وشاة إران بدل من : أسفع الخدين ، وقيل : الضمير
 (هي) يعود على الناقة نفسها ، فمراده أن يشبه ناقته قبل الكلال في النشاط والقوة بحالها قبله . انظر :

شرح السيرافي ٣ / ١٣٤ ب - ١٣٥ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٣ .

انظر : الديوان ١٤٣ ، الكتاب ٢ / ٣٥٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٦ ، التكملة ٣٥٦ ، المخصص
 ١٠١ / ١٦ ، النكت ١ / ٦٥٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٨ ، شرح شواهد الإيضاح ٤٢٥ ، إيضاح
 شواهد الإيضاح ٢ / ٦٢٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٠ أ .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : ماجاء إلا أنا » الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٣ (هاون) .

وما الشاهد في قول عمرو بن معدى كَرَب^(١) :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا . . . مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا^(٢) ؟

وما حُكْمُ : ها أنا ذا ؟ وَلِمَ وَجَبَ فِيهِ الْمُنْفَصِلُ ، وهانحن أولاء ، وهاهو ذاك ،

وها أنت ذا ، وها أنتم أولاء ، وها [أنتن]^(٣) أولاء^(٤) ؟ .

وَلِمَ دَخَلَتْ (ها) عَلَى الْمُضْمَرِ فِي هَذَا ، وَلِمَ تَلَزَمَ الدُّخُولَ عَلَى الْمُبْهَمِ ؟ وَلِمَ كَانَتْ أَحَقُّ بِالْمُبْهَمِ مِنْهَا بِالْمُضْمَرِ ؟ وهل ذلك لِأَنَّ الْمُبْهَمَ تُعَرِّفُهُ إِشَارَةٌ تَصَحُّبُهُ ، فهو أَحْوَجُ إِلَى عِلَامَةِ التَّنْبِيهِ مِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي لَيْسَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ ، مع أَنَّهُ شَبِيهٌ بِهِ فِي الْإِبْهَامِ ، فَقَدْ جَمَعَ (ذا) الْإِبْهَامَ وَالْحَاجَةَ إِلَى الْإِشَارَةِ الْمَعْرِفَةِ ، وَأَمَّا (أنا) ففِيهِ الْإِبْهَامُ فَقَطْ ، فَالْمُبْهَمُ أَحْوَجُ إِلَى (ها) الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ ؟ .

وَلِمَ جَازَ : أَنَا هَذَا ، وَهَذَا أَنَا ، مع أَنَّهُمَا مَعْرِفَتَانِ^(٥) ؟ فما فائدته ؟ وهل ذلك لِمَا يَصْحَبُهُ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى مَنْ هُوَ ، كَأَنَّهُ إِذَا سَمِعَ كَلَامَهُ هَذَا^(٦) عَرَفَ مَنْ هُوَ ؛

(١) عَزَى الشَّاهِدُ - أَيْضاً - إِلَى قَيْسِ بْنِ الْكَشْحُوحِ هَبِيرَةَ بْنِ عَبْدِ يَغُوثِ الْمُرَادِيِّ (... - ٣٧ هـ) ، يَكْنَى أَبَا شَدَّادٍ ، ابْنُ أُخْتِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ ، وَكَانَ يَنَاقِضُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، أَسْلَمَ وَاخْتَلَفَ فِي صَحْبَتِهِ ، قَتَلَ يَوْمَ صَفِّينَ مَعَ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . انْظُرْ لِتَرْجُمَتِهِ : نَسَبٌ مَعْد ١ / ٣٣٥ ، ٣٥١ ، اللَّائِي ١ / ٦٤ - ٦٥ ، تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ٢ / ٦٤ . وَالْبَيْتُ لَهُ فِي : التَّنْبِيهِ وَالْإِشْرَافَ ٢٧٧ .

كَمَا عَزَى إِلَى الْفَرَزْدَقِ ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ . انْظُرْ : التَّخْمِيرُ ٢ / ١٥٠ ، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٢ / ٧١٩ .

(٢) مِنَ الْبَحْرِ السَّرِيعِ ، مِنْ أَبْيَاتِ أُولَئِهَا :

أَلَمْ يَسَلِّمْ قَبْلَ أَنْ تَطْعُنَا . . . إِنْ بِنَا مِنْ جُبِّهَا دَيْدَنَا

قَطْرُهُ : صَرَعَهُ عَلَى أَحَدِ قُطْرَيْهِ ؛ أَيْ : عَلَى أَحَدِ جَانِبَيْهِ . انْظُرْ : شَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ ٥ / ٢٥٦ .

انْظُرْ : شَعْرُ عَمْرِو ١٦٧ ، الْكِتَابُ ٢ / ٣٥٣ ، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَّبِيُوهِ لِلنَّحَّاسِ ٢٧٧ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ

٣ / ١٣٥ ، الصَّنَاعَتَيْنِ ٥٩ ، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَّبِيُوهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ ٢ / ١٩٩ ، التَّبَصُّرَةُ ١ / ٤٩٧ ، فَرَحَةُ الْأَدِيبِ

١٣٥ ، دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ ٣٣٧ ، تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ١ / ٣٧٩ ، دُرَّةُ الْغَوَاصِ ١١١ ، الْمَتَبَعُ ١ / ٤٥٩ ، شَرْحُ

الْمَفْصَلِ ٣ / ١٠٣ ، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَّبِيُوهِ وَالْمَفْصَلِ ٢١٧ ، ٢٥٠ أ ، تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ ٢ / ٩٢ .

(٣) سَاقِطٌ مِنْ : ب .

(٤) هَذَا سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ سَيَّبِيُوهِ : « وَكَذَلِكَ : هَا أَنَا ذَا ، وَهَانَحْنُ أَوْلَاءُ ، وَهَاهُو ذَاكَ ، وَهَاهُمَا ذَانِكَ ، وَهَاهُم

أُولَئِكَ ، وَهَآأَنْتَ ذَا ، وَهَآ أَنْتُمَا ذَانِ ، وَهَآ أَنْتُمْ أَوْلَاءُ ، وَهَآ أَنْتُنَّ أَوْلَاءُ » . الْكِتَابُ ١ / ٣٧٩ (بَوْلَاق) ،

٣٥٣ / ٢ (هَارُون) .

(٥) هَذَا سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ سَيَّبِيُوهِ : « وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ الْعَرَبَ الْمُوثِقَ بِهِمْ يَقُولُونَ : أَنَا هَذَا ، وَهَذَا أَنَا » . الْكِتَابُ

٣٧٩ / ١ (بَوْلَاق) ، ٣٥٤ / ٢ (هَارُون) .

(٦) ب : بِهَذَا .

لِمَعْرِفَتِهِ بِنِعْمَتِهِ ، أَوْ يَكُونُ قَدْ طَلَبَهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَنَا هَذَا الَّذِي تَطَلَّبُهُ ، أَوْ مَاجِرِي^(١)
هَذَا الْمَجْرَى ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ ؟ .

وما الشَّاهدُ في قول الشاعر^(٢):

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا . . . فَقُلْتُ لَهَا : هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا^(٣) ؟
وما الفرقُ بينه وبين : هذا لزيدٍ هَا وَذَا لِيَا ؟ وهل ذلك لأنَّ الْمُضْمَرَ أَحَقُّ بِـ (هَا)
التي للتَّنبِيهِ / ٥٢ أم من الظَّاهِرِ ؟^(٤) .

وَلَمْ جَازَ : إِيْهَا اللّٰهُ ذَا ؟ ^(٥) وهل ذلك لأنَّ : إِيْ ، بمنزلةِ الْمُبْهَمِ ؟ .
وَلَمْ جَازَ فِي : هَا أَنْتَ ذَا ^(٦) ، أَنْ تَكُونَ (هَا) مُقَدِّمَةً ، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَوْقِعِهَا ^(٧) ؟
وهل يجوزُ على أَنَّهَا مُقَدِّمَةٌ : هَا زَيْدٌ ذَا ، ولا يجوزُ على أَنَّهَا فِي مَوْقِعِهَا : هَا زَيْدٌ ذَا ؟ .
وما الدَّلِيلُ على جَوَازِ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْقِعِهَا مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ هَآأَنْتُمْ
هَؤُلَاءِ ﴾ ؟ ^(٨) .

(١) ب : وما جرى .
(٢) القائل لبيد ، رضي الله عنه .
(٣) بيت مفرد من الطويل .
انظر : ديوان لبيد ٣٦٠ (الملحق) ، الكتاب ٣٥٤ / ٢ ، المقتضب ٣٢٢ / ٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٥ ، التعليقة ٢ / ٧٨ ، سر الصناعة ١ / ٣٤٤ ، التبصرة ١ / ٤٩٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٩ ، التخمير ٤ / ٩٢ ، شرح التسهيل ١ / ٢٤٥ ، تعليق الفرائد ٢ / ٣٢٩ ، نتائج التحصيل ٣ / ٨٧٧ ، الخزانة ٥ / ٤٦١ .
(٤) سيذكر الشارح في الجواب أنّ (ها) قد تقع بعد الاسم على سبيل التأكيد .
(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وزعم أنّ مثل ذلك : إِيْهَا اللّٰهُ ذَا ، إنّما هو : هذا » . الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٤ (هارون) .
(٦) ب : وا .
(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقد تكون (ها) في : ها أنت ذا ، غير مُقدّمة ، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في : هذا » . الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٤ (هارون) .
(٨) تكمّلتهَا : ﴿.....حَكَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِعِلْمٍ فَلِمَ تَحَاجُّوْنَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِعِلْمٍ وَاللّٰهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ آل عمران : ٦٦ .
والسؤال عن قول سيبويه بعد النص السابق : « يدلك على هذا قوله عز وجل : ﴿مَلَأْنَاهُمْ هَوَآءًا﴾ ، فلو كانت (ها) هاهنا هي التي تكون أولاً إذا قلت : هؤلاء ؛ لم تُعد (ها) هاهنا بعد : أنتم » . الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥ (هارون) .

وهل يجوز : هذا أنت ؟ ولم جاز ؟ وما فائدته ؟ وهل هو على الحذف بتقدير :
هذا أنت تفعل كذا وكذا ، وكأنه قال : أنت الحاضر القائل كذا وكذا ؟ ^(١) .
وماتأويل : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ ^(٢) ، وفي موضع آخر : ﴿ هَآأَنْتُمْ أُولَآءِ ﴾ ^(٣) ؟
فما وجه اختلاف موقع (ها) في الموضعين ؟ وهل ذلك لأن العطف أحق بإخلاص
المعطوف في : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ ، فأما المبتدأ فهو أحق بالتنبيه من المعطوف في :
﴿ هَآأَنْتُمْ أُولَآءِ ﴾ ؛ لأن المبتدأ معتمد المعنى فيه على التنبيه فقط من غير إشراك بينه
وبين ما قبله ؟ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وحدنا يونس - أيضاً - تصديقاً لقول أبي الخطاب أن العرب تقول : هذا أنت
تقول كذا وكذا ، لم يرد بقوله : هذا أنت ، أن يعرفه نفسه ، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره ، هذا محال ،
ولكنه أراد أن ينبهه ، كأنه قال : الحاضر عندنا أنت ، والحاضر القائل كذا وكذا أنت » . الكتاب ١ / ٣٧٩
(بولاق) ، ٣٥٥ / ٢ (هارون) .

ويلحظ أن التقدير الذي ذكره الشارح ظاهر فيما حكاه يونس .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتَخْرُجُونَ فَرِيقًا مِّنْ دِينِهِمْ ﴾ البقرة : ٨٥ .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾ آل عمران : ١١٩ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وإن شئت لم تقلم (ها) في هذا الباب ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ
أَنْفُسَكُمْ ﴾ » . الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٣٥٥ / ٢ (هارون) .

بابُ علامةِ المُضْمَرِ المنصوبِ^(١)

الغرضُ فيه :

أن يُبينَ مايجوزُ في علامةِ المُضْمَرِ المنصوبِ ممَّا لايجوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في علامةِ المُضْمَرِ المنصوبِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .
ولمَ لايجوزُ أن يقعَ انفَصَلٌ فيه موقعَ المتَّصِلِ مع أنَّه ليس كالمرفوعِ في البناءِ مع العاملِ^(٣) ؟ وهل ذلك لأنَّه - وإن لم يُبينَ معه - فله^(٤) مرتبته منه ؟ .
وما علامةُ المُضْمَرِ المنصوبِ الانفَصَلِ^(٥) ؟ ولمَ وجبَ أن تكونَ (إِيَا) في الأوجهِ الثلاثةِ من المتكلمِ ، والمخاطبِ ، والغائبِ ، إلا أنَّه يُبينُ بالعلاماتِ في : إِيَايَ ، وإِيَاكَ ، وإِيَاهُ ؟ وهل انفَصَلُ الغائبِ كما انفَصَلُ في المرفوعِ من قولك : هو ؟ وهل ذلك لأنَّ المرفوعَ أوَّلُ فهو أحقُّ بتمكينِ العلامةِ ، والمنصوبُ فضلةٌ في الكلامِ فهو أنقصُ مرتبةً ؟ .

ومانظيرُ : إِيَاكَ رأيتُ^(٦) ، من المتَّصِلِ ؟ وهل هو : رأيتُكَ ؟ .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب علامة المُضْمَرِ المنصوبين . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ،

٣٥٥ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن ضمائر النصب المنفصلة والمتصلة ، وعن حكم وقوع انفصل المنصوب موقع المتصل .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (إِيَا) ذلك الموضع ؛

لأنهم استغنوا بها عن : إِيَا ، كما استغنوا بالثاء وأخواتها في الرفع عن : أنت ، وأخواتها » . الكتاب ١ / ٣٨٠

(بولاق) ، ٣٥٥ / ٢ - ٣٥٦ (هارون) .

(٤) ب : فهر .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « اعلم أن علامة المُضْمَرِ المنصوبين : إِيَا » . الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ،

٣٥٥ / ٢ (هارون) .

(٦) ب : ورأيت .

وما نظيرُ : إِيَّا كَمَا رَأَيْتُ ، مِنَ الْمُتَّصِلِ ، وَإِيَّاكُمْ رَأَيْتُ ، وَإِيَّاكَنَّ رَأَيْتُ ، وَإِيَّاهَا رَأَيْتُ ، وَإِيَّاهُ وَإِيَّاهُمَا رَأَيْتُ ، وَإِيَّاهُمْ وَإِيَّاهُنَّ ، فما نظيرُ جميع ذلك من المُتَّصِلِ ؟ وَإِيَّايَ رَأَيْتَ ، وَإِيَّانَا رَأَيْتَ ، فما نظيره من المُتَّصِلِ ؟ ^(١) .

ولمَ جاز / ٥٢ ب : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، ولم يَجْزُ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ ؟ وهل ذلك لأنَّ الأَنبَهَ له حقُّ التَّقديم في صَدْرِ الكلام على العاملِ وغيره ، فاحتيجَ لهذه العِلَّةِ : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، كما قال جَلُّ وَعَزُّ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ^(٢) ، وليس كذلك سبيلُ التَّأخيرِ الذي تَقَدَّمَ فيه المعطوفُ ، وهو يُؤَخَّرُ ؟ ^(٣) .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ علامة المضميرين المنصوبين (إيا) ما لم تقدر على الكاف التي في : رَأَيْتُكَ ، ، إلى قوله : « ونا التي في : رَأَيْتُنَا » . الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٥ (هارون) .

(٢) الفاتحة : ٥ .

(٣) ب : مؤخر ، و(هو) يعود على ضمير النصب (إيا) .

الجواب عن الباب الأول^(١) :

الذي يجوز في مواقع علامة الإضمار المرفوع المنفصل الموقع الذي لا يلي العامل^(٢) . ولا يجوز في موقع المنفصل إلا الموقع الذي لا يلي العامل ؛ لأن الذي يلي العامل له بحق عمله^(٣) المتصل ؛ وذلك أنه يوجب^(٤) في المعمول الترتيب والإعمال ، فإذا منع أحدهما لعلّة صحيحة جاز ، وإن منعهما جميعاً لم يجز ؛ لما في ذلك من الإخلال [به]^(٥) .

وتقول : كيف أنت ؟ وأين هو ؟ ومن أنا ؟ فلا يجوز في هذه المواقع إلا المنفصل^(٦) . قال سيبويه : « لأنك لا تقدر على المتصل فيها »^(٧) ، ومعنى ذلك : أنه بمنزلة ما لا يقدر عليه في الامتناع عند جميع أهل اللسان ، لا أنه لا يمكن أن ينطق به على الفساد الذي فيه ، فيقال : كيف أنت ؟ ، وإلّا ، في : إلا أنا ، ولكن ذلك فاسدٌ بإجماع أهل اللسان ، لا ينطق بمثل هذا أحدٌ منهم ، فهو بُني على علّة وضعيّة صحيحة من إجماع أهل اللسان^(٨) . (فأما العلّة البرهانية)^(٩) ؛ فلأنه يجب المتصل للعامل بحق عمله على ما شرحنا من لزوم الترتيب إذا لم يكن هناك إعراب ، ولا يصلح الاتساع في مثل هذا ؛ للإخلال بالعامل على ما بينا .

(١) يعني باب مواقع علامة الإضمار المنفصل المرفوع .

(٢) انظر : شرح السيرافي ١٣٣/٣ ، شرح الفصل ٨٥/٣ ، الإيضاح في شرح الفصل ٤٦٣/٢ ، شرح الكافية ١٤/٢ .

(٣) ليستقيم الكلام لا بد أن يعود الضمير في : له ، إلى (الذي) ، والضمير في : عمله ، إلى العامل .

(٤) ب : موجب ، وفاعل (يوجب) ضمير مستتر يعود على : العامل .

(٥) ساقط من : ب . وانظر ماتقدم في ص : ٥٧٠ .

(٦) هذا أحد مواضع الضمير المرفوع المنفصل ، وهو المبتدأ ، وإنما امتنع فيه المتصل ؛ لأن العامل معنوي غير ظاهر . انظر : الكتاب ٣٥٢/٢ ، المقتضب ٣٩٦/١ ، شرح السيرافي ١٣٤/٣ ، التبصرة ٤٩٧/١ ، التخمير

١٥٠/٢ ، شرح الفصل ١٠٣/٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٦٢٦/٢ ، شرح الكافية ١٤/٢ .

(٧) عبارة سيبويه : « من قبل أنك لا تقدر على التاء هاهنا ، ولا على الإضمار الذي في : فَعَلَ » . الكتاب ٣٥٢/٢ .

(٨) انظر ماتقدم في ص : ٥٧٧ هـ .

(٩) معاد في : ب ، قبل قوله : لا ينطق بمثل هذا أحد منهم . وانظر ماتقدم في ص : ٥٧٧ هـ .

وتقول : نحن وأنتم ذاهبون ، فلا يجوز في هذا إلا المنفصل ، دون الظاهر والمتصل . أما امتناع المتصل ؛ فلأنه لم يل العامل^(١) ، وأما امتناع الظاهر ؛ فلأنه الموضع الذي يستغنى فيه عن الإظهار بالحضور كما يستغنى بتقديم الذكر ، وكل موضع يستغنى فيه عن الظاهر فواجب له المضمَر^(٢) .

وتقول : جاء عبد الله وأنت ؛ لأن الواو ليست عاملة^(٣) ، وكذلك : فيها أنتم ؛ لأن (فيها) ليست عاملة في أنتم ، وفيها هم قياماً^(٤) ؛ لأن الظرف / ٥٣ أيعمل في الحال ، ولا يعمل في الاسم المبتدأ .

وتقول : أما الخبيث فأنت ، وأما العاقل فهو^(٥) ، وكذلك : كُنَّا وأنت ذاهبين^(٦) ، وأهو هو ؟^(٧) ، فالقياس في جميع هذا واحد ؛ لأنه ولي غير عامل ، وهو ضمير مرفوع ، وكل ضمير مرفوع ولي غير عامل فهو منفصل ومن ذلك قول الله عز وجل : ﴿ كَانَتْهُ هُوَ وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ ﴾^(٨) ، وقال الشاعر :

(١) هذا موضع آخر من مواضع ضمير الرفع المنفصل ، وهو وقوعه بعد حرف العطف . انظر : الكتاب ٣٥٢/٢ ،

شرح السيرافي ١٣٤/٣ ب ، التخمير ١٥٠/٣ ، شرح المفصل ١٠٣/٣ .

(٢) في إعادة الظاهر المتقدم بعينه تفصيل ، فإن كانت إعادته في جملة أخرى جازت وحسنت . انظر : شرح

السيرافي ١٧٢/١ ب . وإن كانت في الجملة نفسها جازت إذا أريد التفخيم كقوله تعالى : ﴿ آتَاكَ مَا آتَاكَ ﴾

الحاقة : ١ ، ٢ . انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٩/٥ ، الأمالي الشجرية ٦/٢-٧ .

وماعدا ذلك أجازته سيبويه والسيرافي على ضعف . وجعله القزاز ضرورة . انظر : الكتاب ٦٢/١ ، شرح

السيرافي ١٧٢/١ ب ، ضرائر الشعر للقزاز ٩٦ ، وانظر : الخصائص ٥٣/٣ .

(٣) هذا كالمثال السابق .

(٤) انظر : الكتاب ٣٥٢/٢ ، شرح السيرافي ١٣٤/٣ ب .

(٥) انظر : الكتاب ٣٥٢/٢ ، شرح السيرافي ١٣٤/٣ ب .

(٦) انظر : الكتاب ٣٥٢/٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٣٥٢/٢ ، شرح السيرافي ١٣٤/٣ ب .

(٨) هذا موضع آخر لضمائر الرفع المنفصلة ، وهو وقوعها خبراً (إن) وأخواتها . انظر : الكتاب ٣٥٢/٢ ،

شرح السيرافي ١٣٤/٣ ب ، التخمير ١٥٠/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/٣ ، شرح المقدمة الجزولية

٦٢٦/٢ ، شرح الكافية ١٤/٢ .

فكأنَّها هي بَعْدَ غِبِّ كَلالِها . . . أو أَسْفَعُ الحَدِيدِ شاةُ إِران^(١)
 ف (هي) - هنا - للمؤنَّثِ نظيرُ (هو) في ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾ في المذكَّرِ .
 وتقولُ : ما جاءَ إلا أنا^(٢) ، وقال عمرو بنُ معدي كَرَبَ :
 قَدْ عَلِمْتَ سَلَمَى وجاراتِها . . . ما قَطَرَ الفارسَ إلا أنا^(٣)
 لأنَّ (إلا) ليس بعامِلٍ .

وتقولُ : ها أنا ذا ، ففيه وجهانُ :
 أحدهما : أن يكونَ على تقدير : أنا هذا ، إلا أَنَّهُ قَدَّمَ (ها) التي للتَّنبيهِ ، وهذا
 مذهبُ الخليل^(٤) .

ويجوزُ أن تكونَ (ها) في موقعِها لم تُقَدِّمَ ، وإنَّما دَخَلَتْ على المُضْمَرِ ؛ لما فيه
 من الإبهامِ^(٥) ؛ وذلك أن الأسماءَ على ثلاثة أوجهٍ : مُبْهِمٍ ، ومُضْمَرٍ ، وظاهرٍ مُبَيِّنٍ .

-
- (١) ب : إرات . والبيت تقدم تخريجه في ص : ٥٧٩ .
 (٢) هذا موضع آخر لضمائر الرفع المنفصلة ، وهو وقوعها بعد (إلا) . انظر : الكتاب ٣٥٣/٢ ، المقتضب ٣٩٦/١ ، شرح السيرافي ١٣٥/٣ ، التخمير ١٥٠/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٦٢٦/٢ ، نتائج التحصيل ٦٠٤/٢ .
 (٣) تقدم تخريجه في ص : ٥٨٠ .
 (٤) انظر : الكتاب ٣٥٤/٢ ، شرح السيرافي ١٣٥/٣ ، شرح المفصل ١١٦/٨ ، شرح الكافية ٣٨٠/٢ .
 وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٥/١ ، الارتشاف ٥٠٧/١ .
 وقيد الفراء جواز الفصل بالضمير بدخول اسم الإشارة للتقريب ، ويُعرف ذلك بأمرين : أن يكون دخول اسم الإشارة كخروجه ، وألا يستغني الكلام باسم الإشارة ومرافعه كما لا يستغني بكان ومرفوعها ، وإنما يتم بفعل أو وصف يأتي بعد ذلك وينتصب لعدم اشتغاله بمرفاع ، ويطلق عليه - كما نقل السيرافي - خبر التقريب ، وسُمِّيَ تقريباً ؛ لأنه يُقَرَّبُ الفعل مثل كاد ، فيما ذكر ثعلب ، أو لأنه يُقَرَّبُ من الوقت الحاضر فيما ذكر السيرافي . انظر : معاني القرآن ١٢/١ - ١٣ ، ٢٣١ - ٢٣٢ ، مجالس ثعلب ٤٢/١ - ٤٤ ، ٣٦٠/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٤٦٢/١ - ٤٦٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٠٢/١ - ٤٠٣ ، شرح السيرافي ٣٥/٣ ب - ١٣٦ أ .
 (٥) انظر : الكتاب ٣٥٤/٢ ، شرح السيرافي ١٣٥/٣ ، التبصرة ٤٩٨/١ ، شرح المفصل ١١٦/٨ ، شرح التسهيل ٢٤٥/١ .
 وقد قيد بعض المتأخرين هذا الوجه بأن يكون الضمير مبتدأ خبره اسم إشارة . انظر : الجنى الداني ٣٤٧ - ٣٤٨ ، المغني ٢/٢٤٩ ، جواهر الأدب ٥٠٨ .
 وانظر تفصيل المسألة في : الارتشاف ٥٠٧/١ .

فالمُبْهَمُ أَحَقُّ بِـ (ها) التي للتَّنْبِيهِ ؛ لاجتماعِ أمرين فيه : الإِبْهَامِ ، والإِشَارَةِ المَعْرِفَةِ ^(١) ، وأما المُضْمَرُ ففيه إِبْهَامٌ لا يُحْتَاجُ معه إلى إِشَارَةٍ مَعْرِفَةٍ .

فـ (هذا) ، و (ذاك) أَشَدُّ إِبْهَامًا من المُضْمَرِ ؛ لِحَاجَتِهِ إلى الإِشَارَةِ المَعْرِفَةِ مع صلاح وقوعه على كُلِّ حَاضِرٍ .

ثُمَّ دُخُولِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ عَلَى المُضْمَرِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرْبًا من الإِبْهَامِ بِصِلَاحِهِ لِكُلِّ مَكْنِيٍّ ^(٢) .

ثُمَّ الظَّاهِرُ البَيِّنُ ^(٣) لا يُحْتَاجُ معه إلى حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، وَلَوْ ذُكِرَ فِي بَعْضِ الكَلَامِ ؛ لكَانَ عَلَى التَّأَكِيدِ .

وَدَلِيلُ أَنَّ (ها) من قولك : هَأَنْتَ ذَا ، يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْقِعِهَا ، لَمْ تُقَدِّمَ عَلَى المَوْقِعِ الَّذِي تَلِي فِيهِ (ذَا) - كَمَا قَالَ سِيبَوِيه - قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ ، فَلَوْ كَانَ عَلَى التَّقْدِيمِ ؛ لَمْ تُذَكَّرْ فِي الثَّانِي ^(٤) .

وَتَقُولُ عَلَى ذَلِكَ : هَانَحْنُ أَوْلَاءُ ، وَهَاهُو ذَاكَ ، وَهَأَنْتَ ذَا ، وَهَأَنْتُمْ أَوْلَاءُ ، وَهَأَنْتَنْ أَوْلَاءُ ^(٥) .

وَتَقُولُ : أَنَا هَذَا ، وَهَذَا أَنَا ، وَوَجْهُ الْفَائِدَةِ فِيهِ أَنَّ الْقَائِلَ يَقُولُهُ ، فَيُعَرَفُ بِنَعْمَتِهِ

(١) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ : « قَالَ الرَّمَانِيُّ : إِنَّمَا كَثُرَ التَّنْبِيهِ فِي : هَذَا ، وَنَحْوِهِ ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ يَصْلُحُ لِكُلِّ حَاضِرٍ ، وَالْمُرَادُ وَاحِدٌ بَعَيْنُهُ ، فَقَوِيٌّ بِالتَّنْبِيهِ ؛ لِتَحْرِيكِ النَّفْسِ عَلَى طَلْبِهِ بَعَيْنُهُ ؛ إِذْ لَمْ تَكُنْ عَلَامَةً تَعْرِيفٍ فِي لَفْظِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَنْتَ) ؛ لِأَنَّهُ لِلْمُخَاطَبِ خَاصَّةً ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى حَرْفِ الْخُطَابِ » . شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨ / ١١٦ ، وَانْظُرْ : نَتَائِجُ الْفِكْرِ ٢٢٩ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢ / ٣٢٢ .

(٢) انْظُرْ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨ / ١١٦ .

(٣) ب : الْمُبَيِّنُ .

(٤) انْظُرِ الاسْتِدْلَالَ بِالْآيَةِ فِي : الْكِتَابِ ٢ / ٣٥٤-٣٥٥ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣ / ١٣٥ ب ، الْجَنَى الدَّانِي ٣٤٧ - ٣٤٨ ، جَوَاهِرُ الْأَدَبِ ٥٠٨ .

وَذَكَرَ الْفَرَّاءُ وَثَعْلَبُ وَابْنُ مَالِكٍ وَالرُّضِيُّ أَنَّ الْهَاءَ الثَّانِيَةَ أُعِيدَتْ تَوْكِيدًا لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْهَاءِ الْأُولَى وَاسْمِ الْإِشَارَةِ ، فَلَا دَلِيلَ فِي الْآيَةِ عَلَى قَوْلِهِمَا لِدُخُولِ الْهَاءِ عَلَى الضَّمِيرِ . انْظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١ / ٢٣١ ، مَجَالِسُ ثَعْلَبِ ١ / ٤٣ ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١ / ٢٤٥ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢ / ٣٨١ ، الْارْتِشَافُ ١ / ٥٠٨ ، تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ ٢ / ٣٣١-٣٣٢ .

(٥) انْظُرْ : الْكِتَابِ ٢ / ٣٥٣ ، شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ ٣ / ١٣٥ أ ، التَّبَصُّرَةُ ١ / ٤٩٧ ، الْارْتِشَافُ ١ / ٥٠٧ .

مَنْ هُوَ ، وقد يقوله / ٥٣ ب عند الطَّلَبِ لِإِنْسَانٍ بِصِفَةٍ ، فكأنَّه قال : أنا هذا المطلوب^(١) .

وقال الشاعر :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَنَا . . فَقُلْتُ لَهَا : هذا لها ها وذا ليا^(٢)
فهذا على مذهب الخليل مُسْتَقِيمٌ ؛ لَأَنَّهُ مُقَدَّمٌ ، كأنَّه قال : وهذا ليا^(٣) ، فأما
على المذهب الآخر^(٤) فَيَضَعُفُ في هذا الموضع ؛ لَأَنَّهُ ذَكَرَهُ بَعْدَ الضَّمِيرِ ، وإِنَّمَا
التَّنْبِيهُ^(٥) قَبْلَ الْمُنْبَهِّ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ يَجُوزُ عَلَى طَرِيقِ التَّأَكِيدِ .

ويجوزُ على مذهب الخليل : هذا لزيدِها وذا ليا ، كأنَّه قال : وهذا ليا^(٦) .
وتقول : إي^(٧) ها الله ذا ، فتحتملُ الوجهين^(٨) ؛ لَأَنَّ (إِي) ^(٧) مُبْهَمٌ^(٩) .

(١) هذا القول حكاه أبو الخطاب الأخفش عن العرب . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٤ . وانظر توجيه السيرافي له في : شرح الكتاب ٣ / ١٣٥ ب .

على أَنَّ الرضي جعل ماحكاه الأخفش الأكبر دليلاً على أَنَّ الضمير فصل حرف التنبيه عن اسم الإشارة في : ها أنا ذا ؛ لَأَنَّ معنى القولين واحد . انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٨٠ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٥٨١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٤ ، المقتضب ٣ / ٣٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٥ أ ، ١٣٦ ب - ١٣٧ أ ، التعليقة ٢ / ٧٨ ، سر الصناعة ١ / ٣٤٥ .

(٤) يريد مذهب من يرى أَنَّ الهاء قد دخلت على الضمير في : ها أنا ذا .

(٥) ب : التنية .

(٦) أما على المذهب الآخر فيمتنع هذا المثال ؛ لَأَنَّ له - عند الشارح - طريقين ، الأول أَنَّ تكون الهاء داخلةً على المنبَّه عليه ، والثاني أَنَّ تذكر بعد المنبَّه عليه على سبيل التأكيد ، وهو ضعيف .

فالطريق الأول ممتنع ؛ لَأَنَّ ما بعد الهاء هو حرف العطف ، ولا وجه للتنبيه عليه ، والطريق الثاني ممتنع ؛ لَأَنَّ ما قبلها اسم ظاهر ، والاسم الظاهر لا تدخل عليه الهاء .

(٧) أ ، ب : أي ، وهي المستعملة وصلةً لنداء مافي (أل) ، ولا وجه لها ، والصواب ما أثبتته ، اعتماداً على مافي مسائل الباب ، وعلى مافي : الكتاب ٢ / ٣٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٤ ، التعليقة ٢ / ٧٨ .

(٨) يريد بالوجهين : أَنَّ يكون لفظ الجلالة قد فصل الهاء عن اسم الإشارة ، وأن تكون الهاء ذكرت بعد (إي) على سبيل التوكيد ؛ لَأَنَّ (إي) حرف جواب بمعنى (نعم) والحرف فيه إيهام ؛ لَأَنَّهُ لا يدل على معنى إلا مع غيره .

(٩) تحسن الإشارة هنا إلى أَنَّ سيبويه قد ذكر في موضع آخر أَنَّ (ها) عوض من حرف القسم ، وهذا يفهم منه أَنَّها داخلةً على لفظ الجلالة ، ثم نقل عن الخليل أَنَّها داخلةً على اسم الإشارة ، ثم قُدِّمَتْ كما قُدِّمَتْ في : ها أنا ذا . انظر : الكتاب ٣ / ٤٩٩ - ٥٠٠ ، الجنى الداني ٣٤٩ ، المغني ٢ / ٣٤٩ .

ويجوزُ على التَّقْدِيمِ : هازيدُ ذا ^(١) .

وتقولُ : هذا أَنْتَ ، فوجهُ الفائدةِ فيه أَنَّهُ يُقالُ عندَ ^(٢) الطَّلَبِ لأمرٍ أو الذِّكْرِ بِفِعْلٍ ، كأنَّهُ قالَ : هذا الفاعلُ أَنْتَ ، أو هذا القائلُ أَنْتَ ، أو هذا المطلوبُ أَنْتَ ؛ حتَّى تَصِحَّ الفائدةُ ^(٣) .

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ ، ودخلَ (ها) على المُبْهَمِ ، وفي موضعٍ آخَرَ : ﴿ هَآأَنْتُمْ أَولَاءِ ﴾ ، فدخَلَ على المُضْمَرِ ؛ لأنَّهُ في موضعِ الابتداءِ الذي هو مُعْتَمِدُ التَّبَيِّنِ والتَّنْبِيهِ ، وهو أَحَقُّ بِهِ من الخَبَرِ الذي هو في موضعِ النِّكَرَةِ ، فَلَمْ يَدْخُلْ فيه ، يعني في ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ ، لِيُشَاكَلَ به المعطوفُ عليه ^(٤) .

(١) الفصل بين الهاء واسم الإشارة بالاسم الظاهر منعه الفراء وأجازه الزجاج .

انظر : معاني القرآن ١ / ٢٣٢ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٦٣ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٠٣ ، الارتشاف ١ / ٥٠٧ .

(٢) ب : عنه .

(٣) هذا القول حكاه يونس عن العرب وأورده سيبويه تصديقاً لحكاية أبي الخطاب من قولهم : هذا أنا ، وقدره نحو تقدير الشارح . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٥ .

(٤) يعني قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَنْشَهُدُونَ ﴾ البقرة : ٨٤ .

الجواب عن الباب الثاني^(١) :

الذي يجوز في علامة المضمَر المنصوب المنفصل : إِيَّا^(٢) .
ولا يجوز أن ينفرد الغائب بعلامة تخصه كما انفرد في : هو ؛ لأن المرفوع أول ،
وهو معتمد البيان ، والمفعول فضلة في الكلام ، فالمرفوع أحق بتمكين العلامة من
جهة إخراجها له من المنصوب .

ولا يجوز أن يقع المنفصل فيه موقع المتصل ، مع أنه ليس كالرفوع في البناء مع
العامل ؛ لأنه - وإن لم يُبين معه - فله مرتبته منه ، فالمرفوع أحق بالمتصل من وجهين :
أحدهما : مرتبته منه .

والآخر : شدة اتصاله ، حتى يصلح أن يستتر فيه^(٣) .
والعلامات تتعاقب في : إِيَّا ؛ لبيان الأوجه الثلاثة ، فتقول : إِيَّايَ ، وإِيَّاكَ ،
وإِيَّاهُ .

وتقول : إِيَّاكَ رأيتُ ، فإن أخرت المفعول ؛ قلت : رأيتُكَ ، وإِيَّاكما رأيتُ ، فإن
أخرت المفعول ؛ قلتُ : / ٥٤ أ رأيتُكما ، وكذلك : إِيَّاكُمْ رأيتُ ، ورأيتُكُمْ ، وإِيَّاكَ
رأيتُ ، ورأيتُكَ ، وإِيَّاهَا رأيتُ ورأيتها ، وإِيَّاهُ وإِيَّاهَا رأيتُ^(٤) ورأيتُهما ، وإِيَّاهُمْ وإِيَّاهُنَّ

(١) وهو باب علامة المضمَر المنصوب .

(٢) تبع الشارح سيبويه وابن السراج في أن (إِيَّا) ضمير وما يلحقه حروف دالة على التكلم والمخاطب والغائب .
وقد صرح بذلك في : المجلد الأول ٨٣ أ .

وفي المسألة خلاف بين النحويين ، فذهب الخليل والأخفش والمازني إلى أن (إِيَّا) ضمير وما بعده ضمائر في
موضع جرٍّ بالإضافة ، وذهب الزجاج إلى أن (إِيَّا) اسم ظاهر للمضمَر مضاف إلى ما يلحقه ، وذهب الفراء إلى
أن (إِيَّا) دعامة تعتمد عليها الضمائر توصلًا للانفصال ، وذهب غيره من الكوفيين إلى أن الضمير (إِيَّا)
وما يلحقه .

انظر : الكتاب ١/ ٢٧٩ ، ٢/ ٣٥٥ ، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٨ - ٤٩ ، الأصول ٢/ ١١٧ ، إعراب
القرآن للنحاس ١/ ١٧٣ ، شرح السيرافي ٣/ ١٤٠ ب - ١٤١ أ ، المتبع ٢/ ٤٦٠ - ٤٦١ ، شرح التسهيل
١/ ١٤٤ - ١٤٧ ، نتائج التحصيل ٢/ ٥٨٩ - ٥٩٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢/ ١٣ ، ١٨ .

(٤) هذا يقال إذا أريد التفصيل ، ويقال في الإجمال : إِيَّاهما رأيت .

رَأَيْتُ ، ورَأَيْتُهُمْ ؛ لاختلاطِ المذْكَرِ بِالْمُؤَنَّثِ .
وإِيَّايَ رَأَيْتَ ، ورَأَيْتَنِي ، وإِيَّانَا^(١) رَأَيْتَ ، ورَأَيْتَنَا^(٢) .
وتَقُولُ : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، ولا يَجُوزُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا وإِيَّاكَ^(٣) ؛ لِأَنَّ صَدْرَ الْكَلَامِ
يَجِبُ لِلأُنْثَى الْأَعْظَمِ كَقَوْلِهِ جَلُّ وَعَزٌّ : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ،
ولا يَجِبُ فِيمَا ذُكِرَ بَعْدَ الْفِعْلِ عَلَى جِهَةِ تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ عَلَى مَعْمُولٍ .

(١) أ ، ب : وإِيَّايَ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٥٥/٢ ، شرح الفصل ١٠٣/٣ .

(٣) يعني أَنَّ الأُنْثَى يجب تقديمه على العامل ، وسيذكر بعد ذلك أَنَّ التأخير جائز على جهة الاتساع ، انظر
ص : ٦٠٠ - ٦٠١ .

ولا يريد أن هذه الصورة ممتنعة مطلقاً . إذ في القرآن الكريم : ﴿يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ المتحنة : ١ .
وقال ابن السراج : « فأما ضمير المنصوب فيجوز أن يُعْطَفَ عليه الظاهر ، تقول : ضَرَبْتُكَ وزَيْدًا ، وضَرَبْتُ
زَيْدًا وإِيَّاكَ ، فيجوز تقديمه وتأخيره » . الأصول ١١٩/٢ .
وانظر : المسائل المنثورة ١٠٩ ، شرح الفصل ٧٥/٣ .

بَابُ مَوَاقِعِ إِيَّا فِي الْإِضْمَارِ^(١)

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي مَوَاقِعِ إِيَّا مِنْ الْإِضْمَارِ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢).

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في مواقعِ إِيَّا التي للإِضْمَارِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولمَ ذلك ؟ .
ولمَ لا يجوزُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعاً يَصْلُحُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ مِمَّا يَلِي الْعَامِلَ ؟ وهل ذلك لأنَّ هذا
المَوْقِعَ لِلْمُتَّصِلِ ، وهو أَحَقُّ بِهِ ؟
ولمَ جَازَ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعاً يَصْلُحُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ مِمَّا لَا يَلِي الْعَامِلَ ؟ وهل ذلك لأنَّ الْمُتَّصِلَ
يَضَعُفُ فِيهِ ، لَمَّا لَمْ يَلِ الْعَامِلَ^(٣) ؟^(٤) .
ولمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ لِلْمُتَّصِلِ مَوْقِعٌ لَا يَلِي الْعَامِلَ ؟ وهل ذلك لأنَّ الْعَامِلَ الْقَوِيَّ
يَكُونُ الْمَعْمُولُ الثَّانِي فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَوَّلِ فِي غَيْرِهِ ؛ لَشِدَّةِ اقْتِضَائِهِ لَهُ ، وَاتِّصَالِهِ بِهِ ،
فَتَصِيرُ الْوَسِيطَةُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَكُنْ ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ ؟ .

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب استعمالهم (إِيَّا) إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا ، انظر : الكتاب

٣٨٠ / ١ (بولاق) ، ٣٥٦ / ٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن المواضع التي يجب فيها ضمير النصب المنفصل ، ومنها : التقديم على العامل ،

وبعد حرف العطف ، وبعد أداة الاستثناء ، وعن المواضع التي يجوز فيها المنفصل والمتصل ويترجح الأول ،
ومنها مفعول المصدر المضاف إلى فاعله ، وخبر كان وأخواتها .

كما ذكر في الباب مسائل آخر منها وقوع (إِيَّا) بعد (إِنَّ) المحذوف اسمها ، وقبل فعل يطلبه مفعولاً به .
ومنها إضافة المصدر إلى مفعوله ووجوب انفصال ضمير فاعله ، وغير ذلك .

(٣) ب : يلي .

(٤) هذا السؤال بناه الشارح على مسألة ذكرها سيبويه في الباب ، وهي وقوع الضمير مفعولاً للمصدر المضاف إلى

فاعله . انظر : الكتاب ٣٨١ / ١ (بولاق) ، ٣٥٧ / ٢ (هارون) .

وسيدكرها الشارح في موضعها .

ولم جاز: إِيَّاكَ رَأَيْتُ ، وإِيَّاكَ أَعْنِي ^(١) ؟ وما شاهدُهُ من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ^(٢) ؟ وهلا كان المتَّصِلُ أحقُّ بهذا على : رَأَيْتُكَ ، وأَعْنِيكَ ، إذا لم يتغيَّر المعنى ، والمتَّصِلُ ممكِنٌ فيه على معنى واحدٍ ؟ (وهل ذلك ^(٣)) لأنَّ للأنبه الأعراف حقَّ التَّقديم ، فلم يَجُزْ أن يُمنَعَ من هذا مع إمكان المنفصل ؟ .
وما في قوله جلَّ ثناؤه : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ^(٤) ؟
ولم لا يجوز: إِنَّاكُمْ ^(٥) ، كما يجوز: ضَرَبْنَاكُمْ ؟ وهل ذلك لأنَّ الفعل أقوى العوامل ، فصار عمله في الثاني كعمل غيره في الأول ؟ .
ولم جاز: إِنِّي وإِيَّاكَ مُنْطَلِقَانِ ، ولم يَجُزْ: إِنَّ إِيَّاكَ مُنْطَلِقٌ ؛ لضعف العامل ؟ ^(٦) .
ولم جاز: مارأيتُ إلا إِيَّاكَ ، لا يجوزُ إلا بالمنفصل ، ولم يَكُنْ: إِيَّاكَ رَأَيْتُ ، بهذه المنزلة ؟ .

وما الشَّاهدُ في : ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ^(٧) ، وقول الشَّاعر ^(٨) :

-
- (١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فمن ذلك قولهم : إِيَّاكَ رَأَيْتُ وإِيَّاكَ أَعْنِي ، فإنما استعملت (إِيَّاكَ) هاهنا ؛ من قَبْلِ أَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْكَافِ » . الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٣٥٦ / ٢ (هارون) .
- (٢) الفاتحة : ٥ .
- (٣) معاد في : ب .
- (٤) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنْ أَسْمَانٍ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ ... ﴾ سبأ : ٢٤ .
- (٥) والسؤال عن قول سيبويه : « وقال الله عز وجل : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ من قَبْلِ أَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى (كُمْ) هاهنا » . الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٣٥٦ / ٢ (هارون) .
- (٦) أ ، ب : إِيَّاكُمْ ، وهو تصحيف .
والكاف ضمير نصب ، والموضع لضمائر الرفع ، فكان حقُّه أن يقول : ولم لا يجوز : إِنَّاكُمْ .
- (٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ونقول : إِنِّي وإِيَّاكَ مُنْطَلِقَانِ ؛ لأنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْكَافِ » . الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٣٥٦ / ٢ (هارون) .
- (٨) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ ... فَلَمَّا نَجَّيْكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْيَنْسِدُ كَقُورٍ ﴾ الإسراء : ٦٧ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٣٥٦ / ٢ (هارون) .
- (٩) لم أقف عليه .

مُبْرَأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ . . . فَاللَّهُ يَرَعَىٰ أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا ^(١) ؟
 / ٥٤ ب فَلِمَ جَازَ هَذَا ، وَلِمَ يَجِبُ : يِرْعَانَا وَأَبَا حَرْبٍ ؟
 وقول الآخر ^(٢) :

لَعَمْرُكَ مَا خَشِيتُ عَلَىٰ عَدِيٍّ . . . سَيْوْفَ بَنِي مُقَيَّدَةِ الْحِمَارِ
 وَلَكِنِّي ^(٣) خَشِيتُ عَلَىٰ عَدِيٍّ . . . سَيْوْفَ الْقَوْمِ أَوْ إِيَّاكَ حَارٍ ^(٤) ؟
 فَلِمَ جَازَ بِالْمُنْفَصِلِ مَعَ إِمْكَانِ الْمُتَّصِلِ فِي : خَشِيتُكَ عَلَىٰ عَدِيٍّ أَوْ سَيْوْفَ الْقَوْمِ ؟
 وهل يجوزُ : إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ ؟ وَلِمَ ^(٥) جَازَ ؟ وهل ذلك لِأَنَّهُ عَلَىٰ مَعْنَى : إِنَّهُ إِيَّاكَ
 رَأَيْتُ ؟ وَلِمَ ضَعُفَ حَذْفُ الْهَاءِ فِي هَذَا ؟ ^(٦) .

(١) بيت مفرد من البسيط .

انظر : الكتاب ٢/ ٣٥٦ ، شرح السيرافي ٣/ ١٣٧ ، النكت ١/ ٦٥٤ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٨٠ ،
 شرح المفصل ٣/ ٧٥ ، شرح التسهيل ١/ ١٥٠ ، الهمع ١/ ٦٣ ، نتائج التحصيل ٢/ ٦٠٣ ، الدرر اللوامع
 ١/ ٢٠١ .

(٢) القائل فاختة بنت عدي الغساني . انظر : الأغاني ١١/ ٣٩٨٥ - ٣٩٨٦ ، أعلام النساء ٤/ ١٦ - ١٧ .
 وعزي البيتان - أيضاً - إلى الأسدي ، ولم يُسمَّ ، ومن عزاهما إليه روى : علي أبي ، في موضع : علي عدي .
 انظر : الحيوان ٦/ ٢١٨ ، ربيع الأبرار ١/ ٣٨٢ .

(٣) ب : ولكن .

(٤) البيتان من الوافر ، ولهما ثالث في : الأغاني ١١/ ٣٩٨٦ .
 وقد قيلت في رثاء عدي أحد ملوك غسان ، وهو ابن أخت الحارث بن أبي شمر الغساني ، وكان قاتله رجلين
 من أسد ، هما عمرو وعمير ابنا حذار ، وأمه امرأة من كنانة اسمها : تماضر ؛ إحدى بني فراس بن غنم ،
 ويقال لها : مقيدة الحمار ، وحار في البيت الثاني مرخم : حارث ، وهو الحارث بن أبي شمر . انظر : الأغاني
 ١١/ ٣٩٨٥ .

انظر : الكتاب ٢/ ٣٥٧ ، مجالس ثعلب ٢/ ٥٧٤ ، معاني الشعر ٥٦ ، المحلى ٦٤-٦٥ ، شرح أبيات
 سيبويه للنحاس ٢٧٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٩٨ ، الخطاريات ١٦٣ ، ثمار القلوب
 ٦٨ ، النكت ١/ ٦٥٥ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٨٠ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٣ ، الحماسة البصرية
 ٢٧٠-٢٧١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٩ ب ، نتائج التحصيل ٢/ ٦٠٣ .

(٥) ب : ولو .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ ، كما تقول : إِيَّاكَ رَأَيْتُ ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنَّ
 أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ ، فَأَفْضَلُهُمْ مُنْتَصِبٌ بِلَقِيتُ ، هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ ، وَهُوَ فِي هَذَا غَيْرُ حَسَنِ فِي الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُ
 إِنَّمَا يُرِيدُ : إِنَّهُ إِيَّاكَ لَقِيتُ ، فَتَرَكَ الْهَاءَ ، وَهَذَا جَائِزٌ فِي الشَّعْرِ » . الكتاب ١/ ٣٨٠ - ٣٨١ (بولاق) ،
 ٢/ ٣٥٧ (هارون) .

وَلَمْ جازَ : إِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ ، عَلَى وَجْهَيْنِ : إِنَّهُ أَفْضَلُهُمْ لَقِيتُ ، وَإِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُهُ ؟ ^(١) .

وما حُكْمُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ ؟ وَلَمْ جازَ مع أَنَّهُ مَوْضِعٌ يَصْلُحُ فِيهِ الْمُتَّصِلُ في : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ ^(٢) ، وَمِنْ ضَرْبِهِ ؟ ^(٣) .

ومامعنى قوله : لَمْ تَسْتَحْكَمْ علامات الإِضمار فيه ^(٤) ؟ وهل ذلك لأنه ليس له منزلة الفعل في قُوَّةِ العمل ؛ فلذلك جازَ : ضَرْبُكَ ، وضَرْبُهُ ، وَلَمْ يَجْزُ الْمُنفَصِلُ ؟ وَلَمْ جازَ : ضَرْبَتْنِي ، وَلَمْ يَجْزُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكِي ، ولا : مِنْ ضَرْبِكُنِي ، ولا : مِنْ ضَرْبِهِيكَ ، فَلَمْ جازَ أَنْ يُبْدَأَ بِالْأَبْعَدِ - وهو الغائب - في الفعل ^(٥) ، وَلَمْ يَجْزُ في المصدر ؟ وهل ذلك لأنَّ اتِّصَالَ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ عَلَى خِلَافِ اتِّصَالِ الْمَفْعُولِ ؛ لأنه يُغَيَّرُ له لفظُ الفعلِ ، ولا يُغَيَّرُ للمفعولِ ، واتِّصَالَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِالْمَصْدَرِ عَلَى حَدِّ واحدٍ ؟ ^(٦) .

وما حُكْمُ : كانَ إِيَّاهُ ؟ وَلَمْ كانَ أَكْثَرَ مِنْ : كانَهُ ، وكانَنِي ، وليسَنِي ، وكانَكَ ، فَلَمْ صارَ الْمُنفَصِلُ في هذا أقوى ، وهل ذلك لأنَّ كانَ ليس بفعلٍ حقيقيٍّ ، فجرى

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « إذا قلتَ : إِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ ، فأفضلهم منتصبٌ بـ « لَقِيتُ » . وقوله : « فإن قلتَ : إِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ ، فنصبٌ : أفضلهم ؛ بـ « لَقِيتُ » ، فهو قبيحٌ حتى تقول : لَقِيتُهُ » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٧ (هارون) .

(٢) ب : ضَرْبِكَ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ . فإن قلتَ : لَمْ وقد تقع الكافُ هاهنا وأخواتها ، تقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ ، ومن ضَرْبِهِ ، ومن ضَرْبِكُمْ ؛ فالعرب قد تتكلم بهذا ، وليس بالكثير ... » إلى قوله : « صارت (إِيَّا) عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٧ - ٣٥٨ (هارون) .

(٤) عبارة سيبويه : « ولم تستحکم علامات الإِضمار التي لاتقع (إِيَّا) مواقعها كما استحکمت في الفعل » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٨ (هارون) .

(٥) نحو : ضَرْبَنِي ، وضَرْبِكَ ، وأكرموني ، وأكرموك

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولم تستحکم علامات الإِضمار التي لاتقع (إِيَّا) مواقعها كما استحکمت في الفعل ، لا يقال : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكُنِي ، إن بدأت به قبل التكلم ، ولا من ضَرْبِهِيكَ ، إن بدأت بالبعيد قبل القريب » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٨ (هارون) .

مَجْرَى : ضَرْبِي إِيَّاكَ ؟ ^(١).

وما حُكْمُ : أتوني ليس إِيَّاكَ ، ولا يكونُ إِيَّاكَ ؟ ولمَ لا يجوزُ المُتَّصِلُ هاهنا ؟ وهل ذلكَ لأنَّه لما ضَعُفَ المُتَّصِلُ في : كان ، وانْضَافَ إليه أَنَّهُ في موضعِ الحَرْفِ مِنْ قَوْلِكَ :
إِلَّا ؛ امتنع ؛ لاجتماعِ وَجْهَيْنِ من وجوهِ الضَّعْفِ ؟ ^(٢).

وما الشَّاهدُ في قولِ عُمَرَ بنِ أَبِي ربيعةَ ^(٣) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ . . . لَانَرَى فِيهِ عَرِيْبًا

ليس إِيَّايَ وإِيَّاكَ ولانْخَشَى رَقِيْبًا ^(٤) ؟

وما حُكْمُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ ، وَمِنْ ضَرْبِكَ هُوَ ؟ ولمَ جازَ معَ إِمكانِ المُتَّصِلِ في قولِكَ : / ٥٥ أَعْجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ؟ ^(٥).

(١) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « ومثلُ ذلكَ : كانَ إِيَّاهُ ؛ لأنَّ : كانَه ، قليلةٌ ، ولمَ تستحكمُ هذه الحروفُ هاهنا ، لاتقول : كانني وليسني ، ولاكانك . فصارت (إِيَّاهُ) هاهنا بمنزلتها في : ضربِي إِيَّاكَ » . وقوله : « وبلغني عن العربِ الموثوقِ بهم أَنهم يقولون : ليسني ، وكذلك : كانني » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٣٥٨ / ٢ - ٣٥٩ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « وتقول : أتوني ليس إِيَّاكَ ، ولايكونُ إِيَّاهُ ؛ لأنَّك لاتقدِّرُ على الكافِ ولا الهاءِ هاهنا ، فصارت (إِيَّاهُ) بدلاً من الكافِ والهاءِ في هذا الموضع » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٣٥٨ / ٢ - ٣٥٩ (هارون) .

(٣) عُزَيَا - أيضاً - إلى العَرَجِيِّ ، عبد الله بن عُمَرَ بن عمرو بن عثمان بن عفان (... - ١٢٠ هـ) ، نحا نحوَ عمرِ ابنِ أبي ربيعةَ في الشعرِ . انظر لترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٥٧٤ - ٥٧٦ ، معاهد التنصيص ٣ / ١٧٢ - ١٨٠ ، والبيتان في : ديوانه ٦٢ .

(٤) البيتان من مجزوء الرَّمْلِ ، من قصيدة مطلعها :

قد نَبَا القلبُ منها . . . إذ تواعدنا الكثيبا

عريب : بمعنى أحد ، وهو من الألفاظِ الملازمة للنفى . انظر : الخزانة ٥ / ٣٢٣ .

وفي ديوانِ عُمَرَ والعَرَجِيِّ وقعَ بينَ البيتَيْن بيت واحد ، وجعله السيرافي بعدهما .

والشاهد في البيت الثاني وروايته في ديوانِ عمر : ليس إلّايَ . . . ، وفيها ضرورة وصل الضمير بإيلا ، وفي ديوانِ العَرَجِيِّ : غير أسماءَ وجَمَلٍ . . . ، ولاشاهد فيها .

انظر : ديوانِ عمر ٤٣٩ ، ديوانِ العَرَجِيِّ ٦٢ ، الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، المقتضب ٣ / ٩٨ ، الأصول ٢ / ١١٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٧ ب - ١٣٨ أ ، النصف ٣ / ٦٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨١ ، المفصل ٣٢ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، شرح الجزولية ٢ / ٦٣٣ ، شرح التسهيل ٢ / ٤٠٦ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٠١ .

(٥) ب : زيد .

والسؤال عن قولِ سيبويه : « وتقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ ، وَمِنْ ضَرْبِكَ هُوَ ، إذا جعلتَ زَيْدًا مفعولاً ، وجعلتَ المضمر الذي علامته الكافُ مفعولاً ، فجازَ أَنْتَ هاهنا للفاعل كما جازَ إِيَّاهُ للمفعول ؛ لأنَّ إِيَّاهُ وَأَنْتَ =

وماحكم : قد جئتُك فوجدتُك أنتَ أنتَ ؟ وماوجه الفائدة فيه ؟ ولم قدره : فوجدتُك وجهك طليق ؟ وهل الفائدة فيه : فوجدتُك أنتَ الذي أعرفُ بالأحوال التي هي لك ، لم تتغير عنها ؟ ^(١) .

وهل يجري هذا الجري : أنتَ أنتَ ، وإن فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ ؟ ^(٢) . وما معنى قولهم : الناسُ الناسُ ؟ وهل ذلك بمعنى : الناسُ على ما عُرِفَ من أحوالهم ، لم ينقلبوا عنه ؟ ^(٣) .

ولم جاز : قد وليتَ عملاً فكنتَ أنتَ إياك ، وقد جربتُك فوجدتُك أنتَ إياك ؟ وهل يختلفُ التقدير ، ويتفقُ المعنى ؟ ^(٤) .

ولم جاز أن تقول : أنتَ ، وتسكتُ ؟ وهل ذلك لأنَّ الحال تدلُّ على معنى : أنتَ كما عهدتُ ؟ ^(٥) .

وهل يجوز : قد جربتُ فكنتَ ؟ وهل ذلك لأنَّ الحال يدلُّ على معنى : فكنتَ على ما عهدتُ منك ، لم تتغير ؟ ^(٦) .

/ = علامتا الإضمار ، وامتناع التاء يقوِّي دخول أنت ، هاهنا . الكتاب ٣٨١ / ١ (بولاق) ، وفي : هارون ٣٥٩ / ٢ : وجعلتُ المضر الذي فاعلاً ، والصواب ما في بولاق ، وهو موافق لما في : شرح السيرافي ١١٣٨ / ٣ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : قد جربتُك فوجدتُك أنتَ أنتَ ، فأنتَ الأولى مبتدأةً والثانية مبنيةً عليها ، كأنك قلت : فوجدتُك وجهك طليق ، والمعنى أنك أردتَ أن تقول : فوجدتُك أنتَ الذي أعرفُ » . الكتاب ٣٨١ - ٣٨٢ (بولاق) ، ٣٥٩ / ٢ (هارون) .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومثل ذلك : أنتَ أنتَ ، وإن فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ ؛ أي : فأنتَ الذي أعرفُ ، أو أنتَ الجواد والجلد » . الكتاب ٣٨٢ / ١ (بولاق) ، ٣٥٩ / ٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « كما تقول : الناسُ الناسُ ؛ أي : الناسُ بكلِّ مكانٍ وعلى كلِّ حالٍ كما تعرفُ » . الكتاب ٣٨٢ / ١ (بولاق) ، ٣٥٩ / ٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإن شئتَ قلت : قد وليتَ عملاً فكنتَ أنتَ إياك ، وقد جربتُك فوجدتُك أنتَ إياك ، جعلتَ أنتَ صفةً ، وجعلتَ إياك بمنزلة الظريف ، إذا قلت : فوجدتُك أنتَ الظريف ، والمعنى أنك أردتَ أن تقول : وجدتكُ كما كنتُ أعرفُ ، وهذا كله قول الخليل - رحمه الله - سمعناه منه » . الكتاب ٣٨٢ / ١ (بولاق) ، ٣٦٠ - ٣٥٩ / ٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أنتَ أنتَ ، تكررهما ، كما تقول للرجل : أنتَ ، وتسكتُ على حدِّ قولك : قال الناسُ زيدٌ » . الكتاب ٣٨٢ / ١ (بولاق) ، ٣٦٠ / ٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وعلى هذا الحدِّ تقول : قد جربتُ فكنتَ كنتَ ، إذا كررتها تأكيداً ، وإن شئتَ جعلتَ : كنتَ ، صفةً ؛ لأنك قد تقول : قد جربتُ فكنتَ ، ثم تسكتُ » . الكتاب ٣٨٢ / ١ (بولاق) ، ٣٦٠ / ٢ (هارون) .

الجواب :

الذي يجوز في مواقع (إيا) التي للإضمار كل موقع لا يصلح فيه المتصل
فالمنفصل يصلح فيه .

والأصل في موقع المتصل هو الموضع الذي يلي العامل ، وهو على ثلاثة أوجه :
أقوى العوامل عملاً [الفعل]^(١) ، فهو يكون معه المتصل يليه^(٢) ، يلي
ما يليه^(٣) ؛ لأن قوته في العمل تجعل الثاني بمنزلة ما يليه .
وأضعف العوامل الحرف الذي يعمل بحق الشبه^(٤) ، فلا يكون المتصل إلا في
الموضع الذي يليه .

وأوسط العوامل في المرتبة يصلح في الثاني المتصل فيه والمنفصل ، كالمصدر
وكان وأخواتها .

ولا يجوز أن يقع المنفصل موقعاً يصلح فيه المتصل مما يلي العامل ؛ لأن هذا الموقع
هو الأصل فيها للمتصل ، وهو أقوى مواقعها ، فلا يجوز : إن إياك منطلق ، على
معنى : إنك منطلق^(٥) ؛ لما بينا .

وتقول : إياك رأيت ، وإياك أعني^(٦) ، وشاهدته : ﴿ إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ،
فلو قيل : رأيتك ، وأعنيك ؛ لم يكن فيه انقلاب المعنى ، ولكن فيه منع حق الأنبة من
التقديم الذي يجب له ، فلم يجوز مع إمكان المنفصل^(٧) .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) نحو : قمت .

(٣) نحو : أكرمتك .

(٤) يريد : إن وأخواتها ، ومن أدلة ضعفها في العمل أنها لا تتصرف فيه ، فلا يتقدم أحد معموليها عليها ،
ولا خبرها على اسمها إلا إن كان شبه جملة .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٠ ، الأصول ٢ / ١١٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ ب ، التعليقة ٢ / ٧٩ ، شرح المقدمة
الجزولية ٢ / ٦٣٢ .

(٦) هذا أحد مواضع (إيا) ، وهو تقديم المفعول على الفعل . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٦ ، شرح السيرافي
٣ / ١٣٨ أ ، العضديات ٣٨ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٣ ، شرح التسهيل ١ / ١٤٩ ، شرح الكافية ٢ / ١٤ .

(٧) سيذكر قريباً أنه جائز على الاتساع . وانظر ماتقدم في : ص ٥٩٢ .

وقوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ ، فهذا لا يصلح فيه إلا المنفصل ؛ لأنه على حرف العطف ، وليس بعامل^(١) .

ويجوز : إِنَّا إِيَّاكُمْ^(٢) ، ولا يجوز مثل ذلك في : ضَرَبْنَاكُمْ ؛ لقوة عمل الفعل ، وضعف عمل الحرف .

وتقول : إِنِّي وَإِيَّاكَ مُنْطَلِقَانِ^(٣) ، فلا يصلح إلا / ٥٥ ب بالمنفصل ؛ لأن الواو ليست عاملة .

وتقول : مَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ ؛ لأنك لو أتيت بالمتصل ؛ انقلب المعنى في مثل قولك : مَا رَأَيْتُكَ ، فيصير على نفي رؤيته ، والمعنى على إثباتها ، وفي التنزيل : ﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ، فلا يكون مثل هذا إلا بالمنفصل^(٤) .
وقال الشاعر :

مُبْرَأٌ مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ . . . فَاللَّهُ يَرَعَىٰ أبا حَرْبٍ وَإِيَّانَا^(٥) ؟
فهذا بمنزلة : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ ، وقد بينت لك أن : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، أقوى من هذا^(٦) ؛ لأن هذا ليس فيه إلا الاتساع ، والتقديم في صدر الكلام فيه ترتيب الأنبه في الموضع

(١) انظر : شرح السيرافي ١٣٨/٣ أ - ب ، العضديات ٣٨ .

(٢) ب : وإياكم .

والنص مشكل في النسختين جميعاً ، فعلى مافي : أ ، يكون إِيَّاكُمْ خبر إن . وهو ضمير نصب ، وخبر إن مرفوع ، وعلى مافي : ب ، يكون معطوفاً على اسم إن ، ولا يماثل : ضَرَبْنَاكُمْ ، وإنما يماثل : ضَرَبْنَا وإِيَّاكُمْ ، وهو جائز .

والنص يستقيم على النحو الآتي : « ويجوز : ضَرَبْنَاكُمْ ، ولا يجوز مثل ذلك في : إِيَّاكُمْ » ، وهذا يوافق مافي مسائل الباب . انظر ص : ٥٩٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٥٦/٢ ، الأصول ١١٧/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٥٦/٢ ، شرح السيرافي ١٣٨/٣ أ - ب ، العضديات ٣٨ ، شرح التسهيل ١٥٠/١ ، شرح الكافية ١٤/٢ .

(٥) تقدم مخرجاً في : ص ٥٩٥ .

(٦) انظر ماتقدم في : ص ٥٩٩ هـ ٧ .